



فصوص الجرح والبيداء
در آئینه تقیما

مجله علمی

تاریخ

انتشارات مؤسسه پژوهشی و فرهنگی وزارت اسناد و کتابخانه ملی



نصوص الجرح والتعديل



قم - ص . ب ٣٦٥٤ - ٣٧١٨٥ - ت : ٧٧٤٤٨١٠

نصوص الجرح والتعديل دراسة وتقييم / ج ١

المؤلف : الشيخ محمود دُزياب النجفي

الناشر : مجمع الفكر الإسلامي

الطبعة : الأولى / ١٤٣٠ هـ . ق

المطبعة : خاتم الأنبياء - قم

الكمية المطبوعة : ١٠٠٠ نسخة

الشابك : ٧ - ٩٢ - ٥٦٦٢ - ٩٦٤ - ٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة لمجمع الفكر الإسلامي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

نُصُوصٌ

الجرح والتعديك

دراسة وتحقيق

الجزء الأول

تأليف

الشيخ محمد دُرَّابِ الزَّجَّجِي

الإهداء

السلام عليك يا أبا عبد الله يا جعفر بن محمد
أيها الصادق يا ابن رسول الله يا حجة الله على خلقه
سيدي إليك أهدي هذا الجهد المتواضع
سائلاً المولى جلّ وعلا أن يتقبله مني بمنه وكرمه
ويجعله ذخراً ليوم فقري وفاقتي إنه قريب مجيب
المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على رسوله المصطفى محمد وعلى آله
الميامين .

تعتبر السنة الشريفة أحد مصدري التشريع والثقافة الإسلامية للإنسانية ، وهي
تنلو القرآن الكريم في كونها الرصيد العلمي الذي تتوارثه الأجيال إلى أن يرث الله
الأرض ومن عليها .

وتكفى السنة الشريفة على النقل والإسناد عبر رجال تحمّلوا مسؤولية الاستماع
والتلقي والحفظ والنقل إلى الأجيال اللاحقة .

وقد اجتمعت عدّة عوامل تاريخية أدت إلى تسرّب الضعف إلى أسناد
الأحاديث ، ممّا حدى بالعلماء إلى التصدي لتقييم رجال الأسناد لغرض التنبّث من
طرق الرواية .

ولهذا دوّنت الأصول الرجالية التي اهتمّت برصد الرواة وتصدّت لبيان قوتهم أو
ضعفهم ومدى إمكان الاعتماد على روايتهم .

ومن هنا اجتمعت مجموعة من المصطلحات التي تحكي لنا وجهة نظر كل
رجالي تجاه كل واحد من الرواة .

ونظراً لانتشارها في كتب الرجال من جهة ، ووجود رؤى متفاوتة في مدى
دلالة بعضها على التوثيق أو التضعيف تصدّى فضيلة الباحث الفاضل حجة الإسلام
والمسلمين الحاج الشيخ محمود درياب النجفي ذي الباع الطولى في علوم الحديث
والرجال إلى جمع هذه النصوص وتنظيمها بشكل ألف بائي يسهل للباحثين

الوصول إليها، ثم قام بدراسة مستوعبة حول كل نص من هذه النصوص من حيث دلالتها على القوة أو الضعف أو غيرهما، وجمع الآراء حول كل منها مع الأدلة التي تدعم كل رأي ثم مناقشة ما تستلزمه مناقشته منتهاياً إلى بيان رأيه المختار في دلالة كل نص منها.

وبهذا يكون قد أسدى خدمة كبرى لطلاب البحث والتحقيق في مجال تقييم الأسانيد للأحاديث التي بأيدينا، وبذلك يكون لهم شرف المساهمة في تطوير جملة من مصادر المعرفة والثقافة الإسلامية، وتسهيل مهمة الفقهاء الذين يتحملون عبأ الاستنباط من مصادر السنة الشريفة.

ومن هنا يبارك مجمع الفكر الإسلامي للباحث الفاضل جهده العلمي هذا ويسره تصديه لنشر مثل هذا الجهد التأسيسي في حقل الفكر الإسلامي راجياً له كل توفيق والله من وراء القصد وهو الموفق للصواب.

مجمع الفكر الإسلامي

٢٠ / محرم الحرام / ١٤٣٠ هـ

تہید

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين .
وبعد إنّ جمع وتدوين موادّ هذا الكتاب كان قد تيسّر لنا حين تأليفنا لكتاب
«المعجم الموحّد»، وقد وعدنا في هذا الكتاب بطبعها تحت عنوان «نصوص
الجرح والتعديل»، لكن لأسباب قد تأخّر طبع هذا الكتاب إلى هذا اليوم، وصدق
من قال: إنّ الأعمال مرهونة بأوقاتها .

منهج التأليف

إنّ منهج التأليف لهذا الكتاب يتكوّن من الخطوات التالية:

- ١ - جرد كلّ الألفاظ والنصوص التي جاءت في الأصول الرجالية بشأن المترجمين لهم فيها، وترتيبها معجمياً، وقد أوردتها في قائمة واحدة .
جمعت فيها ما دلّ على التعديل أو على المدح أو على الجرح، وذكرت أيضاً ما لا دلالة له على شيء من ذلك، وإنّما أوردت هذا الأخير تمييزاً للفائدة .
- ٢ - ذكرنا ما عثرنا عليه من كلمات علماء الحديث والرجال في تفسير هذه الألفاظ والنصوص، حصلنا عليها إمّا من تصريحاتهم في كتبهم المؤلّفة في الدراية والحديث، حيث أفردوا فيها فصلاً تحت عنوان ألفاظ أو عبارات الجرح والتعديل، أو عرفناها من ترتيبهم لكتبهم الرجاليّة، حيث ميّزوا فيها الحديث

القوي من الضعيف، أو حدّدوا فيها الحديث الصحيح والموثّق والحسن والضعيف، أو عثرنا عليها من خلال التتبع في التراجم المختلفة التي أوردوها في كتبهم الرجاليّة .

٣ - كثيراً ما ذكرنا قوائم بأسماء جماعة قد وصفوا بالوصف الواحد، وذلك تحت عنوان ذلك الوصف، وعلى سبيل المثال ذكرنا تحت عنوان «خاصّي» كلّ من وصف بهذا الوصف، وذلك تيسيراً للوصول إلى مداليل هذه النصوص .

٤ - ذكرنا مجمل الحوادث التاريخيّة التي جاءت الإشارة إليها ضمن هذه النصوص، كما ذكرنا موجزاً عن الفرق والمذاهب وغيرها من العناوين التي لها دخل في فهم مدلول هذا النصوص .

٥ - تحديد القول المختار، وذلك بعد البحث عن الأقوال في المسألة، وملاحظة ما يمكن أن يناقش فيها .

علماً بأننا قد عثرنا من خلال هذا البحث والتحقيق على نصوص لا دلالة لها لا على الجرح ولا على المدح ولا على التعديل، قد جاءت وصفاً لكثير من الرواة، مثل «له كتاب» أو «له أصل» انتهينا في تفسيرها إلى أنّ أحاديث الموصوفين بها لا بدّ من أن تعدّ خارجة من التقسيم الرباعي للحديث، أي الصحيح والموثّق والحسن والضعيف، وإن كنّا لم نصّرّح في جميع الموارد بهذا المعنى .

ترتيب الكتاب

تمّ تأليف هذا الكتاب - ولله الحمد - مرتّباً على ثلاثة أقسام: الأول: كليّات علوم الحديث، الثاني: التوثيقات العامّة، الثالث: النصوص الخاصّة .
وأكثر ما فصلناه في القسم الأول: كيفيّة وجود حديث المعصوم عليه السلام،

ثمّ بحثنا عن أسباب الاختلاف في الحديث، واستعرضنا أهمّ المسائل المطروحة في الجرح والتعديل .

وذكرنا أصحاب الجرح والتعديل ومسألة الاعتماد عليهم، وفصلنا منهج القدماء في الجرح والتعديل .

وأوردنا في القسم الثاني أهمّ التوثيقات العامّة، كأصحاب الإجماع، وأصحاب الأصول، ومشايخ الإجازة، وطائفة من الرواة في تفسير علي بن إبراهيم، ومشايخ ابن قولويه، ومشايخ النجاشي .

وخصّصنا القسم الثالث بالنصوص الخاصّة التي جاءت بشأن الرواة، ربّناها حسب حروف المعجم، وذلك وفقاً لهيئاتها وتركيباتها .

وهنا ينبغي أن لا أنسى ما قامت به لجنة الدراسات والبحوث في مجمع الفكر الإسلامي من الجهد في مراجعة هذه الدراسة، وإبداء الملاحظات العلميّة والفنيّة، وأنا إذ أسئله تعالى لها مزيداً من التأييد والتسديد أشكرها وأسرّة مجمع الفكر الإسلامي على ذلك .

وفي الختام أسئله المولى جلّ وعلا أن يوفّقنا لمرضاته، ويتقبّل منا هذا الجهد إنّه قريب مجيب .

قم المقدّسة

ذو القعدة الحرام عام ١٤٢٥ هجرية

الشيخ محمود دُزياب النجفي

تعريف الخبر والرواية والحديث

قال الشيخ المفيد رحمته الله: «الخبر ما أمكن فيه الصدق والكذب»^(١).

وقد رد السيد المرتضى رحمته الله على من قال بأنّ الخبر «ما صحّ فيه الصدق والكذب» بعد أن عرّف الخبر قائلاً: «الواجب أن يحدّ الخبر بأنه ما صحّ فيه الصدق أو الكذب، لأنّ حدّه بما يمضي في الكتب بأنه: «ما صحّ فيه الصدق والكذب» ينتقض بالأخبار التي لا تكون إلاّ صدقاً، كقولنا: إنّه تعالى محدّث للعالم أو عالم لنفسه، وإنّ الجهل والكذب قبيحان، وينتقض أيضاً بما لا يكون إلاّ كذباً كقولنا: إنّ صانع العالم محدّث، والكذب حسن»^(٢).

وقد رجّح الشيخ الطوسي رحمته الله عبارة: «ما صحّ فيه الصدق أو الكذب» على عبارة: «ما صحّ فيه الصدق والكذب» قائلاً: «حدّ الخبر ما صحّ فيه الصدق أو الكذب، وهذا أولى ممّا قاله بعضهم من أنّه ما صحّ فيه الصدق والكذب، لأنّ ذلك محال، لأنّه لا يجوز أن يكون خبراً واحداً صدقاً وكذباً»^(٣).

وقال المحقق الحلبي رحمته الله: «الخبر: كلام يفيد بنفسه نسبة أمر إلى أمر نفيّاً أو إثباتاً، ومن الناس من قال: الخبر: ما يحتمل الصدق والكذب، وهو تعريف بما لا يعرف إلاّ به»^(٤).

وقال العلامة الحلبي رحمته الله: «ماهية الخبر معلومة بالضرورة، وإن عرض اشتباه

(١) التذكرة بأصول الفقه ضمن مصنفات المفيد ج ٩ ص ٣٣.

(٢) الذريعة إلى أصول الشريعة ج ١ ص ٤٧٧.

(٣) عدة الأصول ج ١ ص ٦٣.

(٤) معارج الأصول ص ١٣٧.

ميّز بما يحتمل الصدق والكذب، ولا يخلو منهما، وهو: إما أن يكون مقطوعاً بكونه صدقاً، أو بكونه كذباً، أو يجوز فيه الأمران»^(١).

وصرح الشهيد الثاني رحمته الله بأن الخبر والحديث مترادفان قائلاً: «الخبر والحديث مترادفان بمعنى واحد، وهو اصطلاحاً: كلام يكون نسبه خارج في أحد الأزمنة الثلاثة، أي يكون له في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية تطابقه، أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج، بأن تكونا سلبيتين أو ثبوتيتين أو لا تطابقه، بأن يكون أحدهما ثبوتياً والآخر سلبياً.

والكلام في التعريف بمنزلة الجنس، وخرج بقوله: «نسبه خارج» الإنشاء، فإنه وإن اشتمل على النسبة إلا أنه خارج له منها بل لفظه سبب لنسبه غير مسبوقة بأخرى»^(٢).

ونسب الشيخ حسين والد البهائي -رحمهما الله- إلى أكثر أهل الحديث أنهم يطلقون اسم «الحديث» على السنّة والآثار، وقد عرّف هو السنّة بقوله: «هي طريقة النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام المحكيّة عنه، فالنبي بالأصالة والإمام بالنيابة، وهي: قول وفعل وتقرير» وعرّف هو أيضاً الآثار بقوله: «هي أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم»^(٣).

وقال الشيخ البهائي: «الحديث: كلام يحكي قول المعصوم عليه السلام أو فعله أو تقريره، وإطلاقه عندنا على ما ورد عن غير المعصوم عليه السلام تجوّز، وكذلك الأثر.

(١) مبادئ الوصول إلى علم الأصول ص ١٩٨.

(٢) الدراية ص ٥ - ٦.

(٣) وصول الأخبار إلى أصول الأخبار ص ٨٨.

والخبر يطلق تارة على ما ورد عن غير المعصوم عليه السلام من الصحابي والتابعي ونحوهما، وأخرى على ما يرادف الحديث وهو الأكثر».

ثم قال: «ولو قيل: الحديث: قول المعصوم عليه السلام أو حكاية قوله أو فعله أو تقريره لم يكن بعيداً، وأما نفس الفعل والتقرير فيطلق عليهما اسم «السنة» لا الحديث، فهي أعمّ منه مطلقاً»^(١).

وقال الطريحي: «الحديث: ما يرادف الكلام، وسمي به لتجدده وحدوثه شيئاً فشيئاً، وحدث الشيء حدثاً - من باب قعد - تجدد حدوثه»^(٢).

وقال أيضاً: «الرواية في الاصطلاح العلمي: الخبر المنتهي بطريق النقل من ناقل إلى ناقل حتى ينتهي إلى المنقول عنه من النبي أو الإمام، على مراتبه من التواتر والمستفيض، وخبر الواحد على مراتبه أيضاً»^(٣).

يعرف من مجموع ما ذكرناه أنّ الخبر والحديث والرواية تعابير عن حقيقة واحدة وهي: ما ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن الإمام عليه السلام من قول أو فعل أو تقرير مباشرة أو بالواسطة.

الدراية وعلم الحديث

تطلق كلمة «الدراية» على مسائل علم الحديث، وهي مرادفة لكلمة «العلم». قال الطريحي «درية درياً - من باب رمي - ودرية ودراية: علمته» ثم قال: «الدراية

(١) الوجيزة ص ٢ - ٣.

(٢) مجمع البحرين ج ٢ ص ٢٤٦.

(٣) مجمع البحرين ج ١ ص ١٩٩.

بالشئء : العلم به»^(١) .

وقال العلامة المامقاني : «و صريح أكثر أهل اللغة ترادف العلم والدراية»^(٢) وعبر الشهيد عن هذا العلم بـ «علم دراية الحديث»، وقال في تعريفه : «هو علم يبحث فيه عن متن الحديث، وطرقه من صحيحها وسقيمها وعليلها، وما يحتاج إليه من شرائط القبول والردّ، ليعرف المقبول منه والمردود»^(٣) .

وعلى ضوء هذا التعريف نقول إنّ لهذا العلم مداران هما :

١ - متن الحديث ٢ - طريق الحديث كموضوع واحد .

وغايته الحصول على قدرة معرفة المقبول والمردود من الحديث .

وبهذا يتميّز عن علم الرجال، لأنّ مداره البحث عن جرح أو تعديل آحاد وسائط طريق الحديث، كما يتميّز عن علم الفقه، لأنّ الفقيه يستخدم هذه القدرة مع سائر القدرات اللازمة في عمليّة استنباط الحكم الشرعي .

(١) مجمع البحرين ١ ص ١٣٧، ١٣٨

(٢) مقياس الهداية ج ١ ص ٤٠

(٣) الدراية ص ٥ .

الحاجة إلى علم الحديث

تتضح الحاجه إلى دراسة علم الحديث وعلم الرجال بعد الإذعان بأنهما من المقدمات الواجبة في معرفة التكليف ، لأنَّ الرجالي لا يستطيع أن يحكم على الراوي بجرح أو تعديل إلاَّ بعد معرفة مداليل جميع ما وصل إليه من النصوص في الجرح أو التعديل بشأن الرواة .

يبحث أولاً عن درجة اعتبار هذه النصوص، واعتبار المصادر التي جاءت فيها، ثمَّ البحث عن الحكم فيها اذا تعارض بعضها مع بعض، وثالثاً تحديد أنواع الحديث من الصحيح وغيره، لتطمئنَّ نفسه إلى ما يحكم به، كي يكون حجّة له يوم القيامة .

كيفية وجود حديث المعصوم عليه السلام

لم يتكوّن الحديث دفعة واحدة، ولم يتمّ في عصر واحد، ولم يكن ليتكفّل به واحد من المعصومين عليهم السلام فقط.

إنّ الحديث في التدرّج في البيان والعرض مثل القرآن، وكما أنّ القرآن نزل تدريجياً، كذلك الحديث صدر عنهم عليهم السلام تدريجياً.

وهذه ظاهرة اقتضتها سعة نطاق الحديث وشموله، وإنّ الحديث قد تكفّل -بعد القرآن- بيان كلّ ما يحتاجه العبد في حياته، وأيضاً تكفّل تفسير كثير من الآيات القرآنية التي كانت بحاجة إلى تفسير.

فمن الطبيعي أن يتكوّن تدريجياً، مراعاة للمتشرّعة والذين يهمهم أمر الحديث.

والحديث عبارة عن قول المعصوم عليه السلام وفعله وتقريره.

١- قول المعصوم عليه السلام

لا شك أنّ الله قد فضّل النبي والأئمة المعصومين عليهم السلام على كافة الناس، ونصّبهم هداة وقادة، وفرض طاعتهم على كلّ الأئمة، وأمرنا بالاعتصام بحبله، الذي تمثّل بهم صلوات الله عليهم أجمعين.

ولمّا كانت طاعتهم مفروضة يلزم أن تكون أقوالهم حجة، يجب الأخذ بها. وحجّة قولهم عليهم السلام فوق حجّة قول الثقة، لأنهم عليهم السلام كانوا يتلقّون الأحكام إمّا من طريق الوحي، كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتلقّاها، أو يتلقّونها من طريق الإلهام، أو كان كلّ واحد منهم يتلقّاها من المعصوم الذي كان قبله.

الوصول إلى قول المعصوم عليه السلام

لقد وصلتنا أقوال المعصومين عليهم السلام بالطرق التالية :

١ - الخطب، لقد خطب رسول الله صلى الله عليه وآله خطباً كثيرة رواها الفريقان، ودوت في الكتب، وخطب أمير المؤمنين عليه السلام، وجمع السيد الرضي مجموعة منها في كتابه « نهج البلاغة »، ووصلتنا خطب عن الإمام الحسن والإمام الحسين عليهما السلام، وكذا عن غيرهما من المعصومين عليهم السلام، وهي قد كوت شطراً من الحديث والسنة .

٢ - الرسائل، وصلتنا رسائل عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وجمع السيد الرضي في « نهج البلاغة » بعض رسائل أمير المؤمنين عليه السلام، ونجد في تراثنا رسائل كثيرة عن سائر المعصومين عليهم السلام .

٣ - المناظرات، روى الرواة كثيراً من مناظرات واحتجاجات المعصومين عليهم السلام مع مخالفهم وأعدائهم، ولقد تعامل معها العلماء مثل ما تعاملوا مع الحديث .

٤ - الأجوبة على المسائل، كان كثير من الرواة يسألون الأئمة عليهم السلام عن مسائل، وهم يجيبون عنها، وقد ذكر علماء الرجال أسماء جماعة من الرواة كانت لهم مسائل عن الأئمة عليهم السلام، مثل إبراهيم بن أبي البلاد، أحمد بن إسحاق بن عبد الله الأشعري، أحمد بن عمر الحلال، إبراهيم بن بشر، الحسن بن علي الوشاء، الحسن بن علي بن يقطين، خيران الخادم، داود بن مافنة الصرمي، زكريا بن آدم الأشعري، سعد خادم أبي دلف العجلي، سعد بن سعد الأشعري، سكين النخعي، سهل بن زياد الآدمي، صباح بن نصر النهدي، صفوان بن يحيى، عبد الله بن جعفر الحميري، عبد الله بن محمد الأهوازي، عبد الله بن النجاشي، علي بن جعفر الهماني البرمكي، علي بن جعفر العريضي، علي بن الريان بن

الصلت الأشعري، علي بن سويد السائي، عمر بن محمد بن عبد الرحمان بن اذينة المعروف بعمر بن اذينة، عيسى بن عبد الله بن سعد الأشعري، محمد بن أبي عمير، محمد بن أبي يونس الحضرمي، محمد بن الحسن الصفار، محمد بن الريان بن الصلت الأشعري، محمد بن سليمان بن الحسن الزراري، محمد بن سنان الزاهري، محمد بن سهل بن اليسع، محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، محمد بن علي ابن حمزة بن الحسن بن عبد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب عليه السلام، محمد بن علي بن عيسى القمي الطلحي، محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين، معاوية بن سعيد، هارون بن مسلم بن سعدان، ياسر خادم الرضا عليه السلام، يعقوب بن إسحاق السكيت، يونس بن عبد الرحمان وغيرهم.

٥ - الإملاء والتصريح، دُونَ الرواة كثيراً ممّا أملاه المعصومون عليهم السلام في مجالسهم، أو قالوه وصرّحوا به، وذلك ضمن نصوص وتعبيرات مختلفة، تناولها الرواة، وتلقّاها حجة في الوصول إلى الأحكام الشرعية.

لقد ذكر النجاشي في ترجمة محمد بن عذافر بشأن إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطّ علي عليه السلام خبراً، رواه باسناده عن عذافر والد محمد هذا أنّه قال: «كنت مع الحكم بن عتيبة عند أبي جعفر عليه السلام فجعل يسأله، وكان أبو جعفر عليه السلام له مكرماً، فاختلفا في شيء، فقال أبو جعفر عليه السلام: يا بني قم فأخرج كتاب علي، فأخرج كتاباً مدروجاً عظيماً وفتحه وجعل ينظر حتى أخرج المسألة، فقال أبو جعفر عليه السلام: هذا خطّ علي عليه السلام وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله، وأقبل على الحكم وقال: يا أبا محمد إذهب أنت وسلمة وأبو المقدم حيث شئتم يميناً وشمالاً،

فوالله لا تجدون العلم أوثق منه عند قوم كان ينزل عليهم جبرئيل عليه السلام»^(١).
 وروى الصدوق عليه السلام في أماليه بإسناده عن الإمام الصادق عليه السلام خبراً يشتمل
 على كثير من الآداب والسنن وأحكام الحلال والحرام، ثم جاء في آخره أنه عليه السلام
 جمع هذا الحديث من الكتاب الذي هو إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخط علي بن
 أبي طالب عليه السلام.^(٢)

وروى الكليني بإسناده عن محمد بن مسلم قال: «أقراني أبو جعفر عليه السلام
 صحيفة كتاب الفرائض التي هي إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخط علي عليه السلام بيده»^(٣).
 وروى الكليني بإسناده عن زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجد فقال: ما
 أجد أحداً قال فيه إلا برأيه إلا أمير المؤمنين عليه السلام. قلت: أصلحك الله فما قال فيه
 أمير المؤمنين عليه السلام؟ قال: إذا كان غداً فألقني حتى أقرئك في كتاب، قلت:
 أصلحك الله حدّثني فإنّ حديثك أحبّ إليّ من أن تقرئني في كتاب، فقال لي
 الثانية: اسمع ما أقول لك، إذا كان غداً فألقني أقرئك في كتاب، فأتيت من الغد
 بعد الظهر، وكانت ساعتني التي كنت أدخل به فيها بين الظهر والعصر، وكنت أكره
 أن أسأله إلا خالياً خشية أن يفتيني من أجل من يحضره بالتقية.

فلما دخلت عليه أقبل علي ابنه جعفر عليه السلام فقال له: اقرء زرارة صحيفة
 الفرائض، ثم قام لينام، فبقيت أنا وجعفر عليه السلام في البيت، فقام فأخرج إليّ صحيفة
 مثل فخذ البعير، فقال: لست أقرئكها حتى تجعل لي عليك الله أن لا تحدّث بما

(١) رجال النجاشي ص ٣٦٠.

(٢) الأمالي ص ٥٠٩ - ٥١٩ مجلس ٦٦ حديث ١.

(٣) الكافي ج ٧ ص ٩٣ باب ميراث الولد مع الأبوين حديث ١.

تقرأ فيها أحداً أبداً حتى آذن لك، ولم يقل: حتى يأذن لك أبي، فقلت أصلحك الله ولِمَ تضيّق عليّ، ولم يأمرك أبوك بذلك؟ فقال لي: ما أنت بناظر فيها إلا على ما قلت لك، فقلت: فذاك لك، وكنت رجلاً عالماً بالفرائض والوصايا، بصيراً بها، حاسباً لها، ألثب الزمان أطلب شيئاً يلقي عليّ من الفرائض والوصايا لا أعلمه، فلا أقدر عليه.

فلما ألقى إليّ طرف الصحيفة إذا كتاب غليظ يعرف أنه من كتب الأوّلين، فنظرت فيها فإذا فيها خلاف ما بأيدي الناس، من الصلة والأمر بالمعروف الذي ليس فيه اختلاف، وإذا عامته كذلك، فقرأته حتى أتيت على آخره، بخبت نفس^(١)، وقلة تحفظ، وسقام رأي، وقلت: وأنا أقرؤه: باطل، حتى أتيت على آخره، ثم أدرجتها ودفعتها إليه، فلما أصبحت لقيت أبا جعفر عليه السلام، فقال لي: أقرأت صحيفة الفرائض؟ فقلت: نعم، فقال: كيف رأيت ما قرأت؟ قال: قلت: باطل، ليس بشيء، هو خلاف ما الناس عليه، قال: فإنّ الذي رأيت -والله- يا زارة هو الحق الذي رأيت، إملاء رسول الله ﷺ، وخطّ عليّ عليه السلام بيده، فأتاني الشيطان فوسوس في صدري، فقال: وما يدريه أنّه إملاء رسول الله ﷺ وخطّ عليّ عليه السلام بيده، فقال لي قبل أن أنطق: يا زارة لا تشكّن، وذ الشيطان -والله- إنك شككت، وكيف لا أدري أنّه إملاء رسول الله ﷺ وخطّ عليّ عليه السلام بيده؟ وقد حدّثني أبي عن جدّي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام حدّثه بذلك، قال: فقلت: لا، كيف جعلني الله فداك، وندمت على ما فاتني من الكتاب، ولو كنت

(١) يصف حالته بهذه العبارات، لاثماً نفسه، لأنّ ذلك كان في بدو أمره، وقيل أن تترسخ

قرأته وأنا أعرفه لرجوت أن لا يفوتني منه حرف»^(١).

إنَّ ما حدَّث به الأئمة عليهم السلام الرواة كان قد بلغ الحدَّ الكبير، وتكفَّل ببيان كل حاجات أتباعهم في كلِّ المجالات .

وروى النجاشي بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال لأبان بن عثمان : «إنَّ أبان بن تغلب روى عنِّي ثلاثين ألف حديث ، فاروها عنِّي»^(٢).

وروى أيضاً بإسناده عن سليم بن أبي حية قال : «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فلما أردت أن أفارقه ودَّعته وقلت : أحبُّ أن تزودني ، فقال : ائت أبان بن تغلب فإنَّه قد سمع منِّي حديثاً كثيراً ، فما روى ذلك فاروه عنِّي»^(٣).

ولقد وصلنا من حديث الأئمة عليهم السلام - والله الحمد - كثير ممَّا دَوَّنه الرواة في الأصول والكتب .

وقد ذكر الطوسي أسماء مجموعة كبيرة من الرواة وذكر ما لهم من المصنَّفات والأصول ، وذلك في كتابه «الفهرست» ، وألَّف النجاشي من بعده كتابه «الرجال» في هذا الموضوع نفسه وزاد على ما ذكره الطوسي .

ذكر النجاشي لأبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتاب السنن والأحكام والقضايا^(٤) ، وقال أيضاً بشأن كتاب ولده علي بن أبي رافع : «جمع كتاباً في فنون الفقه : الوضوء والصلاة وسائر الأبواب»^(٥) ، وروى أيضاً بإسناده أنَّ

(١) الكافي ج ٧ ص ٩٤ - ٩٥ باب ميراث الولد مع الأبوين حديث ٣ .

(٢) رجال النجاشي ص ١٢ .

(٣) رجال النجاشي ص ١٣ .

(٤) رجال النجاشي ص ٦ .

(٥) رجال النجاشي ص ٦ .

أمير المؤمنين عليه السلام كتب لربيعة بن سُميع في صدقات النعم وما يؤخذ من ذلك^(١)، وقال في ترجمة عمر بن محمد بن يزيد السابري: «له كتاب في مناسك الحج وفرائضه وما هو مسنون من ذلك، سمعه كله من أبي عبد الله عليه السلام»^(٢)، وقال أيضاً في ترجمة محمد بن مسلم بن رباح الطحّان: «له كتاب يسمّى الأربعمئة مسألة في أبواب الحلال والحرام»^(٣).

٢- فعل المعصوم عليه السلام

إنّ فعل المعصوم عليه السلام مثل قوله حجّة يجب الأخذ به، لأنّ عصمته عليه السلام تسدّه عن الوقوع في الخطأ والمعصية.

إنّ ما يفعله المعصوم عليه السلام قد يكون واجباً، وقد يكون مستحبّاً، وقد يكون مباحاً، لأنّ عصمة المعصوم عليه السلام تأبى له أن يفعل ما نهاه الله تعالى عنه.

إنّ ما يفعله عليه السلام قد يكون من مختصّاته، لا يشترك فيه معه أحد، وقد يكون مشتركاً بينه وبين سائر الناس، ولا يصحّ أن نحمل كل فعل من أفعاله عليه السلام على أنّه من مختصّاته إلاّ بالدليل.

وقد جرت عادة الفقهاء أن يذكروا خصائص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كتاب النكاح، فذكر المحقّق الحلبي رحمته الله له عليه السلام خمسة عشر خصلة قائلاً: «منها ما هو في النكاح، وهو: تجاوز الأربع بالعقد، وربما كان الوجه الوثوق بعدله بينهن دون

(١) رجال النجاشي ص ٨.

(٢) رجال النجاشي ص ٢٨٣.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٢٤، علماً بأنّ الصدوق قد رواه بعنوان «حديث الأربعمئة»

وذلك في الخصال ج ٢ ص ٦١٠ - ٦٣٧.

غيره، والعقد بلفظ الهبة، ثم لا يلزمه بها مهراً ابتداءً ولا انتهاءً، ووجوب التخيير لنساءه بين إرادته ومفارقته، وتحريم نكاح الإماء بالعقد، والاستبدال بنساءه، والزيادة عليهنّ، حتى نسخ بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَرْوَاجَكَ ﴾ (١) - الآية .. ومنها ما هو خارج عن النكاح، وهو: وجوب السواك، والوتر، والأضحية، وقيام الليل، وتحريم الصدقة الواجبة، وفي المندوبة في حقّه ﷺ خلاف، وخائنة الأعين وهو الغمز بها، وابيح له الوصال في الصوم، وحُصَّ بأنه تنام عينه ولا ينام قلبه، ويبصر وراءه كما يبصر أمامه .

وذكر أشياء غير ذلك من خصائصه ﷺ، وهذه أظهرها» (٢) .

وقال المحقق البحراني: « وذكر العلامة في التذكرة (٣) ما يزيد على سبعين، وأفرد بعضهم لها كتاباً صَحْمًا لكثرتها وزيادتها على ما ذكر» (٤) .

٣- تقرير المعصوم ﷺ

إنّ تقرير المعصوم ﷺ وسكوته -مثل قوله وفعله ﷺ- يكون حجّة بشرط أن لا يكون في حالة تقيّة، ولا يكون مأيوساً من تأثير الإرشاد .

ومما يدلّ على حجّيّة تقريره ﷺ هو أن تعليم الجاهل مما يجب على المعصوم ﷺ، فإذا فعل شخص بحضور المعصوم فعلاً وكان بإمكانه تنبيهه لكنّه سكت عنه، أو سمع من شخص كلاماً يعبّر به عن حكم من الأحكام فسكت

(١) سورة الأحزاب، آية ٥٠ .

(٢) شرايع الإسلام ج ٢ ص ٢٧١ .

(٣) راجع تذكرة الفقهاء - الطبعة الحجرية - ج ٢ ص ٥٦٥ .

(٤) الحدائق الناضرة ج ٢٣ ص ٩٤ .

عنه ، فهذا يدل على مشروعية ما شاهده وسمعه .
 ويعد أيضاً من موارد تقرير المعصوم عليه السلام تصحيحه وإمضاه للمؤلفات التي
 تعرض عليه وهو يؤيد صحتها ويشجع مؤلفيها .
 وكان تأييد الكتب المدونة وتصحيحها من قبل المعصومين عليهم السلام من أقوى
 الطرق في الحصول على العلم بمحتوياتها .
 قال النجاشي بشأن كتاب عبيد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي : « صنف
 الكتاب المنسوب إليه ، وعرضه على أبي عبد الله عليه السلام وصححه وقال - عند
 قراءته - : « أترى لهؤلاء مثل هذا ؟ » والنسخ مختلفة الأوائل ، والتفاوت فيها
 قريب ^(١) .

وذكر أيضاً في ترجمة عبد الله بن سعد بن حيان بن أبجر الكناني : « له كتاب
 الديات ، رواه عن آبائه ، وعرضه على الرضا عليه السلام ، والكتاب يعرف بين أصحابنا
 بكتاب عبد الله بن أبجر ^(٢) .
 كما نجد موارد أخرى قد ذكرها علماء الرجال وأن المعصومين عليهم السلام قد اعتنوا
 بكتب بعض الرواة ، وصححوها وأيدوها .

يعرف مما ذكرناه أن المعصومين عليهم السلام لم ينصوا على الأحكام الشرعية دفعة
 واحدة ، لأن سعة شمول الأحكام لن تسمح لأحد من الرواة أن يتعلمها كاملة في
 زمان واحد ، بل استخدموا في بيانها أسلوب التدرج ، رعاية لحال المتسرعة

(١) رجال النجاشي ص ٢٣١ ، علماً بأن ابن طاوس قد عبّر عن هذا الكتاب بـ « أصل » ونقل
 عنه في رسالة الموسعة ، راجع بحار الأنوار ج ٨٨ ص ٢٩٩ باب أحكام قضاء الصلاة .

(٢) رجال النجاشي ص ٢١٧ .

والرفق بهم .

وهذا ممّا سبّب وقوع التعارض في الحديث الذي انتهى إلى الاختلاف في الفتوى أحياناً .

وقد عدّ الشهيد الصدر رحمته التدرّج في البيان من أهم عوامل نشوء التعارض بين الروايات ، ثم قال : « وهذه ظاهرة واضحة في حياة الأئمة عليهم السلام التثقيفية مع أصحابهم ورواة أحاديثهم ، يلحظها كل من تتبّع ودرس الأحاديث الصادرة عنهم ، وربما تلحظ هذه الحالة في الحديث الواحد ، حيث يبيّن الإمام عليه السلام الحكم الشرعي أولاً على سبيل الإيجاز، ويسكت عن التفاصيل، لولا إلحاح السائل بعد ذلك، وتصدّيه بنفسه، لفهم حدود الحكم ودقائقه، كما نشاهد ذلك في رواية العيص بن القاسم قال : قال أبو عبد الله عليه السلام - في حديث - : « وكره النقاب - يعني للمرأة المحرمة - وقال : تسدل الثوب على وجهها ، قلت : حدّ ذلك إلى أين ؟ قال : إلى طرف الأنف قدر ما تبصر »^(١) .

فإنّ جواب الإمام عليه السلام بجواز إسدال المرأة الثوب على وجهها عن دون تقييد ذلك بطرف الأنف ظاهر في جواز إسدالها على كامل وجهها ، ولكن تصدّي السائل ثانياً للسؤال عن حدّ ذلك الحكم أوجب أن يبيّن الإمام عليه السلام ما يكون منافياً مع الجواب الأول ومقيداً له »^(٢) .

(١) الكافي ج ٤ ص ٣٤٤ باب ما يجوز للمحرمة أن تلبسه من الشياح وما يكره لها حديث ١ .

(٢) تعارض الأدلة الشرعية ص ٣٣ - ٣٤ .

كتابة الحديث

لقد جاء في أصل عاصم بن حميد الحنّاط : « عن أبي بصير قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال : دخل عليّ أناس من أهل البصرة ، فسألوني عن أحاديث فكتبوها ، فما يمنعكم من الكتاب ، أما أنكم لن تحفظوا حتى تكتبوا »^(١).

لقد روى ابن طاوس باسناده إلى الشيخ الطوسي قال : « حدّثنا أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري وأحمد بن عبدون وأبو طالب بن العزّور وأبو الحسن الصفّار وأبو علي الحسن بن إسماعيل بن أشناس قالوا : حدّثنا أبو المفضل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني قال : حدّثنا محمد بن يزيد ابن أبي الأزهر البوشنجي النحوي قال : حدّثنا أبو الوضاح محمد بن عبد الله بن زيد النهشلي قال : أخبرني أبي قال : سمعت الإمام أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام يقول : التحدّث بنعم الله شكر ، وترك ذلك كفر ، فارتبطوا نعم ربكم تعالى بالشكر » ثم قال أبو الوضاح : « فحدّثني أبي قال : كان جماعة من خاصّة أبي الحسن عليه السلام من أهل بيته وشيعته يحضرون مجلسه ومعهم في أكمامهم ألواح أبونوس لطاف وأميال ، فإذا نطق أبو الحسن عليه السلام بكلمة أو أفنى في نازلة أثبت القوم ما سمعوا منه في ذلك »^(٢).

(١) أصل عاصم بن حميد الحنّاط ضمن الأصول الستة عشر ص ٣٣ - ٣٤ ، وعنه في البحار

ج ٣ ص ١٥٣ .

(٢) مهج الدعوات ص ٢١٧ - ٢٢٠ .

وقال الشيخ الحرّ العاملي: «وتأليف هؤلاء أصولهم كان قبل الوقف، لأنه وقع في زمن الصادق عليه السلام، فقد بلغنا عن مشايخنا قدس الله أرواحهم أنه قد كان من دأب أصحاب أنهم إذا سمعوا من أحد الأئمة عليهم السلام حديثاً بادروا إلى إثباته في أصولهم، لتلا يعرض لهم نسيان لبعضه، أو كله بتمادي الأيام، وتوالي الشهور والأعوام، والله أعلم بحقائق الأمور»^(١).

(١) الوسائل ج ٣٠ ص ٧٠.

طرق تحمّل الحديث

إنّ البحث عن طرق تحمّل الحديث والتفاصيل التي ذكرها علماء الدراية لكل طريق منها بحث علمي ، وليس له ثمرة عملية بالنسبة لزماننا هذا .

لأنّ الكتب الأربعة الحديثية أي الكافي والتهذيب والاستبصار مع المجاميع الثلاثة أي الوافي والوسائل والبحار قد كفتنا مؤونة تحمّل الحديث بالطرق التي كانت متداولة عند حملة الحديث من السلف الصالح .

إنّ كل باحث ليجد مطلوبه في هذه الكتب ، ويحصل على الحديث بالوجادة . إن صحّ التعبير - فلا يحتاج أن يتحمّله باسماع من الشيخ أو القراءة عليه وما شاكل من الطرق .

على أنّ الكتب الأربعة والمجاميع الثلاثة قد تواترت نسخها ، وأن مؤلفيها قد ذكروا طرقهم إلى كثير من الكتب والأصول التي نقلوا عنها ، فليس على الباحث بعد هذا إلا أن يعرف الحديث ورواته .

إنّ العلماء قد بذلوا جهداً كبيراً في ضبط كثير من أسماء الرواة وتصحيح كثير من النصوص ، وقد أودعوها في كتبهم المعروفة ، ليستفيد منها من يأتي من بعدهم ، وبالفعل قد أفادوا واستفادوا ، وشكر الله سعي الجميع .

لكن لما كان البحث عن طرق تحمّل الحديث يزيد الباحث معلومات عن التعبيرات التي جاءت ضمن الأسانيد مثل « سمعت » و « حدّثني » و « أخبرني » و « رواه » و « وجدت » وما شاكل ، كان من الضروري أن يعرف الباحث ما المقصود من هذه التعبيرات ؟

إنّ الاختلاف في التعبير ليس من قبيل التفنّن في العبارة ، بل هي تعبيرات

تعرفنا - غالباً - طريق تحمّل الراوي لحديثه .

وفي هذا الفصل نذكر هذه الطرق ، وقد حصرها علماء الدراية في ثمانية :

١ - السماع من لفظ الشيخ

وهو أن يسمع الراوي الحديث من لفظ الشيخ سواء كان إملاءً من حفظه أم كان يقرؤه عليه من كتابه .

وقد وصف الشهيد الثاني هذا الطريق بقوله : « أرفع الطرق » واستدل عليه قائلاً « لأنَّ الشيخ أعرف بوجوه الحديث وتأديته ، ولأنَّه خليفة رسول الله ﷺ وسفيره إلى أمته ، والآخذ منه كالآخذ منه ، ولأنَّ النبي ﷺ أخبر الناس أولاً وأسمعهم ما جاء به ، والتقرير على ما جرى بحضرته ﷺ أولى ، ولأنَّ السامع أربط جأشاً وأوعى قلباً ، وشغل القلب وتوزّع الفكر إلى القارئ أسرع »^(١) .

٢ - القراءة على الشيخ

قال الشهيد الثاني : « وتسمّى عند أكثر قدماء المحدثين محرّضاً »^(٢) . وقال ابن الصلاح في وجه هذه التسمية : « وأكثر المحدثين يسمّونها « محرّضاً » من حيث أنّ القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه ، كما يُعرّض القرآن على المقرئ »^(٣) .

(١) الدراية ص ٨٤ .

(٢) الدراية ص ٨٦ .

(٣) علوم الحديث ص ١٣٧ .

وقد فصل الشهيد الثاني القراءة والعرض على الشيخ قائلاً: «سواء كانت القراءة من حفظ الراوي أو من كتاب، وسواء كان المقروء ممّا يحفظه الشيخ، أو كان الراوي يقرأ والأصل الذي يُعارض به بيده، أي بيد الشيخ من غير أن يحفظه، أو بيد ثقة غيره» ثم قال: «وهي أي هذه الطريقة رواية صحيحة اتفاقاً من المحدثين، وإن خالف فيه من لا يعتدّ به»^(١)، لكن وصف الشيخ حسين هذه الطريقة قائلاً: «وهي رواية صحيحة بلا خلاف»^(٢).

٣- الإجازة

الإجازة في الأصل مصدر «أجاز»، وأصلها «إجوازة»، نُقلت حركة عين الفعل إلى فاء الفعل، وانقلبت العين ألفاً، فاجتمع الألفان، ثم حذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، وعود عنهما بالهاء، فصارت إجازة.

قال ابن فارس في جوز: «يقال منه: استجزت فلاناً فأجازني إذا سقاك ماء لأرضك أو ماشيتك»^(٣)، وفسر الفيروزآبادي الإجازة بمعنى الإذن^(٤).

والإجازة اصطلاحاً: أن يأذن المصنّف أو الراوي للمجاز أن يروي عنه مصنّفاته أو مروياته أو كليهما، فيقول له: أجزت لك مصنّفاتي أو ما رويته.

(١) الدراية ص ٨٦-٨٧.

(٢) وصول الأخبار ص ١٣٢.

(٣) مجمل اللغة ج ١ ص ٣٧١.

(٤) راجع القاموس المحيط ج ٢ ص ١٧٧.

٤- المناولة

قال الشهيد الثاني : « المناولة وهي نوعان :

أحدهما : المناولة المقرونة بالإجازة ، وهي أعلا أنواعها » ثم قال : « لها مراتب ، منها أن يعطيه - تمليكاً أو عارية - لنسخ أصله ، أي أصل سماع الشيخ ونحوه ، ويقول له : هذا سماعي من فلان ، أو روايتي له ، فاروه عني أو أجزت لك روايته عني ، ثم يملكه إياه ، أو يقول : خذه وانسخه ، وقابل به ثم رده إلي ، ونحو هذا » ثم قال :

« المناولة المجردة عن الإجازة ، بأن يناوله كتاباً ويقول : هذا سماعي أو روايتي ، مقتصراً عليه ، أي من غير أن يقول : إروه عني ، أو أجزت لك روايته عني ، ونحو ذلك »^(١).

٥- الكتابة

وقد عرّفها الشهيد الثاني بقوله : « وهي أن يكتب الشيخ مرويه لغائب أو حاضر بخطه ، أو يأذن لثقة يعرف خطه بكتبه له أو مجهول ، ويكتب الشيخ بعده ما يدل على أمره بكتابه » ثم ذكر أنّها على ضربين وقال :

« أحدهما : أن تقع مقرونة بالإجازة ، بأن يكتب إليه ويقول : « أجزت لك ما كتبت لك » أو « كتبت به إليك » ونحو ذلك من عبارات الإجازة » .

ثم ذكر أنّ هذا الضرب من الكتابة في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة

(١) الدراية ص ١٠٠-١٠٣ .

بالإجازة، وقال: «والثاني: أن تقع مجردة عنها»^(١).

٦- الإعلام

قال الشهيد الثاني في تعريفه: «وهو أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الكتاب أو الحديث روايته أو سماعه من فلان مقتصراً عليه من غير أن يقول: «اروه عني» أو «أذنت لك في روايته» ونحوه»^(٢).

٧- الوصية بالكتب

وعرفها ابن الصلاح بقوله: «بأن يوصي الراوي بكتاب يرويه عند موته أو سفره لشخص»^(٣).

ومن موارد الوصية بالكتب وصية ابن نوح إلى النجاشي بكتبه.

قال النجاشي في ترجمة الحسين بن عنبسة الصوفي: «وجدت بخط ابن نوح في ما وصّى إليّ به من كتبه»^(٤).

وقال أيضاً في ترجمة القاسم بن الربيع: «أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي بن نوح في ما وصّى إليّ به من كتبه»^(٥).

(١) الدراية ص ١٠٤.

(٢) الدراية ص ١٠٦.

(٣) علوم الحديث ص ١٧٧.

(٤) رجال النجاشي ص ٦٧.

(٥) رجال النجاشي ص ٣١٦.

٨- الوجادة

الوجادة - بكسر الواو - قال الشهيد الثاني : « هي مصدر وجد يجد ، مؤلّد من غير العرب ، غير مسموع من العرب الموثوق بعربيتهم » .
ثم قال : « فلَمَّا رأى المؤلّدون مصادر هذا الفعل مختلفة بسبب اختلاف المعاني وُلّدوا لهذا المعنى « الوجادة » للتمييز ، ثم قال في تعريفها : « أن يجد إنسان كتاباً أو حديثاً مروّجاً إنسان بخطّه ، معاصر له أو غير معاصر ، ولم يسمعه منه - هذا الواحد - ولاله منه إجازة ولا نحوها »^(١) .

الحاجة إلى معرفة طرق تحمّل الحديث

ويمكن أن يقال : إنّ البحث عن طرق تحمّل الحديث لا ثمرة له في هذه الأزمنة ، لأنّ الكتب الحديثية الأربعة : الكافي والفقيه والتهديب والاستبصار والمجاميع الثلاثة : الوافي والوسائل والبحار قد كفتنا مؤونة تحمّل الحديث والأخذ من الشيخ ، لأنّها صارت متواترة عندنا ، نأخذ منها بالوجادة ، أو بالإجازة ، إذن لا حاجة إلى البحث عن سائر طرق تحمّل الحديث .
والجواب : إنّ البحث عن طرق تحمّل الحديث ما زالت حاجة ضرورية للباحث ، لأنّ ما جاء في هذه الكتب والمجاميع إنّما جاء بهذه الطرق ، وبمعرفة يتسنى للباحث معرفة ما طرأها من التصحيف والسقط ، ويتمكّن من تمييز المسند منها من المرسل ، والصحيح منها من المصحّف .

(١) الدراية ص ١٠٧ - ١٠٨ .

شروط قبول الحديث

اشترط العلماء في قبول الحديث شروطاً لا بد من إحرازها في الراوي، وفي هذا الفصل نذكرها كما يلي:

١- التكليف

وقالوا: لا تقبل رواية الصبي والمجنون .

وقد استدللَّ المحقق الحلبي رحمه الله على لزوم هذا الشرط بعدم حصول الوثوق بهما، قال رحمه الله: «المجنون والصبي لا تقبل روايتهما في كونهما كذلك، لأنَّ الوثوق بهما لا يحصل، لعدم تحقُّق الضبط، سواء كان الصبي مميَّزاً أو غير مميَّز»^(١).

واستدلَّ العلامة الحلبي قدس سره على عدم قبول رواية الصبي سواء كان مميَّزاً أو غير مميَّز قائلاً: «لأنَّه إن لم يكن مميَّزاً لم يحصل الظنُّ بقوله، وإن كان مميَّزاً علم نفي الحرج عنه مع الكذب، فلا يمتنع منه»^(٢).
فَعَلِمُ المميَّزُ بأنَّه لا يعاقب على كذبه يجرؤُه على ذلك .

وقال الشهيد رحمه الله - بعد أن شرط البلوغ والعقل في الراوي: «فلا تقبل رواية الصبي والمجنون مطلقاً، لارتفاع القلم عنهما الموجب لعدم المؤاخذة، المقتضي لعدم التحفظ من ارتكاب الكذب، على تقدير تمييزه، ومع عدمه لا

(١) معارج الأصول ص ٥٠ .

(٢) مبادئ الوصول ص ٢٠٦ .

عبرة بقوله» (١) .

وقال صاحب المعالم : «أصل : وللعمل بخبر الواحد شرائط كلها تتعلق بالراوي»، ثم عدّ التكليف منها، وقال : «فلا تقبل رواية المجنون والصبي، وإن كان مميّزاً، والحكم في المجنون وغير المميّز ظاهر، ونقل الإجماع عليه من الكل، وأما المميّز فلا يعرف من الأصحاب فيه مخالف، وجمهور أهل الخلاف على ذلك أيضاً» (٢) .

وقال والد البهائي تحت عنوان مَنْ تقبل روايته : «أجمع جماهير الفقهاء والمحدثين على اشتراط كونه مسلماً بالغاً وقت الأداء، دون وقت التحمّل، فيقبل روايته ما تحمّله كافرأ أو صغيراً، وكذا يشترط كونه عاقلاً عادلاً» (٣) .
يظهر من جميع ما ذكرناه أنّ السبب في ردّ رواية غير المكلف سواء كان صبيّاً أو مجنوناً هو أنّ النفس لا تطمئنّ إليه ولا تثق بما يرويه .

٢- الإسلام

يدلّ على اشتراط إسلام الراوي في الرواية قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزْكُتُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَمَسَّكُمْ النَّارُ﴾ (٤) وقوله: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٥)
وقال العلامة الحلبي: «والكافر لا تقبل روايته، سواء كان مذهبه جواز الكذب

(١) الدراية ص ٦٤ .

(٢) معالم الأصول ص ١٩٩ .

(٣) وصول الأختيار ص ١٨٧ .

(٤) سورة هود آية ١١٣ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٥٤ .

أولاً، لأنه فاسق، والفاسق مردود الرواية، ولا تقبل رواية الفاسق، للآية^(١).
وقال الشهيد رحمه الله: «اتفق أئمة الحديث والأصول الفقهية على اشتراط إسلام الراوي حال روايته، وإن لم يكن مسلماً حال تحمّله، فلا تقبل رواية الكافر، وإن علم من دينه التحرّز عن الكذب، لوجوب التثبّت عند خبر الفاسق، فيلزم عدم اعتبار خبر الكافر بطريق أولى، إذ يشمل الفاسق الكافر»^(٢).

واستدلّ صاحب المعالم على اشتراط الإسلام بقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(٣) وأضاف: «لئن قيل باختصاصه^(٤) في العرف المتأخّر بالمسلم لدلّ بمفهوم الموافقة على عدم قبول خبر الكافر، كما هو ظاهر»^(٥).

يظهر من كلامه هذا أنه رحمه الله استدلّ بالأولوية، وهي: إذا كان خبر الفاسق المسلم يجب التثبّت فيه فخير الكافر أولى بهذا التثبّت.

وقد تنظّر المولى صالح في هذا الاستدلال وأضاف: «لأنّ الأولوية ممنوعة، إذ الحكم في ردّ خبر الفاسق جراته في دينه، وعدم احترازه عن الكذب، والكافر ربّما كان متديناً في دينه، ومع تحريم الكذب فيه، فيحصل الظنّ بصدقه دون الفاسق»^(٦)، ثم ردّ على من قال باختصاص الفاسق في العرف المتأخّر بالمسلم قائلاً: «إنّ كلام الشارع يجب حمله على عرفه أو عرف اللغة، لا على عرف

(١) مبادئ الوصول ص ٢٠٦.

(٢) الدراية ص ٦٤.

(٣) سورة الحجرات آية ٦.

(٤) أي باختصاص الفاسق.

(٥) معالم الأصول ص ٢٠٠.

(٦) شرح معالم الأصول ص ٢٣٦.

المتأخر، وقد عرفت أنّ الفاسق يصدق على الكافر في العرف المتقدم^(١).
 علماً بأنّ آية النهي عن الركون إلى الظالم غير معلّلة بشيء، فإطلاقها يشمل
 كلّ كافر سواء كان متديناً بدينه، محتزراً عن الكذب، أو غير متدين.

٣- الإيمان

اختلف العلماء في اشتراط الإيمان في الراوي، والمشهور على اشتراطه،
 وعليه لا تقبل رواية فاسد المذهب.

قال المحقق الحلبي: «الإيمان معتبر في الراوي»، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿إِنْ
 جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(٢)، وردّ على الشيخ الطوسي حيث صرّح بأنّ الطائفة
 عملت بخبر عبد الله بن بكير، وسماعة، وعلي بن أبي حمزة، وعثمان بن عيسى،
 وبما رواه بنو فضال، والطاطريون^(٣) قائلاً: «والجواب إنّنا لا نعلم إلى الآن أنّ
 الطائفة عملت بأخبار هؤلاء»^(٤).

وصرّح الشهيد رحمه الله بأنّ المشهور بين أصحابنا اشتراط إيمان الراوي،
 وفسره بمعنى كونه إمامياً، وأضاف - ما معناه - أنّهم مع اشتراط الإيمان قد
 عملوا بأخبار ضعيفة بسبب فساد عقيدة الراوي في كثير من أبواب الفقه، ثم ذكر
 عذرهم في ذلك وانتهى إلى أنّ: «إطلاق اشتراط الإيمان مع استثناء ذلك ليس

(١) شرح معالم الأصول ص ٢٣٧.

(٢) سورة الحجرات آية ٦.

(٣) راجع عدّة الأصول ج ١ ص ٣٨١.

(٤) معارج الأصول ص ١٤٩.

بجيد»^(١).

وقال صاحب المعالم - بعد أن نسب اشتراط الإيمان إلى المشهور، وبعد أن ذكر كلام المحقق الحلبي وردّه على الشيخ الطوسي - : «والعلامة مع تصريحه بالاشتراط في التهذيب أكثر في الخلاصة من ترجيح قبول روايات فاسدي المذاهب، وحكى والذي رحمه الله في فوائده على الخلاصة عن فخر المحققين إته قال : سألت عن والذي رحمه الله عن أبان بن عثمان، فقال الأقرب عندي عدم قبول روايته لقوله تعالى : ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾ - الآية - ولا فسق أعظم من عدم الإيمان، وأشار بذلك إلى ما رواه الكشي من أن أباناً كان من الناوسية^(٢)، هذا والاعتماد عندي على المشهور»^(٣).

هذا وأرى أن اشتراط الإيمان يغني عن اشتراط الإسلام، لأن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمن، لأن الذي يستسلم كرهاً ليس بمؤمن .

٤ - العدالة

إنّ العدالة المشروطة في الراوي غير العدالة المشروطة في إمام الجماعة والشهود وغيرهما من القضايا التي تبحث في الفقه .

وقد صرح شيخ الطائفة بمعنى العدالة المشروطة في ترجيح أحد الخبرين على الآخر قائلاً : «وأما العدالة المراعاة في ترجيح أحد الخبرين على الآخر فهو

(١) الدراية ص ٦٧ - ٦٨ .

(٢) راجع اختيار الكشي ص ٣٥٢ رقم ٦٦٠ .

(٣) معالم الأصول ص ٢٠٠ .

أن يكون الراوي معتقداً للحق، مستبصراً، ثقة في دينه، متحرّجاً من الكذب، غير متهم فيما يرويه»^(١).

وقال أيضاً: «فأما من كان مخطئاً في بعض الأفعال، أو فاسقاً بأفعال الجوارح، وكان ثقة في روايته، متحرّزاً فيها، فإنّ ذلك لا يوجب ردّ خبره، ويجوز العمل به. لأنّ العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه، وإثما الفسق بأفعال الجوارح يمنع من قبول شهادته، وليس بمانع من قبول خبره، ولأجل ذلك قبلت الطائفة أخبار جماعة هذه صفتهم»^(٢).

وقد فسّر المولى صالح كلام شيخ الطائفة هذا قائلاً: «المستفاد من كلام الشيخ في العدة أنّ العدالة المعتبرة في الرواية غير العدالة المعتبرة في الشهادة، فإنّه قال^(٣) الراوي إن كان مخطئاً في بعض الأقوال، أو فاسقاً في بعض أفعال الجوارح، وكان ثقة في روايته، متحرّزاً عن الكذب فيها، فإنّ ذلك لا يوجب ردّ خبره، ويجوز العمل به، لأنّ العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة، وإثما الفسق بأفعال الجوارح يمنع من قبول شهادته، وليس بمانع من قبول خبره»^(٤).

ثم ردّ عليه قائلاً: «ولا يخفى أنّ التجري على جميع الفسوق، حتّى الزنا، وسفك الدماء، لا يكون ذلك منه إلا لعدم مبالاته بالدين وبصاحبه، فلا يحصل الأمن على إقدامه على الكذب، فلا يحصل الظنّ بخبره»^(٥).

(١) عُدّة الأصول ص ٣٧٩.

(٢) عُدّة الأصول ص ٢٨٢.

(٣) وإثما نذكر كلامه هذا - وقد نقله عن العدة - لما فيه من الاختلاف مع ما ذكرناه آنفاً.

(٤) شرح معالم الأصول ص ٢٤٠.

(٥) شرح معالم الأصول ص ٢٤٠.

لكن لو رجعنا إلى كلام شيخ الطائفة لوجدناه صريحاً في أنّ جواز العمل بخبر الفاسق مشروط بأن لا يكون الفاسق متهماً في روايته، ويكون متحرّزاً عن الكذب فيها، وأين هذا ممّا احتمله هذا المعترض من أنّ الفاسق لا يحصل الأمن على إقدامه على الكذب؟ .

وفسر السيد الخوئي كلام الطوسي هذا قائلاً: «ويظهر من مجموع كلامه فيها: أنّ العدالة المعتبرة في الراوي أن يكون ثقة متحرّزاً في روايته عن الكذب، وإن كان مخالفاً في الاعتقاد، فاسقاً في العمل، نعم رواية المعتقد بالحق الموثوق به يتقدّم على غيره في مقام المعارضة»^(١).

وقال الشهيد: «وليس المراد من العدالة كونه تاركاً لجميع المعاصي، بل بمعنى كونه سالمًا من أسباب الفسق التي هي فعل الكبائر، أو الإصرار على الصغائر، وخوارم المروءة، وهي الاتصاف بما يحسن التحليّ به عادة، بحسب زمانه ومكانه وشأنه، فعلاً وتركاً، على وجه يصير ذلك له ملكة، وإنّما لم يصرّح باعتبارها^(٢) لأنّ السلامة من الأسباب المذكورة لا يتحقق إلاّ بالملكة، فأغني عن اعتبارها»^(٣).

وفسر صاحب المعالم العدالة المشروطة في قبول الخبر، والعمل به قائلاً: «الرابع العدالة، وهي ملكة في النفس تمنعها من فعل الكبائر، والإصرار على الصغائر، ومنافيات المروءة، واعتبار هذا الشرط هو المشهور^(٤) بين الأصحاب

(١) معجم رجال الحديث ج ٦ ص ١٤٩، ترجمة حفص بن غياث .

(٢) أي لم يذكر في المتن في تعريف العدالة بأنّها ملكة .

(٣) الدراية ص ٦٥ .

(٤) مشهور بين المتأخّرين .

أيضاً»^(١).

وحكى الفاضل التونسي ما أشكله الأخباريون على الحاجة إلى علم الرجال في الاجتهاد، وذكر من هذه الإشكالات قائلاً:

«وأيضاً: العدالة بمعنى الملكة المخصوصة التي ذهب إليها المتأخرون، ممّا لا يجوز إثباته بالشهادة، لأنّ الشهادة وخبر الواحد حجّة إلّا في المحسوسات، والعدالة بمعنى الملكة المخصوصة ليست محسوسة، كالعصمة، فلا تقبل فيها الشهادة، فلا يعتمد على تعديل المعدّلين بناءً على طريقة المتأخّرين، وهذا ممّا أورده الفاضل الاستر آبادي»^(٢)، ثم أجاب عليه قائلاً: «ورمّا نحكم بعدالة شخص لم نره، ولم يشهد عندنا من نعتد على قوله، بل بمجرد الاطلاع على أحواله وسيرته»^(٣).

وحكى أيضاً الوحيد البهبهاني هذا الإشكال وأجاب عليه - بعد أن صرح بأنّ العدالة بأي معنى تكون ليست محسوسة، مع أنّ الكلّ متفقون على ثبوتها بها فيما هي معتبرة فيه - قائلاً: «إرادة الأخير»^(٤) من قولهم ثقة، وكذا من العدالة التي جعلت شرطاً لقبول الخبر لا خفاء في فساد»^(٥).

(١) معالم الأصول ص ٢٠١.

(٢) الوافية في أصول الفقه ص ٢٧٤، وراجع كلام الاستر آبادي هذا في الفوائد المدينة ص ٢٤٧.

(٣) الوافية ص ٢٧٩.

(٤) أي تفسير العدالة بمعنى الملكة.

(٥) التعليقة على منهج المقال ص ٣.

٥- الضبط

قال المحقق الحلبي رحمه الله : «يعتبر في الراوي الضبط، فإن عرف له السهو غالباً لم يقبل، وإن عرض نادراً قبل، لأنَّ أحداً لا يكاد يسلم منه، فلو كان زواله أصلاً شرطاً في القبول لما صحَّ العمل إلاَّ عن معصوم من السهو، وهو باطل إجماعاً من العاملين بالخبر»^(١).

وقال الشهيد بشأن اشتراط ضبط الراوي : «وضبطه لما يرويه، بمعنى كونه حافظاً له، متيقظاً غير مغفل، إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه، حافظاً له من الغلط والتصحيف والتحريف إن حدث منه، عارفاً بما يختل به المعنى، إن روى به، أي بالمعنى حيث نجوزه، وفي الحقيقة اعتبار العدالة يغني عن هذا^(٢)، لأنَّ العدل لا يجازف برواية ما ليس بمضبوط على الوجه المعبر، وتخصيصه تأكيد، أو جري على العادة»^(٣).

وقال صاحب المعالم : «الشرط الخامس : الضبط، ولا خلاف في اشتراطه، فإنَّ من لا ضبط له قد يسهو عن بعض الحديث، ويكون^(٤) ممَّا يتمُّ به فائدته، ويختلف الحكم بعده، أو يزيد في الحديث ما يضطرب به معناه، أو يبذل لفظاً بآخر، أو يروي عن المعصوم عليه السلام ويسهو عن الوساطة مع وجودها، إلى غير ذلك من أسباب الاختلال، فيجب أن يكون بحيث لا يقع منه كذب على سبيل الخطأ غالباً، فلو عرض له السهو نادراً لم يقدر، إذ لا يكاد يسلم منه

(١) معارج الأصول ص ١٥١ .

(٢) أي يغني عن اشتراط الضبط .

(٣) الدراية ص ٦٥ .

(٤) أي يكون بعض الحديث الذي يسهو فيه .

أحد»^(١).

وحكى البهائي نقلاً عن العلامة قدس سرّه بشأن اشتراط الضبط قائلاً: «ونعم ما قال العلامة رفع الله درجته في «النهاية» من «أنّ الضبط من أعظم الشرائط في الرواية، فإنّ من لا ضبط له قد يسهو عن بعض الحديث، ويكون ممّا يتمّ به فائده، ويختلف الحكم به، أو يسهو فيزيد في الحديث ما يضرب به معناه، أو يبدّل لفظاً بآخر، أو يروي عن النبي صلى الله عليه وآله ويسهو عن الوساطة، أو يروي عن شخص فيسهو عنه ويروي عن آخر»، ثم أجاب على ما قيل: «كيف يتمّ لنا الحكم بصحة الحديث بمجرد توثيق علماء الرجال رجال سنده من غير نصّ على ضبطهم؟» قائلاً: «قلت إنهم يريدون بقولهم فلان ثقة أنّه عدل ضابط، لأنّ لفظ الثقة مشتق من الوثوق، ولا وثوق بمن يتساوى سهوه وذكره، أو يغلب سهوه على ذكره، وهذا هو السرّ في عدولهم عن قولهم: عدل إلى قولهم: ثقة»^(٢).

(١) معالم الأصول ص ٢٠٤.

(٢) مشرق الشمسين - ضمن حبل المتين - ص ٢٧١.

أسباب الاختلاف في الحديث

نشأ الاختلاف في الحديث واشتدّ التعارض في فهمه وتفسيره بعد وفاة النبي ﷺ ، وبعدهما بدأت التضييقات على الأئمة عليهم السلام ، لتحجيم نشاطاتهم التثقيفية، وذلك من قبل الحكّام الغاصبين .

ومن الطبيعي أن تكون السلبيات التي خلفتها هذه التضييقات في نفوس الأمة وحرمانها من هداية أئمتها عليهم السلام خسائر كبيرة لن تجبر أبداً .

وكان وجود الاختلاف في الأحاديث قد فرض على العلماء أن يبذلوا جهداً كبيراً لعلاج ما نشأ فيها من التعارض ، وذلك باستخدام المرجّحات التي وصلتهم عن الأئمة عليهم السلام ، أو بالجمع والتوفيق بين الحديثين المختلفين .

وقد عدّ الطوسي من كتب يونس بن عبد الرحمان: «كتاب اختلاف الحديث»^(١)، وعدّ النجاشي من كتب أحمد بن علي بن العباس السيرافي: «كتاب القاضي بين الحديثين المختلفين»^(٢)، وعدّ أيضاً من كتب أحمد بن عبد الواحد ابن عبدون: «كتاب الحديثين المختلفين»^(٣) .

وقد تصدّى جماعة من العلماء للبحث عن علل وعوامل وقوع الاختلاف في الأحاديث ونشوء التعارض بينها، وذلك في مباحث مختلفة، مثل البحث عن حجية الخبر، والبحث عن حجية الإجماع، ومبحث التعادل والتراجع، ومبحث

(١) الفهرست ص ١٨١ .

(٢) رجال النجاشي ص ٨٦ .

(٣) رجال النجاشي ص ٨٧ .

الاجتهاد والتقليد .

وقد جمعت في هذا الفصل من كلماتهم أهمّ العوامل التي ذكروها في تسبّب الاختلاف في الحديث، وهي:

١- التقيّة

إنّ انحراف الأُمَّة بعد النبي ﷺ عن مسألة الإمامة، واستيلاء الغاصبين على مصيرها سبّب انحرافهم عن تعاليم الإسلام، تلك التي أودعها رسول الله ﷺ عند أمير المؤمنين عليه السلام ليقوم بعده بدور المرشد لهذه الأُمَّة إلى الصواب، ثم من بعده يقوم أولاده المعصومون عليهم السلام بهذا الدور.

في هذه الظروف الصعبة استعمل الأئمة عليهم السلام التقيّة، وذلك حفاظاً على الشريعة، وإبقاءً على شيعتهم .

لقد جاء في باب اختلاف الحديث، من كتاب فضل العلم من الكافي:

« أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن علي، عن ثعلبة بن ميمون، عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن مسألة، فأجابني، ثم جاءه رجل فسأله عنها فأجابته بخلاف ما أجبني، ثم جاء رجل آخر فأجابته بخلاف ما أجبني وأجاب صاحبي، فلمّا خرج الرجلان قلت: يا بن رسول الله رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان، فأجبت كلّ واحد منهما بغير ما أجبته صاحبه؟ فقال: يا زرارة إنّ هذا خير لنا، وأبقى لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدّكم الناس علينا، وكان أقلّ لبقاءنا وبقاءكم . قال: ثم قلت لأبي عبد الله عليه السلام: شيعتكم لو حملتموهم على الأستة أو على النار لمضوا، وهم يخرجون من عندكم مختلفين، قال: فأجابني بمثل جواب

أبيه» (١).

روى أيضاً بإسناده عن زرارة خبيراً جاء فيه أنّ زرارة هذا كان يأتي أبا جعفر الباقر عليه السلام في ساعة بين الظهر والعصر ويخلو به فيها، وذكر زرارة سبب ذلك قائلاً: «وكنت أكره أن أسأله إلا خالياً خشية أن يفتيني من أجل من يحضره بالتحفة» (٢).

ويصف الشهيد الصدر رحمته الله التقية التي كان أكثر الأئمة عليهم السلام يعيشونها في حياتهم قائلاً:

«إنّ التقية التي كان يعملها الأئمة لم تكن تقية من حكام بني أمية وبني العباس فحسب، بل كانوا يواجهون ظروفًا اضطررتهم إلى أن يتقوا أيضاً من المسلمين والرأي العام عندهم، فلا يصدر منهم ما يتحدّى معتقدات العامة، ويخالف مرتكزاتهم وموروثاتهم الدينية، التي تدخلت في نشأتها عوامل غير موضوعية كثيرة، في ظل الأوضاع التي حكمت المسلمين في تلك الفترة من التاريخ» (٣).

وقال الوحيد البهبهاني - يصف ما عاناه أمير المؤمنين عليه السلام بعد قضية السقيفة وما عمّ الشيعة من الجهالة والضلالة -: «إنّ مدار الشيعة - بعد حكاية السقيفة - صار على الأحكام الظاهرية الثانوية غالباً إلا ما شدّ، لأنّ بعد الداهية العظمى صار حجة الله مقهوراً، ونوره مستوراً، وظهرت البدع والأهواء وحدثت المقاييس والآراء، ففشت الجهالة، وعمّت الضلالة، حتى أنّ عامّة الشيعة

(١) الكافي ج ١ ص ٦٥.

(٢) الكافي ج ٧ ص ٩٤ باب ميراث الولد مع الوالدين حديث ٣.

(٣) تعارض الأدلة الشرعية ص ٣٤.

ومعظم المحبّين كانوا على طريقة أهل الجهل في الأحكام، إلا ما شدّ، وما تمكّن حجج الله على أن يبلغوا إليهم الحقّ إلا ما قلّ .

وكان الأمر على ذلك إلى زمان الباقر عليه السلام، فأبلغهم قدراً من الأحكام على حسب ما حصل له التمكن، ووجد له المصلحة .

ثم من بعده ابنه الصادق عليه السلام، أبلغ قدراً آخر على حسب ما قدر على إظهاره، ووجد المصلحة لإبرازه، ومع ذلك كان كثير من شيعتهم يعملون بقول مثل أبي حنيفة وابن أبي ليلى، معتقدين أنّه شرع الله على الطريقة التي كانوا عليها، والروية التي كانوا من قبل فيها، حتى زجراهم عليهم السلام ومنعاهم، وحدّراهم عن التحاكم إليهم، والأخذ بقولهم، وأمراهم بالرجوع إلى أئمتهم، وأخذ جميع الأحكام منهم .

وهكذا كان حجج الله من بعدهما، كانوا يظهرون قدراً من الأحكام، بل ما أوصلوا إليهم جميع ما كانوا يحتاجون إليه، ولا بيّنوا لهم جميع جزئيات أحكامهم .

نعم ربما قالوا لهم : «كلّ شيء مطلق حتى يرد فيه نهى»^(١)، و«لا تنقض اليقين بالشك أبداً»^(٢)، وربما قالوا لجمع منهم : «اجتنبوا عن الشبهات، وتوقّفوا عمّا لا تعلمون واحتاطوا»^(٣)، ونظائر ذلك .
ومعلوم أنّ جميع ذلك حكم الله الظاهري .

(١) الفقيه ج ١ ص ٢٠٨ باب وصف الصلاة من فاتحتها إلى خاتمتها حديث ٢٢ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٨ حديث ١١ .

(٣) راجع مقبولة عمر بن حنظلة المرورية برقم ١٠ من باب اختلاف الحديث من كتاب

فضل العلم من الكافي ج ١ ص ٦٧ - ٦٨ .

على^(١) أنّ الأحكام التي أبلغوها لم تكن بأجمعها حكم الله الواقعي، لأنهم عليه السلام كانوا يفتنون في حكم شيء واحد بفتاوى مختلفة، ويحكمون أحكاماً متشعبة متباينة، حتى أنه حصل بسبب ذلك بين الشيعة اختلاف عظيم، ومذاهب مختلفة، متكثرة، متشعبة، حتى شكوا ذلك إليهم فقالوا في جوابهم: «نحن جعلناكم كذلك، واختلافكم من قبلنا، وأنه خير لنا ولكم»^(٢) وأمثال ذلك^(٣).

ولدينا نصوص صريحة عنهم عليه السلام في فضل التقية، ويحثون شيعتهم عليها ويمدحون من عمل بها، وقد جمع الكليني بعض هذه الأحاديث في باب التقية من كتاب الكفر والإيمان من أصول الكافي^(٤)، نذكر منها ما يلي:

عن معمر بن خلاد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن القيام للولادة؟ فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: «التقية من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقية له»^(٥).
وعن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «التقية في كل ضرورة، وصاحبها أعلم بها حين تنزل»^(٦).

وعن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «التقية ترؤس الله بينه وبين خلقه»^(٧).
وعن أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت؟ فقال: فيما يجهر

(١) بقية كلام الوحيد البهبهاني.

(٢) راجع الحديث الخامس من باب اختلاف الحديث من الكافي ج ١ ص ٦٥.

(٣) رسالة الجمع بين الأخبار ضمن الرسائل الأصولية ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

(٤) الكافي ج ٢ ص ٢١٧ - ٢٢١.

(٥) الكافي ج ٢ ص ٢١٩ باب التقية حديث ١٢.

(٦) الكافي ج ٢ ص ٢١٩ باب التقية حديث ١٣.

(٧) الكافي ج ٢ ص ٢٢٠ باب التقية حديث ١٩.

فيه بالقراءة، قال : فقلت له : إنني سألت أباك عن ذلك فقال : في الخمس كلها، فقال رحم الله أبي إن أصحاب أبي أتوه فسألوه فأخبرهم بالحق، ثم أتوني شكاً كما فأفتيتهم بالتقية^(١).

وعن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : « قال أبو جعفر عليه السلام في القنوت : إن شئت فاقنت وإن شئت فلا تقنت . قال أبو الحسن عليه السلام : وإذا كانت التقية فلا تقنت ، وأنا أتقّل هذا^(٢) .

٢ - عدم حفظ الحديث على وجهه

إن لحفظ الحديث وضبط نصّه بمثل ما ورد عنهم عليهم السلام دور كبير في فهم ما كان يقصدونه عليهم السلام من أقوالهم وأفعالهم، وقد حثوا شيعتهم على حفظ الحديث وكتابته .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من حفظ من أحاديثنا أربعين حديثاً بعثه الله يوم القيامة عالماً فقيهاً^(٣) .

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال : « القلب يتكل على الكتابة^(٤) .

وعن أبي بصير قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « اكتبوا فإنكم لا تحفظون حتى تكتبوا^(٥) .

(١) الكافي ج ٣ ص ٣٣٩ باب القنوت في الفريضة والنافلة حديث ١٠ .

(٢) التهذيب ج ٢ ص ٩١ حديث ٣٤٠ .

(٣) الكافي ج ١ ص ٤٩ باب النوادر من كتاب فضل العلم حديث ٧ .

(٤) الكافي ج ١ ص ٥٢ باب رواية الكتب والحديث حديث ٨ .

(٥) الكافي ج ١ ص ٥٢ باب رواية الكتب والحديث حديث ٩ .

وقد شرط العلماء في قبول الرواية شروطاً منها الضبط ، قال المحقق الحلبي رحمته الله : «يعتبر في الراوي الضبط ، فإن عرف له السهو غالباً لم يقبل ، وإن عرض نادراً قبل ، لأنّ أحداً لا يكاد يسلم منه ، فلو كان زواله - أصلاً - شرطاً في القبول لما صحَّ العمل إلاّ عن معصوم من السهو ، وهذا باطل إجماعاً من العاملين بالخبر»^(١).

وقد بذل الرواة جهداً كبيراً لحفظ الحديث وضبطه وفهمه ، إلا أنّ طاقة الإنسان محدودة لا تساعده على حفظ كل ما يسمعه ، فينسى بعضه ويخطأ في بعضه الآخر .

وعدم حفظ الحديث على وجهه سبب الاختلاف في بعض الأحاديث ، ولهذا تصدّى بعض العلماء لتدوين كتب في تفسير الحديث وبيان معانيه ، ومنهم الشيخ الصدوق رحمته الله فإنه ألّف كتابه «معاني الأخبار» وصدّر كتابه بباب سمّاه به «الباب الذي من أجله سمّينا هذا الكتاب كتاب معاني الأخبار» وأورد فيه ثلاثة أحاديث ، الأولى منها :

عن داود بن فرقد قال : سمعت أبا عبد الله رحمته الله يقول : «أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلامنا ، إنّ الكلمة لتتصرف على وجوه ، فلو شاء إنسان لصرف كلامه كيف شاء ولا يكذب»^(٢).

وروى الكليني بإسناده عن سليم بن قيس الهلالي عن أمير المؤمنين رحمته الله أنّه قال في حديث : «إنّ في أيدي الناس حقاً وباطلاً ، وصدقاً وكذباً ، وناسخاً

(١) معارج الأصول ص ١٥١ .

(٢) معاني الأخبار ص ١ .

ومنسوخاً، وعاماً وخاصاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً، ثم قال: «وليس كل أصحاب رسول الله ﷺ كان يسأله عن الشيء فيفهم، وكان منهم من يسأله ولا يستفهمه، حتى أن كانوا ليحبّون أن يجيء الأعرابي والطارى فيسأل رسول الله ﷺ حتى يسمعوا»^(١).

وكان الأئمة عليهم السلام ينبّهون شيعتهم على ما وقعوا فيه من الخطأ وسوء الفهم في أحاديثهم، فيبيّنون لهم ما قصدوه من كلامهم.

وقد روى الكليني بإسناده عن محمد بن مارد قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: حديث روي لنا أنك قلت: إذا عرفت فاعمل ما شئت؟ فقال: قد قلت ذلك، قال: قلت: وإن زنوا أو سرقوا أو شربوا الخمر، فقال لي: إننا لله وإننا إليه راجعون، والله ما أنصفونا أن نكون أخذنا بالعمل ووضع عنهم، إنما قلت: إذا عرفت فاعمل ما شئت من قليل الخير وكثيره، فإنه يقبل منك»^(٢).

وروى الصدوق بإسناده عن أبي حمزة الثمالي قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: إياك والرياسة، وإياك أن تطأ أعقاب الرجال، فقلت: جعلت فداك، أما الرياسة فقد عرفت وأما أن أطأ أعقاب الرجال فما ثلثا ما في يدي إلا ممّا وطأت أعقاب الرجال، فقال: ليس حيث تذهب، إياك أن تنصب رجلاً دون الحجة، فتصدّقه في كلّ ما قال»^(٣).

وذكر الوحيد البهبهاني من جملة الاختلافات في الحديث أنّ الراوي لا

(١) الكافي ج ١ ص ٦٢ - ٦٤ باب اختلاف الحديث حديث ١.

(٢) الكافي ج ٢ ص ٤٦٤ باب أنّ الإيمان لا يضرّ معه سيئة والكفر لا ينفع معه حسنة حديث ٥.

(٣) معاني الأخبار ص ١٦٩.

يحسن أن يؤدّي المطلوب من الحديث واستظهر هذا من روايات عمّار الساباطي^(١).

وقد روى الكليني باسناده عن محمد بن مسلم قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنّ عمار الساباطي روى عنك رواية قال : وما هي ؟ قلت : روى أنّ السنّة فريضة ، فقال : أين يذهب ، أين يذهب ، ليس هكذا حدّثته ، إنّما قلت له : من صلّى فأقبل على صلاته لم يحدّث نفسه فيها أو لم يسه فيها أقبل الله عليه ما أقبل عليها ، فرّما رفع نصفها أو ربعها أو ثلثها أو خمسها ، وإنّما أمرنا بالسنّة ليكمل بها ما ذهب من المكتوبة »^(٢).

٣- نقل الحديث بالمعنى

لا شك إنّ نقل الحديث بالمعنى كان من العوامل التي سبّبت ظهور الاختلاف في الأحاديث ، وينبغي أن نتعرّض لما قيل في جوازه .
استدلّ القائلون بجواز نقل الحديث بالمعنى بأمر :

الدليل الأول : إنّ الله تعالى قصّ القصة الواحدة بالفاظ مختلفة ، وحكى معناها عن الأمم ، ومن المعلوم أنّ تلك القصة وقعت بغير اللغة العربية ، وإن كانت باللغة العربية ، فإنّ الواقع منها يكون عبارة واحدة ، وذلك دليل على جواز نسبة المعنى إلى القائل وإن اختلفت الألفاظ .

بهذا الدليل وحده لا يثبت المدعى ، لأنّ قصص القرآن ليست مثل الرواية عن

(١) رسالة الاجتهاد والتقليد ضمن الرسائل الأصولية ص ٣٠ .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٣٦٢ باب ما يقبل من صلاة الساهي حديث ١ .

المعصوم عليه السلام ، لأنَّ الله تعالى شأنه عالم بكلِّ شيء ولا يخفى عليه مثقال ذرَّةٍ وراوي الحديث قد ينسى الجملة الواحدة التي سمعها من المعصوم عليه السلام ، فقياس كلام الراوي على كلام الله تعالى قياس مع الفارق وهو باطل .

الدليل الثاني : يجوز للعجمي أن يترجم الرواية إلى العجمية، وينقلها، فنقل الحديث للعربي بالعربية يكون أولى .

وهذا الدليل أيضاً قاصر عن إثبات المدعى ، لأنَّ العجمي الذي لا يعرف اللغة العربية مضطراً إلى الترجمة، بينما العربي ليس مضطراً إلى النقل بالمعنى ، فما يستدلُّ به على جواز الترجمة للعجمي أخصَّ من المدعى ، فلا يثبت المدعى به .

الدليل الثالث : سيرة الصحابة والسلف الأولين تشهد بأنهم كانوا كثيراً ما ينقلون معنىً واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة ، وما ذلك إلاَّ لأنَّ معولهم كان على المعنى دون اللفظ .

ويكفي في ضعف هذا الدليل أن نقول : إنَّ نقل المعنى الواحد بألفاظ مختلفة لم يكن سببه منحصرأ بتجويزهم النقل بالمعنى ، بل قد يكون نتيجة لأسباب آخر، مثل أنَّ بعضهم كان يحكي اجتهاده ورأيه وفهمه من النصِّ ، فيبدل الكلمات والعبارات، أو أنَّ بعضهم كان ينسى النصِّ ، فيعبّر عنه بكلمات وعبارات تفيد نفس المعنى ، أو أنَّ بعضهم كان يحرف النصَّ عناداً منه .

إذن كل واحدة من هذه الاحتمالات تكفي في نفي حصر السبب وإبطال الاستدلال بهذا الدليل .

الدليل الرابع : صحيحة محمد بن مسلم رواها الكليني عن «محمد بن يحيى» عن محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن ابن اذينة ، عن محمد بن مسلم

قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أسمع الحديث منك فزيد وأنقص ؟ قال : « إن كنت تريد معانيه فلا بأس »^(١).

والجواب إن هذا الحديث يتنافى مع موثقة أبي بصير التي رواها الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن منصور بن يونس ، عن أبي بصير قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام قول الله جل ثناؤه : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾^(٢) ؟ قال : هو الرجل يسمع الحديث فيحدث به كما سمعه ، لا يزيد فيه ولا ينقص منه^(٣).

وهذا الحديث وإن كان موثقاً ، وحتى لو قلنا بأن الموثق لا يعارض الصحيح ، لكنه أقرب للاحتياط ، فينبغي الجمع بينهما بأن نحمل الصحيحة على الاضطرار ، والموثقة على الاختيار .

ومما يؤيد هذا الجمع ما رواه الكليني عن «محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن ابن سنان ، عن داود بن فرقد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنني أسمع منك فأريد أن أرويه كما سمعته منك فلا يجيء ، قال : فتتعمد ذلك ؟ قلت : لا ، فقال : تريد المعاني ؟ قلت : نعم ، قال : لا بأس »^(٤).

(١) الكافي ج ١ ص ٥١ باب رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتمسك بالكتب حديث ٢ .

(٢) سورة الزمراء آية ١٨ .

(٣) الكافي ج ١ ص ٥١ باب رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتمسك بالكتب حديث ١ .

(٤) الكافي ج ١ ص ٥١ باب رواية الكتب والحديث حديث ٣ . وعنه في الوسائل ج ٢٧ ، ص ٨٠ باب ٨ من أبواب صفات القاضي حديث ٣٣٢٥٥ .

الدليل الخامس : ما رواه ابن طاوس في كتاب الإجازات بإسناده إلى أبي جعفر محمد بن علي ابن بابويه في كتابه « مدينة العلم » عن أبيه ، عن محمد ابن الحسن ، عن أحمد بن محمد بن الحسن وعلان ، عن خلف بن حماد ، عن ابن المختار أو غيره رفعه قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أسمع الحديث منك فلعلني لا أرويه كما سمعته ، فقال : إذا أصبت الصلب منه فلا بأس ، إنما هو بمنزلة : تعال وهلم واقعد واجلس »^(١).

وهذا خبر ضعيف لا يصلح أن يكون دليلاً على المدعى ، ويعارضه ما تقدم في موثقة أبي بصير، مضافاً إلى أنه مخالف للاحتياط .

ويعارضه أيضاً موثقة عبد الله بن أبي يعفور التي رواها الكليني عن «عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أبان بن عثمان ، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله خطب الناس في مسجد الخيف فقال : نصر الله عبداً سمع مقالتي، فوعاها، وحفظها، وبلغها من لم يسمعها ، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه »^(٢).

هذه هي عمدة الأدلة التي ذكرها القائلون بجواز نقل الحديث بالمعنى ، وهي كما فضلنا قاصرة عن إثبات المدعى ، نعم يستظهر من خبر داود بن فرقد الذي تقدم جواز النقل بالمعنى من غير عمد .

(١) الوسائل ج ٢٧ ص ١٠٥ باب ٨ من أبواب صفات القاضي حديث ٣٣٣٣٢ .

(٢) الكافي ج ١ ص ٤٠٣ باب ما أمر النبي صلى الله عليه وآله بالنصيحة لأئمة المسلمين حديث ١ ،

وعنه في الوسائل ج ٢٧ ص ٨٩ باب ٨ من أبواب صفات القاضي ، حديث ٣٣٢٨٨ .

وبناء على هذا يمكننا أن نقول بجواز نقل الحديث بالمعنى لمن نسي النص واضطرَّ إلى الرواية، لكن يشترط فيه أن يعرف معاني الألفاظ، ويعرف ما يتحد منها في المعنى والمقصود، كي لا يضيع مقصود المعصومين عليهم السلام من حديثهم. وهذا الشرط لم يتوفَّر إلاَّ للأمثال محمد بن مسلم الذي سمح له الإمام الصادق عليه السلام بنقل الحديث بالمعنى، كما يعرف هذا من صحيحته المتقدِّمة.

على أنَّ البحث عن جواز نقل الحديث بالمعنى وعدمه لا ثمرة له بعد تصنيف الأصول والكتب، وتدوين الموسوعات الحديثية، لأنَّه لا مبرَّر للراوي في نقل الحديث بالمعنى مع وجود هذه المصنَّفات بين يديه.

علماً بأنَّ جماعة من العلماء قد صرَّحوا بجواز نقل الحديث بالمعنى مشروطاً منهم المحقق الحلِّي^(١) والعلامة الحلِّي^(٢) والشهيد الثاني^(٣) والشيخ حسين والد البهائي^(٤) والميرزا القمي^(٥) وصاحب الفصول^(٦) وغيرهم.

هذا وقد عدَّ الوحيد البهبهاني عليه السلام نقل الحديث بالمعنى من جملة أسباب الاختلاف في الحديث، وذكر أنَّ الشيعة كانوا يقولون بجوازه ثم أضاف : « ولا شبهة في أنَّ أداء المطلوب بالعبارة ليس بحيث لا يتخلَّف، بل ربما يفهم منَّا خلاف المطلوب، وهذا نجده من كلامنا وكلام أهل العرف، بل الفضلاء

(١) معارج الأصول ص ١٥٣.

(٢) مبادئ الأصول ص ٢٠٨.

(٣) الدراية ص ١١٢.

(٤) وصول الأخيار ص ١٣٦.

(٥) قوانين الأصول ص ٤٧٩.

(٦) الفصول الغروية ص ٣٠٨.

والفقهاء»^(١).

وذكر الشهيد الصدر رحمته أن تصرّف الرواة والنقل بالمعنى كان من العوامل التي سببت التعارض بين النصوص، واستشهد بوجود هذا العامل في الروايات قائلاً: «ومما يشهد على وجود هذا العامل في الروايات ما نجده في أحاديث بعض الرواة، بالخصوص من أصحاب الأئمة عليهم السلام من غلبة وقوع التشويش فيها، حتى اشتهرت روايات عمار الساباطي - مثلاً - بين الفقهاء بهذا المعنى^(٢)، لكثرة ما لوحظ فيها من الارتباك والإجمال في الدلالة، أو الاضطراب والتهافت في المتن في أكثر الأحيان، وقد صار العلماء يعتذرون في مقام الدفاع عن صحّة ما يصحّ عن طريقه، وعدم قدح اضطراب منته في اعتباره، بأنّه من عمّار الساباطي الذي لم يكن يجيد النقل والتصرّف في النصوص لقصور ثقافته اللغوية»^(٣).

٤ - قصور الفهم والتسامح في أداء الحديث

إنّ أحاديث المعصومين عليهم السلام مثل كلام الله تعالى فيه عام وخاص، ومطلق ومقيّد، ومجمل ومبيّن، ومحكم ومتشابه، لا يستطيع كلّ واحد أن يؤدّيها إلّا إذا كان قويّ الفهم والفتنة. غير متسامح ولا متساهل.

ولا شك أنّ أي قصور في فهم الحديث، وأي تسامح في الأداء سيوجب

(١) رسالة الاجتهاد والأخبار ضمن الرسائل الأصولية ص ٣٠.

(٢) لقد تصدّى العلامة المستري بذكر فائدة تتضمّن نحو ثمانين رواية من روايات عمار الساباطي التي لم يعمل الأصحاب بها وأضاف: «وأكثر ألفاظ أخباره معقّدة مختلّة النظام»، راجع قاموس الرجال ج ٨ ص ١٩ - ٣١.

(٣) تعارض الأدلّة الشرعية ص ٣٢ - ٣٣.

الاختلاف في الأحاديث ، ويشكل فهمها على الآخرين .

وقد ورد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « حديث تدريه خير من ألف حديث ترويه ، ولا يكون الرجل منكم فقيهاً حتى يعرف معارض كلامنا ، وأن الكلمة من كلامنا لتصرف على سبعين وجهاً ، لنا من جميعها المخرج »^(١) .

ويقول الوحيد البهبهاني : « ربما كان الراوي تسامح في الإتيان بلفظ العام من دون إظهار المخصص ، من جهة أن غرضه ليس بيان حال العام ، ولم يكن متوجهاً إلى إفادة حكمه ، بل أتى به في كلامه لأجل معرفة شيء آخر وجعله وسيلة لبيان أمر آخر ، لكن الراوي عن الراوي ما تفتن لغرضه ومسامحته ، ونظير هذا أيضاً في العرف كثير »^(٢) .

وقال التستري - بعد أن أورد خبر الإمام الصادق عليه السلام المتقدم قبل قليل - : « ويقرب منه أخبار أخر تنبئ عن غموض كلامهم وصعوبته ، على معظم أصحابهم ، أو جميعهم ، واحتياجهم إلى التأديب حتى يتفقهوا في دينهم ، فرب واحد منهم يسمع بعض كلماتهم دون بعض ولا يستقصي جميع ما روي عنهم فيما يتعلق به الغرض إما لعدم تمكنه من ذلك ، أو عدم تفتنه ، أو لتسامحه وقلة اعتناؤه به ، فيشتبه عليه الأمر ، ورب آخر كانت فطنته قاصرة عن فهم دقائق مطالبهم وحقائق مقاصدهم ، وإنما ألقوا إليه بعض أحاديثهم من باب « رب حامل فقه ليس بفقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه »^(٣) ، وربما ينقل ما

(١) معاني الأخبار ص ٢ .

(٢) رسالة الجمع بين الأخبار ضمن الرسائل الأصولية ص ٤٧٤ .

(٣) الكافي ج ١ ص ٤٠٣ باب ما أمر النبي صلى الله عليه وآله بالنصيحة حديث ١ ، وفيه « فرب حامل

سمعه أو بلغه لغيره بالمعنى بحسب فهمه، فيوقع غيره في الغلط والاشتباه»^(١).

٥- ضياع القرائن وخروج الكلام من سياقه بتقطيع الحديث

جاء في مادة قرن من المنجد: «قرينة الكلام: ما يصاحبه ويدل على المراد به» وجاء فيه أيضاً في مادة سوق: «سياق الكلام: أسلوبه ومجره، يقال: وقعت العبارة في سياق الكلام أي مدرجة فيه».

وقال الشهيد الصدر في معنى السياق: «السياق: كل ما يكتنف اللفظ الذي نريد فهمه من دوال أخرى، سواء كانت لفظية، كالكلمات التي تشكّل مع اللفظ -الذي نريد فهمه- كلاماً واحداً مترابطاً، أو حالية، كالظروف والملابسات التي تحيط بالكلام، وتكون ذات دلالة في الموضوع»^(٢).

إنّ لضياع القرائن والسياق أسباب كثيرة، منها الغفلة والنسيان الذين يعانیهما كل من لم يكن معصوماً، ومنها التقطيع الذي طرأ على الأحاديث عند تبويبها. ولا شك أنّ هذا التقطيع كان بدافع صحيح، لأنّ التبويب كان قد يسّر للباحثين بغيتهم، وكفاهم مؤونة الفحص والتفتيش عن طلبتهم، إلا أنّ هذا النهج في تدوين الحديث في رأي كثير من الأعلام قد خلف خسائر كبيرة^(٣) وزاد في أتعابهم، حيث ضاعت عليهم كثير من القرائن، وخرج كثير من الأحاديث من

(١) كشف القناع ص ٧١.

(٢) المعالم الجديدة ص ١٤٣، ودروس في علم الأصول -الحلقة الأولى- ص ٢١٤.

(٣) هذه دعوى قد بالغوا فيها كثيراً، لأنّ المدوّنين لهذه المجاميع هم علماء يعرفون دور القرائن في فهم المعنى، ويعرفون دور السياق الكلامي، فلا يعقل من مثل الكليني أن يغفل عن هذا.

سياقها ومجراها وظروفها، وهذا مما سبب وقوع الاختلاف في الأحاديث .
قال الوحيد البهبهاني : « إِنَّ المحدثين والفقهاء قطعوا الأحاديث الواردة في
الأصول ، وجعلوا كل قطعة منها في باب ، حين بَوَّبوا الكتب وعنونوا الأبواب .
لكن ذهلوا عن أَنَّ التقطيع ربما يوجب تغيّر المعنى ، وكان بخيالهم أَنَّ المعنى
لم يتغيّر ، إمّا لرسوخه في خواطرهم ، أو لأنَّ أصولهم كانت في نظرهم أو غير
ذلك ، فإنّنا نرى أَنَّ الفقهاء ربما يوردون الحديث من الكتب الأربعة بحذف قليل
من صدره أو ذيله ، فنرى أَنَّ المقصود يتفاوت بسببه ، فإذا كان مثل هذا الحذف
القليل والتقطيع السهل يورث الاختلاف فما ظنّك بما ارتكبوا »^(١) .

وقال الشهيد الصدر : « ومن جملة ما يكون سبباً في نشوء التعارض بين
النصوص أيضاً ضياع كثير من القرائن المكتنف بها النصّ أو السياق الذي ورد
فيه ، نتيجة للتقطيع أو الغفلة في مقام النقل والرواية ، حتى كان يرد أحياناً التنبيه
على ذلك من قبل الإمام نفسه ، كما في الحديث الوارد في المسألة الفقهية
المعروفة « ولاية الأب على التصرف في مال الصغير » حيث كان يستدل أصحابه
على ولايته بما كان يروى عن النبي ﷺ : « أنت ومالك لأبيك » فجاء في رواية
الحسين بن أبي العلاء أنّه قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما يحلّ للرجل من مال
ولده ؟ قال : قوته بغير سرف إذا اضطرّ إليه ، قال : قلت له : فقول رسول الله ﷺ
للرجل الذي أتاه فقدّم أباه فقال له : « أنت ومالك لأبيك ؟ » فقال : إنّما جاء بأبيه
إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله هذا أبي ، وقد ظلمني ميراثي من أمّي ، فأخبره
الأب أنّه قد أنفق عليه وعلى نفسه ، فقال : « أنت ومالك لأبيك » ، ولم يكن عند

(١) رسالة الجمع بين الأخبار ضمن الرسائل الأصولية ص ٤٧٥ .

الرجل شيء ، أفكان رسول الله ﷺ يحبس الأب للإبن» (١) ؟
 فقد حاول الإمام ﷺ أن ينبّه في هذه الرواية على أنّ الحديث المنقول عن
 النبي ﷺ قد جرّد من سياقه، وما كان يحتفّ به من القرائن التي يتغيّر على
 أساسها المدلول .

فإنّ قوله ﷺ : « أنت ومالك لأبيك » لو كان صادراً مجرداً عن ذلك السياق
 أمكن أن يكون دليلاً على حكم شرعي ، هو ولاية الأب على أموال ابنه بل نفسه
 أيضاً ، ولكنّه حينما ينظر إليه في ذلك السياق لا يعدو أن يكون مجرد تعبير أدبي
 أخلاقي» (٢) .

(١) الكافي ج ٥ ص ١٣٦ باب الرجل يأخذ من مال ولده حديث ٦. وعنه في الوسائل ج
 ١٧، ص ٢٦٥ باب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به حديث ٢٢٤٨٦ .
 (٢) تعارض الأدلة الشرعية ص ٣٠ - ٣١ .

وقوع العلل في الحديث

لقد كتب كثير من الرواة من أصحاب الأئمة عليهم السلام الأحاديث ودونوها في كتبهم، وكانوا يقرؤونها على طلاب الحديث، والطلاب أيضاً كانوا يكتبونها في نسخ لهم، وهكذا كانت الأحاديث تتداول بالقراءة والإملاء والسماع والكتابة حتى تكونت مجموعة من الأصول والكتب. وقد صارت هي المعتمد والمرجع آنذاك في أخذ الحديث ونقله.

وقد اهتم بعض الرواة بتبويب كتب غيرهم.

ذكر النجاشي في ترجمة داود بن كورة القمي أنه: «بوّب كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن عيسى، وكتاب المشيخة للحسن بن محبوب السّراد على معاني الفقه»^(١).

وذكر أيضاً في ترجمة علي بن جعفر العريضي: «له كتاب في الحلال والحرام يروي تارة غير مبوّب، وتارة مبوّباً»^(٢).

وقال في ترجمة غياث بن إبراهيم النخعي: «له كتاب مبوّب في الحلال والحرام»^(٣)، ومثله قال في ترجمة محمد بن علي بن أبي شعبة الحلبي^(٤)، وقال في ترجمة مسعدة بن زياد الربعي: «له كتاب في الحلال والحرام

(١) رجال النجاشي ص ١٥٨.

(٢) رجال النجاشي ص ٢٥٢.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٠٥.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٢٥.

مبوّب»^(١)، وفي ترجمة وهيب بن حفص الجريري قال: «له كتاب في الشرايع مبوّب»^(٢)، وفي ترجمة يعقوب بن سالم الأحمر قال: «له كتاب مبوّب في الحلال والحرام»^(٣).

ثم جاء دور تبويب الكتب الأربعة: الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهديب والاستبصار فأصبحت بدلاً عن هذه الأصول والكتب وحلّت محلّها، فصارت إلى زماننا هي المعتمد والمرجع.

ثم جاء دور تدوين الموسوعات الحديثية الكبرى، مثل الوافي، ووسائل الشيعة، وبحار الأنوار.

وفي هذه الفترة الطويلة قد وقع الخطأ والتصحيف في بعض الأحاديث، وذلك إما بسبب رداءة الخطوط وعدم إمكان قراءتها، أو بسبب سهو الكتاب والنسخ عند النقل، أو بسبب جهلهم باللغات والكلمات، وهذا مما سبّب وقوع الاختلاف في الأحاديث.

ولقد نبّه علماء الحديث والدراية على هذا المعنى، وفرضوا على الفقيه والمحدّث أن يعرف المصحّف والمحرّف من الحديث سنداً وامتناً، كي لا يقع في الخطأ^(٤).

ولقد تصدّى العلامة الحلبيّ رحمته الله في كتابيه: «خلاصة الأقوال» و«إيضاح الاشتباه» لضبط الأسماء، ورتّب الإيضاح هذا وزاد عليه الفيض الكاشاني في

(١) رجال النجاشي ص ٤١٥.

(٢) رجال النجاشي ص ٤٣١.

(٣) رجال النجاشي ص ٤٤٩.

(٤) راجع الدراية للشهيد الثاني ص ١٣٠ - ١٣٣، ووصول الأخيار ص ١١٩.

كتاب سمّاه «نضد الإيضاح»، كما تصدّى لهذا المهمّ جماعة من العامّة، منهم محي الدين النووي في كتابه «تهذيب الأسماء واللغات»، وابن ناصر الدين في كتابه «توضيح المشتبه» .

والعلل تقع تارة في سند الحديث، وأخرى في متنه .

العلل في سند الحديث

لا شك أنّ مجموعة من الأسانيد قد طرأت عليها العلل ، وإذا لم ينتبه إليها الباحث أو انتبه إليها لكن لم يعرف كيف يعالجها لما تمكّن من الاطمئنان إلى سلامة السند ، ومن ثمّة الحكم عليه وتحديد نوعه .

وقد ذكر أصحاب هذا الفنّ أنواعاً من العلل قد وقعت في مجموعة من الأسانيد ، ومن هذا المنطلق قد شرط علماء الدراية في قبول الرواية أموراً ، منها «الضبط» .

وكان الشيخ حسن صاحب المعالم رحمته ممّن قام بهذا المهمّ ، وتبّه في كتابه «منتقى الجمال» على كثير من الأسانيد المعلولة ونقّحها ، وبيّن الصواب فيها ، وعلى كتابه هذا قد اعتمد المولى محمد أمين الكاظمي في تأليفه «هداية المحدثين» ، وألّف شيخنا المجلسي كتابيه «مرآة العقول» و«ملاذ الأخبار» ، وضمّنهما فوائد كثيرة تعين الباحث في معرفة هذا المهمّ .

وهكذا عمّل من جاء من بعدهم ، حتى اجتمعت كمّيّة كبيرة من المعلومات بهذا الشأن ، لكن بقيت مجموعة اخرى من الأسانيد المعلولة لم يعرف وجه الصواب فيها .

وفي هذا الفصل نذكر أهمّ أسباب هذه العلل :

١- التصحيف

للتصحيف أشكال مختلفة:

منها: التصحيف في الاسم، وهذا يقع - غالباً - في الأسماء القريبة في الرسم، مثل: «بريد، زيد، مزيد، يزيد»، و«بشار، ويسار»، و«بكر، بكير»، و«جرير، وحريز»، و«جعفر، حفص»، و«الحسن، الحسين»، و«حنان، وحيان»، و«سعد، سعيد»، و«عبد الله، عبید الله»، و«عتبة، عقبه، عيينة»، و«علي، عيسى»، و«فضل، فضيل»، و«مفضل»، و«نصر، نصر، نصير»، و«هاشم، هشام»، و«يوسف، أيوب»، وما شاكل^(١).

ومنها: التصحيف في الواسطة، وهذا يقع - غالباً - بتصحيف «عن» بـ «بن»، و«بن» بـ «عن»، والأول يسبب عدّ الواسطتين واسطة واحدة، والثاني يسبب عدّ الواسطة الواحدة واسطتين.

ومنها: التصحيف في الطريق، وهذا يقع - غالباً - بتصحيف «و» بـ «عن»، و«عن» بـ «و»، والأول يسبب زيادة الواسطة وعدّ الطريقين طريقاً واحداً، والثاني يسبب نقص الواسطة، وعدّ الطريق الواحد طريقين.

٢- القلب

وهو تارة يقع في الاسم، وأخرى في الواسطة، والأول يقع - غالباً - في الاسم

(١) إن معرفة الأسماء القريبة في الرسم تجعل الباحث أن يفتش في كتب الرجال في أكثر من مورد، حتى يحصل على مطلوبه.

الثانوي المتكرر في الأسانيد الكثيرة، فيسبق الذهنُ القلمَ، مثل قلب «أحمد بن محمد» بـ «محمد بن أحمد»، و«الحسن بن علي» بـ «علي بن الحسن». .
والثاني - أي القلب في الوسطة - أقلُّ وقوعاً من الأول، مثل أن يكتب اسم الراوي بعد اسم شيخه، فيوهم أنَّ طبقته أقدم من طبقة شيخه .

٣- الزيادة

وهي - غالباً - تقع في تكرار الاسم سهواً، فيتخيَّل أنَّ الاسمين عبارة عن شخصين، وتقع أحياناً بفصل اسم الشخص عن كنيته بـ «عن»، فيوهم أنَّ الكنية لشخص آخر.

٤- النقص

وقد وقع في كثير من الأسانيد، فعَدَّت هذه الأسانيد معلولة، وقَلَّ من ينتبه إليها. ومن أسباب وقوع النقص:

١ - سهو النساخ واستعجالهم، حرصاً على الاستفادة من الوقت .

٢ - سهو بعض المؤلفين من حملة الحديث .

توضيح ذلك:

كان دأب بعض أصحاب الأصول والكتب القديمة في جمع الحديث وتدوينه هو أن يذكروا تمام السند في أول حديث يكتبونه، ثم يجمعون السند في باقي الأحاديث اعتماداً على ما فضّلوه في سند الحديث الأول .

وقد حصل بعض من تأخّر عنهم على بعض هذه الأصول والكتب، فاختر منها مجموعة من الأحاديث، ونقلها كما وجدها، من دون أن ينتبه أنَّ هذه

الأسانيد معلقة، فوزعها على أبواب متعددة من كتابه، فصارت مرسلة، وذلك بسبب ما سقط منها من الوسائط التي ذكرت في سند الحديث الأول .

٣- نسيان بعض أصحاب الأصول والكتب .

إن بعض الأسانيد قد طرأ عليها الإرسال من يوم تأليفها، وأن أصحاب الأصول والكتب كانوا قد نسوا الوسائط فكتبوا السند ناقصاً، ولم ينتبهوا إلى ذلك .

علماً بأن وقوع النقص بالسبب الأول والثاني أهون من وقوعه بالسبب الأخير، لأن ما وقع بسببهما يمكن علاجه بالبحث والتفتيش عن النظائر والقرائن والشواهد والاستعانة بها، بينما ما وقع بالسبب الأخير ليس كذلك، ويبقى السند معلولاً لا علاج له .

العلل في متن الحديث

لقد وقع سهو في متون بعض الأحاديث، وذلك بسبب الاستعجال في الكتابة، أو سهو الراوي في الرواية وغير ذلك .

وفي هذا الفصل نذكر نماذج من هذا التصحيف :

لقد جاء في باب نوادر في الدواب من كتاب الدواجن من الكافي، رقم ١٥ :
 « علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم قال : قال أبو عبد الله صلوات الله عليه : إن من الحق أن يقول الراكب للماشي : الطريق، وفي نسخة أخرى : إن من الجور أن يقول الراكب للماشي : الطريق »^(١) .
 ولا شك أن كلمة « الحق » وكلمة « الجور » أحدهما تصحيف الآخر .

(١) الكافي ج ٦ ص ٥٤٠ .

وقال الصدوق عليه السلام: «وروي عن علي بن سويد قال: قلت لأبي الحسن الماضي عليه السلام: يشهدني هؤلاء على إخواني؟ قال: نعم، أقم الشهادة لهم وإن خفت على أخيك ضرراً» ثم أضاف: «هكذا وجدته في نسختي، ووجدت في غير نسختي: «وإن خفت على أخيك ضرراً فلا، ومعناها قريب» ثم فصل وجه ذلك^(١).

وأورد الشيخ الطوسي عليه السلام بإسناده حديث أمير المؤمنين عليه السلام حيث يقول: «من جدّد قبراً أو مثل مثلاً فقد خرج من الإسلام» ثم قال: «قد اختلف أصحابنا في رواية الخبر، وتأويله، فقال محمد بن الحسن الصفار: «من جدّد» بالجيم لا غير، وكان يقول: إنّه لا يجوز تجديد القبر، وتطيين جميعه بعد مرور الأيام عليه، وبعد ما طين في الأول، ولكن إن مات ميت فطين قبره فجاز أن يرمّ سائر القبور من أن يجدّد».

وقال سعد بن عبد الله: إنما هو: «من حدّد قبراً» بالحاء غير المعجمة. يعني به من سنّم قبراً.

وقال أحمد بن أبي عبد الله البرقي: إنما هو: «من جدّد قبراً» بالجيم والثاء، ولم يفسّر ما معناه.

ويمكن أن يكون المعنى بهذه الرواية النهي أن يجعل القبر دفعة أخرى قبراً لإنسان آخر، لأن الجدث هو القبر، فيجوز أن يكون الفعل مأخوذاً منه.

وقال محمد بن علي بن الحسين بن بابويه: إنما هو «جدّد» بالجيم، قال: ومعناه نبش قبر الإنسان، لأنّ من نبش قبراً فقد جدّده، وأحوج إلى تجديده، وقد

(١) الفقيه ج ٣ ص ٤٢ باب الاحتياط في معنى الشهادة حديث ١.

جعله جدثاً .

قال محمد بن علي بن الحسين : والتجديد على المعنى الذي ذهب إليه محمد بن الحسن الصفّار ، والتحديد - بالحاء غير المعجمة - الذي ذهب إليه سعد بن عبد الله ، والذي قاله البرقي من أنه « جدث » كَلَّه داخل في معنى الحديث ، وإنّ من خالف الإمام في التجديد والتسليم والنبش واستحلّ شيئاً من ذلك فقد خرج من الإسلام .

وكان شيخنا محمد بن محمد بن النعمان رحمته الله يقول : إنّ الخبر بالحاء والدالين ، وذلك مأخوذ من قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾ ^(١) والخذ هو الشق . يقال : خددت الأرض خدّاً أي شققتها ، وعلى هذه الرواية يكون النهي تناول شق القبر ، إمّا ليدفن فيه ، أو على جهة النبش على ما ذهب إليه محمد بن علي ، وكلّ ما ذكرناه من الروايات والمعاني محتمل ، والله أعلم بالمراد والذي صدر الخبر عنه رحمته الله ^(٢) .

وكان العلامة المجلسي رحمته الله ممّن قد وقف على هذه المعضلة التي يعانيتها طلاب الحديث ، فتصدّى لمهمّة تصحيح الكتب والأصول المعتمدة ، صرّح بهذا في مقدمة موسوعته « بحار الأنوار » حيث قال : « اجتمع عندي بفضل ربّي كثير من الأصول المعتمدة التي كان عليها معوّل العلماء في الأعصار الماضية ، وإليها رجوع الأفاضل في القرون الخالية ، فألقيتها مشتملة على فوائد جمّة ، خلّت عنها الكتب المشهورة المتداولة ، واطّلت فيها على مدارك كثيرة من الأحكام اعترف

(١) سورة البروج آية ٤ .

(٢) تهذيب الأحكام ج ١ ص ٤٥٩ - ٤٦٠ باب تلقين المحضرين حديث ١٤٢ .

الأكثرين بخلو كل منها مما يصلح أن يكون مأخذاً له ، فبدلت غاية جهدي في ترويجها وتصحيحها وتنسيقها وتنقيحها»^(١) .

وقال الوحيد البهبهاني : « كثيراً من كان يروون الحديث من النسخ ، ومن هذا وقع في الأخبار اختلافات كثيرة بحسب الزيادة والنقصان والتحرير والتبديل ، فيحصل منه وهن عظيم »^(٢) .

ولقد كتب أحمد بن علي بن نوح السيرافي في جواب النجاشي عن طريقه إلى كتب الحسن والحسين ابني سعيد ثم أوصاه : « فيجب أن تروي عن كل نسخة من هذا بما رواه صاحبها فقط ، ولا تحمل رواية علي رواية ، ولا نسخة عن نسخة ، لتلايق فيه اختلاف »^(٣) .

هذا وقد صرح النجاشي بوجود الاختلاف بين نسختين من كتاب علي بن أبي رافع^(٤) .

وقال في نهاية طريقه إلى نسخة عباس بن هلال الشامي عن الرضا عليه السلام : « وهي تختلف بحسب الرواة »^(٥) .

وضع الحديث

إن ظاهرة وضع الحديث كانت من المشاكل الكبيرة التي واجهها

(١) بحار الأنوار ج ١ ص ٤ .

(٢) رسالة الاجتهاد والأخبار ضمن الرسائل الأصولية ص ٣١ .

(٣) رجال النجاشي ص ٥٩ - ٦٠ .

(٤) راجع رجال النجاشي ص ٧ .

(٥) رجال النجاشي ص ٢٨٢ .

المعصومون عليهم السلام في حياتهم ، ثم من بعدهم المحذّثون والنقلة .
وقد نبّه المعصومون عليهم السلام أتباعهم وحذّروهم من هذه القضية ، وعلى الرغم
من أنّهم عليهم السلام كانوا يعلمون بأنّ طرح هذه القضية سيوجد القلق والاضطراب في
نفوس أتباعهم في تلقّي الحديث ، لكنّهم حذّروهم من ذلك حفاظاً على كيان
الحديث وأهله .

وقد حذّر رسول الله صلى الله عليه وآله أمّته من كثرة الكذّابة عليه .

روى سليم بن قيس الهلالي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال : « إنّ في أيدي
الناس حقاً وباطلاً ، وصدقاً وكذباً ، وناسخاً ومنسوخاً ، وخاصاً وعماماً ، محكماً
ومتشابهاً ، وحفظاً وهماً ، وقد كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله على عهده ، حتى قام
فيهم خطيباً فقال : « أيها الناس قد كثرت عليّ الكذّابة ، فمن كذب عليّ متعمداً
فيتبوأ مقعده من النار » ثم كُذّب عليه من بعده حين توفيّ ^(١) .

ولم يكتف الأئمة عليهم السلام بتحذير الناس من هذه الظاهرة ، بل ذكروا لهم أسماء
جماعة من الكذّابة كانوا قد كذبوا عليهم .

روى الكشي بإسناده عن عبد الله بن سنان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « إنّنا
أهل بيت صادقون ، لا نخلو من كذّاب يكذب علينا ، فيسقط صدقتنا بكذبه علينا
عند الناس ، كان رسول الله صلى الله عليه وآله أصدق البرية لهجة ، وكان « مسيلم » يكذب
عليه ، وكان أمير المؤمنين عليه السلام أصدق من برأ الله من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، وكان
الذي يكذب عليه ويعمل في تكذيب صدقه بما يفترى عليه من الكذب عبد الله
بن سبأ لعنه الله ، وكان أبو عبد الله الحسين بن علي عليه السلام قد ابتلي بالمختار » ثم

(١) كتاب سليم بن قيس ج ٢ ص ٦٢١ حديث ١٠ .

ذكر أبو عبد الله عليه السلام : « الحارث الشامي وبيان » فقال : « كانا يكذبان على علي بن الحسين عليه السلام » ثم ذكر : « المغيرة بن سعيد وبزيعاً والسري وأبا الخطاب ومعمرأً وبشاراً الشعيري وحمزة البربري ، وصايد النهدي » فقال : « لعنهم الله إنا لانخلو من كذاب أو عاجز الرأي ، كفانا الله مؤونة كل كذاب ، وأذاقهم الله حرّ الحديد »^(١).

وتبوهوا عليه السلام أيضاً على ما وقع في كتب الحديث من الدس والتزوير .
 روى الكشي بإسناده عن هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول :
 « كان المغيرة بن سعيد يتعمد الكذب على أبي . ويأخذ كتب أصحابه . وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة . فكان يدس فيها الكفر والزندقة ، ويسندها إلى أبي ، ثم يدفعها إلى أصحابه فيأمرهم أن يثبتوها في الشيعة ، فكلمّا كان في كتب أصحاب أبي من الغلوّ فذاك ما دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم »^(٢).

ولم يكتفوا عليه السلام بتحذير الناس وذكر أسماء جماعة من الكذّابة ، بل أنكروا بعض الأحاديث من أن تكون من أحاديثهم .

وقد روى الكشي بإسناده أنّ محمد بن عيسى بن عبيد ذكر أنّ بعض أصحابنا سأل يونس بن عبد الرحمان وأنا حاضر فقال له : « يا أبا محمد ما أشدك في الحديث ، وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا ، فما الذي يحملك على ردّ الأحاديث ؟ فقال : حدّثني هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا

(١) اختيار رجال الكشي ص ٣٠٥ ، رقم ٥٤٩ .

(٢) اختيار رجال الكشي ص ٢٢٥ ، رقم ٤٠٢ .

تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإن المغيرة بن سعيد - لعنه الله - دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله، ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا ﷺ، فإننا إذا حدثنا قلنا: « قال الله عز وجل وقال رسول الله ﷺ ».

قال يونس: وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر ﷺ ووجدت أصحاب أبي عبد الله ﷺ متوافرين فسمعت منهم وأخذت كتبهم، فعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا ﷺ، فأنكر منها أحاديث كثيرة أن يكون من أحاديث أبي عبد الله ﷺ، وقال لي: إن أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله ﷺ، لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله ﷺ، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإننا إن تحدثنا حدثنا بموافقة القرآن، وموافقة السنة، إننا عن الله ورسوله نحدث، ولا نقول: قال فلان وفلان، فيتناقض كلامنا، إن كلام آخرنا مثل كلام أولنا، وكلام أولنا مصادق لكلام آخرنا، فإذا أتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردوه عليه، وقولوا: أنت أعلم وما جئت به، فإن مع كل قول منا حقيقة، وعليه نوراً، فما لا حقيقة معه ولا نور عليه فذلك من قول الشيطان»^(١).

هذه بعض الأحاديث المروية عن المعصومين ﷺ في تحذير الناس مما وقع في أحاديثهم من الكذب والتزوير، وهناك أحاديث أخرى أعرضنا عن ذكرها حذراً من التطويل.

(١) اختيار رجال الكشي ص ٢٢٤ - ٢٢٥، رقم ٤٠١.

أسباب وضع الحديث

كان لوضع الحديث دواعي خبيثة وباطلة دفعت الكذابة إلى ارتكاب هذه الجريمة بحق الإسلام والأمة الإسلامية. وفي هذا الفصل نذكر أهم هذه الدواعي :

١- تقوية سلطان الظلمة

إنّ الغاصبين للحكم بعد النبي ﷺ كذبوا عليه ﷺ ليقوّوا سلطانهم بذلك. فسَمّى أبو بكر نفسه « خليفة رسول الله »، وهذا كذب صريح على رسول الله ﷺ، لأنّه ﷺ لم يستخلفه، وكذبوا عليه أيضاً فنسبوا إليه ﷺ أنّه قال : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة »، وكذب عمر على رسول الله ﷺ حيث قال : « إنّ رسول الله ليهجر » وقال: « حسبنا كتاب الله ». وأكثر أبو هريرة وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وغيرهم من الكذب، فوضعوا الأحاديث ونسبوها إلى رسول الله ﷺ .

ولقد أجاد العلامة الأميني رحمه الله حيث ذكر في كتابه « الغدير » قائمة بأسماء جماعة من الكذابين تحت عنوان « سلسلة الكذابين والوضّاعين »، ثم أردفها بقائمة أخرى تحت عنوان « سلسلة الموضوعات على النبي الأمين ﷺ »، ثم قائمة ثالثة تحت عنوان « سلسلة الموضوعات في الخلافة »^(١).

(١) الغدير في الكتاب والسنة والأدب ج ٥ ص ٢٠٩ - ٣٥٦.

٢- التقرب إلى الملوك وأبناء الدنيا

لقد ذكر أصحاب كتب الرجال والتراجم أسماء جماعة من الرواة قد وضعوا الحديث ليتقربوا به إلى الملوك وأبناء الدنيا.

روى الخطيب البغدادي في ترجمة غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي أبي عبد الرحمان بإسناده عن داود بن رشيد قال: «دخل غياث بن إبراهيم على المهدي - وكان يحب الحمام التي تجيء من البعد - قال: فحدثه - يعني حديثاً - رفعه إلى النبي ﷺ قال: «لا سبق إلا في حافر، أو خف، أو جناح» فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما قام قال: أشهد أنّ قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ، ما قال رسول الله ﷺ «جناح» ولكنه أراد أن يتقرب إليّ»^(١).

وقال النجاشي بشأن وهب بن وهب أبي البختری: «وكان كذاباً، وله أحاديث مع الرشيد في الكذب»^(٢).

وروى الخطيب في ترجمة أبي البختری وهب هذا بإسناده عن زكريا الساجي قال: «بلغني أنّ أبا البختری دخل على الرشيد - وهو قاض - وهارون إذ ذاك يطير الحمام، فقال: هل تحفظ في هذا شيئاً؟ فقال: حدثني هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أنّ النبي ﷺ كان يطير الحمام، فقال: اخرج عني، لولا أنّه رجل من قريش لعزلته»^(٣).

(١) تاريخ بغداد ج ١٢، ص ٣٢٤، وفيه قبل هذه الرواية أنّ المهدي قال: «إنما استجلبت ذلك أنا، فأمر بالحمام فذبحت، فما ذكر غياثاً بعد ذلك»، علماً بأنّ الشهيد الثاني قد أورد هذه القصة في الدراية ص ٥٦.

(٢) رجال النجاشي ص ٤٣٠.

(٣) تاريخ بغداد ج ١٣، ص ٤٨٤.

٣- الاسترزاق بوضع الحديث

عدّ الشهيد الثاني رحمته من أصناف الواضعين للحديث السؤال قائلاً: « ومنهم قوم من السؤال يضعون على رسول الله صلى الله عليه وسلم الأحاديث ويرتزقون بها، كما انفق لأحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة »^(١).

وقد ذكر ابن الجوزي تفاصيل عن قصة أحمد بن حنبل ويحيى بن معين هذه في كتابه « الموضوعات »، فقد روى بإسناده عن إبراهيم بن عبد الواحد الطبري قال: « سمعت جعفر بن محمد الطياسي يقول: صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة، فقام بين أيديهم قصاص فقال: حدّثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالوا: حدّثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من قال: لا إله إلا الله خلق الله بكل كلمة منها طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان » - وأخذ في قصته نحو من عشرين ورقة - فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين ويحيى ينظر إلى أحمد، فقال له: أنت حدّثته بهذا؟ فقال والله ما سمعت بهذا إلا الساعة. فلما فرغ من قصصه وأخذ العطيّات، ثم قعد ينتظر بقيةها قال له يحيى بن معين - بيده - : تعال، فجاء متوهماً النوال، فقال له يحيى من حدّثك بهذا الحديث؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال: أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعنا بهذا قطّ في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن كان لا بدّ والكذب فعلى غيرنا، فقال له: أنت يحيى بن معين؟ قال: نعم، قال: لم أزل أسمع أنّ يحيى بن معين أحقّ ما تحقّفته إلا الساعة، قال له يحيى: كيف علمت أنّي أحقّ؟ قال: كأنّ ليس في

الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، قد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فوضع أحمدكمه على وجهه وقال: دعه يقوم، فقام كالمستهزئ بهما»^(١).

٤- الإفساد في الشريعة بالبدع

لقد دس الزنادقة والملحدون أحاديث موضوعة قصدوا بها إيقاع الشك في قلوب العوام والتلاعب بالشريعة وإفسادها، منهم عبد الكريم بن أبي العوجاء، وكان خال معن بن زائدة وريب حماد بن سلمة وكان يدس الأحاديث في كتب حماد هذا.

نقل ابن الجوزي عن أبي أحمد ابن عدي الحافظ أنه قال: «لما أخذ ابن أبي العوجاء أتى به محمد بن سليمان بن علي فأمر بضرب عنقه، فلما أيقن بالقتل، قال: والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام، ولقد فطرتكم في يوم صومكم، وصومتمكم في يوم فطركم»^(٢).

وروى أيضاً بإسناده عن الحكم بن المبارك قال: «سمعت حماد بن يزيد يقول: وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث»^(٣).

وروى أيضاً بإسناده عن محمد بن أحمد بن الجنيد عن عبد الله بن يزيد المقرئ يقول عن رجل من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول: «انظروا هذا

(١) الموضوعات ج ١ ص ٤٦.

(٢) الموضوعات ج ١ ص ٣٧.

(٣) الموضوعات ج ١ ص ٣٨.

الحديث ممّن تأخذونه ، فإنّا كنّا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً»^(١) .
 وذكر ابن أثير في حوادث سنة (١١٩ هـ) قصة قتل المغيرة بن سعيد وبيان بن
 سمعان النهدي على يد خالد بن عبد الله القسري وإحراقهما مع آخرين بالقصب
 والنفط^(٢) .

٥- نصرّة الفرق الضالّة

كانت الفرق الضالّة مثل الغلاة والخوارج والمبتدعة من المتصوّفة وغيرها
 مبتنية على أصول فاسدة ، وكان أصحابها يتعمّدون وضع الحديث لينصروا به
 مذهبهم .

ذكر الشهيد الثاني رحمته الله أنّ أبا الخطاب ويونس بن ظبيان ويزيد الصائغ
 وأضرابهم وضعوا جملة من الحديث ليفسدوا به الإسلام وينصروا به
 مذهبهم^(٣) .

وروى ابن الجوزي بإسناده عن عبد الله بن لهيعة أنّه قال : « سمعت شيخاً من
 الخوارج تاب ورجع وهو يقول : إنّ هذه الأحاديث دين ، فانظروا عمّن تأخذون
 دينكم ، فإنّا كنّا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً »^(٤) .

وقد ذكر سعد بن عبد الله الأشعري في كتابه « المقالات والفرق » أسماء
 جماعة من رؤساء الفرق الضالّة ، وما يذهبون إليه من الأباطيل والآراء السخيفة .

(١) الموضوعات ج ١ ص ٣٨ .

(٢) الكامل في التاريخ ج ٥ ص ٢٠٧ .

(٣) راجع الدراية ص ٥٨ .

(٤) الموضوعات ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ .

منهم : بزيع بن موسى الحائك ، وبشار الشعيري ، وبيان بن سمعان النهدي ، وحمزة بن عمارة البربري ، والسريّ الأقصم ، وصائد النهدي ، ومحمد بن بشير ، ومعمر بن الأحمر ، والمغيرة بن سعيد وأبا الخطاب محمد بن أبي زينب .

٦- ترغيب الناس إلى الخير

لقد عانى الإسلام والمسلمون من الجهال معاناة كبيرة . تصرّفوا في الأحاديث وفسروها وفقاً لأفهامهم القاصرة ، ووضعوا أحاديث كثيرة ليرغبوا الناس -بزعمهم- إلى الخير، ويزجروهم من الشرّ، كلّ ذلك جهلاً منهم بأنّ الشريعة غنيّة عن هذا الوضع والتزوير .

قال الشهيد الثاني -بعد أن ذكر أصناف الواضعين للحديث- : « وأعظمهم ضرراً من انتسب إلى الزهد والصلاح بغير علم ، فاحتسب وضعه أي زعم أنّه وضعه حسبه لله وتقرباً إليه ، ليجذب بها قلوب الناس إلى الله تعالى بالترغيب والترهيب ، فقبل الناس موضوعاتهم ، ثقة منهم بهم ، وركوناً إليهم ، لظهور حالهم بالصلاح والزهد .

ويظهر لك ذلك من أحوال الأخبار التي وضعها هؤلاء في المواعظ والزهد»^(١).

وروى ابن الجوزي بإسناده عن أبي عمّار المروزي^(٢) أنّه قال : « قيل

(١) الدراية ص ٥٦ .

(٢) هو الحسين بن حريث بن الحسن الخزازي المروزي ، ذكره الخطيب وأرخ وفاته عام

٢٤٤ ، راجع تاريخ بغداد ج ٨ ص ٣٦ .

لأبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إنني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة»^(١).

وروي أيضاً بإسناده عن محمود بن غيلان يقول: «سمعت مؤملاً يقول: حدّثني شيخ بفضائل سور القرآن الذي يُروى عن أبي بن كعب، فقلت للشيخ من حدّثك؟ فقال: حدّثني رجل بالمدائن وهو حي، فصرت إليه، فقلت: من حدّثك؟ فقال: حدّثني شيخ بواسط، وهو حي، فصرت إليه فقال: حدّثني شيخ بالبصرة، فصرت إليه، فقال: حدّثني شيخ بعبّادان، فصرت إليه، فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً، فإذا فيه قوم من المتصوّفة ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدّثني، فقلت: يا شيخ من حدّثك؟ فقال: لم يحدّثني أحد، ولكننا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا وجوههم إلى القرآن»^(٢).

وروي الخطيب البغدادي بإسناده عن جعفر بن محمد بن نوح يقول: سمعت محمد بن عيسى بن الطباع يقول قلت لميسرة بن عبد ربه^(٣): «من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعته ارغّب الناس فيه»^(٤).

(١) الموضوعات ج ١ ص ٤١.

(٢) الموضوعات ج ١ ص ٢٤١، كتب العلم باب فضائل السور.

(٣) في الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٤٠: «سمعت محمد بن عيسى الطباع يقول:

سمعت ابن مهدي يقول لميسرة بن عبد ربه».

(٤) تاريخ بغداد ج ١٣، ص ٢٢٣، وميزان الاعتدال ج ٤ ص ٢٣٠.

الجرح والتعديل

إنَّ البحث عن الجرح والتعديل عبارة عن مجموعة مسائل هي:

هل يجوز الجرح؟.

وبناءً على جوازه:

هل يشترط النصّ الصريح فيه؟.

وبناءً على اشتراط النصّ:

الف: هل يشترط العدد؟.

ب: هل يشترط ذكر السبب؟.

ما حكم تعارض الجرح والتعديل؟.

ما حكم من لم يرد بشأنه شيء؟.

مَن هم أصحاب الجرح والتعديل؟.

ما هو منهج القدماء في الجرح والتعديل؟.

ما حكم توثيق المتأخرين؟.

جواز الجرح

إنَّ مشروعية الجرح من جملة المسائل التي اختلف فيها الاصوليون

والأخباريون، فالاصوليون يقولون بوجوبه فضلاً عن جوازه، بينما الأخباريون

ينفون ذلك .

قال الشيخ حسين الكركي بشأن عدم الحاجة إلى علم الدراية وأبحاثه: «إعلم

أنَّ هذا العلم عندنا قليل الجدوى، بعد ما ظهر لك ما بيّناه من صحّة أحاديثنا،

ويطلان العمل بـ«الاصطلاح الجديد»^(١) فيها، أما غير ذلك من مقاصده فإنما هو كلام «مزخرف»، نسبته إلى المحدث الماهر كنسبة العروض إلى الشاعر المستقيم الطبع في عدم احتياجه إليه»^(٢).

علماً بأنَّ الاتجاه الأخباري في هذه المسألة يعتمد على القول بصحة كلِّ ما جاء في الكتب الأربعة .

وصرح الشهيد رحمه الله بجواز الجرح وقال : «وإن اشتمل على القدرح في المسلم المستور، واستلزم إشاعة الفاحشة في الذين آمنوا صيانة للشريعة المطهرة من إدخال ما ليس منها فيها ونفياً للخطأ والكذب عنها .

وقد روي أنه قيل لبعض العلماء : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصمائك عند الله يوم القيامة ؟ فقال لأن يكونوا خصمائي أحب إلي من أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله خصمي، يقول لى : لِمَ لَمْ تذبَّ الكذب عن حديثي ؟ .

وروي أن بعضهم سمع من بعض العلماء شيئاً من ذلك، فقال له : يا شيخ لا يُغتاب العلماء، فقال له : ويحك هذه نصيحة ليس هذا غيبة .

وهذا أمر واضح لا مرية فيه، بل هو من فروض الكفاية كأصل المعرفة بالحديث، نعم يجب على المتكلم في ذلك التثبت في نظره وجرحه، لئلاَّ يقدرح في بريء غير مجروح بما ظنَّه جرحاً، فيجرح بريئاً بسمة سوء تبقى عليه الدهر

(١) هو التقسيم الرباعي للحديث : ١ - صحيح ٢ - حسن ٣ - موثق ٤ - ضعيف، وذكر الشيخ

البهائي أنَّ العلامة الحلبي «قدَّس سرّه» كان أوَّل من اصطَلحه، راجع مشرق الشمسين

ص ٢٧٠ .

(٢) هداية الأبرار ص ١٠١

عازها»^(١).

اشتراط النصّ الخاصّ في التعديل

اختلف العلماء في هذه المسألة بين من اشترط النصّ وبين من استثنى ذلك في المشايخ كالكليني رحمه الله، واكتفى في إثبات عدالته باشتهارها بين أهل النقل.

قال الشهيد رحمه الله: «لَمَّا كَانَ الْمُعْتَبَرُ عِنْدَنَا فِي الرَّوَايِ الْعَدَالَةُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنَ الْمَلِكَةِ الْمَذْكُورَةِ^(٢) وَلَمْ يَكْتَفِ بِظَاهِرِ حَالِ الْمُسْلِمِ وَلَا الرَّوَايِ، فَلَا بَدَّ فِي التَّعْدِيلِ مِنْ لَفْظِ صَرِيحٍ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى»^(٣).

وقال الشيخ حسين والد البهائي رحمهما الله: «ويثبتان - أى الجرح والتعديل - أيضاً بالاستفاضة، باشتهار عدالته بين أهل النقل وغيرهم من أهل العلم، كمشايخنا من عهد شيخنا محمد بن يعقوب إلى يومنا هذا، فإنه لا يحتاج في هؤلاء إلى تنصيص على تزكية، لاشتهار ثقتهم وضبطهم، وإنما نتوقف فيمن

(١) الدراية ص ٦٢.

(٢) قال رحمه الله يحدّد هذه الملكة وذلك عند الحديث في معنى العدالة: «وليس المراد من العدالة كونه تاركاً لجميع المعاصي، بل بمعنى كونه سالماً من أسباب الفسق التي هي فعل الكبائر، أو الإصرار على الصفات، وخوارم المروّة وهي الاتصاف بما يحسن التحلّي به عادة بحسب زمانه ومكانه وشأنه، فعلاً وتركاً على وجه يصير ذلك له ملكة»، راجع الدراية ص ٦٥.

(٣) الدراية ص ٧٥.

فوقهم مَمَّنْ لم يشتهر»^(١).

وأرى أنّ النَصَّ العامَّ في التعديل - كالتوثيقات العامة - إذا كان قد شهد عليه من القدماء مَمَّنْ يعتمد عليه لا يقلُّ اعتباراً من النَصِّ الخاصِّ، وكذلك بالنسبة للتجريحات العامة .

اشتراط العدد في الجرح والتعديل

اختلف العلماء مَمَّنْ اشترط النَصَّ بين من اشترط العدد في ذلك، وبين من اكتفى بقول العدل الواحد .

قال الشيخ البهائي رحمه الله : «المكتفون من علمائنا في التزكية بالعدل الواحد الإمامي يكتفون به في الجرح أيضاً، ومن لم يكتف به في التزكية لم يعوّل عليه في الجرح، وما يظهر من كلامهم في بعض الأوقات من الإكتفاء في الجرح بقول غير الإمامي محمول إما على الغفلة عمّا قرّروه، أو عن كون الجراح مجروحاً»^(٢).

وقال المحقّق الحلبي رحمه الله : «عدالة الراوي تعلم باشتهارها بين أهل النقل فمن اشتهرت عدالته من الرواة أو جرحه عمل بالاشتهار، وإن خفي حاله وشهد بها محدّث واحد هل يقبل قوله بمجردة؟ الحقُّ أنّه لا يقبل إلا على ما يقبل عليه تزكية الشاهد وجرحه، وهو شهادة عدلين»^(٣).

(١) وصول الأخيار ص ١٨٨

(٢) مشرق الشمسين ص ٢٧٠ .

(٣) معارج الأصول ص ١٥٠

وصريح كلامه رحمه الله هذا أنّ الجرح والتعديل شهادة يشترط فيهما العدد .
وقال العلامة «قدّس سرّه»: «العدد شرط في الجرح والتعديل في الشهادة دون الرواية، لأنّ الفرع لا يزيد على الأصل»^(١).

واختار الشهيد رحمه الله القول باكتفاء الواحد، ونسبه إلى الأشهر، قال رحمه الله: «يثبت الجرح في الرواية كتعديله، أي كما يثبت تعديله في باب الرواية بالواحد أيضاً، وقد تقدّم على المذهب الأشهر^(٢)، وذلك لأنّ العدد لم يشترط في قبول الخبر، كما سلف^(٣) فلم يشترط في وصفه من جرح وتعديل، لأنّه فرع والفرع لا يزيد على أصله، بل قد ينقص، كما في تعديل شهود الزنا، فإنّه يكفي فيه بإثنتين دون أصل الزنا»^(٤).

وقد ردّ الشيخ البهائي رحمه الله على القول باشتراط العدد أولاً بمنع الصغرى، وهي أنّ الإخبار بتزكية الراوي شهادة وقال: «إنّها غير بيّنة ولا مبيّنة، وهالأ كانت تزكية الراوي كأغلب الأخبار في أنّها ليست شهادة كالرواية، وكنقل الإجماع، وتفسير مترجم القاضي، وإخبار المقلّد مثله بفتوى المجتهد»، وذكر نماذج اخرى من هذا القبيل .

ثانياً بمنع الكبرى، وهي اشتراط العدد في كلّ شهادة، وصرح بقبول شهادة الواحد في بعض الموارد عند بعض علمائنا وأضاف: «بل شهادة المرأة الواحدة

(١) مبادئ الأصول ص ٢١٠

(٢) راجع الدراية ص ٦٩

(٣) راجع الدراية ص ٦٧

(٤) الدراية ص ٧٢

في بعض الأوقات عند أكثرهم»^(١).

اشتراط ذكر السبب في الجرح دون التعديل

صرّح العلامة «قدّس سرّه» باشتراط ذلك في الجرح دون التعديل حيث قال :
«ولابدّ من ذكر سبب الجرح دون التعديل»^(٢).

ونسب الشهيد رحمه الله عدم اشتراط ذلك في التعديل إلى المشهور قال :
«التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب المشهور، لأنّ أسبابه كثيرة
يصعب ذكرها، فإنّ ذلك يحوج المعدّل أن يقول : «لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا،
فعل كذا وكذا، وذلك شاقّ جداً».

ثمّ علّل اشتراط ذكر السبب في الجرح قائلاً: «وأما الجرح فلا يقبل إلاّ مفسّراً،
مبيّن السبب الموجب له، لاختلاف الناس فيما يوجهه، فإنّ بعضهم يجعل الكبيرة
القادحة ما توعدّ عليها في القرآن بالنار، وبعضهم يعمّ التوعّد، وآخرون يعمّون
المتوعدّ فيه بالكتاب والسنة، وبعضهم يجعل الذنوب كبائر، وصغير الذنب
وكبيره عندهم إضافي، إلى غير ذلك من الاختلاف».

ثمّ ذكر نماذج عدّها البعض جرحاً وليست هي بجرح، وأجاب على الإشكال
المشهور الذي يرد على القول باشتراط ذكر السبب - وهو سدّ باب الجرح، لأنّ
أصحاب الكتب قلّما يتعرّضون لبيان السبب - قائلاً: «إنّ ما أطلقه الجارحون في
كتبهم من غير بيان سببه وإن لم يقتض الجرح على مذهب من يعتبر التفسير، لكن

(١) مشرق الشمسين ضمن حبل المتين ص ٢٧١ و٢٧٢

(٢) مبادئ الوصول إلى علم الأصول ص ٢١١

يوجب الريبة القويّة في المجروح كذلك المفضية إلى ترك الحديث الذي يرويه، فيتوقّف عن قبول حديثه إلى أن تثبت العدالة، أو يتبيّن زوال موجب الجرح^(١). وقال صاحب المعالم : « أصل : اختلف الناس في قبول الجرح والتعديل مجزّدين عن ذكر السبب ، فقال بعض بالقبول ، وصار آخرون إلى خلافه ، فأوجبوا ذكر السبب فيها ، وفصل ثالث : فأوجبه في الجرح دون التعديل ، ورابع فعكس . واستندوا في هذه الأقوال على اعتبارات واهية ، ووجه ركيكة ، لا جدوى في التعرض لذكرها .

ولا أعلم في الأصحاب قائلًا بشيء منها . إذ المتعرّض منهم بالبحث في هذا الأصل قليل على ما وصل إلينا .

والذي استوجهه العلامة هنا هو : إنّ المزكّي والجرح إن كانا عارفين بالأسباب قبل الإطلاق فيهما ، وإلا وجب ذكر السبب فيهما .

وذهب والدي رحمته إلى الاكتفاء بالإطلاق فيهما حيث يعلم عدم المخالفة فيما به يتحقق العدالة والجرح .

ومع انتفاء ذلك يكون القبول موقوفاً على ذكر السبب .

وهذا هو القوي ، ووجهه ظاهر ، لا يحتاج إلى بيان .

ومنه يعلم ضعف ما استوجهه العلامة رحمته ،^(٢) .

(١) الدراية ص ٧٠ - ٧١

(٢) معالم الأصول ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

من شرائط الجارح

إنّ من شرائط الجارح أن يكون إمامياً

قال الشيخ البهائي رحمته الله: «وما يظهر من كلامهم رحمهم الله في بعض الأوقات من الاكتفاء في الجرح بقول غير الإمامي محمول إمّا على الغفلة عمّا قرّروه، أو عن^(١) كون الجارح مجروحاً»^(٢).

فعليه لا يعبأ بما ورد في كتب العامّة من الجرح بشأن مجموعة من الرواة، لأنّ ذلك كان بسبب العداوة الطائفية، ولم يسلم منها، لا الخطيب البغدادي، ولا ابن حجر العسقلاني وغيرهما.

حكم تعارض الجرح والتعديل

لقد صرّح المحقّق الحلّي رحمه الله بتقديم قول الجارح على المعدّل مطلقاً. قال رحمه الله: «وإذا جرح بعض وعدّل آخرون قدّم العمل بالجرح، لأنّه شهادة بزيادة لم يطلّع عليها المعدّل، ولأنّ العدالة قد يشهد بها على الظاهر، وليس كذلك الجرح»^(٣).

واستثنى العلامة «قدّس سرّه» من ذلك ما إذا نفى المعدّل ما أثبتته الجارح. قال رحمه الله: «ومع التعارض يقدّم الجارح، إلّا إذا نفى المعدّل ما أثبتته الجارح قطعاً فيتعارضان»^(٤).

(١) أي أو على الغفلة عن كون الجارح مجروحاً، بأن غفلوا عن كونه غير إمامي.

(٢) مشرق الشمسين ص ٢٧٠.

(٣) معارج الأصول ص ١٥٠.

(٤) مبادئ الوصول إلى علم الأصول ص ٢١١.

فعلية لا ترجيح لأحدهما على الآخر، فيجب التوقف حينئذ .
 وصرح الشهيد رحمه الله بتقديم قول الجرح حتى في فرض تعدد المعدل .
 قال قدس سره : «ولو اجتمع في واحد جرح وتعديل، فالجرح مقدم على
 التعديل وإن تعدد المعدل وزاد على عدد الجراح، على القول الأصح، لأنَّ
 المعدل مخبر عما ظهر عن حاله، والجراح يشتمل على زيادة الاطلاع، لأنه يخبر
 عن باطن خفي على المعدل، فإنه لا يعتبر فيه ملازمته في جميع الأحوال، فلعله
 ارتكب الموجب للجرح في بعض الأحوال التي فارقه فيها، هذا إذا أمكن الجمع
 بين الجرح والتعديل، كما ذكروا» ثم صرح في فرض عدم امكان الجمع بأنهما
 يتعارضان ولا تقديم لأحدهما على الآخر^(١).

واختار الشيخ البهائي رحمه الله القول بتقديم ما يوجب به الظنَّ الغالب منهما،
 حيث قال: «والأولى التعويل على ما يثمر غلبة الظنَّ، كالأكثر عدداً وورعاً
 وممارسة»^(٢).

وقال صاحب المعالم: «إذا تعارض الجرح والتعديل قال أكثر الناس: يقدم
 الجرح، لأنَّ فيه جمعاً بينهما، إذ غاية قول المعدل أنه لم يعلم فسقه، والجرح
 يقول أنا علمته، فلو حكمنا بعدالته كان الجرح كاذباً، وإذا حكمنا بنفسه كانا
 صادقين، والجمع أولى ما أمكن .

وهذه حجة مدخولة، ومن ثمَّ قال السيد العلامة جمال الدين ابن طاوس
 قدس سره: «إنَّه إن كان مع أحدهما رجحان يحكم التدبُّر الصحيح باعتباره،

(١) الدراية ص ٧٣

(٢) الوجيزة ص ١٨

فالمعمل على الراجح، وإلا وجب التوقف»، وما قاله هو الوجه^(١).
وأرى أنّ هذا التفصيل هو الصحيح في هذه المسألة، والراجح هو قول من
تطمئن إليه النفس، سواء كان معدلاً أو جارحاً.

حكم من لم يرد بشأنه شيء

قال السيد مير داماد بشأن من ذكرهم النجاشي في رجاله ولم يذكر بشأنهم
شيء: «إنّ من يذكره النجاشي من غير ذمّ ومدح يكون سليماً عنده عن الطعن في
مذهبه، وعن القدر في روايته، فيكون بحسب ذلك طريق الحديث من جهته
قويّاً، لا حسناً ولا موثقاً»^(٢).

وقال السيد بحر العلوم في الفائدة العاشرة من رجاله: «الظاهر أنّ جميع من
ذكره الشيخ في «الفهرست» من الشيعة الإمامية، إلا من نصّ فيه على خلاف
ذلك»، ثمّ قال: «وكذا «كتاب النجاشي»، فكلّ من ذكر له ترجمة في الكتابين فهو
صحيح المذهب، ممدوح بمدح عام، يقتضيه الوضع لذكر المصنّفين العلماء،
والاعتناء بشأنهم وشأن كتبهم، وذكر الطريق إليهم، وذكر من روى عنهم ومن روى
عنه.

ومن هذا يعلم أنّ إطلاق الجهالة على المذكورين في «الفهرست» و«رجال
النجاشي» من دون توثيق أو مدح خاصّ ليس على ما ينبغي.
وكذا الكلام فيمن ذكره الشيخ الجليل ابن شهر آشوب السروي في كتاب

(١) معالم الأصول ص ٢٠٧.

(٢) الرواشح السماوية ص ٦٨

«معالم العلماء»، ومن ذكره الشيخ الجليل علي بن عبيد الله بن بابويه في «فهرسته»، وهذا مما ينبغي أن يلحظ، فقد غفل أكثر الناس عنه، فتأمل^(١).
وأرى أنّ ما استظهره قدّس سرّه بشأن من ذكرهم الطوسي في الفهرست وأيضاً من ذكرهم النجاشي في كتابه استظهار في محلّه، فهم ممدوحون بمدح عام، وهو السلامة من الطعن، إلا إذا عثرنا على ما هو صريح في جرحهم، أو عثرنا على ما هو صريح في فساد مذهبهم، فعند ذلك لا يجديهم هذا المدح العام.
وأما بالنسبة لرجال الطوسي، فإنّ السيد قدّس سرّه لم يتعرّض للحديث عمّن ذكروا فيه، ولم يستظهر هذا المدح بحقّهم، ولعلّ السبب في ذلك أنّه رحمه الله وجد «عبد الله بن شبرمة» و«محمد بن عبد الرحمان بن أبي ليلي» قد ذكرهما الطوسي في رجاله هذا^(٢)، ولم يصرّح بفساد مذهبهم، مع العلم أنّهما كانا من فقهاء العامّة.

(١) رجال السيد بحر العلوم ج ٤ ص ١١٥-١١٦.

(٢) راجع رجال الطوسي ص ٩٧ و ٢٢٨ و ٢٩٣.

أصحاب الجرح والتعديل

لقد ذكر السيد بحر العلوم أصحاب الجرح والتعديل من القدماء بقوله :
 « أصحاب الجرح والتعديل من القدماء : ابن فضال ، ابن عقدة ، ابن نمير^(١) ، ابن
 النديم^(٢) ، ابن نوح ، محمد بن عبد الله بن أبي حكيمة يروي عن ابن نمير ويروي
 عنه ابن عقدة في الجرح والتعديل »^(٣) .

ومن خلال البحث في كتب الرجال التي صنّفها علماؤنا نجد جماعة - غير من
 ذكرهم السيد بحر العلوم هذا - لهم تصريحات بجرح أو تعديل طائفة من الرواة ،
 منهم :

الفضل بن شاذان ، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي ، وسعد بن عبد الله
 القمي ، ونصر بن الصباح ، وأحمد بن علي العقيقي ، ومحمد بن الحسن بن
 أحمد بن الوليد القمي ، وأحمد بن محمد بن محمد بن سليمان أبو غالب
 الزراري ، ومحمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي ، ومحمد بن علي بن الحسين
 الصدوق ، ومحمد بن محمد بن النعمان المفيد ، وأحمد بن الحسين بن عبيد الله
 الغضائري ، وأحمد بن علي النجاشي ، ومحمد بن الحسن الطوسي ، وأحمد بن
 طاوس ، والحسن بن يوسف بن علي بن مطهر الحلبي .

هذا وقد ذكرنا جماعة آخرين منهم في مقدمة كتابنا المعجم الموحد تحت

(١) هو محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني المتوفى عام ٢٣٤ .

(٢) هو محمد بن إسحاق النديم كان حياً عام ٣٧٧ .

(٣) الفوائد الرجالية ج ٤ ص ١٥٠ - ١٥١ ، فائده ٢٩ .

عنوان « بدايات تدوين الرجال »^(١).

وفي هذا الفصل نقتصر على ذكر جماعة ممن ذكرنا، وذلك حسب طبقاتهم:

١- ابن فضال

هو الحسن بن علي بن فضال أبو محمد، توفي عام ٢٢٤.

قال النجاشي: « وكان الحسن عمره كله فطحياً، مشهوراً بذلك، حتى حضره

الموت، فمات وقد قال بالحق عليه السلام » ثم عدّ من كتبه: « الرجال »^(٢).

وقال الطوسي: « كان فطحياً، يقول بإمامة عبد الله بن جعفر، ثم رجع إلى

إمامة أبي الحسن عليه السلام عند موته »، ثم قال: « روى عن الرضا عليه السلام، وكان خصيصاً

به، كان جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهداً، ورعاً، ثقة في الحديث وفي

رواياته »^(٣).

واعتمد عليه الكشي حيث روى عن محمد بن مسعود أنه قال: « سألت ابن

فضال عن زياد بن أبي رجاء؟ فقال: ثقة »^(٤).

واعتمد عليه النجاشي في توثيق داود بن فرقد، حيث قال: « قال ابن فضال:

داود ثقة، ثقة »^(٥).

وأورد النجاشي نقلاً عن أبي عمرو الكشي عن الفضل بن شاذان تفاصيل عن

(١) المعجم الموحد ج ١ ص ١٥ - ٣٤.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٥ - ٣٦.

(٣) الفهرست للطوسي ص ٤٧.

(٤) اختيار رجال الكشي ص ٣٤٧ رقم ٦٤٧.

(٥) رجال النجاشي ص ١٥٨.

حياة ابن فضال هذا، لم نجد لها في اختيار رجال الكشي (١).

٢- الفضل بن شاذان

هو الفضل بن شاذان بن الخليل أبو محمد الأزدي النيسابوري، توفي عام ٢٦٠.

ترجم له النجاشي وقال: «كان ثقة، أحد أصحابنا الفقهاء والمتكلمين، وله جلالة في هذه الطائفة، وهو في قدره أشهر من أن نصفه» (٢).

وقال الطوسي: «فقيه، متكلم، جليل القدر» (٣).

واعتمد عليه الكشي في ترجمة محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين حيث روى عن علي بن محمد القتيبي أنه قال: «كان الفضل بن شاذان رضي الله عنه يحب العبيدي ويثني عليه، ويمدحه، ويميل إليه، ويقول: ليس في أقرانه مثله» (٤). واعتمد عليه في ترجمة أبي حفص عمر بن عبد العزيز أبي بشار المعروف بـ«زحل» حيث روى عن محمد بن مسعود عن عبد الله بن حمدويه البيهقي أنه قال: «سمعت الفضل بن شاذان يقول: زحل أبو حفص يروي المناكير، وليس بغال» (٥).

واعتمد عليه في ترجمة يونس بن عبد الرحمان حيث روى عن علي بن

(١) راجع رجال النجاشي ص ٣٤-٣٦.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٠٧.

(٣) الفهرست ص ١٢٤.

(٤) اختيار رجال الكشي ص ٥٣٧، رقم ١٠٢١.

(٥) اختيار رجال الكشي ص ٤٥١ رقم ٨٥٠.

محمد القتيبي أنه قال : « حدّثنا الفضل بن شاذان قال : كان أحمد بن محمد بن عيسى تاب واستغفر الله في وقيعته في يونس ، لرؤيا رآها »^(١) .

٣- البرقي

هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي أبو جعفر، توفّي عام ٢٧٤ / ٢٨٠ .
قال عنه النجاشي : « كان ثقة في نفسه ، يروي عن الضعفاء ، واعتمد المراسيل » ، ثم عدّ من كتبه : « كتاب الطبقات » ثم « كتاب الرجال »^(٢) .
وقال الطوسي : « كان ثقة في نفسه ، غير أنه أكثر الرواية عن الضعفاء ، واعتمد المراسيل » ، ثم عدّ من كتبه : « كتاب طبقات الرجال »^(٣) .
وهذا يقوّي احتمال اتّحاد « الطبقات » و « الرجال » المذكورين في رجال النجاشي .

علماً بأنّه لا طريق للنجاشي ولا للطوسي إلى هذا الكتاب .
ذكر المؤلف فيه أولاً أصحاب رسول الله ﷺ ، ثمّ أصحاب الأئمة المعصومين عليهم السلام ، حتّى أصحاب الإمام الحسن العسكري عليه السلام .
وختم كتابه بأسماء المنكرين على أبي بكر من أصحاب رسول الله ﷺ ، وهم
إثنا عشر رجلاً ، ستّة من المهاجرين ، وستّة من الأنصار .
بدأ المؤلف في عدّ أصحاب كلّ معصوم أولاً بعدّ من ذُكر في أصحاب

(١) اختيار رجال الكشي ص ٤٩٦ رقم ٩٥١ .

(٢) رجال النجاشي ص ٧٦ .

(٣) الفهرست ص ٢٠ - ٢١ .

المعصومين عليهم السلام قبله، ذكر مثلاً في أصحاب الباقر عليه السلام أولاً من ذكر في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم من ذكر في أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وهكذا حتى أصحاب السجاد عليه السلام ثم يذكر أصحاب الباقر عليه السلام.

واعتمد عليه العلامة الحلبي، حيث نقل عنه أنّ مندل بن علي العنزلي «عامي»^(١)، وعدّه السيد الخوئي أول الأصول الرجالية الخمسة التي عرّف بها في مقدمة المعجم^(٢).

٤- سعد بن عبد الله

هو سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي أبو القاسم، المتوفى عام ٢٩٩ / ٣٠١.

قال عنه النجاشي: «شيخ هذه الطائفة وفقهها، ووجهها»، ثم عدّ من كتبه: «كتاب مناقب رواة الحديث، كتاب مثالب رواة الحديث»^(٣).

وقال الطوسي: «جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة»^(٤). واعتمد عليه النجاشي في ترجمة الحسن بن سعيد، حيث أشار إلى جعفر بن يحيى خال الحسن هذا قائلاً: خاله جعفر بن يحيى بن سعد الأحول، من رجال أبي جعفر الثاني عليه السلام، ذكره سعد بن عبد الله^(٥).

(١) خلاصة الأقوال ص ٢٦٠، وموضعه من رجال البرقي ص ٤٦.

(٢) راجع معجم رجال الحديث ج ١ ص ١٠١.

(٣) رجال النجاشي ص ١٧٧.

(٤) الفهرست ص ٧٥.

(٥) رجال النجاشي ص ٥٨.

وقال أيضاً : « محمد بن يحيى المغيبي ، كوفي ، ذكره سعد في طبقات الشيعة » (١) .

وقال في ترجمة هيثم بن عبد الله المكنى بأبي كهمس : « كوفي ، عربي ، له كتاب ذكره سعد بن عبد الله في الطبقات » (٢) .

واعتمد عليه الطوسي حيث ذكر فاطمة بنت حبابة الوالبية وقال : « روت عن الحسن والحسين عليهما السلام ، على ما قاله سعد بن عبد الله » (٣) .

وقال في إبراهيم بن عبد الحميد : « من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ، أدرك الرضا عليه السلام ، ولم يسمع منه على قول سعد بن عبد الله » (٤) .

٥- ابن عقدة

هو أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة ، توفي عام ٣٣٣ .
ترجم له النجاشي وقال : « هذا رجل جليل في أصحاب الحديث ، مشهور بالحفظ ، والحكايات تختلف عنه في الحفظ وعظمه ، وكان كوفياً زدياً جارودياً على ذلك حتى مات ، وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم ، ومدخلته إياهم ، وعظم محلّه وثقته وأمانته » ، ثم عدّ من كتبه : « كتاب التاريخ وذكر من روى الحديث » ، و « كتاب من روى عن المؤمن عليه السلام » ، و « كتاب من روى عن الحسن والحسين عليهما السلام » ، و « كتاب من روى عن علي بن الحسين عليهما السلام » ، و « كتاب من روى

(١) رجال النجاشي ص ٤٠٤ .

(٢) رجال النجاشي ص ٤٣٦ .

(٣) رجال الطوسي ص ٧١ .

(٤) رجال الطوسي ص ٣٦٦ .

عن أبي جعفر عليه السلام، و«كتاب من روى عن زيد بن علي»، و«كتاب الرجال»، وهو كتاب من روى عن جعفر بن محمد عليه السلام»^(١).

وقال الطوسي: «أمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر، وكان زيدياً جارودياً، وعلى ذلك مات، وإنما ذكرناه في جملة أصحابنا لكثرة روايته عنهم، وخلطته بهم، وتصنيفه لهم»، ثم عدّ من كتبه: «كتاب التاريخ»، وهو في ذكر من روى الحديث من الناس كلهم، العامة والخاصة وأخبارهم، خرج منه شيء كثير، ولم يتمّه «وعدّ أيضاً: «كتاب من روى عن أمير المؤمنين عليه السلام ومسنده»، و«كتاب من روى عن الحسن والحسين عليه السلام»، و«كتاب من روى عن علي بن الحسين عليه السلام وأخباره»، و«كتاب من روى عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام وأخباره»، و«كتاب من روى عن زيد بن علي ومسنده»، و«كتاب الرجال»، وهو كتاب من روى عن جعفر بن محمد عليه السلام»^(٢).

وأشار الطوسي إلى «كتاب الرجال» هذا، وذلك في مقدمة رجاله، وصرّح بأنّه ذكر فيه رجال الصادق عليه السلام، وقد بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمة عليه السلام»^(٣).

وقد اعتمد النجاشي على ابن عقدة هذا، وذلك في توثيق داود بن زرعي^(٤).

(١) رجال النجاشي ص ٩٤.

(٢) الفهرست ص ٢٨.

(٣) راجع رجال الطوسي ص ٣.

(٤) رجال النجاشي ص ١٦٠.

٦- ابن الوليد

هو محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد أبو جعفر، توفي عام ٣٤٣. ترجم له النجاشي وقال: «شيخ القميين، وفقههم، ومتقدمهم، ووجههم، ويقال: إنّه نزيل قم، وما كان أصله منها، ثقة، ثقة، عين، مسكون إليه»^(١). وقال الطوسي: «جليل القدر، عارف بالرجال»^(٢). وقال أيضاً: «جليل القدر، بصير بالفقه، ثقة»^(٣). له كتاب «الفهرست»، ذكره النجاشي في ترجمة إسماعيل بن جابر الجعفي حيث قال: «له كتاب، ذكره محمد بن الحسن بن الوليد في فهرسته»^(٤). واعتمد عليه النجاشي في تضعيف «القاسم بن الحسن بن علي بن يقطين بن موسى» حيث قال: «وكان ضعيفاً على ما ذكره ابن الوليد»^(٥). واعتمد أيضاً عليه في الطعن في «محمد بن أورمة» حيث قال: «وحكى جماعة من شيوخ القميين عن ابن الوليد أنّه قال: محمد بن أورمة طعن عليه بالغلو، وكلّ ما كان في كتبه ممّا وجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فقلّ به، وما تفرّد به فلا تعتمده»^(٦). ونقل أيضاً عن أبي جعفر ابن بابويه بشأن محمد بن عيسى بن عبيد بعد أن

(١) رجال النجاشي ص ٣٨٣.

(٢) الفهرست ص ١٥٦.

(٣) رجال الطوسي ص ٤٩٥.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٣.

(٥) رجال النجاشي ص ٣١٦.

(٦) رجال النجاشي ص ٣٢٩.

وثقه هو : « وذكر أبو جعفر ابن بابويه عن ابن الوليد أنه قال : ما تفرد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه ، ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول ، ويقولون : من مثل أبي جعفر محمد بن عيسى سكن بغداد »^(١) .

وقال في ترجمة محمد بن موسى بن عيسى السمان : « ضعفه القميون بالغلو ، وكان ابن الوليد يقول : إنه كان يضع الحديث ، والله أعلم »^(٢) .

واعتمد عليه الطوسي حيث ذكر كتب الحسين بن سعيد الأهوازي وقال : « قال ابن الوليد وأخرجها إلينا الحسين بن الحسن بن أبان بخط الحسين بن سعيد ، وذكر أنه كان ضيف أبيه »^(٣) .

٧- أبو غالب الزراري

هو أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين بن سنسن ، أبو غالب الزراري ، ولد عام ٢٨٥ ، وتوفي عام ٣٦٨ .

ترجم له النجاشي وقال : « شيخ العصابة في زمنه ، ووجههم » ثم عدّ من كتبه : « كتاب الرسالة إلى ابن ابنه أبي طاهر في ذكر آل أعين »^(٤) .

وأبو طاهر هذا هو أحمد بن عبيد الله بن أحمد الزراري .

وذكره أيضاً في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك الفزاري بعد أن ضعّفه بقوله : « ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي بن همام ، وشيخنا

(١) رجال النجاشي ص ٣٣٣ .

(٢) رجال النجاشي ص ٣٣٨ .

(٣) الفهرست ص ٥٨ .

(٤) رجال النجاشي ص ٨٤ .

الجليل الثقة أبو غالب الزراري -رحمهما الله - وليس هذا موضع ذكره»^(١).
 وقال عنه الطوسي : «كان شيخ أصحابنا في عصره ، واستأذهم وثقتهم»^(٢).
 وقال أيضاً : «جليل القدر ، كثير الرواية ، ثقة»^(٣).
 ونقل عنه النجاشي بواسطة أبي عبيد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري ،
 وذلك في ترجمة «عبيد الله بن أبي زيد أحمد بن يعقوب الأنباري أبي طالب» ،
 قال بعد أن وثق عبيد الله هذا : «قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله : قال
 أبو غالب الزراري : كنت أعرف أبا طالب أكثر عمره واقفاً ، مختلطاً بالواقفة ، ثم
 عاد إلى الإمامة ، وجفاه أصحابنا ، وكان حسن العبادة والخشوع»^(٤).

٨- أبو عمرو الكشي

هو محمد بن عمر بن عبد العزيز أبو عمرو الكشي .
 ترجم له النجاشي وقال : «كان ثقة ، عيناً ، وروى عن الضعفاء كثيراً ، وصحب
 العياشي ، وأخذ عنه ، وتخرّج عليه ، وفي داره التي كانت مرتعاً للشيعة وأهل
 العلم ، له كتاب الرجال ، كثير العلم ، وفيه أغلاط كثيرة»^(٥).
 وقال الطوسي : «ثقة ، بصير بالأخبار والرجال ، حسن الاعتقاد»^(٦).

(١) رجال النجاشي ص ١٢٢ .

(٢) الفهرست ص ٣١ .

(٣) رجال الطوسي ص ٤٤٣ .

(٤) رجال النجاشي ص ٢٣٢ .

(٥) رجال النجاشي ص ٣٧٢ .

(٦) الفهرست ص ١٤١ .

وقال أيضاً: «صاحب كتاب الرجال، من غلمان العياشي، ثقة، بصير بالرجال والأخبار، مستقيم المذهب»^(١).

وبشأن كتابه «الرجال» يقول أبو علي الحائري: «ذكر جملة من مشايخنا أن كتاب رجاله المذكور كان جامع رواة العامة والخاصة، خالطاً بعضهم ببعض، فعمد إليه شيخ الطائفة «طاب مضجعه» فلخصه، وأسقط منه الفضلات وسمّاه باختيار الرجال، والموجود في هذه الأزمان بل وفي زمان العلامة عليه السلام وما قاربه إنما هو اختيار الشيخ، لا الكشي الأصل»^(٢).

يمتاز هذا الكتاب بذكر ما ورد بشأن جماعة من الرواة من جرح أو تعديل، أكثرها جاءت مسندة، وبطرق مختلفة، ويتفصيل أكثر ممّا جاءت في غيره من الأصول الرجالية، وربما جاءت فيه بشأن الشخص الواحد روايات متعارضة، قد يتعسر على الباحث ترجيح بعضها على بعض.

مضافاً إلى ذكر ما روي عن المعصومين عليهم السلام وغيرهم بشأن بعض المذاهب الفاسدة كالغلاة والواقفة وغيرهم.

٩- الشيخ المفيد

هو محمد بن محمد بن نعمان الحارثي التكريبي البغدادي، أبو عبد الله، ولد عام (٣٣٦)، وتوفي عام (٤١٣).

ترجم له النجاشي وقال: «شيخنا وأستاذنا عليه السلام، فضله أشهر من أن يوصف

(١) رجال الطوسي ص ٤٩٧.

(٢) منتهى المقال ص ٢٩٠.

في الفقه والكلام والرواية والثقة والعلم»، ثم عدّ من كتبه «كتاب الإرشاد»^(١).
 وقال الطوسي: «من جملة متكلمي الإمامية، انتهت إليه رئاسة الإمامية في
 وقته، وكان مقدّماً في العلم وصناعة الكلام، وكان فقيهاً متقدّماً فيه، حسن
 الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب»^(٢).
 وقال أيضاً: «جليل، ثقة»^(٣).

وقد اعتمد كثير من الأعلام على ما ذكره المفيد هذا في كتابه «الإرشاد» بشأن
 توثيق جماعة من الرواة مثل محمد بن سنان وغيره، فإنه رضي عدّ محمد بن سنان
 من خاصّة الإمام الرضا عليه السلام وثقاته، وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته^(٤).
 هو من مشايخ النجاشي، وقد ترجمنا له في القسم الأول من كتابنا مشيخة
 النجاشي، وذكرنا جماعة من مشايخه^(٥).

١٠- ابن نوح

هو أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن العباس بن نوح السيرافي البصري
 أبو العباس توفي حدود عام (٤٢٠).

ترجم له النجاشي وقال: «كان ثقة في حديثه، متقناً لما يرويه، فقيهاً، بصيراً
 بالحديث والرواية، وهو أستاذنا وشيخنا، ومن استفدنا منه»، ثم عدّ من كتبه:

(١) رجال النجاشي ص ٣٩٩.

(٢) الفهرست ص ١٥٧.

(٣) رجال الطوسي ص ٥١٤.

(٤) الإرشاد ج ٢ ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٥) راجع مشيخة النجاشي ص ١٨٢ - ١٨٧.

«كتاب المصاييح في ذكر من روى عن الأئمة عليهم السلام لكل إمام» و«كتاب الزيادات على أبي العباس ابن سعيد في رجال جعفر بن محمد عليه السلام، مستوفى» و«أخبار الوكلاء الأربعة»^(١).

ووصفه الطوسي قائلاً: «واسع الرواية، ثقة في روايته، غير أنه حكى عنه مذاهب فاسدة في الأصول، مثل القول بالرؤية وغيرها»^(٢).

لقد اعتمد عليه النجاشي في ما نقله عن خطه، وذلك في ترجمة «الحسن والحسين ابني سعيد»، و ترجمة «الحسين بن عنبسة الصوفي»، و ترجمة «أيوب بن نوح»، و ترجمة «ثعلبة بن ميمون»، و ترجمة «القاسم بن الربيع»، و ترجمة «الحسين بن عبيد الله السعدي»، و ترجمة «بريد بن معاوية»^(٣).

هذا و ترجمنا لابن نوح هذا في القسم الأول من كتابنا مشيخة النجاشي بالتفصيل^(٤).

١١- النجاشي

هو أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الكوفي أبو العباس (ت ٤٥٠).

ذكره العلامة الحلبي في القسم الأول من الخلاصة وقال: «ثقة، معتمد عليه، له «كتاب الرجال»، نقلنا منه في كتابنا هذا وغيره أشياء كثيرة، وله كتب أخرى

(١) رجال النجاشي ص ٨٦ - ٨٧.

(٢) الفهرست ص ٣٧.

(٣) راجع رجال النجاشي ص ٤٤ و ٥٨ و ٦٧ و ١٠٢ و ١١٢ و ١١٨ و ٣١٦.

(٤) مشيخة النجاشي ص ١٠٦ - ١١٣.

ذكرناها في كتابنا الكبير»^(١).

ووثقه أيضاً كل من جاء بعده، وذلك لما عُرف منه عليه السلام من أنه لا يروي إلا عن ثقة، وكان شديد التحرز عن الرواية عن الضعفاء بغير واسطة. وقد أبدى تعجبه من أبي علي بن همام ومن أبي غالب الزراري حيث روى عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، قال عليه السلام في ترجمة جعفر هذا: «كان ضعيفاً في الحديث، قال أحمد بن الحسين: كان يضع الحديث وضعاً، ويروي عن المجاهيل، وسمعت من قال: كان فاسد المذهب والرواية، ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي بن همام، وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراري -رحمهما الله- وليس هذا موضع ذكره»^(٢).

هذا يكفي في الاطمئنان بوثاقته، والاعتماد على منقولاته في جرح أو تعديل الرواة، للمزيد راجع كتابنا مشيخة النجاشي فصل حياة النجاشي^(٣).

١٢ - الشيخ الطوسي

هو محمد بن الحسن بن علي الطوسي أبو جعفر شيخ الطائفة (٣٨٥ - ٤٦٠). ترجم له النجاشي وقال: «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، من تلامذة شيخنا أبي عبد الله»، ثم عدّ من كتبه: «كتاب الرجال: من روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن الأئمة عليهم السلام» و«كتاب فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين»^(٤) وذكره العلامة

(١) خلاصة الأقوال ص ٢٠.

(٢) رجال النجاشي ص ١٢٢.

(٣) مشيخة النجاشي ص ١٩ - ٢٧.

(٤) رجال النجاشي ص ٤٠٣.

الحلبي في القسم الأول من الخلاصة ، وقال : « شيخ الإمامية - قدس الله روحه - ، رئيس الطائفة ، جليل القدر ، عظيم المنزلة ، ثقة ، عين ، صدوق ، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب ، وجميع الفضائل تنسب إليه ، صنّف في كلّ فنون الإسلام ، وهو المهذب للعقائد في الأصول والفروع ، والجامع لكمالات النفس في العلم والعمل »^(١) .

وقد اعتمد كلّ من كتّب في الرجال على كتابيه الرجال والفهرست ، وأيضاً اعتمد على ما اختاره من رجال الكشي .

الاعتماد على أصحاب الجرح والتعديل

ويمكن أن يقال إنّ أصحاب الجرح والتعديل من زكّاهم حتى يعتمد على جرحهم أو تعديلمهم بالنسبة لغيرهم ؟

فلو قيل : زكّاهم الثقات ، نعيد السؤال ونقول : من زكّي هؤلاء المزكّين لهم ؟ وأليس هذا ينتهي إلى توقّف الشيء على نفسه ، وهو الدور الباطل ؟
الجواب : إنّ قاعدة اللطف تقتضي أنّ العباد يجب أن يهتدوا بهدي المعصومين عليهم السلام ، لأنّهم عدل القرآن . وهم عليهم السلام أعرف به من غيرهم ، وذلك كي لا تنتفي حكمة الخلق ، ولا شك أنّ هذه الهداية قد تحققت ، وأنّهم عليهم السلام قد بيّنوا جميع ما يحتاجه العباد للوصول إلى الرشد .

ووجوب استمرار الهداية يقتضي أن يحفظ هذا البيان جماعة ثقات ، وينقلوه إلى ثقات آخرين ، لأنّ هذا البيان لو ضاع لما استمرت الهداية المطلوبة .

إذن نحن على يقين من أنّ البيان قد صدر عنهم عليهم السلام وحفظه ثقات ونقلوه إلى ثقات آخرين، وليس علينا إلا أن نعرف مَنْ هُمْ هؤلاء الثقات حتى نأخذ منهم هذا البيان.

لنا طرق ثلاثة للوصول إلى هذه المعرفة :

الأول: إنّ جماعة من الرواة قد سألوا جماعة آخرين عن هذا البيان وأخذوه عنهم واستجازوهم روايته، وهذا دليل واضح على أنّ من سألوهم وأخذوا عنهم واستجازوهم كانوا معتمدين عندهم وموثوقين بهم وإلا لما سألوهم .
وليست نتيجة التعديل إلا الحصول على هذا المقدار من الاعتماد والثقة، وهذا قد حصل من غير أن يسبقه تعديل صريح .

الثاني: إنّ خلفاء الجور كانوا يلاحقون الأئمة عليهم السلام، ويلاحقون من كانت له صلة بهم عليهم السلام، ولا شك أنّ من كان يحضر عند الأئمة عليهم السلام في تلك الظروف الصعبة ويسألهم عن أحكام الدين كان في أعلى درجات اليقين والتقوى .

وهذا ما كان يعرفه أصحابهم عليهم السلام، فتطمئن نفوسهم، ويعتمد بعضهم على بعض، ويثق بعضهم ببعض .

وهذا هو الذي يحصل من التعديل الصريح .

الثالث: إنّ الأئمة عليهم السلام هم وثقوا جماعة من أصحابهم، أو أمروا جماعة منهم أن يثبوا حديثهم في الناس، وأمروا بالرجوع إليهم، وذلك حفظاً للدين من الضياع .

والمعتمدين من أصحابهم وثقوا الآخرين، حتى انتهى الأمر إلى الاعتماد على أصحاب الجرح والتعديل .

توثيق الأئمة عليهم السلام لجماعة من أصحابهم

لقد روى الكشي أحاديث صحيحة بهذا الشأن نذكر منها ما يلي :

« حدّثني حمدويه بن نصير، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : بشرّ المخبتين بالجنة : بريد بن معاوية العجلي، وأبو بصير ليث بن البخترى المرادي، ومحمد بن مسلم، ووزارة، أربعة نجباء، آمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء، انقطعت آثار النبوة واندرست»^(١).

وروى أيضاً :

« محمد بن مسعود، قال : حدّثني محمد بن نصير قال : حدّثنا محمد بن عيسى، قال : حدّثني عبد العزيز بن المهتدي القمي، قال محمد بن نصير : قال محمد بن عيسى، وحدّث بذلك الحسن بن علي بن يقطين بذلك أيضاً قال : قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام : جعلت فداك إنّي لا أكاد أصل إليك أسألك عن كلّ ما أحتاج إليه من معالم ديني، أفيونس بن عبد الرحمان ثقة أخذ عنه ما أحتاج إليه من معالم ديني؟ فقال : نعم»^(٢).

وروى أيضاً :

« حدّثني محمد بن قولويه قال : حدّثني سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمي، قال : حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الله بن محمد الحجال، عن العلاء بن رزين، عن عبد الله بن أبي يعفور، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام :

(١) اختيار رجال الكشي ص ١٧٠ رقم ٢٨٦.

(٢) اختيار رجال الكشي ص ٤٩٠ رقم ٩٣٥.

إنّه (١) ليس كل ساعة أفاك، ولا يمكن (٢) القدوم، ويجيء الرجل من أصحابنا فيسألني، وليس عندي كلما يسألني عنه، قال: فما يمنعك من محمد بن مسلم الثقفي (٣)، فإنه قد سمع من أبي، وكان عنده وجيهاً (٤).

هذا وقد أورد الحرّ العاملي مجموعة من الأحاديث تتضمن تعديل الأئمة عليهم السلام لجماعة من أصحابهم، وذلك في كتابه الفصول المهمة في أصول الأئمة تحت عنوان باب ٣٢ وجوب العمل برواية الثقة في الأحكام الشرعية إذا روى عن الأئمة عليهم السلام (٥).

(١) في الاختصاص ص ٢٠١: «إني» بدل «إنّه».

(٢) في الاختصاص: «ولا يمكنني».

(٣) في الفصول المهمة ج ١ ص ٥٩١: «الثقة» بدل «الثقفي».

(٤) اختيار رجال الكشي ص ١٦١، رقم ٢٧٢. وفي الاختصاص: «كان عنده مرضياً وجيهاً».

(٥) راجع الفصول المهمة ج ١ ص ٥٨٤ - ٥٩٤.

منهج القدماء في الجرح والتعديل

قال الشيخ الطوسي : « إِنَّا وجدنا الطائفة ميّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار، فوثّقت الثقات منهم، وضعفت الضعفاء، وفرّقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته، ومن لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم، وذمّوا المذموم . وقالوا : فلان متّهم في حديثه، وفلان كذّاب، وفلان مخلّط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفي، وفلان فطحي، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها .

وصنّفوا في ذلك الكتب، واستثنوا الرجال من جملة ما روه من التصانيف في فهارستهم، حتّى أنّ واحداً منهم إذا أنكر حديثاً نظر في إسناده، وضعّفه بروايته .

هذه عادتهم على قديم الوقت وحديثه، لا تنخرم .

فلولا أنّ العمل بمن يسلم من الطعن، ويرويه من هو موثوق به جائز، لما كان بينه وبين غيره فرق، وكان يكون خبره مطروحاً مثل خبر غيره، فلا يكون فائدة لشروعهم فيما شرعوا فيه من التضعيف والتوثيق، وترجيح الأخبار بعضها على بعض، وفي ثبوت ذلك دليل على صحّة ما اخترناه»^(١) .

يعرف من كلامه هذا ما كان عليه القدماء في الجرح والتعديل، وبناء على هذا النصّ نستطيع أن نقول أنّ منهج القدماء كان مبنياً على الأسس التالية :

١ - الفحص عن حال رواة الحديث، وعدم قبول روايات كلّ من روى

(١) عدة الأصول ص ٣٦٧ .

الحديث .

٢ - الاعتماد على روايات الموثوق بهم من الرواة، وتلقّيها بالقبول، والاحتجاج بها في العمل والفتوى .

٣ - الاعتماد على رواية من سلم من الطعن، إذا لم تعارضها رواية معتمدة، محتجّين بها في العمل والفتوى .

٤ - اعتبار ما نصّت عليه الطائفة من الجرح والتعديل بشأن الرواة، وتلقّيها بالقبول، وعدم قبول ما رود عن غيرهم من الطوائف الأخرى .

وكان هذا المنهج سائداً في الأوساط العلمية حتى عصره عليه السلام حسب ما ذكره بقوله : « هذه عادتهم على قديم الوقت وحديثه، لا تنخرم » .

وعليه يصحّ أن نقول إنّ ما نجده اليوم من الروايات في الكتب الحديثية المشهورة هي - على الأغلب - منقّحة ومتقنة، لأنّ علمائنا - رضوان الله عليهم - كانوا قد أودعوا في هذه الكتب وفقاً لهذا المنهج .

ويمكن أن يقال في بيان منهج القدماء أنّهم كانوا يفحصون عن حال الشيخ الذي يأخذون منه، ويهملون الفحص عن حال من جاء في السند بعد الشيخ، وذلك لأُمور :

منها ما رواه الكليني في باب رواية الكتب والحديث، برقم ٧ :

« علي بن إبراهيم، عن أبيه وعن أحمد بن محمد بن محمد بن خالد، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : إذا حدّثتم بحديث فأسندوه إلى الذي حدّثكم، فإن كان حقاً فلكم، وإن كان كذباً

فعليه»^(١).

ومنها ما صرح به النجاشي في ترجمة أبي المفضل محمد بن عبد الله الشيباني حيث قال : « رأيت هذا الشيخ ، وسمعت منه كثيراً ، ثم توقفت عن الرواية عنه ، إلا بواسطة بيني وبينه »^(٢).

ومنها أنّ الفحص عن حال من جاء في السند بعد الشيخ أمر لم يتيسر للكّل ، فإنّ كثيراً منهم في زمن الرواية قد مات ، فلا يمكن معرفة حاله . وفي الجواب نقول : أما خبر السكوني ، فهو ظاهر في الأمر بإسناد الحديث إلى من يرويه ، سواء كانت الرواية عنه مباشرة أو بالواسطة ، ولا يثبت به شيء من هذه الدعوى .

وأما تصريح النجاشي من أنّه لا يروي عن أبي المفضل هذا إلا بالواسطة ، هذه قضية خاصّة به ﷺ ، يستفاد منها توثيق مشايخه الذين روى عنهم مباشرة ، ولا علاقة لها بمنهج القدماء .

وأما دعوى أنّ الفحص عن حال من جاء في السند بعد الشيخ أمر لم يتيسر للكّل ، فهي وإن كانت صحيحة في الجملة ، لكن لا ننسى أنّ مسألة الفحص عن حال الرواة ، وقضية الجرح والتعديل كانت قضية قد بدأت منذ أن بدأ الحديث ، والكبار من المحدّثين منذ الأوائل كانوا يعتنون بها بمثل ما يعتنون بالحديث ، وهذا يكفي في الفحص عن حال كلّ من يقع في طريق الحديث .

(١) الكافي ج ١ ص ٥٢ .

(٢) رجال النجاشي ص ٣٩٦ .

توثيقات المتأخرين

لقد صرح الشيخ الأنصاري رحمه الله في مبحث الاجماع المنقول نقلاً عن «الرياض»^(١) بالاتفاق على «عدم اعتبار الشهادة في المحسوسات إذا لم تستند إلى الحسن»^(٢).

ومن ثمة تردّد الكثير في توثيقات المتأخرين بشأن القدماء ممّن لم ينصّ على توثيقهم، وذلك بحجّة عدم استنادها إلى الحسن .

وقال السيد الخوئي في مبحث الوثاقة: «ومّا ثبت به الوثاقة أو الحسن أن ينصّ على ذلك أحد الأعلام المتأخرين بشرط أن يكون من أخبر عن وثاقته معاصراً للمخبر أو قريب العصر منه، كما يتفق ذلك في توثيقات الشيخ منتجب الدين، أو ابن شهر آشوب .

وأما في غير ذلك كما في توثيقات ابن طاوس والعلامة وابن داود ومن تأخر عنهم كالمجلسي لمن كان بعيداً عن عصرهم فلا عبرة بها، فإنّها مبنية على الحدس والاجتهاد جزءاً»^(٣)، ثمّ استدلّ على هذا بالتفصيل .

وقال الشهيد رحمه الله بشأن ما أهمله القدماء: «ينبغي للمائز في هذه الصناعة ومن وهبه الله تعالى أحسن بضاعة تدبّر ما ذكره، ومراعاة ما قرّره، فلعله يظفر بكثير ممّا أهملوه، ويطلع على توجيه في المدح والقدح قد أغفلوه، كما أطلعنا

(١) رياض المسائل ج ٢ ص ٤٤٧، جاء فيه: «إنّ الأصل في الشهادة عندهم القطع المستند إلى الحسن الظاهري» .

(٢) فرائد الأصول ص ٤٣

(٣) معجم رجال الحديث ج ١ ص ٤٣

عليه كثيراً، ونَبَّهنا عليه في مواضع كثيرة، وضعناها على كتب القوم، خصوصاً مع تعارض الأخبار في الجرح والقدح، فإنه وقع لكثير من أكابر الرواة، وقد أودعه الكسبي في كتابه من غير ترجيح، وتكلم من بعده في ذلك، واختلفوا في ترجيح أيهما على الآخر اختلافاً كثيراً، فلا ينبغي لمن قدر على البحث تقليد هم في ذلك، بل يفتق ممّا آتاه الله تعالى، فلكل مجتهد نصيب^(١).

وأرى أنّ ما يقال في الجرح والتعديل لا بدّ أن يكون بمثابة تطمئنّ إليه النفس، والذي يستند إلى الحسّ أبعد من الخطأ، وتوثيقات المتأخرين بشأن من عاصروهم حجّة، وأمّا بالنسبة للقدماء إذا عرفنا أنهم قد حصلوا عليها من طرقهم المطمئنة فهي أيضاً حجّة، أمّا لو تيقنّا أنهم توصلوا إليها بالحدس والاجتهاد فلا.

تنويع الحديث

إنّ تنويع الحديث إلى الصحيح والمؤثّق والحسن والضعيف لم يكن متعارفاً عند القدماء من أصحاب الأصول والكتب .

وقد اختلف العلماء في أول من أسّس هذا التقسيم ، فيرى الشيخ البهائي^(١) والفيض الكاشاني^(٢) وغيرهما أنّ العلامة الحلّي كان أول من سلك هذا الطريق ، بينما صرّح الشيخ الحرّ العاملي في الفائدة التاسعة من خاتمة الوسائل بأنّ هذا الاصطلاح تجدد في زمن العلامة وشيخه أحمد بن طاوس^(٣) .

وقال المحقق البحراني : « قد صرّح جملة من أصحابنا المتأخّرين بأنّ الأصل في تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة المشهورة هو العلامة الحلّي أو شيخه جمال الدين ابن طاوس نور الله تعالى مرقديهما »^(٤) .

هذا وقد ردّ المولى إسماعيل الخواجوي على الشيخ البهائي حيث ذكر أنّ العلامة الحلّي كان أول من سلك هذا الطريق قائلاً : « لا أعرف لما أفاده ﷺ هنا - وتبعه فيه بعض تلامذته - وجهاً ، فإنّ الكشي والنجاشي وابن الغضائري والطوسي^(٥) وغيرهم من أرباب الرجال السابقين على العلامة ذكروا في كتبهم أنّ

(١) راجع مشرق الشمسين ص ٣١ .

(٢) راجع الوافي ج ١ ص ٢٢ .

(٣) الوسائل ج ٣٠ ، ص ٢٥١ .

(٤) الحدائق الناضرة ج ١ ص ١٤ .

(٥) جاء في المصدر : « كش وجش و غض وست » وهي رموز يقصد بها من ذكرناهم في

فلاناً - مثلاً - ضعيف، أو عدل، أو ثقة، أو حجة، أو هو صحيح الحديث، أو متقن، حافظ، ضابط، يحتج بحديثه، صدوق، لا بأس به، شيخ، جليل، صالح، مشكور، خير، فاضل، ممدوح، زاهد، عالم، مسكون إلى روايته ونحو ذلك، ولا معنى لكون سند الحديث صحيحاً أو ضعيفاً أو حسناً أو موثقاً أو غير ذلك باصطلاح المتأخرين إلا هذا.

ثم استدل على دعواه بما ذكره الشهيد الثاني من اختلاف العلماء في العمل بالحسن، وأن الشيخ الطوسي قد عمل به مطلقاً كالصحيح^(١).
واستدل أيضاً بما قاله الطوسي في عمّار الساباطي: «ضعيف، فاسد المذهب، لا يعمل على ما يختص بروايته»^(٢)، وما قاله في عبد الله بن بكير^(٣) وبما وصف به حديث محمد بن إسماعيل بن بزيع بقوله: «هذا خبر ضعيف شاذ»^(٤) ثم قال:

«بل نقول: إن هذا الاصطلاح كان معروفاً بين قدمائنا أيضاً كما يدل عليه ما في الكافي في باب النصّ على الأئمة الاثني عشر عليهم السلام - في آخر حديث طويل هكذا -: «وحدّثني محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد ابن أبي عبد الله البرقي عن أبي هاشم مثله، قال محمد بن يحيى، فقلت لمحمد ابن الحسن: يا أبا جعفر وددت أنّ هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن

(١) راجع كلام الشهيد الثاني في الدراية ص ٢٦.

(٢) الاستبصار ج ١ ص ٣٧٢، ذيل حديث ١٤١٣.

(٣) راجع كلام الطوسي في عبد الله هذا في الاستبصار ج ٣ ص ٢٧٦، ذيل حديث ٩٨٢.

(٤) التهذيب ج ١ ص ١٨، ذيل حديث ٤٢.

أبي عبد الله، قال : فقال : لقد حدّثني قبل الحيرة بعشر سنين»^(١).

وهذا عين ما عليه المتأخّرين من تنويعهم الحديث إلى صحيح وضعيف وغيرهما»^(٢).

إنّ ما ذكره - طاب ثراه - كلام متين يدلّ بوضوح على أنّ أصحاب الجرح والتعديل قد ضعّفوا بعض الرواة ووثقوا البعض الآخر، وأنّ الكتب الأربعة قد ضمّت بعض الأحاديث الضعيفة، لكن أين هذا من تنوع الحديث إلى أنواعه الأربعة وما ذكره في تحديد كلّ واحد منها؟

إنّ فكرة تنوع الحديث إلى أقسامه الأربعة كانت نتيجة طبيعية للبحوث والدراسات التي تطورت شيئاً فشيئاً في مجال فهم الحديث ومعرفة رواته، ومن خلالها تبلورت تدريجياً فكرة تنوع الحديث.

إنّ العلماء بعد ما حصلوا على مجموعة كبيرة من الكتب التي ألّفها أسلافهم في الحديث، ووجدوا فيها أخباراً متعارضة لم يتمكّنوا من الجمع بينها، ولا علاجها إلاّ بقبول بعضها وردّ البعض الآخر، وكان من الصعب عليهم أن يردّوا أحاديث قد نسبت إلى المعصومين عليهم السلام قد ذكرها مثل الكليني والصدوق والطوسي، الذين كانوا يُعدّون من أبرز العلماء في عصورهم، فاضطّروا إلى دراسة جديدة على ضوء ما وصل إليهم من أسلافهم في معرفة رواة الحديث، وما قالوه في جرحهم أو تعديلهم، وذكر مذهبهم، ومن هنا تبلورت فكرة ضرورة تنوع

(١) الكافي ج ١ ص ٥٢٦ حديث ٢، وبشأن تفاصيل عن هذه الحيرة التي وقعت بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام لبعض الشيعة، راجع المقالات والفرق ص ١١٥.

(٢) تعليقات مشرق الشمسين - طبعت مع مشرق الشمسين - ص ٣١ - ٣٣.

الحديث .

وكان السيد أحمد بن طاوس المتوفى عام (٦٧٣هـ) أول من طبق هذه الفكرة .

ذكر عليه السلام في مقدمة كتابه حلّ الإشكال في معرفة الرجال^(١) أنه جمع في كتابه هذا أسماء الرجال المصنّفين وغيرهم ممّن قيل فيه مدح أو قرح ، وذلك من كتب خمسة : كتاب الرجال وكتاب الفهرست وكتاب اختيار الرجال من كتاب الكشي للطوسي ، وكتاب الرجال للنجاشي ، وكتاب ابن الغضائري ، ثم قال : « واختصّ كتاب الاختيار من كتاب الكشي بنوعي عناء لم يحصلوا في غيره ، لأنّه غير منسوق على حروف المعجم فنسّفته ، وغير ذلك من تحرير دبرته ، ثم القصد إلى تحقيق الأسانيد المتعلقة بالقدح في الرجال والمدح حسب ما أتفق لي ، وما أعرف أنّ أحداً سبقني إلى هذا على مرّ الدهر وسالف العصر » ثم قال : « واعلم أيّ ذاكر قاعدة كلية في الجرح والتعديل وهي ممّا لا يستغني عنها في هذا الطلاب ، والله الموقّف للصواب فأقول :

الرواة من الممدوحين والمجروحين ينقسم حالهم إلى ثلاثة أقسام : فمنهم من حصل له مدح خاصّة ، ومنهم حصل له قرح خاصّة ، ومنهم من قيل فيه مدح وذمّ » ثم ذكر تفاصيل عن هذه الأقسام^(٢) .

(١) لقد حصل الشيخ حسن صاحب المعالم على نسخة من هذا الكتاب ، كان أغلبها بخطّ المؤلف ، وقد أصابها التلف في أكثر المواضع ، ولم يتمكن من استنساخه بكامله ، فانتزع منه ما يخصّ بكتاب اختيار الرجال للكشي . وجمعه في كتاب سمّاه بـ « التحرير الطاوسي لكتاب الاختيار من كتاب أبي عمرو الكشي » .

(٢) التحرير الطاوسي ص ٢٤ - ٢٧ .

وكان معاصره المحقق الحلبي المتوفى عام (٦٧٦) قد ردّ على الحشوية في انقيادهم لكل خبير، وناقش أيضاً من قال: «كل سليم السند يعمل به»، كما ردّ على من ردّ العمل بالخبر مطلقاً، ثم قال: «والتوسط أصوب، فما قبله الأصحاب أو دلّت القرائن على صحّته عمل به، وما أعرض الأصحاب عنه أو شدّ يجب اطراحه»^(١).

وكان العلامة الحلبي رحمه الله من الذين طبّقوا هذه الفكرة، وذلك في كتابه «خلاصة الأقوال» حيث رتبّه على قسمين، قال في مقدمة هذا الكتاب: «ورتبته على قسمين وخاتمة، الأول: فيمن اعتمد على روايته أو يترجح عندي قبول قوله، الثاني: فيمن تركت روايته أو توقّفت فيه»^(٢).

لقد ذكر رحمه الله في القسم الأول من صرّح بتعديله أو مدحه، أي ذكر فيه الصحيح والحسن، وذكر في القسم الثاني من جرح بفساد المذهب، حتى لو كان ثقة، وأيضاً ذكر فيه من ضعّف بغير فساد المذهب، أي ذكر فيه الموثّق والضعيف. وأهمل ذكر أسماء من لم يرد فيهم جرح أو تعديل، ولم يعدّهم من الضعفاء فكأنّه رحمه الله قد طبّق فكرة تنويع الحديث إلى الأقسام الأربعة، وإن كان لم يصرّح بهذا في كتابه.

وكان شيخنا المجلسي أول من أسّس التقسيم الخماسي ليفرّق بين المسكوت عنهم وبين المجروحين فإنّه وإن ذكر في مقدّمة كتابه «الوجيزة»

(١) المعتبر ج ١ ص ٢٩، الفصل الثالث من مقدمة الكتاب.

(٢) خلاصة الأقوال ص ٣.

قائلاً: « وأترك المجاهيل لعدم الفائدة للتعريض لها»^(١) لكتّه ذكر فيه أسماء جماعة عبّر عن أحوالهم برموز، وصّحها قائلاً: « ق : ثقة غير إمامي ، ح : ممدوح ، ض : ضعيف ، م : مجهول ، وقولنا : ثقة : أي عدل إمامي ضابط ، مخ : مختلف فيه »^(٢).

يتّضح من هذا أنّه ﷺ قد ربّب كتابه على أساس التقسيم الخماسي ، لأنّ المختلف فيه يرجع إلى أحد هذه الأقسام الخمسة حسب ما يترجّح للباحث ممّا قيل فيه ويختاره .

وأما المجاهيل - بتعبيره - فلم يعدّ حديثهم في قسم الضعيف، كي لا تنتفي فائدة الجرح الذي صرّح به أصحاب الجرح والتعديل بحق المجروحين .

إنّ أصحاب الجرح والتعديل لم يتصدوا بجرح من يستحقّ الجرح - في رأيهم - إلّا ليحذّروا الآخرين من حديث هذه الطائفة ، وطبيعي أنّ هذا النوع من التحذير لم يقصد بالنسبة لحديث من عرفوا اسمه واسم أبيه وانتسابه، وعرفوا عمّن أخذ حديثه ولم يجرحوه بشيء .

وفي الحقيقة أنّ التعبير عن هذه الطائفة المسكوت عنهم بـ « مجاهيل » تعبير قد تسامح فيه الأعلام وتبعهم شيخنا المجلسي - رضوان الله عليهم - ، لأنّ أكثرهم معروفون بأسمائهم وطبقاتهم، وسكوت أصحاب الجرح والتعديل عنهم هو نوع تعريف عنهم بأنّهم لم يعثروا لهم على جرح حتى يذكروه .

إنّ أصحاب الجرح والتعديل من أصحابنا كانوا يبحثون عن كلّ من كان له دور

(١) الوجيزة ص ٣ .

(٢) الوجيزة ص ٤ .

في نقل الحديث وتدوينه ، ولم يغضوا النظر حتى عن القضايا التي لا دخل لها في صحة الحديث أو ضعفه مثل صحابي ، تابعي ، شاعر ، شجاع ، فإذا ذكروا شخصاً ولم يجرحوه ، فهذا اعتراف ضمنى منهم ببراءته ، وطبيعي أن البراءة وحدها لا تكفي في مدح الشخص فضلاً عن توثيقه ، لكنّها تصلح أن تكون مرجحاً مقبولاً لرواية هذه الطائفة عندما تتعارض مع روايات الذين صُرح بجرحهم ، وبهذا تحصل الفائدة في فرز المسكوت عنهم عن المجروحين وتُتضح أيضاً فائدة الجرح نفسه .

وهذا هو من الدواعي التي فرضت على شيخنا المجلسي ومن تبعه أن يلتزموا بمنهج التقسيم الخماسي في تنوع الحديث ، وكان ﷺ قد طبّق هذا المنهج بحذافيره في كتابيه : « مرآة العقول » و « ملاذ الأخيار » أيضاً .

إنّ منهج التقسيم الخماسي يمتاز بفائدة فرز المسكوت عنهم عن المجروحين ، هذه الفائدة التي ضاعت في منهج التقسيم الرباعي الذي كان الشيخ عبد النبي الجزائري المتوفى عام ١٠٢١ أول من طبقه بعد العلامة الحلّي ، وذلك في كتابه « حاوي الأقوال » ، حيث رتب كتابه هذا على ذكر رجال الصحاح والحسان والموثقين والضعاف^(١) .

(١) راجع حاوي الأقوال ج ١ ص ١١٥ - ١٦ .

معايير تنويع الحديث

إنّ لتنويع الحديث معايير يجب أن تحدّد قبل عملية التنويع ، وعلى أساسها تتمّ العملية ، وإنّ عملية تحديد هذه المعايير بحاجة إلى دراسة محكمة ، واجتهاد متقن .

ومن هذه المعايير :

١- تعيين مدالب نصوص الجرح والتعديل ، وهذا يستلزم دراسة مفصّلة عن هذه النصوص ثمّ تقييمها .

٢- السند يتبع أحسن مقدّماته .

قال السيد مير داماد : « نسبة الطريق إلى ما يترتب عليه من الأقسام تشبه نسبة مقدمتي القياس الميزاني إلى النتيجة من وجه ، فكما النتيجة تتبع أحسن المقدمتين فكذلك كل من الأقسام الأربعة بعد الصحيح الشريف على الإطلاق يتبع أحسن من في الطريق »^(١) .

توضيح ذلك:

كلّ من يقول في باب التعارض بتقديم حديث الإمامي الممدوح على حديث غير الإمامي الثقة يصف حديثهما الذي وقعا معاً في سنده بـ «الموثق» ، لأنّ غير الإمامي الثقة في رأيه يكون أحسن الوسائط ، والواسطة مقدّمة ، والسند يتبع أحسن مقدّماته .

أمّا لو كان يقول بتقديم حديث غير الإمامي الثقة على حديث الإمامي

(١) الرواشح السماوية ص ١١٦ .

الممدوح يصف حديثهما الذي وقعا معاً في سنده بـ «الحسن» .
 وإلى هذا المعنى أشار الشيخ محمد حسين صاحب الفصول حيث قال: «ولو
 تركب من القسمين الأخيرين^(١) ولو بمشاركة القسم الأول^(٢) ففي إلحاقه بالحسن
 أو الموثق قولان، مبنيان على الخلاف في تعيين المرجوح منهما، لأنَّ رجال
 السند تتبع لحال أحسن رجاله»^(٣) .
 وسنذكر بعد قليل الترتيب المختار في أنواع الحديث، وذلك في مبحث
 مناهج تنوع الحديث .

(١) أي الحسن والموثق .

(٢) أي الصحيح .

(٣) الفصول ص ٣٠٩ .

المناهج في تنويع الحديث

إن قضية تنويع الحديث قضية نشأت في بدايات أيام صدور الحديث، وذلك بعد أن بدأ الاختلاف في الأحاديث يبدو شيئاً فشيئاً، فاضطرَّ المحدثون من الفحص عمّا تظمننَّ إليه نفوسهم، ليأخذوا به، ويرفضوا ما لا يظمنون إليه .

ومن هنا بدت الحاجة إلى تدوين معايير صحيحة، يعتمد عليها في أخذ الحديث أو رفضه، وما توصلنا إليه من مداليل نصوص الجرح والتعديل هي من جملة تلك المعايير التي بذل علماءنا رضوان الله عليهم الجهد في ضبطها وتدوينها .

ولم يكن تعامل علماء الرجال والحديث من الاصوليين مع نصوص الجرح والتعديل على نسق واحد، بل اتخذوا في تأليف هذا الفن مناهج مختلفة تعكس - على الأغلب - آراءهم واجتهاداتهم في تفسير هذه النصوص وتحديد مداليلها .

وفي هذا الفصل نذكر ما توصلنا إليه من معرفة المناهج في تنويع الحديث، وهي كما يلي:

١ - منهج التقسيم الثنائي

يتبنى هذا المنهج مهمة تقسيم الحديث إلى قسمين :

١ - القوي، ٢ - الضعيف .

وذلك بعد البحث عن النصوص التي وردت بشأن الرواة وتحديد تفسيرها، ليعرف مدى دلالتها على قبول حديث المنصوص عليه أو رده .

وتكون حصيلة هذا المنهج درج أسماء جماعة من الرواة الذين وردت نصوص بشأنهم في قائمتين: ١ - الأقوياء ٢ - الضعفاء .
وكان العلامة وابن داود رحمهما الله قد اتّخذا هذا المنهج في رجاليهما، حيث ربّاهما على هذين القسمين .

ويمكن عدّ الشيخ سليمان الماحوزي رحمه الله من الذين اتّخذوا هذا المنهج، حيث خصّص رحمه الله كتابه «بلغت المحدّثين» بذكر أسماء من اعتمد عليهم فقط، وأهمّل الآخرين .

٢ - منهج التقسيم الرباعي

يتصدّى هذا المنهج لمهّمة تقسيم الحديث إلى أربعة أقسام:

١ - الصحيح ٢ - الموثّق ٣ - الحسن ٤ - الضعيف .

وذلك وفقاً لتنوع النصوص الدالة على التعديل أو المدح أو القدح .

فإنّ من النصوص الدالة على اعتبار المنصوص عليه قد يستفاد منها تعديله، وقد يستفاد منه حسنه فقط، كما أنّ النصوص القادحة قد لا يستفاد منها أكثر من فساد مذهبه مع التصريح بتوثيقه، ومنها ما هي صريحة في جرحه وعدم اعتباره .
وكان العلامة المجلسي والشيخ عبد النبي الجزائري رحمهما الله قد اتّخذا هذا المنهج، وإن كانا قد اختلفا في الترتيب .

فإنّ العلامة المجلسي ألف كتابه «الوجيزة» على ترتيب واحد ذكر أسماء الرجال فيه وحدّد كل قسم من هذه الأقسام برمز ذكره بعد كلّ اسم، ليحدّد به نوع الحديث الموصوف به .

وأما الشيخ عبد النبي الجزائري ربّ كتابه على أربعة فصول، فخصّص

الفصل الأول بالصحيح، والثاني بالحسن، والثالث بالموثق، والرابع بالضعيف .
ويمكن عدّ كلٍّ من بحث عن نصوص الجرح والتعديل على ضوء هذه
العناوين الأربعة ممّن اتخذ هذا المنهج، وإن كان لم يحدّد أسماء الموصوفين بها
على التعيين، مثل الشهيد الثاني حيث خصّص فصلاً من كتابه «البداية» بتفسير
ألفاظ الجرح والتعديل .

٣- منهج التقسيم الخماسي

إنّ هذا المنهج يقوم على تقسيم الحديث إلى أقسام خمسة، وذلك بناء على
وجود الفرق بين حديث من صُرِّح بضعفه وبين حديث من لم يُصرِّح بضعفه، أي
من لم يُذكر بشأنه شيء، لا جرح ولا مدح ولا تعديل .
وأظنّ أنّ الشيخ البهائي المتوفى ١٠٣٠ والسيد مير داماد المتوفى ١٠٤١ هما
أول من فصّلا هذا التقسيم .

قال الشيخ البهائي: «ثمّ سلسلة السند إمّا إماميون، ممدوحون بالتعديل،
فصحيح، وإن شذّ أو بدونه كلاً أو بعضاً مع تعديل البقية فحسن، أو مسكوت
عن مدحهم وذمهم كذلك فقوي، وإمّا غير إماميين كلاً أو بعضاً مع تعديل الكلّ
فموثّق، ويسمّى أيضاً قوياً، وما عدا هذه الأربعة ضعيف»^(١) .

وذكر السيد مير داماد في الراشحة الاولى من كتابه الرواشح أنّ للحديث
خمسة أقسام، ذكر عناوينها بمثل ما نقلناه عن الشيخ البهائي، ثم قال في تعريف
القوي: «الرابع القوي: وهو مروّي الإمامي في جميع الطبقات الداخل في طريقه

(١) الوجيزة في الدراية ص ٨ - ٩ .

-ولو في طبقة ما - من ليس بممدوح ولا بمذموم مع سلامة عن فساد العقيدة، وربما بل كثيراً ما يطلق القوي على الموثق، لكن هذا الاسم بهذا القسم أجد، وهو به أحق، فلذلك آثرنا هذا الاصطلاح، وهو الذي يقتضيه مشرب الفحص والتحقيق»^(١).

يعرف من هذا أنّ حديث من ذكر في الأصول الرجالية ووصف بـ «إمامي» أو ما يفيد معناه، مثل وصف «من أصحابنا» داخل في قسم القوي .

وقد يعرف أيضاً أنّ حديث من لم يُذكر في الأصول الرجالية لكن عرفنا حسن عقيدته من تتبّع ما يرويه اعتقاداً به لا مكابرة أيضاً داخل في هذا القسم .

وعلى هذا التقسيم يبقى قسم آخر لم يعرف نوع حديثه، وهو الذي ذكر في الأصول الرجالية ولم يعرف أنه إمامي أو غير إمامي، أو لم يُذكر فيها أصلاً .

وستعرض لهذا القسم في منهج التقسيم السداسي .

هذا وقد وصف علماء هذا الفن من ذكر في الأصول الرجالية ولم يذكر بشأنه

شيء بـ «مجهول»، ووصفوا من لم يذكر فيها أصلاً بـ «مهمل» .

قال أبو علي الحائري: «إنّ علماء الفن - شكر الله سعيهم - قد اصطلحوا لمن

ذكر في الرجال من غير جرح أو تعديل: مهملًا، ولمن لم يُذكر أصلاً: مجهولًا،

وربما قيل بالعكس، ولما لم نر ثمرة في الفرق كان إطلاق كل على الآخر

جائزاً»^(٢).

وأرى أنّ إطلاق وصف «مجهول» - سواء أريد منه معناه اللغوي أو معناه

(١) الرواشح السماوية ص ٤١ .

(٢) منتهى المقال ج ١ ص ٦ .

الإصطلاحى - على كل مسكوت عنه غير صحيح، لأنّ الشيخ الطوسى قد ذكر طائفة كبيرة منهم في أبواب مختلفة من رجاله، يعرف منه طبقاتهم وعصرهم وعمّن روى، كما ذكر أيضاً مجموعة منهم في كتابه الفهرست، وذكر أنهم أصحاب أصول وكتب، وعلى الأغلب ذكر طرقه إليها، ومثله ذكر النجاشي في رجاله .

فعلية هؤلاء ليسوا مجاهيل بالمعنى اللغوي، ولا يعدّوا مجاهيل بالمعنى الاصطلاحى عند من يذهب إلى اعتبار أصحاب الأصول .

مضافاً إلى أنّ لفظة «مجهول» قد جاءت في اصولنا الرجالية وصفاً لجماعة، يبلغ عددهم نحو خمسين شخصاً^(١)، فلو وصفنا من ذكر في الأصول الرجالية ولم يذكر بشأنه شيء بهذا الوصف لم تظهر فائدة لهذا الوصف بشأن هؤلاء الخمسين .

على أنّ توصيف هؤلاء الخمسين بوصف مجهول قد يشعر بأنّ ما عداهم ليسوا بمجاهيل .

٤ - منهج التقسيم السداسى

وقبل أن افصل هذا المنهج وأبحث عن وصف «مهمّل» الذي اصطلحه علماء هذا الفنّ لمن لم يذكر في الأصول الرجالية، لا بدّ من ذكر امور .

١ - لا شك أنّ أصحاب الأصول الرجالية لم يكونوا بصدد استقصاء كل أسماء الرواة الذين روى الحديث، لأنّ مجموعة كبيرة من الرواة في الكتب الأربعة لم نجد لهم في الأصول الرجالية ذكراً، بينما نجد مجموعة من الرجال قد ذكروا فيها

(١) ذكرنا أسماءهم في «دليل نصوص الجرح والتعديل» تحت عنوان «مجهول» .

لكن لم نعثر لهم في كتبنا الحديثية حتى على رواية واحدة، وأما ذكروا فيها لأنهم كانوا أصحاب مصنفات، والمصنف قد يحتوي على رواية، وقد لا يحتوي عليها، والطوسي والنجاشي قد خصصا كتابيهما بذكر من له مصنف .

٢- إن الطوسي لم يذكر أسماء طائفة من الرواة ممن ذكرهم النجاشي في رجاله، كما لم يذكر من مصنفات من ذكرهم في الفهرست بمقدار ما ذكره النجاشي من مصنفاتهم، والطوسي لم يذكر «كتاب التأديب» للحسين بن روح النوبختي، ولم يترجم له، مع العلم أنه نقل عنه في كتابه الغيبة^(١)، كما لم يذكر «كتاب الأشربة» لأبي جعفر محمد بن عثمان العمري، ولم يترجم له، مع العلم أنه نقل عنه في الغيبة هذا^(٢)، والنجاشي لم يترجم لـ «علي بن أبي المغيرة»، مع العلم أنه ذكر كتابه في ترجمة ابنه الحسن بن علي بن أبي المغيرة^(٣) .

هذا وقد نقل ابن طائوس في مؤلفاته عن مجموعة من أصحابنا الإمامية، لم تذكر في الأصول الرجالية .

٣- لاشك أن كثيراً من العناوين الموصفة بـ «مهمل» هي عبارة عن أسماء أو كنى أو ألقاب قد طرأ عليها التصحيف أو القلب أو الزيادة أو النقصان، ويجب البحث عنها في كتب اخرى، ليعرف الصواب منها .

فعليه لا يصح أن نحكم على حديث كل من لم يذكر راويه في الأصول الرجالية بأنه ضعيف، بل يجب أن نبحث عنه في غير هذه الأصول، لعلنا نجد ما

(١) راجع الغيبة ص ٣٩٠ .

(٢) راجع الغيبة ص ٣٦٣ .

(٣) راجع رجال النجاشي ص ٤٩ .

ينفع .

وعلى هذا يمكننا أن نقول بأنّ للحديث بلحاظ حال راويه ستة أقسام:

١ - الصحيح ٢ - الموثق ٣ - الحسن ٤ - القوي ٥ - المعتبر ٦ - الضعيف .

الصحيح: حديث كلّ إمامي صرّح بتعديله .

الموثق: حديث من وثق من أصحاب المذاهب الفاسدة .

الحسن: حديث كلّ إمامي ممدوح .

القوي: حديث كلّ إمامي سلم من الطعن، حتى لو لم يذكر بمدح أو تعديل أو

لم يذكر في الأصول الرجالية .

المعتبر: حديث من سلم من الطعن، حتى لو لم يذكر بمدح أو تعديل أو لم

يذكر في الأصول الرجالية .

الضعيف: حديث كلّ من ثبت جرحه حسب معايير الجرح .

هذا كلّ ما توصلنا إليه في تفصيل المناهج في تنوع الحديث .

وأرى أنّ هذا التقسيم وهذا الترتيب هو الصحيح في تنوع الحديث، وعند

التعارض يقدّم الأول فالأول، ابتداءً من الصحيح، ثمّ الموثق، ثمّ الحسن، ثمّ

القوي، ثمّ المعتبر .

مصطلحات في تنويع الحديث

لقد وصف شيخنا المجلسي طائفة من الأحاديث بأوصاف معينة، تختلف عما كان متداولاً عند العلماء، وفي هذا الفصل نذكر أهم هذه الأوصاف وهي كما يلي:

حسن على الظاهر

لقد وصف العلامة المجلسي الحديث الثاني من باب الخير والشر من كتاب التوحيد من الكافي بقوله: «حسن على الظاهر»، وسنده هكذا: «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن حكيم، عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول»^(١).

إنما وصفه بهذا الوصف لأن محمد بن حكيم مشترك بين البكري والساباطي والخثعمي، فاستظهر هو عليه السلام اتحاد من جاء في السند مع من ورد المدح بشأنه في رجال الكشي، حيث قال: «حمدويه قال: حدّثني محمد بن عيسى، قال حدّثني يونس بن عبد الرحمان، عن حماد قال: كان أبو الحسن عليه السلام يأمر محمد ابن حكيم أن يجالس أهل المدينة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأن يكلمهم ويخاصمهم، حتى كلمهم في صاحب القبر، فكان إذا انصرف إليه، قال له: ما قلت لهم وما قالوا لك؟ ويرضى بذلك عنه»^(٢).

علماً بأنه جاءت رواية «محمد بن حكيم الخثعمي، عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول»، وذلك في باب أحكام الطلاق من التهذيب

(١) مرآة العقول ج ٢ ص ١٧٢، وموضعه من الكافي ج ١ ص ١٥٤.

(٢) اختيار رجال الكشي ص ٤٤٩ رقم ٨٤٤.

حديث ١٣٩^(١).

وهذا ممّا يؤكّد اتّحاد من جاء في سند الكافي مع محمد بن حكيم الخثعمي هذا، فعليه يكون الحديث حسناً، ولا حاجة إلى قيده على الظاهر.

حسن موثق

وصف به شيخنا المجلسي الحديث الثالث من باب البيان والتعريف ولزوم الحجة من كتاب التوحيد من الكافي، وسنده: «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن فضال، عن ثعلبة ميمون، عن حمزة بن محمد الطيار، عن أبي عبد الله عليه السلام»^(٢).

وإنّما وصفه بـ«حسن» لوقوع حمزة بن محمد الطيار في سنده، ووصفه بـ«موثق» لوقوع «ابن فضال» فيه، وهو الحسن بن علي بن فضال.

استفاد عليه السلام مدح حمزة هذا ممّا رواه الكشي، حيث قال: «فضالة بن جعفر، عن أبان، عن حمزة بن الطيار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أخذ أبو عبد الله عليه السلام بيدي ثم عدّ الأئمة عليهم السلام، إماماً إماماً، بحسبهم بيده، حتى انتهى إلى أبي جعفر عليه السلام، فكفّ، فقلت: جعلني الله فداك لو فلقت رمانة، فأحلت بعضها، وحرّمت بعضاً، لشهدت أنّ ما حرّمت حرام، وما أحلت حلال، فقال: فحسبك أن تقول بقوله، وما أنا إلاّ مثلهم، لي ما لهم، وعليّ ما عليهم، فإذا أردت أن تجيء يوم القيامة مع الذين قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ

(١) التهذيب ج ٨ ص ٦٧ حديث ٢٢٠.

(٢) مرآة العقول ج ٢ ص ٢٢٤، وموضعه من الكافي ج ١ ص ١٦٣.

بإمامهم ﴿^(١) فقل بقوله﴾ ^(٢).

وأما الحسن بن علي بن فضال، فقد قال عنه الطوسي: «كان فطحياً، يقول بإمامة عبد الله بن جعفر، ثم رجع إلى إمامة أبي الحسن عليه السلام عند موته»، ثم وثقه ^(٣).

يعرف من وصف «حسن موثق» أنه عليه السلام كان يرى أنّ الحديث الحسن لو كان بعض رواته ثقات إماميون، وواحد منهم ثقة غير إمامي يقدّم عند التعارض على الحديث الحسن الذي ليس كذلك.

علماً بأنه عليه السلام قد وصف حديث الحسن بن علي بن فضال هذا في الوجيزة بقوله «موثق كالصحيح، لرجوعه عن الفطحية» ^(٤).

ووصف شيخنا المجلسي بهذا الوصف أيضاً الحديث الرابع من باب البيان والتعريف هذا، وسنده: «علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمان، عن ابن بكير، عن حمزة بن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام» ^(٥).

أما توصيفه بـ«حسن» لوقوع حمزة بن محمد في سنده، وهو حمزة بن محمد الطيار، وقد ذكرنا وجه حسن حديثه قبل قليل.

وأما توصيفه بـ«موثق» لوقوع «ابن بكير» فيه، وهو عبد الله بن بكير، وقد

(١) سورة الإسراء، آية ٧.

(٢) اختيار رجال الكشي ص ٣٤٩ رقم ٦٥٣.

(٣) الفهرست ص ٤٧.

(٤) الوجيزة ص ٣٣.

(٥) مرآة العقول ج ٢ ص ٢٢٦، وموضعه من الكافي ج ١ ص ١٦٣.

قال عنه الطوسي: « فطحي المذهب، إلا أنه ثقة »^(١).

ووصف بهذا الوصف أيضاً الحديث الرابع من باب حجج الله على خلقه من كتاب التوحيد من الكافي، وسنده: « عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن علي بن الحكم، عن أبان الأحمر، عن حمزة بن الطيار، عن أبي عبد الله عليه السلام »^(٢).

أما وصفه بـ « حسن » لوقوع حمزة بن الطيار في سنده، وقد مرّ الكلام عنه. وأما وصفه بـ « موثق » لوقوع « أبان الأحمر » فيه، وقد روى الكشي بشأنه قائلاً: « محمد بن مسعود قال: حدّثني علي بن الحسن قال: كان أبان من أهل البصرة، وكان مولى بجيلة، وكان يسكن الكوفة، وكان من الناوسية »^(٣). علماً بأنه عليه السلام قد وصف أبان بن عثمان الأحمر هذا في الوجيزة قائلاً: « ثقة، أجمعت العصابة له »^(٤).

ويبدو أنه عليه السلام لما أُلّف « الوجيزة » كان مقتنعاً ببراءة أبان هذا من الناوسية، لذا قال عنه « ثقة » أي عدل إمامي ضابط.

وكان الشيخ حسن صاحب المعالم ممّن برّأ أبان بن عثمان هذا من الناوسية، وذلك حيث قال: « علي بن الحسن بن فضال فطحي، لا يقبل جرحه لأبان، على أنّا لو قبلناه باعتبار توثيق الأصحاب له، كان أبان أحقّ بقبول الخبر، لما علم من نقل الإجماع على تصديقه، فاللازم قبول خبر أبان على كل

(١) الفهرست ص ١٠٦.

(٢) مرآة العقول ج ٢ ص ٢٣٦، وموضعه من الكافي ج ١ ص ١٦٤.

(٣) اختيار رجال الكشي ص ٣٥٢ رقم ٦٦٠.

(٤) الوجيزة ص ٤.

حال» (١).

ووصف شيخنا المجلسي بهذا الوصف أيضاً الحديث السادس من باب أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة عليهم السلام من كتاب الحجة، وسنده: «محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن منصور بن يونس، عن أبي بكر الحضرمي قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام» (٢).

أما وصفه بـ«حسن»، لوقوع أبي بكر الحضرمي في سنده، وهو عبد الله بن محمد، استفاد عليه السلام مدحه إماماً من عد ابن شهر آشوب إياه من خواص أبي عبد الله عليه السلام (٣)، أو استفاده مما أورده الكشي بشأن أبي بكر الحضرمي هذا. ومنه: «حدّثني محمد بن مسعود قال: حدّثني عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي قال: حدّثني الوشاء، عمّن يثق به يعني أمّه، عن خاله قال: يقال له عمرو بن إلياس قال: دخلت أنا وأبي: إلياس بن عمرو على أبي بكر الحضرمي وهو يجود بنفسه قال: يا عمرو ليست هذه بساعة الكذب، أشهد على جعفر بن محمد أنّي سمعته يقول: لا تمسّ النار من مات وهو يقول بهذا الأمر» (٤).

ومنه قصة مناظرته مع زيد بن علي، وقد رواها الكشي بسنده (٥).
وأما وصفه بـ«موثق» لوقوع منصور بن يونس في سنده، وقد وثقه

(١) منتقى الجمال ج ١ ص ١٥.

(٢) مرآة العقول ج ٢ ص ٣٣٠، وموضعه من الكافي ج ١ ص ٢١١.

(٣) راجع مناقب آل أبي طالب ج ٤ ص ٢٨٠ فصل في أحواله وتواريخه عليه السلام.

(٤) اختيار رجال الكشي ص ٤١٦ رقم ٧٨٩.

(٥) راجع تفاصيلها في اختيار رجال الكشي ص ٤١٦ رقم ٧٨٨.

النجاشي^(١)، لكن وصفه الطوسي بـ «واقفي»^(٢).

صحيح على الأظهر

وصف به شيخنا المجلسي الحديث الرابع من باب أصناف الناس من كتاب فضل العلم من الكافي، وسنده: «علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام»^(٣).

يظهر من قوله: «علي الأظهر» أنه عليه السلام احتمل اتحاد «يونس» هذا مع «يونس ابن ظبيان»، وقد قال عنه في الوجيزة: «ضعيف، وردت أخبار في مدحه وذمّه»^(٤).

لكن طبقة من جاء في هذا السند تختلف عن طبقة يونس بن ظبيان. لأن يونس بن ظبيان كان أكبر سنّاً من الحسين بن ثوير ومن المفضل بن عمر ومن أبي سلمة السراج، كما في الحديث الرابع من باب زيارة قبر أبي عبد الله الحسين بن علي عليه السلام من كتاب الحج من الكافي، وفيه: «عن الحسين بن ثوير قال: كنت أنا ويونس بن ظبيان والمفضل بن عمر وأبو سلمة السراج جلوساً عند أبي عبد الله عليه السلام، وكان المتكلم منّا يونس، وكان أكبرنا سنّاً، فقال له»^(٥).

وجاء في ترجمة خيبري بن علي عن رجال النجاشي: «روى خيبري، عن الحسين بن ثوير، عن الأصبغ، ولم يكن في زمن الحسين بن ثوير من يروي عن

(١) رجال النجاشي ص ٤١٣.

(٢) رجال الطوسي ص ٣٦٠.

(٣) مرآة العقول ج ١ ص ١١١، وموضعه من الكافي ج ١ ص ٣٤.

(٤) الوجيزة ص ١٢٠.

(٥) الكافي ج ٤ ص ٥٧٥.

الأصبغ غيره»^(١).

وترجم النجاشي للحسين بن ثوير هذا وقال: «قديم الموت»^(٢).

وقد روى جميل بن دراج عن يونس بن ظبيان، كما في سند الحديث الثاني من باب نقش الخواتيم من كتاب الزبي والتجمل من كتاب الكافي^(٣)، ومثله في بصائر الدرجات^(٤) وجاء في سند الحديث الأول من باب صفة الضوء من كتاب الطهارة من الكافي: «علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمان، عن أبان وجميل»^(٥) يعرف من هذين السندين أنّ يونس بن ظبيان من مشايخ جميل بن دراج، بينما يونس بن عبد الرحمان من تلاميذ جميل هذا.

ومما يؤكد هذا المعنى أنه جاء في سند الحديث الثالث من باب أنّ الإسلام يحقن به الدم من كتاب الإيمان والكفر من الكافي: «علي بن إبراهيم، عن محمد ابن عيسى، عن يونس، عن جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام^(٦) فعليه لا وجه لقيد «على الأظهر» في قوله عليه السلام: «صحيح على الأظهر».

صحيح على الظاهر

وصف شيخنا المجلسي به الحديث الرابع من باب أنّ الأئمة قد اوتوا العلم، واثبت في صدورهم من كتاب الحجة من الكافي، وسنده: «محمد بن يحيى،

(١) رجال النجاشي ص ١٥٥.

(٢) رجال النجاشي ص ٥٥.

(٣) الكافي ج ٦ ص ٤٧٣.

(٤) بصائر الدرجات ص ٤٥٩.

(٥) الكافي ج ٣ ص ٢٤.

(٦) الكافي ج ٢ ص ٢٤.

عن محمد بن الحسين، عن يزيد شعر، عن هارون بن حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول ^(١).

إنما وصفه بهذا الوصف لوقوع يزيد شعر في سنده، وهو يزيد بن إسحاق شعر، وقد روى الكشي بشأنه حيث قال: «حمدويه قال: حدّثنا الحسن بن موسى قال: حدّثني يزيد بن إسحاق شعر وكان من أرفع الناس لهذا الأمر قال: خاصمني مرّة أخي محمد، وكان مستوياً، فقلت له لما طال الكلام بيني وبينه: «إن كان صاحبك بالمنزلة التي تقول فاسأله أن يدعو الله لي حتى أرجع إلى قولكم» قال: قال لي محمد: فدخلت على الرضا عليه السلام فقلت له: جعلت فداك إن لي أnciaً وهو أسنّ مني، وهو يقول بحياة أبيك ^(٢)، وأنا كثيراً ما اناظره، فقال لي يوماً من الأيام: «سل صاحبك، إن كان بالمنزل الذي ذكرت أن يدعو الله لي حتى اصير إلى قولكم»، فأبني أحب أن تدعو الله له، قال ^(٣): فالتفت أبو الحسن عليه السلام نحو القبلة، فذكر ما شاء الله أن يذكر، ثم قال: «اللهم خذ بسمعه وبصره ومجامع قلبه، حتى تردّه إلى الحق»، قال: وكان يقول هذا وهو رافع يده اليمنى، قال ^(٤): فلما قدم أخبرني بما كان، فوالله ما لبثت إلّا يسيراً حتى قلت

(١) مرآة العقول ج ٢ ص ٤٣٨، وموضعه من الكافي ج ١ ص ٢١٤.

(٢) أي يقول بأن موسى بن جعفر عليه السلام لم يموت، وأنه حي لا يموت حتى يملك شرق الأرض وغربها، ويملوها عدلاً كما ملئت جوراً، وأنه القائم المهدي، راجع التفاصيل في المقالات والفرق ص ٨٩.

(٣) أي قال محمد.

(٤) أي قال يزيد بن إسحاق شعر.

بالحق»^(١).

وكان شيخنا المجلسي رحمته قد عدَّ عبارة «وكان من أرفع الناس لهذا الأمر» مدحاً عظيماً بشأن يزيد بن إسحاق شعر، وذلك حيث ذكره في الوجيزة وقال: «فيه مدح عظيم، وحكم العلامة بصحة حديثه، والشهيد الثاني وثقه»^(٢). واعتماداً على حكم العلامة بصحة حديثه وتوثيق الشهيد الثاني إياه وصف حديثه هنا بـ«صحيح على الظاهر».

ضعيف على المشهور بمحمد بن سنان ومعتبر عندي

وصف به شيخنا المجلسي الحديث الخامس من باب صفة العلم من باب فضل العلم من الكافي، وسنده: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام»^(٣). إنَّما وصفه بـ«ضعيف» لوقوع محمد بن سنان في سنده، وقد قال النجاشي فيه: «ضعيف جداً، لا يعول عليه، ولا يلتفت إلى ما ينفرد به»^(٤)، وقال الطوسي: «طعن عليه، وضعف»^(٥).

(١) اختيار رجال الكشي ص ٦٠٥ رقم ١١٢٦.

(٢) الوجيزة ص ١١٩، وجاء حُكْم العلامة بصحة حديثه في ذكره لطريق الصدوق في الفقيه إلى هارون بن حمزة الغنوي، وفي طريقه يزيد بن إسحاق شعر، راجع خلاصة الأقوال ص ٢٧٩، وجاء توثيق الشهيد الثاني له في البداية ص ١٣١ والرعاية ص ٣٧٧، حيث ذكره مع آخرين وقال: «وهؤلاء كلهم ثقات».

(٣) مرآة العقول ج ١ ص ١٠٦، وموضعه من الكافي ج ١ ص ٣٣.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٢٨.

(٥) الفهرست ص ١٤٣.

وأما اعتباره عنده، فقد ذكر هو ﷺ سببه، وذلك في الوجيزة حيث قال: «محمد بن سنان الزاهري ضعيف على المشهور، ووثقه المفيد في الإرشاد، وهو معتمد عليه عندي»^(١).

ضعيف كالموثق

وصف به شيخنا المجلسي الحديث الثاني من باب أنّ الأئمة في كتاب الله إمامان من كتاب الحجّة من الكافي، وسنده: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام»^(٢).

وقد ذكر هو ﷺ سبب هذا الوصف، وذلك في كتابه الوجيزة حيث ذكر طلحة ابن زيد الواقع في هذا السند بقوله: «ضعيف كالموثق، لأنّه قال الشيخ: كتابه معتمد»^(٣).

وقد قال الشيخ الطوسي بشأن طلحة بن زيد هذا: «عامي المذهب إلا أنّ كتابه معتمد»^(٤).

فعلية ضعفه بلحاظ عاميته، ووثقه بلحاظ أنّ كتابه معتمد.

ووصف شيخنا المجلسي بهذا الوصف أيضاً الحديث الأول من باب أنّ الأئمة عليهم السلام هم الهداة من كتاب الحجّة من الكافي، وسنده: «عدّة من أصحابنا،

(١) الوجيزة ص ٩٦، وعدّ الشيخ المفيد محمد بن سنان هذا من خاصّة الإمام الرضا عليه السلام ووثقاته، وأهل الورع والعلم والفقّه من شيعته، راجع الإرشاد ج ٢ ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٢) مرآة العقول ج ٢ ص ٤٤٣، وموضعه من الكافي ج ١ ص ٢١٦.

(٣) الوجيزة ص ٥٦.

(٤) الفهرست ص ٨٦.

عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد وفضالة بن أيوب، عن موسى بن بكر، عن الفضيل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام (١).

إنما وصفه بهذا الوصف لوقوع موسى بن بكر في سنده.

استفاد ضعفه من وصف الطوسي لموسى بن بكر هذا بـ «واقفي» (٢).

واستفاد توثيقه من طريق الطوسي إليه حيث قال: «موسى بن بكر، له كتاب،

أخبرنا به ابن أبي جئد، عن ابن الوليد، عن الصقار، عن إبراهيم بن هاشم، عن

ابن أبي عمير عنه، ورواه صفوان بن يحيى عنه» (٣).

وقد ذكر الطوسي هذا محمد بن أبي عمير و صفوان بن يحيى وأحمد بن

محمد بن أبي نصر و وصفهم بقوله: «من الثقات الذين عُرفوا بأنهم لا يروون ولا

يرسلون إلا عمّن يوثق به» (٤).

علماً بأنه جاء في سند الحديث الثالث من باب ميراث الولد مع الزوج من

كتاب الموارث من الكافي: «حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة

قال: دفع إليّ صفوان كتاباً لموسى بن بكر فقال لي: هذا سماعي عن موسى بن

بكر وقرأته عليه» (٥).

ضعيف على المشهور، لكنه معتبر

وصف به شيخنا المجلسي الحديث الثاني من باب المستأكل بعلمه من كتاب

(١) مرآة العقول ج ٢ ص ٢٤٤، وموضعه من الكافي ج ١ ص ١٩١.

(٢) رجال الطوسي ص ٣٥٩.

(٣) الفهرست ص ١٦٢.

(٤) عدة الأصول ج ١ ص ٣٨٦.

(٥) الكافي ج ٧ ص ٩٧.

فضل العلم من الكافي، وسنده: «الحسين بن محمد بن عامر، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أحمد بن عائد، عن أبي خديجة، عن أبي عبد الله عليه السلام» (١).

إنما وصفه بـ«ضعيف» لوفوق معلى بن محمد في سنده، وقد قال النجاشي فيه: «مضطرب الحديث والمذهب، وكتبه قريبة» (٢).

وأما اعتباره، فقد ذكر سببه في الوجيزة، حيث قال: «معلى بن محمد البصري، ضعيف، ولعله لا يضمر في السند لكونه من مشايخ الإجازة» (٣).

علماً بأن والده المولى محمد تقي المجلسي ذكر بأن معلى بن محمد هذا من مشايخ الإجازة لكتاب الوشاء وكتاب غيره، ولهذا وصف حديثه بقوله: «القوي كالصحيح، والطريق إليه صحيح» (٤).

ولمعلى هذا روايات كثيرة قد رواها عن الحسن بن علي الوشاء، بلغت نحو ثلاث مئة، ولعل هذا هو السبب أن المولى محمد تقي هذا قد عدّه من مشايخ الإجازة لكتاب الحسن بن علي الوشاء، وتبعه شيخنا المجلسي رحمته الله.

ضعيف على المشهور، معتبر عندي

وصف به شيخنا المجلسي الحديث الأول من باب اختلاف الحديث من كتاب فضل العلم من الكافي، وسنده: «علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عيَّاش، عن سليم

(١) مرآة العقول ج ١ ص ١٤٨، وموضعه من الكافي ج ١ ص ٤٦.

(٢) رجال النجاشي ص ٤١٨.

(٣) الوجيزة ص ١١٠.

(٤) روضة المتقين ج ١٤ ص ٢٨٠.

ابن قيس الهلالي قال: قلت لأبي حمزة عليه السلام ^(١)، وأضاف عليه السلام: «وكتاب سليم ابن قيس عندي موجود، وأرى فيه ما يوجب الظن القوي بصحته» ^(٢).

وهذا هو السبب في اعتبار هذا الحديث عنده، مع العلم أنه عليه السلام قد ذكر أبان ابن أبي عياش هذا في الوجيزة وضعفه ^(٣).

ضعيف على المشهور، وربما يمدّ موثقاً

وصف به شيخنا المجلسي الحديث الثالث من باب ثواب العالم والمتعلم من كتاب فضل العلم من الكافي، وسنده: «علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمد البرقي، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول» ^(٤).

إنما وصفه بـ «ضعيف» لوقوع «علي بن أبي حمزة» في سنده، وهو علي بن أبي حمزة البطائني ^(٥)، وقد وصفه النجاشي بتزله: «هو أحد عمد الواقفة» ^(٦). وأما قوله: «وربما يعدّ موثقاً»، لأنّ الطوسي ذكر أنّ الطائفة عملت بأخبار الواقفة في ما لم يكن عندهم فيه خلافة، وعدّ علي بن أبي حمزة هذا منهم ^(٧).

(١) الكافي ج ١ ص ٦٢.

(٢) مرآة العقول ج ١ ص ٢١٠.

(٣) الوجيزة ص ٤.

(٤) مرآة العقول ج ١ ص ١١٥، وموضعه من الكافي ج ١ ص ٣٥.

(٥) إنما وحدنا بينهما لأنّ النجاشي قال في ترجمة علي بن أبي حمزة البطائني: «وكان

قائد أبي بصير يحيى بن القاسم»، رجاء: النجاشي ص ٢٤٩.

(٦) رجال النجاشي ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٧) عدّة الأصول ج ١ ص ٣٨١.

وبناء على القول بانجبار ضعف السند بعمل الأصحاب يعدّ حديث علي بن أبي حمزة هذا موثقاً.

مجهول على المشهور بسعدان، وربّما يعدّ حسناً

وصف به شيخنا المجلسي الحديث التاسع من باب صفة العلم من كتاب فضل العلم من الكافي وسنده: «الحسين بن محمد، عن أحمد بن إسحاق، عن سعدان بن مسلم، عن معاوية بن عمّار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام»^(١).

إنّما وصفه بـ «مجهول» لوقوع سعدان بن مسلم في سنده، وهو ممّن ذكر في الأصول الرجالية، ولكن لم يذكر بشأنه شيء من الجرح أو المدح أو التعديل، فهو على رأي المشهور مجهول.

وقد ذكر هو عليه السلام سبب عدّ حديثه حسناً قائلاً: لأنّ الشيخ قال: «له أصل»^(٢).

(١) مرآة العقول ج ١ ص ١٠٨، وموضعه من الكافي ج ١ ص ٣٣.

(٢) الفهرست ص ٧٩.

اعتبار الكتب الأربعة وأصول القدماء

إنّ الحديث عن اعتبار الكتب الأربعة وحجية أصول القدماء قد يفسّر بالموقف الذي اتّخذه الأخباريون ضدّ الأصوليين، وحتى ظنّ البعض أنّ من عوّل على هذه الكتب واعتمد عليها ودافع عن اعتبارها لا يريد بذلك إلاّ نفي وإبطال ما أسسه الأصوليون من تنويع الحديث وما شرطوه في اعتبار الحديث والأخذ به، وغير ذلك من الأصول.

قال المحقق البحراني رحمته الله يصف نزاع الأصوليين والأخباريين وموقف العلامة المجلسي من هذا النزاع: « وقد اتّسع خرق الخلاف بين المجتهدين من أصحابنا والأخباريين في جمل عديدة من مسائل الأصول التي تبني عليها الفروع الفقهية، وبسط كلّ من علماء الطرفين لسان التشنيع على الآخر، والحقّ الحقيق بالاتباع ما سلكه طائفة من متأخري المتأخرين كشيخنا المجلسي - طاب ثراه - وطائفة ممّن أخذ عنه، فإنّهم سلكوا من طرق الخلاف بين ذينك الفريقين طريقاً وسطياً ونجداً أوضح من ذينك النجدين وخير الأمور أوسطها» (١).

وعلى هذا المنهاج يتحدّث شيخنا المجلسي رحمته الله عن اعتبار الكتب الأربعة وأصول القدماء وعن كيفية الجمع بين الأخبار المتعارضة قائلاً: « والذي يقوى عندي هو أنّ جميع الأخبار الموردة في تلك الأصول الأربعة وغيرها من تأليفات الصدوق والبرقي والصفار والحميمري والشيخ والمفيد وما تيسر لنا - بحمد الله - من الأصول المعتمدة المذكورة في كتب الرجال - وقد أدخلت أخبارها في كتاب

البحار كلها - مورد العمل ، وأقوى من الأصول العقلية والاستحسانات والقياسات المتداولة بين بعض المتأخرين من الأصحاب ، لكن لا بدّ من رعاية أحوال الرجال عند الجمع بين الأخبار والتعارض بينها»^(١) .

وصرح الشهيد الثاني رحمته الله في إجازته لعلي بن هلال الجزائري بأنّ الكتب الأربعة وغيرها من كتب الحديث كانت «عمدتها ومبنى استنادها على الرواية عن الثقات»^(٢) .

وقال السيد نور الدين أخو صاحب المدارك في إجازته للمولى محمد محسن ابن محمد مؤمن الاسترآبادي: «إنّ تواتر هذه الكتب قد أغنى عن اعتبار الطريق إليها في العمل ، للعلم بثبوت مضامينها عن مؤلفيها»^(٣) .

ووصفها السيد شرف الدين علي الشولستاني في إجازته لوالد المجلسي -رحمهما الله - قائلاً: «هي من دعائم الإيمان ومرجع فقهاء الزمان»^(٤) .

هذا بعض ما ذكره الأعلام في اعتبار هذه الكتب ، ولأجل أن نعرف الدواعي التي دفعت العلماء إلى هذا الحدّ من الاعتماد والتعويل نذكر بعض ما جاء في مقدّمات هذه الكتب .

الكتب الأربعة هي : ١ - الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني المتوفى عام

(١) ملاذ الأخبار ج ١ ص ٢٧ .

(٢) راجع هذه الإجازة في بحار الأنوار ج ١٠٨ ص ١٤٤ .

(٣) راجع بحار الأنوار ج ١١٠ ص ٢٧ ، ومثله قال الميرزا محمد الاسترآبادي في إجازته

للعامة المجلسي ، راجع بحار الأنوار ج ١١٠ ص ١٢٧ .

(٤) راجع بحار الأنوار ج ١١٠ ص ٣٤ ، ومثله قال المولى محمد طاهر القمي في إجازته

للعامة المجلسي ، راجع بحار الأنوار ج ١١٠ ص ١٢٩ .

(٥٣٢٩هـ). ٢- من لا يحضره الفقيه لمحمد بن علي ابن بابويه الصدوق المتوفى (٥٣٨١هـ). ٣- تهذيب الأحكام لمحمد بن الحسن الطوسي المتوفى (٥٤٦٠هـ).
٤- الاستبصار له أيضاً.

ولا شك أنّ مؤلّفي هذه الكتب قد اعتمدوا في تأليفها على الأصول والكتب الحديثية المشهورة والمتداولة التي ألفها أسلافهم من أصحاب المعصومين عليهم السلام ومن جاء بعدهم.

كتاب الكافي

لقد ألف الكليني عليه السلام كتابه الكافي في عشرين سنة^(١)، وذلك بطلب من بعض إخوانه المؤمنين من الذين شكى إليه ما ساد أهل زمانه من الجهل والابتعاد عن العلم، فقال في مقدمة الكتاب مخاطباً إياه: «وقلت إنك تحب أن يكون عندك كتاب كافٍ يجمع فيه من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله، وقلت: لو كان ذلك رجوت أن يكون ذلك سبباً يتدارك الله تعالى بمعونته وتوفيقه إخواننا وأهل ملتنا ويقبل به إلى مرآشدهم».

ثم قال: «وقد يسر الله -وله الحمد- تأليف ما سألت، وأرجو أن يكون بحيث توخيت، فمهما كان فيه من تقصير فلم تقصر نيتنا في إداء النصيحة، إذ كانت واجبة لإخواننا وأهل ملتنا، مع ما رجونا أن نكون مشاركين لكل من اقتبس منه،

(١) رجال النجاشي ص ٣٧٧.

وعمل بما فيه في دهرنا هذا، وفي غابره إلى انقضاء الدنيا».

ثم قال: «وأرجو أن يسهل الله عز وجل إمضاء ما قدّمنا من النية، إن تأخر الأجل صنّفنا كتاباً أوسع وأكمل منه، نوقيه حقوقه كلها إن شاء الله تعالى»^(١). يعرف من هذا أنّ كتابه الكافي قد جمع «الأثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام». وطبيعي أنّ هذا التصريح ممّا سبّب أن يحصل هذا الكتاب على الثقة به، والاطمئنان في التعويل عليه، والحكم بصحة جميع ما جاء فيه، كما أنّ كلامه عليه السلام: «إن تأخر الأجل صنّفنا كتاباً أوسع وأكمل منه» صريح بأنّ ما جاء في الكافي ليس كلّ ما وصل إليه من الحديث وقد وصفه شيخنا المجلسي في مقدمة كتابه مرآة العقول وهو شرح لكتاب الكافي بقوله: «أضبط الأصول وأجمعها، وأحسن مؤلفات الفرقة الناجية وأعظمها»^(٢).

يتضمّن كتاب الكافي خمسة وثلاثين كتاباً، ابتداء من كتاب العقل والجهل وانتهاء بكتاب الروضة، وقد أورد الكليني عليه السلام أحاديث كلّ كتاب من هذه الكتب - ما عدا كتاب العقل والجهل وكتاب الروضة - ضمن أبواب مختلفة، وذلك تيسيراً للباحث عنها.

ويبلغ مجموع هذه الأبواب ألفين ومائتين واثنين وسبعين باباً. إنّ أحاديث الكافي تمتاز على غيرها بأنّها أكثر إتقاناً من حيث الأسانيد وأقوى من حيث المتن، وأشمل من حيث المواضيع، وفيها أحاديث لم توجد في سائر الكتب الحديثية المتداولة حالياً، ممّا سبق تأليفها على كتاب الكافي.

(١) أصول الكافي ج ١ ص ٨ - ٩.

(٢) مرآة العقول ج ١ ص ٣.

ويشتمل كتاب الكافي على أحاديث بشأن الأصول الاعتقادية، ويبحث عن قضايا تاريخية وغيرها، مما لم نجد لها في بقية الكتب الأربعة.

كتاب من لا يحضره الفقيه

وألف الصدوق رحمته الله كتابه «من لا يحضره الفقيه» بطلب من شرف الدين أبي عبد الله المعروف بنعمة، وهو محمد بن الحسن بن إسحاق بن الحسين بن الحسين بن إسحاق بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رحمته الله، كما جاء هذا في مقدمة الكتاب.

قال رحمته الله يصف كتابه هذا قائلاً: «وسألني أن اصنّف له كتاباً في الفقه والحلال والحرام والشرايع والأحكام موفياً على جميع ما صنّفت في معناه وأترجمه بكتاب «من لا يحضره الفقيه» ليكون إليه مرجعه، وعليه معتمده، وبه أخذه، ويشترك في أجره من ينظر فيه، وينسخه ويعمل بمودعه».

ثم قال: «ولم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه، بل تصديت إلى إيراد ما أفتي به، وأحكم بصحّته^(١)، واعتقد فيه أنّه حجة فيما بيني وبين ربّي تقدّس ذكره وتعالّت قدرته».

وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعوّل إليها المرجع، مثل كتاب حريز بن عبد الله السجستاني، وكتاب عبيد الله بن علي الحلبي، وكتب علي بن مهزيار الأهوازي، وكتب الحسين بن سعيد، ونوادير أحمد بن محمد بن

(١) ذكر السيد الخوئي رحمته الله أنّ المجلسي يعدّ كلّ من للصدوق إليه طريق ممدوحاً. راجع

عيسى ، وكتاب نوادير الحكمة تصنيف محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري ، وكتاب الرحمة لسعد بن عبد الله ، وجامع شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد رحمته ونوادير محمد بن أبي عمير ، وكتب المحاسن لأحمد بن أبي عبد الله البرقي ، ورسالة أبي رحمته إليّ ، وغيرها من الأصول والمصنّفات التي طرقي إليها معروفة ، في فهرس الكتب التي رويتها عن مشايخي وأسلافي - رضي الله عنهم - وبالغت في ذلك جهدي ، مستعيناً بالله ، ومتوكلاً عليه ، ومستغفراً من التقصير ، وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وهو حسبي ونعم الوكيل ^(١) .

لقد شهد الصدوق في هذه المقدمة أنّ جميع ما جاء في كتابه هذا صحيح عنده ، ويفتي بموجبه ، وأنّه حجّة بينه وبين ربه ، وقد حصل الكتاب بهذه الشهادة على اعتبار وثقة مثل اعتبار كتاب الكافي ، بل أكثر .

وكان شيخنا المجلسي رحمته يرى أنّ كتاب « الفقيه » هذا قد تضمّن للصحاح أكثر من سائر الكتب واستدلّ قائلاً :

« إنك ترى الصدوق رحمته مع كونه متأخراً عن الكليني رحمته أخذ الأخبار في « الفقيه » عن الأصول المعتمدة واكتفى بذكر الأسانيد في الفهرست ^(٢) ، وذكر لكلّ كتاب أسانيد صحيحة ومعتبرة » ثم قال : « ولذا صار « الفقيه » متضمناً للصحاح أكثر من سائر الكتب » ^(٣) .

وقال أيضاً : « وقد أخذ الصدوقان - رضي الله عنهما - الأخبار من تلك الأصول

(١) من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ٢ - ٥ .

(٢) أي في مشيخة الفقيه .

(٣) كتاب الأربعين ص ٥١٠ ، ذيل الحديث الخامس والثلاثين .

المعتبرة وشهدا في كتابيهما بصحتها^(١)، ولعل شهادتهما لا تقصر عن شهادة أصحاب الرجال بعدالة الراوي وثقتهم^(٢).

هذا وقد ذكر الشيخ البهائي عليه السلام سبب شهادة الصدوق وحكمه بصحة جميع ما أورده في كتابه «الفتاوى» قائلاً: «وقد جرى رئيس المحدثين ثقة الإسلام محمد ابن بابويه - قدس الله روحه - على ستعارف المتقدمين في إطلاق الصحيح على ما يركن إليه ويعتمد عليه^(٣)، فحكم بصحة جميع ما أورده من الأحاديث في كتاب «من لا يحضره الفقيه» وذكر أنه استخرجها من كتب مشهورة عليها المعول وإليها المرجع، وكثير من تلك الأحاديث بمعزل عن الاندراج في الصحيح على مصطلح المتأخرين، ومنخرط في سلك الحسان والموثقات بل الضعاف^(٤).
وبعبارة أخرى: على الرغم من أن بعض هذه الأحاديث أسانيداً ضعيفة لكنه حكم بصحة جميع ما أورده في كتابه هذا.

(١) لقد شهد ابن بابويه بذلك في مقدمة رسالته إلى ولده الصدوق هذا حيث قال: «فقد أدبتها إليك عن أئمة الهدى، مؤثراً ما يجب استعماله وحاذفاً من الإسناد ما يشغل حمله». راجع تفاصيل عن هذه الرسالة تحت عنوان «الشرايع» من كتاب الذريعة إلى تصانيف الشيعة ج ١٣ ص ١٦، هذا وقد مرّت شهادة ولده الصدوق في مقدمة كتابه قبل قليل.

(٢) ملاذ الأخيار ج ١ ص ٢٦.

(٣) وكان عليه السلام قد ذكر قبل هذا وجوهاً خمسة كانت قد سببت هذا الركون والاعتماد.

(٤) مشرق الشمسين ص ٢٩.

كتاب تهذيب الأحكام

وَأَلَّفَ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كِتَابَهُ «تَهْذِيبَ الْأَحْكَامِ» بِطَلْبِ مَنْ بَعْضُ أَصْدِقَائِهِ، وَقَصِدَ فِيهِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَعَارِضَةِ، وَذَلِكَ وَفَقاً لِمَا جَاءَ فِي رِسَالَةِ «الْمَقْنَعَةِ» تَأَلَّفَ اسْتَاذَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانَ الْمَفِيدِ الْمُتَوَفَى عَامَ ٤١٣ هـ مِنَ الْأَبْوَابِ الْفَقْهِيَّةِ وَمَسَائِلِهَا.

ذَكَرَ فِي الْمَقْدِمَةِ مِنْهُجَهُ فِي التَّأْلِيفِ قَائِلاً: «أَذْكَرُ مَسْأَلَةَ مَسْأَلَةَ، فَاسْتَدَلَّ عَلَيْهَا إِمَّا مِنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ أَوْ مِنْ صَرِيحِهِ أَوْ فُحْوَاهُ أَوْ دَلِيلِهِ أَوْ مَعْنَاهُ، وَإِمَّا مِنْ السَّنَةِ الْمَقْطُوعِ بِهَا مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ أَوْ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَقْتَرِنُ إِلَيْهَا الْقِرَائِنُ الَّتِي تَدَلُّ عَلَى صِحَّتِهَا، وَإِمَّا مِنْ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ إِنْ كَانَ فِيهَا، أَوْ إِجْمَاعِ الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّةِ، ثُمَّ أَذْكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا وَرَدَ مِنْ أَحَادِيثِ أَصْحَابِنَا الْمَشْهُورَةِ فِي ذَلِكَ، وَأَنْظَرَ فِيهَا مَا وَرَدَ بَعْدَ ذَلِكَ مِمَّا يَنَافِيهَا وَيُضَادُّهَا، وَأَبَيَّنَ الْوَجْهَ فِيهَا إِمَّا بِتَأْوِيلِ أَجْمَعٍ بَيْنَهَا وَبَيْنِهَا، أَوْ أَذْكَرَ وَجْهَ الْفَسَادِ فِيهَا إِمَّا مِنْ ضَعْفِ إِسْنَادِهَا أَوْ عَمَلِ الْعَصَابَةِ بِخِلَافِ مُتَضَمِّنِهَا. فَإِذَا اتَّفَقَ الْخَبْرَانِ عَلَى وَجْهِ لَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بَيَّنَّتْ أَنَّ الْعَمَلَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِمَا يُوَافِقُ دَلَالََةَ الْأَصْلِ، وَتَرَكَ الْعَمَلَ بِمَا يَخَالِفُهُ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ مِمَّا لَا نَصَّ فِيهِ عَلَى التَّعْيِينِ حَمَلْتَهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْأَصْلُ.

وَمَهْمَا تَمَكَّنْتَ مِنْ تَأْوِيلِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَطْعَنَ فِي إِسْنَادِهَا فَإِنِّي لَا أَعْتَدَاهُ، وَأَجْتَهِدُ أَنْ أُرْوِيَ فِي مَعْنَى مَا أَتَوَّلَ الْحَدِيثَ عَلَيْهِ حَدِيثاً آخَرَ يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ الْمَعْنَى، إِمَّا مِنْ صَرِيحِهِ أَوْ فُحْوَاهُ، حَتَّى أَكُونَ عَامِلاً عَلَى الْفَتْيَا وَالتَّأْوِيلِ بِالْأَثَرِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا مِمَّا لَا يَجِبُ عَلَيْنَا، لَكِنَّهُ مِمَّا يُؤَنَسُ بِالتَّمَسُّكِ بِالْأَحَادِيثِ». ثُمَّ قَالَ: «وَأَنَا أَرْجُوا إِذَا سَهَّلَ اللَّهُ تَعَالَى إِتِمَامَ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى مَا ذَكَرْتُ وَوَفَّقَ

لختامه حسب ما تضمنت أن يكون كاملاً في بابه مشتملاً على أكثر الأحاديث التي تتعلق بأحكام الشريعة .

ثم قال في الختام: « إذا وفق الله الفراغ من هذا الكتاب ابتدئ بشرح كتاب يجتمع على جميع أحاديث أصحابنا أو أكثرها ، ممّا يبلغ إليه جهدي ، واستوفي ما يتعلق بها إن شاء الله تعالى ومن الله استمدّ المعونة وأسأله التوفيق لما يحبّ ويرضى إنّه المبتدئ بالنعم المفتح بالكرم »^(١).

يتّضح من هذه المقدّمة أنّ الطوسي عليه السلام قد عالج في هذا الكتاب ما وقع بين الأخبار من التعارض ، وأنه أفتى بموجب ما جاء فيه وعمل عليه ، وأنّ كتابه مشتمل على أكثر أبواب الفقه .

كما يعرف من قوله : « ابتدئ بشرح كتاب يجتمع على جميع أحاديث أصحابنا أو أكثرها » أنّ ما جاء في التهذيب هذا ليس كل ما رواه الرواة عن المعصومين عليهم السلام .

كتاب الاستبصار

وقال عليه السلام في مقدمة الاستبصار يصف كتابيه : « التهذيب » و « الاستبصار » قائلاً :

« أما بعد فإنّي لما رأيت جماعة من أصحابنا لما نظروا في كتابنا الكبير الموسوم بـ « تهذيب الأحكام » ورأوا ما جمعنا فيه من الأخبار المتعلقة بالحلال والحرام ووجدوها مشتملة على أكثر ما يتعلّق بالفقه من أبواب الأحكام وأنه لم

(١) تهذيب الأحكام ج ١ ص ٣ - ٤ .

يشدّ عنه جميع أبوابه وكتبه مما ورد في أحاديث أصحابنا وكتبهم وأصولهم ومصنّفاتهم إلا نادر قليل وشاذ يسير، وأنه يصلح أن يكون كتاباً مذخوراً يلجأ إليه المبتدئ في تفقهه والمنتهي في تذكّره، والمتوسط في تبخّره، فإن كلاً منهم ينال مطلبه ويبلغ بغيته تشوّقت نفوسهم إلى أن يكون ما يتعلّق بالأحاديث المختلفة مفرداً على طريق الاختصار يفرغ إليه المتوسط في الفقه لمعرفة المنتهي لتذكّره، إذ كان هذان الفريقان أنسين بما يتعلّق بالوفاق، وربما لم يمكنهما ضيق الوقت من تصفّح الكتب وتتبع الآثار فيشرفا على ما اختلفت من الروايات، فيكون الانتفاع بكتاب يشتمل على أكثر ما ورد من أحاديث أصحابنا المختلفة أكثره موقوفاً على هذين الصنفين، وإن كان المبتدئ لا يخلو أيضاً من الانتفاع به.

ورأوا أنّ ما يجرى هذا المجرى ينبغي أن تكون العناية به تامة، والاشتغال به وافراً، لما فيه من عظيم النفع وجميل الذكر، إذ لم يسبق إلى هذا المعنى أحد من شيوخ أصحابنا المصنّفين في الأخبار والفقه في الحلال والحرام.

وسألوني تجريد ذلك وصرف العناية إلى جمعه وتلخيصه، وأن ابتدئ في كلّ باب بإيراد ما اعتمده من الفتوى والأحاديث فيه، ثم اعقب بما يخالفها من الأخبار، وأبين وجه الجمع بينها على وجه لا اسقط شيئاً منها ما أمكن ذلك فيه، وأجري في ذلك على عادي في كتاب الكبير المذكور، وأن اشير في أول الكتاب إلى جملة ممّا يرجّح به الأحاديث بعضها على بعض، ولأجله جاز العمل بشيء منها دون جميعها، وأنا مبين ذلك على غاية الاختصار، إذ شرح ذلك ليس هذا موضعه، وهو المذكور في الكتب المصنّفة في أصول الفقه المعمولة في هذا

الباب»^(١).

مميزات الكتب الأربعة

يتضح مما ذكرناه أن الكتب الأربعة قد امتازت بمميزات كثيرة، يتمكن الباحث من معرفتها بسهولة، وذلك من خلال مقارنتها بما تقدم عليها من المؤلفات التي ما زالت متداولة بين أيدينا، وفي هذا الفصل نشير إلى أهمها باختصار:

أولاً: الاستيعاب والشمول، ضمت الكتب الأربعة كثيراً من الأبواب الفقهية التي يبحث عنها الفقيه في معرفة الأحكام الشرعية.

ثانياً: الاختيار الصحيح، إن المنهج الذي اختاره مؤلفي هذه الكتب كان هو المنهج الصحيح في التدوين آنذاك، فرضته عليهم الظروف التي كانوا يعيشونها، وقد مرّ عليك أن كل هذه الكتب قد دوّنت بطلب من الأوساط العلمية لتسدّ حاجتها.

ثالثاً: تصحيح المحتوى، إن مؤلفي هذه الكتب قد صرّحوا بأن ما جمعه من الأحاديث في هذه الكتب كانت صحيحة عندهم، يعملون بمضامينها، وتعدّ هذه العملية خطوة جبارة في تصحيح الأحاديث، لم يسبقهم أحد فيها.

رابعاً: تفسير الحديث، إن تبويب الأحاديث وذكر مجموعة منها تحت عنوان معين وفي باب معين يوفّر للباحث قسطاً كبيراً من مؤونة البحث والتحقيق في تفسير الحديث، إن عنوان الباب وحده قد يكشف للباحث معنى الحديث ويزيل عنه الغموض.

(١) الاستبصار ج ١ ص ٢-٣.

خامساً: علاج الأخبار المتعارضة، إنَّ ذكر مجموعة من الأحاديث في الباب الواحد تسهّل للباحث عملية علاج الأخبار المتعارضة، لأنّه يجد في الباب الواحد - غالباً - كل ما يحتاجه في هذه العملية، وقد عرفت ممّا ذكرناه أنّ الشيخ الطوسي رحمته الله قد اعتنى - أكثر ممّن سبقه - بهذه القضية، حيث خصّص كتابه التهذيب والاستبصار بهذا العلاج.

هذه وغيرها من المميزات كانت هي الدواعي التي دفعت العلماء، إلى التعويل على هذه الكتب والاعتماد عليها، حتى حكم بعضهم بصحة جميع ما فيها، ووجوب العمل بها، وحتى شيخنا المجلسي رحمته الله قد ذكر سبب عدم ذكره لبعض أخبار الكتب الأربعة وغيرها في كتابه بحار الأنوار واعتذر قائلاً: «اعلم أنّا إنّما تركنا إيراد أخبار بعض الكتب المتواترة في كتابنا هذا - كالكتب الأربعة - لكونها متواترة مضبوطة، لعلّه لا يجوز السعي في نسخها وتركها، وإن احتجنا في بعض المواضع إلى إيراد خبر منها»^(١).

فكانت رحمته الله كان يخشى من أن يذكر كلّ أحاديث الكتب الأربعة في كتابه كي لا يحلّ كتابه محلّها، ولا يستغني العلماء عنها، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى تركها وضياعها، وكان هذا - في رأيه - لا يجوز.

وقال رحمته الله بشأن كتب ابن أبي عمير والأصول الاربعمائة: «وكتب ابن أبي عمير^(٢) كانت أشهر عند المحدّثين من أصولنا الأربعة^(٣) عندنا، بل كانت

(١) بحار الأنوار ج ١ ص ٤٨.

(٢) لقد عبّر ابن طاوس عن كتاب ابن أبي عمير هذا بـ «أصل» ونقل عنه، وذلك في جمال

الأسبوع ص ٥٩، وفتح الأبواب ص ١٤٨ و ٢٣٣، وفرج المهموم ٨٧.

(٣) أي الكتب الأربعة.

الأصول المعتمدة الأربعة عندهم أظهر من الشمس في رابعة النهار، فكما أننا لا نحتاج إلى سند لهذه الأصول الأربعة، وإذا أردنا سنداً فليس إلا للتيمن والتبرك والافتداء بسنة السلف، وربما لم ينال بذكر سند فيه ضعف أو جهالة لذلك، فكذا هؤلاء الأكابر من المؤلفين، لذلك كانوا يكتبون بذكر سند واحد إلى الكتب المشهورة، وإن كان فيه ضعيف أو مجهول، وهذا باب واسع شاف نافع إن أتيتها يظهر لك صحة كثير من الأخبار التي وصفها القوم بالضعف.

ولنا على ذلك شواهد كثيرة لا يظهر على غيرنا إلا بممارسة الأخبار، وتتبع سيرة قدماء علمائنا الأخيار، ولنذكر هنا بعض تلك الشواهد ينتفع بها من لم يسلك مسلك المتعسف المعاند:

الأول: إنك ترى الكليني عليه السلام يذكر سنداً متصلاً إلى ابن محبوب أو إلى ابن أبي عمير أو إلى غيره من أصحاب الكتب المشهورة، ثم يبتدئ بابن محبوب مثلاً ويترك ما تقدمه من السند، وليس ذلك إلا لأنه أخذ الخبر من كتابه^(١)، فيكتفي بإيراد السند مرة واحدة، فيظن من لا دراية له في الحديث أن الخبر مرسل.

الثاني: إنك ترى الكليني والشيخ وغيرهما يروون خبراً واحداً في موضعين ويذكرون سنداً إلى صاحب الكتاب، ثم يوردون هذا الخبر بعينه في موضع آخر

(١) لكن ذكر الشيخ حسن صاحب المعالم طريقة الكليني في ذكر السند قائلاً: «ينبغي أن يعلم أن حال المشايخ الثلاثة في ذكر الأسانيد مختلف، فالشيخ أبو جعفر الكليني يذكر إسناد الحديث بتمامه، أو يحيل في أوله على إسناد سابق قريب» ثم ذكر طريقة الصدوق والطوسي بمثل ما جاء في المتن ونسب هذه الطريقة إلى القدماء، راجع متقى الجمان ج ١ ص ٢٣ - ٢٤، ومثله قال الشيخ الحرّ العاملي في خاتمة الوسائل ج ٣٠ ص ١٤٧، واستعمل أيضاً طريقة التعليق على السابق هذه في كتابه الوسائل عند ذكر أسانيد الكافي.

بسند آخر إلى صاحب الكتاب ، أو يضم سنداً أو أسانيد غيره إليه ، وتراهم لهم أسانيد صحاح في خبر يذكرونها في موضع ثم يكتفون بذكر سند ضعيف في موضع آخر ، ولم يكن ذلك إلا لعدم اعتنائهم بإيراد تلك الأسانيد لاشتغال هذه الكتب عندهم .

الثالث: إنك ترى الصدوق عليه السلام مع كونه متأخراً عن الكليني عليه السلام أخذ الأخبار في الفقيه عن الأصول المعتمدة واكتفى بذكر الأسانيد في الفهرست ، وذكر لكل كتاب أسانيد صحيحة ومعتمدة ، ولو كان ذكر الخبر مع سنده لاكتفى بسند واحد اختصاراً ، ولذا صار الفقيه متضمناً للصحاح أكثر من سائر الكتب .
والعجب ممن تأخره كيف لم يقتف أثره ، لتكثير الفائدة وقلة حجم الكتاب .
فظهر أنهم كانوا يأخذون الأخبار من الكتب ، وكانت الكتب عندهم معروفة مشهورة متواترة .

الرابع: إنك ترى الشيخ عليه السلام إذا اضطرَّ في الجمع بين الأخبار إلى القدح في سند لا يقدح فيمن هو قبل صاحب الكتاب من مشايخ الإجازة ، بل يقدح إما في صاحب الكتاب أو فيمن بعده من الرواة كعلي بن حديد وأضرابه مع أنه في الرجال ضعف جماعة ممن يقعون في أوائل الأسانيد .

الخامس: إنك ترى جماعة من القدماء والمتوسطين يصفون خيراً بالصحة مع اشتماله على جماعة لم يوثقوا ، فغفل المتأخرون عن ذلك ، واعترضوا عليهم ، كأحمد بن محمد بن الوليد ، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار والحسين بن الحسن بن أبان وأضرابهم ، وليس ذلك إلا لما ذكرنا .

السادس: إنَّ الشيخ - قدس الله روحه - فعل مثل ما فعل الصدوق لكن لم يترك الأسانيد طرّاً في كتبه ، فاشتبه الأمر على المتأخرين ، لأنَّ الشيخ عمل لذلك

كتاب الفهرست وذكر فيه أسماء المحدثين والرواة من الإمامية وكتبهم وطرقه إليهم. وذكر قليلاً من ذلك في مختتم كتابي التهذيب والاستبصار، فإذا أورد رواية ظهر على المنتبج الممارس أنه أخذها من شيء من تلك الأصول المعتمدة، وكان للشيخ في الفهرست إليه سند صحيح، فالخبر صحيح مع صحة سند الكتاب إلى الإمام، وإن اكتفى الشيخ عند إيراد الخبر بسند فيه ضعف.

السابع: إن الشيخ عليه السلام ذكر في الفهرست عند ترجمة محمد ابن بابويه القمي ما هذا لفظه: «له نحو من ثلاث مائة مصنف، أخبرني بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا: منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري وأبو الحسين جعفر بن حسكة القمي وأبو زكريا محمد بن سليمان الحراني كلهم عنه»^(١) انتهى.

فظهر أن الشيخ روى جميع مرويات الصدوق نور الله ضريحهما بتلك الأسانيد الصحيحة، فكلما روى الشيخ خبراً من بعض الأصول التي ذكرها الصدوق في فهرسته بسند صحيح فسنده إلى هذا الأصل صحيح، وإن لم يذكر في الفهرست سنداً صحيحاً إليه، وهذا أيضاً باب غامض دقيق ينفع في الأخبار التي لم تصل إلينا من مؤلفات الصدوق عليه السلام.

فإذا أحطت خبراً بما ذكرنا لك من غوامض أسرار الأخبار - وإن كان ما تركنا أكثر مما أوردنا - وأصغيت إليه بسمع اليقين ونسيت تعسفات المتعصبيين، وتأويلات المتكلفين، لا أظنك ترتاب في حقبة هذا الباب، ولا تحتاج بعد ذلك

إلى تكلفات الأخباريين في تصحيح الأخبار، والله الموفق للخير والصواب،^(١).

(١) كتاب الأربعين ص ٥٠٩-٥١٢ ذيل الحديث الخامس والثلاثين.

التوثيق العامّة

التوثيق العامة

لم يشترط في التوثيق أن يشهد الثقة بوثيقة شخص معين بخصوصه، بل يكفي أن يشهد بوثاقته في ضمن جماعة، مثل أن يذكر جماعة بأسمائهم، ويصفهم بأنهم ثقات، أو يجمع طائفة من الروايات في كتاب ويصرح بأن كل من روى في هذا الكتاب فهو ثقة، أو يصف شخصاً بما يدل على توثيقه .

وأيضاً يكفي في إحراز التوثيق أن يدعي أحد من الأقدمين الأخبار الإجماع على وثيقة شخص .

قال السيد الخوئي: «ومن جملة ما ثبت به الوثيقة أو الحسن هو أن يدعي أحد من الأقدمين الأخبار الإجماع على وثيقة أحد، فإن ذلك وإن كان إجماعاً منقولاً، إلا أنه لا يقصر عن توثيق مدعي الإجماع نفسه، منضمناً إلى دعوى توثيق أشخاص آخرين، بل إن دعوى الإجماع على الوثيقة يعتمد عليها حتى إذا كانت الدعوى من المتأخرين، كما اتفق ذلك في إبراهيم بن هاشم، فقد ادعى ابن طاوس الاتفاق على وثاقته^(١)، فإن هذه الدعوى تكشف عن توثيق بعض القدماء لا محالة، وهو يكفي في إثبات الوثيقة»^(٢) .

وفي هذا الفصل نذكر بعض ما عثرنا عليه من هذه التوثيقات تحت العناوين التالية:

أصحاب الإجماع

(١) راجع فلاح السائل ١٥٨ .

(٢) معجم رجال الحديث ج ١ ص ٤٦ .

أصحاب الأصول

مشايخ الإجازة

من الرواة في تفسير علي بن إبراهيم

مشايخ ابن قولويه في كامل الزيارات

مشايخ النجاشي

أصحاب الإجماع

يطلق هذا العنوان على جماعة ذكر الكشي أنّ العصابة أجمعت على تصديقهم والإقرار لهم بالفقه .

جاء فيما اختاره الطوسي من رجال الكشي هذا تحت عنوان «في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام :

قال الكشي : اجتمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام، وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا أئمة الأولين ستة : زرارة، ومعروف بن خزيوذ، وبريد، وأبوصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا: وأئمة الستة زرارة، وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي: أبوبصير المرادي، وهو ليث بن البختری»^(١).

وقال أيضاً تحت عنوان: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ من هؤلاء، وتصديقهم لما يقولون، وأقرّوا لهم بالفقه، من دون أولئك الستة الذين عدّنا وسمّيناهم ستّة نفر: جميل بن درّاج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحمّاد بن عيسى، وحمّاد بن عثمان، وأبان بن عثمان، قالوا: وزعم أبو إسحاق الفقيه يعني ثعلبة بن ميمون: إنّ أئمة هؤلاء جميل بن درّاج، وهم أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام»^(٢).

وقال ثالثة تحت عنوان : تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن

(١) اختيار رجال الكشي ص ٢٣٨ رقم ٤٣١ .

(٢) اختيار رجال الكشي ص ٣٧٥ رقم ٧٠٥ .

الرضا عليهما السلام:

«أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم، وأقرّوا لهم بالفقه والعلم، وهم ستّة نفر آخر دون الستّة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، منهم: يونس بن عبد الرحمان، وصفوان بن يحيى بياع السابري، ومحمّد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمّد ابن أبي نصر، وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب: الحسن بن علي بن فضال، وفضالة بن أيوب، وقال بعضهم مكان ابن فضال: عثمان بن عيسى، وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمان وصفوان بن يحيى»^(١).

هذه جميع النصوص التي ذكرها الكشي بشأن أصحاب الإجماع، علماً بأننا لم نعثر على هذه النصوص لا في رجال الطوسي، ولا في فهرسته ولا في رجال النجاشي.

وقد استدلت كثير من الأعلام بهذه النصوص على تعديل أصحاب الإجماع هؤلاء، منهم ابن طاووس^(٢)، والعلامة الحلّي^(٣)، والحرّ العاملي^(٤)، والمحقق ميرداماد^(٥)، والعلامة المجلسي^(٦)، والشيخ سليمان الماحوزي^(٧)، وغيرهم.

(١) اختيار رجال الكشي ص ٥٥٦ رقم ١٠٥٠.

(٢) راجع التحرير الطاوسي ص ٤٩ ترجمة أبان بن عثمان.

(٣) الخلاصة ص ٢١، ترجمة أبان بن عثمان.

(٤) وسائل الشيعة ج ٢٠ ص ٧٩.

(٥) الراشحة الثالثة من الرواشح السماوية ص ٤٥ - ٤٨.

(٦) الوجيزة ص ٤ و ١٠٩.

(٧) بلغة المحدثين ص ٣٢٠ و ٤٢١.

ثمرة البحث عن تعديل أصحاب الإجماع

أرى أنّ البحث في إثبات تعديل أصحاب الإجماع لا ثمرة له إلا بشأن تعديل جماعة لم يرد فيهم نصّ على التعديل غير هذا، وهم خمسة: أبان بن عثمان، وبريد ابن معاوية، وعثمان بن عيسى، وم معروف بن خربوذ، وأبو بصير وهو ليث بن البخترى، وأما غير هؤلاء الخمسة فقد ورد نصّ صريح على تعديلهم، فلا حاجة في تعديلهم إلى التمسك بهذا الإجماع.

وأما بالنسبة لمن رووا عنه، فلا دلالة لهذا النصّ على تعديلهم.
أما من صرح بتوثيقهم فهم:

١- زرارة بن أعين

قال النجاشي بشأنه: «شيخ أصحابنا في زمانه ومنتقدهم، وكان قارئاً فقيهاً متكلماً شاعراً أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه»^(١)، وعده الطوسي من أصحاب الكاظم عليه السلام وقال: «ثقة»، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام»^(٢).

٢- الفضيل بن يسار

قال النجاشي بشأنه: «ثقة»^(٣)، ومثله الطوسي في عداد أصحاب الباقر عليه السلام»^(٤).

(١) رجال النجاشي ص ١٧٥.

(٢) رجال الطوسي ص ٣٥٠.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٠٩.

(٤) رجال الطوسي ص ١٣٢.

٣ - محمّد بن مسلم الطائفي

قال النجاشي بشأنه:

«وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام، وروى عنهما، وكان من أوثق الناس»^(١).

٤ - جميل بن درّاج

قال النجاشي بشأنه: «شيخنا، ووجه الطائفة، ثقة»^(٢).

وقال الطوسي: «له أصل، وهو ثقة»^(٣).

٥ - عبد الله بن مسكان

قال النجاشي بشأنه: «ثقة، عين»^(٤).

٦ - عبد الله بن بكير

قال الطوسي بشأنه: «فطحي المذهب، إلا أنه ثقة»^(٥).

(١) رجال النجاشي ص ٣٢٣.

(٢) رجال النجاشي ص ١٢٦.

(٣) الفهرست ص ٤٤.

(٤) رجال النجاشي ص ٢١٤.

(٥) الفهرست ص ١٠٦.

٧ - حمّاد بن عثمان

قال النجاشي بشأنه وشأن أخيه عبد الله: «ثقتان»^(١).
وقال الطوسي: «ثقة، جليل القدر»^(٢).

٨ - حمّاد بن عيسى

قال النجاشي بشأنه: «كان ثقة في حديثه، صدوقاً»^(٣)، وقال الطوسي: «ثقة»^(٤).

٩ - يونس بن عبد الرحمان

قال النجاشي بشأنه «كان وجهاً في أصحابنا متقدماً، عظيم المنزلة»^(٥)، قال
الطوسي: «ضعفه القمّيون، وهو ثقة»^(٦).
وروى الكشي عن «علي بن محمد القتيبي قال: حدّثنا الفضل بن شاذان قال: كان
أحمد بن محمد بن عيسى تاب واستغفر الله من وقيعته في يونس، لرؤيا رآها»^(٧).
وأرى أنّ ما قاله النجاشي بشأن يونس هذا لا يقلّ مفاده عن التعديل، ولو لوحظ
مع توثيق الطوسي له يكون مقدّماً على تضعيف القمّيين له .

(١) رجال النجاشي ص ١٤٣ .

(٢) الفهرست ص ٦٠ .

(٣) رجال النجاشي ص ١٤٢ .

(٤) الفهرست ص ٦١ .

(٥) رجال النجاشي ص ٤٤٦ .

(٦) رجال الطوسي ص ٣٦٤ .

(٧) اختيار رجال الكشي ص ٤٩٦ رقم ٩٥١ .

١٠ - صفوان بن يحيى

قال النجاشي بشأنه: «ثقة، ثقة، عين»^(١)، وقال الطوسي: «أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث وأعبدهم»^(٢).

١١ - محمّد بن أبي عمير

قال الطوسي بشأنه: «كان من أوثق الناس عند الخاصّة والعامة، وأنسكهم نسكاً وأورعهم، وأعبدهم»^(٣)، وقال النجاشي: «جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين» ثم قال: «أصحابنا يسكنون إلى مراسيله»^(٤).

١٢ - عبد الله بن المغيرة

قال النجاشي بشأنه: «ثقة، ثقة، لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه»^(٥).

١٣ - الحسن بن محبوب

قال بشأنه الطوسي: «ثقة، روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، وروى عن ستين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وكان جليل القدر، ويعدّ في

(١) رجال النجاشي ص ١٩٧ .

(٢) الفهرست ص ٨٣ .

(٣) الفهرست ص ١٤٢ .

(٤) رجال النجاشي ص ٣٢٦ .

(٥) رجال النجاشي ص ٢١٥ .

الأركان الأربعة في عصره»^(١)، وعدّه أيضاً من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام ووثّقه^(٢).

١٤- أحمد بن محمّد بن أبي نصر

قال النجاشي بشأنه : «لقي الرضا وأبا جعفر عليهما السلام، وكان عظيم المنزلة عندهما»^(٣).

وقال الطوسي : «ثقة، لقي الرضا عليه السلام، وكان عظيم المنزلة عنده، وروى عنه كتاباً»^(٤).

١٥- الحسن بن علي بن فضال

قال الطوسي بشأنه : «كان جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهداً ورعاً، ثقة في الحديث وفي رواياته»^(٥)، وعدّه أيضاً من أصحاب الرضا عليه السلام ووثّقه^(٦)، وقال النجاشي : «كان الحسن عمره كلّهُ فطحياً، مشهوراً بذلك، حتّى حضره الموت، فمات وقد قال بالحقّ رضي الله عنه»^(٧).

(١) الفهرست ص ٤٦ .

(٢) رجال الطوسي ص ٣٤٦ و ٣٧٣ .

(٣) رجال النجاشي ص ٧٥ .

(٤) الفهرست ص ١٩ .

(٥) الفهرست ص ٤٨ .

(٦) رجال الطوسي ص ٣٧١ .

(٧) رجال النجاشي ص ٣٥ .

وراجع بشأن الحسن بن علي بن فضال مبحث «أصحاب الجرح والتعديل» من هذا الكتاب .

١٦- فضالة بن أيوب

قال بشأنه النجاشي : «كان ثقة في حديثه، مستقيماً في دينه»^(١)، وعدّه الطوسي من أصحاب الكاظم عليه السلام ووثقه^(٢).
هؤلاء جماعة من أصحاب الإجماع قد ورد النص في تعديلهم، فلا حاجة إلى التمسك بأدلة تعديل أصحاب الإجماع بشأن تعديلهم .
وأما الذين لم يرد توثيق صريح بشأنهم فهم:

١٧- أبوبصير الأسدي

ترجم له النجاشي قائلاً: «يحيى بن القاسم أبو بصير الأسدي وقيل : أبو محمد، ثقة، وجيه، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وقيل يحيى بن أبي القاسم»^(٣).
وعده الطوسي في أصحاب الكاظم عليه السلام قائلاً: «يحيى بن القاسم الحداء، واقفي»^(٤).
وأظن أنّ الطوسي قد اعتمد في توصيفه بـ«واقفي» على ما ذكره الكشي حيث

(١) رجال النجاشي ص ٣١٠ .

(٢) رجال الطوسي ص ٣٥٧ .

(٣) رجال النجاشي ص ٤٤١ .

(٤) رجال الطوسي ص ٣٦٤ .

قال: «حمدويه ذكره عن بعض أشياخه: يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي واقفي»^(١)، فلا يعبأ به .

وأما الذين لم يرد توثيق صريح بشأنهم فهم:

١٨ - أبان بن عثمان

فقد ذكر النجاشي في ترجمة الحسن بن علي الوشاء إن أحمد بن محمد بن عيسى استجاز الحسن هذا كتاب أبان بن عثمان^(٢)، ولازمه اعتماده عليه، ومن ثمة توثيقه، فبعد حديثه موثقاً، لأنّ الكشي روى بشأنه أنّه كان من الناووسية^(٣) .

١٩ - بُريد بن معاوية

قال النجاشي بشأنه: «وجه من وجوه أصحابنا، وفقهه أيضاً، له محل عند الأئمة عليهم السلام»^(٤) فقله «وجه من وجوه أصحابنا» تعديل صريح .

٢٠ - عثمان بن عيسى

قال النجاشي بشأنه: «كان شيخ الموافقة ووجهها، وأحد الوكلاء المستبدين بمال موسى بن جعفر عليه السلام، روى عن أبي الحسن عليه السلام، ذكره الكشي في رجاله، ذكر نصر بن الصباح قال: كان له في يده مال - يعني الرضا عليه السلام -

(١) اختيار رجال الكشي ص ٤٧٤ رقم ٩٠١ .

(٢) رجال النجاشي ص ٣٩ .

(٣) اختيار رجال الكشي ص ٣٥٢ رقم ٦٦٠ .

(٤) رجال النجاشي ص ١١٢ .

فمنعه، فسخط عليه، قال: ثم تاب وبعث إليه بالمال، وكان يروي عن أبي حمزة^(١)، وعدّه الطوسي من الواقفة^(٢).

٢١- معروف بن خربوذ

لم يذكره النجاشي في رجاله، ولا الطوسي في الفهرست، لكن عدّه في رجاله من أصحاب السّجاد والباقر والصادق عليهم السلام^(٣).

٢٢- أبو بصير المرادي ليث بن البخترى

ذكره النجاشي قائلاً: «ليث بن البخترى المرادي أبو محمد، وقيل: أبو بصير الأصغر، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، له كتاب يرويه جماعة، منهم: أبو جميلة المفضل بن صالح»، ثم ذكر طريقه إليه^(٤)، وقال الطوسي: «ليث المرادي، يكنى أبا بصير، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، له كتاب»^(٥).

وذكره الكشي في عداد حوارى محمد بن علي وجعفر بن محمد عليهما السلام^(٦).

(١) رجال النجاشي ص ٣٠٠.

(٢) راجع الفهرست ص ١٢٠، ورجال الطوسي ص ٣٥٥.

(٣) رجال الطوسي ص ١٠١ و ١٣٥ و ٣٢٠.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٢١.

(٥) الفهرست ص ١٣٠.

(٦) راجع اختيار رجال الكشي رقم ٢٠.

من روى عنه أصحاب الإجماع

اختلف العلماء في من روى عنه أصحاب الإجماع بين من وثّقه، سواء كان ممّن صرّح بضعفه أم لا، وبين من وثّقه بشرط أن لا يكون ضعيفاً، وبين من ذهب إلى أنّ نصّ الكشي هذا لا دلالة له، لا على توثيق أصحاب الإجماع، ولا على توثيق من روى عنه .

واختار السيد مير داماد القول الأول^(١)، والسيد علي صاحب الرياض القول الثاني^(٢)، وذهب السيد الخوئي إلى القول الأخير^(٣) .
وأرى أنّ هذا النص لا يدلّ إلّا على توثيق أصحاب الإجماع، بشرط أن لا يكونوا من الذين صرّح بضعفهم .

(١) راجع الراشحة الرابعة من الرواشح السماوية ص ٤٨ - ٤٩ .

(٢) نسبه إليه أبو علي الحائري في منتهى المقال ج ١ ص ٥٥ - ٥٦ .

(٣) راجع معجم رجال الحديث ج ١ ص ٥٩ - ٦٣ .

أصحاب الأصول

اختلف العلماء في معنى «الأصل» في جملة «له أصل» عند ما تأتي وصفاً لأحدٍ من رجال الحديث، كما اختلفوا أيضاً في دلالتها على مدح الموصوف بها وعدمه . وقبل بيان ما اخترناه بهذا الشأن نورد ما عثرنا عليه من أقوال العلماء في معنى الأصل والأصول :

١ - صرّح الطوسي رحمه الله في مقدّمة الفهرست بأنّ : «جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرست كتب أصحابنا وما صنّفوه من التصايف ورووه من الأصول، ولم أجد أحداً استوفى ذلك، ولا ذكر أكثره، بل كلّ منهم كان غرضه أن يذكر ما اختصّ بروايته وأحاطت به خزانته من الكتب» .

ثمّ ذكر أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري وقال عنه : «عمل كتابين، أحدهما : ذكر فيه المصنّفات، والآخر : ذكر فيه الأصول، واستوفاهما على مبلغ ما وجده، وقدر عليه، غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا، واخترم هو رحمه الله، وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب، على ما حكى بعضهم عنه» .

ثمّ قال : «عمدت إلى كتاب يشتمل على ذكر المصنّفات والأصول، ولم افرد أحدهما عن الآخر، لئلا يطول الكتابان، لأنّ في المصنّفين من له أصل، فيحتاج أن يعاد ذكره في كلّ واحد من الكتابين فيطول» .

ثم قال : «فإذا ذكرت كلّ واحد من المصنّفين وأصحاب الأصول، فلا بدّ من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعوّل على روايته أو لا؟، وأبّين عن اعتقاده، وهل هو موافق للحقّ أو هو مخالف له؟، لأنّ كثيراً من مصنّفي أصحابنا

وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة»، ثم قال: «ولم أضمن أنني أستوفي ذلك إلى آخره، فإنّ تصانيف أصحابنا واصولهم لا تكاد تضبط، لانتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض»^(١).
يظهر من هذه المقدمة:

أولاً: الفرق بين الأصول والتصانيف، وأنّ الأصول مروية، والتصانيف لم تكن كذلك.

ثانياً: قد يكون في المصنّفين من له أصل، فلا تنحصر الأصول في غير المصنّفين.
ثالثاً: فساد مذهب بعض أصحاب الأصول، فلا دخل لصاحب الأصل في اعتبار أصله.

رابعاً: عدم ضبط وتحديد الأصول في عدد معيّن، فدعوى حصرها في أربع مائة ممّا لم يذكره رحمه الله في هذه المقدمة، ولا في سائر مصنّفاته.

٢ - قال ابن شهر آشوب: «قال الشيخ المفيد أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان البغدادي رضي الله عنه وقدّس روحه: صنّف الإماميّة من عهد أمير المؤمنين علي عليه السلام إلى عهد أبي محمّد الحسن العسكري صلوات الله عليه أربع مائة كتاب، تسمّى «الأصول»، وهذا معنى قولهم: أصل»^(٢).

والذي يبدو من تصفّح رجال النجاشي والفهرست للطوسي فقط أنّ هذا العدد لم يكن جميع ما صنّفته الإمامية في عصر الأئمة عليهم السلام، فإنّ ذلك يزيد على الألفين.

(١) الفهرست ص ١ - ٣.

(٢) معالم العلماء ص ٣.

نعم يمكن حمله على أنّ ابن شهر آشوب هذا كان يرى أنّ المسمّى بالأصل من مجموع الألفين قد بلغ أربعمائة كتاباً، وهذا ما سنبحث عنه في هذا الفصل .

٣- قال الطبرسي - بعد أن صرّح بأنه روى عن الصادق عليه السلام من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف - : «صنّف من جواباته في المسائل أربعمائة كتاب، وهي معروفة بكتب الأصول، رواها أصحابه وأصحاب أبيه من قبله وأصحاب ابنه أبي الحسن موسى عليه السلام»^(١) .

ويعرف ممّا ذكره رحمه الله - في هذا الكتاب قبل هذا - أنّ فترة حياة الباقر والصادق عليها السلام، وكذا فترة حياة الكاظم عليه السلام إلى أن حبسه الرشيد لم تكن فترة يتّقي فيها الأئمة عليهم السلام من الأعداء، فلهذا تمكّنوا من إظهار العلوم المختلفة .

ويعرف أيضاً أنّ «الأصول» تطلق على ما رواه أصحابهم عليهم السلام، وصنّفوه في هذه الفترة .

٤ - ذكر المحقّق الحلّي رحمه الله في مقدّمة كتابه «المعتبر» يصف علم الإمام الصادق عليه السلام قائلاً : «وروى عنه من الرجال ما يقارب أربعة آلاف رجل، وبرز بتعليمه من الفقهاء الأفاضل جمّ غفير»، ثم ذكر أسماء بعضهم، وقال : «كتب من أجوبة مسائله أربعمائة مصنّف سمّوها اصولاً»^(٢) .

يظهر من هذا أنّ الأصول عبارة عمّا كتبه أصحاب الصادق عليه السلام من أجوبة مسائله عليه السلام .

(١) إعلام الوری ص ٤١٠ .

(٢) المعبرج ١ ص ٢٦ .

٥ - قال الشهيد الثاني رحمه الله : «وكان قد استقرّ أمر المتقدمين على أربعمائة مصنّف لأربعمائة مصنّف، سمّوها «الأصول»، فكان عليها اعتمادهم، ثم تداعت الحال إلى ذهاب معظم تلك، ولخصّها جماعة في كتب خاصّة تقريباً على المتناول . وأحسن ما جمع منها كتاب «الكافي» لمحمّد بن يعقوب الكليني و«التهذيب» للشيخ أبي جعفر الطوسي، ولايستغنى بأحدهما عن الآخر، لأنّ الأوّل أجمع لفنون الأحاديث، والثاني أجمع للأحاديث المختصّة بالأحكام الشرعيّة، وأمّا «الاستبصار» فإنّه أخصّ من التهذيب غالباً، فيمكن الغنى به عنه، وإن اختصّ بالبحث عن الجمع بين الأخبار المختلفة، فإنّ ذلك أمر خارج عن أصل الحديث، وكتاب «من لا يحضره الفقيه» حسن أيضاً، إلّا أنّه لا يخرج عن الكتابين غالباً .

وكيف كان فأخبارنا ليست منحصرة فيها، إلّا أنّ ما خرجت عنها صارت الآن غير مضبوطة، ولايكلف الفقيه بالبحث عنها»^(١) .

يظهر من هذا :

أولاً : أنّ المتقدمين قد قرّروا الاعتماد على هذه الأصول الأربعمائة .

ثانياً : أنّ الكليني والطوسي رحمهما الله قد جمعا هذه الأصول الأربعمائة في كتابيهما: «الكافي» و«التهذيب» .

وهذا ما اشتهر بين الأعلام، لكن لم نعرّف في مقدّمتي هذين الكتابين لهذه الدعوى على أثر، مع العلم بأنّهما قدّس الله روحيهما أولى بذكرها من غيرهما .

٦ - قال السيد بحر العلوم : «الأصل في اصطلاح المحدثين من أصحابنا بمعنى الكتاب المعتمد الذي لم ينتزع من كتاب آخر، وليس بمعنى مطلق الكتاب، فإنّه قد

يجعل مقابلاً له فيقال : له كتاب، وله أصل»^(١).

وأرى أنّ هذا التعريف لا يخلو من مناقشة، لأنّ الطوسي رحمه الله قال بشأن إسحاق بن عمّار الساباطي : «كان فطحياً إلاّ أنّه ثقة، وأصله معتمد عليه»^(٢)، فلو كان الأصل بمعنى الكتاب المعتمد عليه لما صحّ وصفه بـ «معتمد عليه»، وكان هذا الوصف لغواً.

٧ - قال الوحيد البهبهاني : «أقول ويقرب من نظري أنّ الأصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنّفه الأحاديث التي رواها عن المعصوم أو عن الراوي، والكتاب والمصنّف لو كان فيهما حديث معتمد معتبر لكان مأخوذاً من الأصل غالباً .
وإنّما قيّدنا بالغالب لأنّه ربّما كان بعض الروايات وقليلها يصل معنعناً، ولا يؤخذ من أصل، وبوجود مثل هذا فيه لا يصير أصلاً، فتدبّر»^(٣).

٨ - وقال أيضاً حكاية عن البعض : «وقيل : إنّ الأصل ما كان مجرد كلام المعصوم عليه السلام، والكتاب ما فيه من كلام مصنّفه أيضاً، وإيد ذلك بما ذكره الشيخ رحمه الله في زكريا بن يحيى الواسطي : له كتاب الفضائل، وله أصل»^(٤)، وفي التأييد نظر، إلاّ أنّ ما ذكره لا يخلو عن قرب وظهور»^(٥).

وأرى أنّ ما استدلّ به من كلام الطوسي «له كتاب الفضائل، وله أصل» لا يثبت به أكثر من وجود الفرق بين الكتاب والأصل، وهذا ما يظهر من كلام الطوسي في مقدّمة

(١) رجال السيد بحر العلوم ج ٢ ص ٣٦٧.

(٢) الفهرست للطوسي ص ١٥.

(٣) التعليقة على منهج المقال ص ٧.

(٤) راجع الفهرست للطوسي ص ٧٥، وفيه «زكار» بدل «زكريا».

(٥) التعليقة على منهج المقال ص ٧.

الفهرست، كما مرّ في أول هذا البحث، ولم أعر على من ناقش في ذلك، وإنّما البحث عمّا يميّز الأصل عن الكتاب .

٩ - وقال أيضاً: « وقيل في وجه الفرق: إنّ الكتاب ما كان مبرّأً ومفضلاً، والأصل مجمع أخبار وآثار، وقد ردّ بأنّ كثيراً من الأصول مبرّوة»^(١).

١٠ - ذكر الكاظمي الفرق بين المصنّف والكتاب والأصل قائلاً: «أنّ الأولين كتبا بعد انقضاء زمن الأئمة عليهم السلام، بخلاف الثالث، فإنّه كتب في زمنهم عليهم السلام»^(٢).

١١ - ذكر العلامة المامقاني في جملة الأقوال في معنى الأصول: «إنّ الأصول هي التي اخذت من المعصوم عليه السلام مشافهة، ودوّنت من غير واسطة راو، وغيرها اخذ منها، فهي أصل باعتبار أنّ غيرها اخذ منها»^(٣).

١٢ - قال العلامة الطهراني: «الأصل من كتب الحديث هو ما كان المكتوب فيه مسموعاً لمؤلفه عن المعصوم، أو عمّن سمع منه، لا منقولاً عن مكتوب، فإنّه فرع منه»، ثمّ قال «من الواضح أنّ احتمال الخطأ والغلط والسهو والنسيان وغيرها في الأصل المسموع شفاهاً عن الإمام أو عمّن سمع منه أقلّ منها في الكتاب المنقول عن كتاب آخر، لتطرّق احتمالات زائدة في النقل من الكتاب، فلاطمئنان بصدور عين الألفاظ المندرجة في الأصول أكثر، والوثوق به أكد»^(٤).

(١) التعليقة على منهج المقال ص ٧ .

(٢) هداية المحدّثين ص ٣٠٧، هامش رقم ٥ .

(٣) مقباس الهداية ج ٣ ص ٢٦ .

(٤) الذريعة ج ٢ ص ١٢٦ .

خلاصة القول في الأصول الأربعمئة

بعد ملاحظة جميع ما ذكرناه من كلمات الأعلام بشأن الأصل والأصول الأربعمئة نحصل على النتائج التالية :

١ - إنّ علماء الحديث قد اصطَلحوا «الأصل»، وأطلقوه على مجموعة من الأحاديث، قد كتبها الراوي لنفسه، ولم نعلم بالضبط ما هو السبب في ذلك، ولم نعثر على المعيار الدقيق في هذا المصطلح، وكلّ ما قيل بهذا الشأن لا يغني .

٢ - لا شك أنّ دعوى الاعتماد على هذه الأصول وحدها، مع وجود الاختلاف الكبير في ضبطها وتحديدها، ورفض غيرها من التصانيف، دعوى فارغة، لا دليل عليها .

٣ - إنّ تحديد هذه الأصول في أربعمئة لا أثر له في كلمات المتقدمين، فإنّ الكليني والصدوق والطوسي الذين صنّفوا هذه المجامع الحديثية كانوا أولى من غيرهم بالتصريح أو الإشارة بهذا الأمر .

٤ - إنّ دعوى صحّة كلّ ما جاء في الكتب الحديثية الأربعة - كما يزعمه الأخباريون - بحجّة أنها جمعت من هذه الأصول، وهي معتمدة عند الكلّ، ممّا لا دليل عليها .

إذن يتعامل مع هذه الكتب في وجوب الفحص عن أسانيدها كما يتعامل مع سائر الكتب الحديثية بلا فرق .

نعم تمتاز الكتب الأربعة على غيرها في الاستغناء عن غيرها - غالباً - وذلك بسبب شمولها أولاً، وفي التبويب الذي له دور كبير في فهم الحديث ثانياً .
فجزا الله مصنّفها عن الإسلام وأهله خير الجزاء .

٥ - وبناء على ما ذكرناه، إنّ جملة «له أصل» التي جاءت في كلمات الطوسي

والنجاشي وغيرهما وصفاً لجماعة من المحدثين، لا دلالة لها على المدح فضلاً عن التعديل، ولا بدّ من الفحص عن أحوال صاحب الأصل، وكذا عن أحوال الراوي للأصل أو الأصول، كما يفحص عن أحوال غيرهم .

هذا وقد عدّ العلامة المجلسي رحمه الله حديث «الحسن بن أيوب» من قسم الحسن، لأنّ النجاشي قال بشأنه: «له كتابُ أصل»^(١)، وأضاف: «وكون كتابه أصلاً عندي مدح عظيم»^(٢) .

وقال العلامة الطهراني: «فإن كان مؤلّف الأصل من الرجال المعتمد عليه الواجدين لشرائط القبول يكون حديثه حجّة لا محالة، وموصوفاً بالصحة، كما عليه بناء القدماء»^(٣) .

وقال السيد الخوئي: «قيل إنّ كون شخص ذا كتاب أو أصل أمانة على حسنه، ومن أسباب مدحه، والجواب عنه ظاهر، إذ ربّ مؤلّف كذاب وّضاع، وقد ذكر النجاشي والشيخ جماعة منهم»^(٤) .

نسبة الأصول إلى أصحابها

يستفاد ممّا جاء في الأصول الرجالية وغيرها أنّ جماعة من الرواة هم أصحاب الأصول .

(١) رجال النجاشي ص ٥١ .

(٢) بحار الأنوار ج ٧٣ ص ١٥١ ذيل الحديث ٤ من باب حبّ الرئاسة .

(٣) الذريعة ج ٢ ص ١٢٦ .

(٤) معجم رجال الحديث ج ١ ص ٧٨ .

وقد ذكر الطوسي في الفهرست لخمسة وستين شخصاً: «له أصل»^(١)، وعبر عن كتاب أحمد بن الحسين بن سعيد القرشي بقوله: «وفي أصحابنا من عدّه من جملة الأصول»، وعدّ أربعة كتب لحريز بن عبد الله السجستاني وقال: «تعدّ كلّها في الأصول»، وقال بشأن الحسين بن أبي العلاء: «له كتاب يعدّ في الأصول»، وقال بشأن حميد بن زياد: «له كتب كثيرة على عدد الأصول»، ولو أضفنا ما جاء في رجاله بشأن إبراهيم بن نعيم الكتاني: «له أصل»، لبلغ المجموع سبعون شخصاً.

وأما النجاشي فقد ذكر لستة أشخاص: «له أصل»، وهم غير من ذكرهم الطوسي في الفهرست ورجاله، وقال بشأن الحسن بن أيوب: «له كتاب أصل»، وقال بشأن إبراهيم بن مسلم الضرير: «ذكره شيوختنا في أصحاب الأصول»، وقال بشأن مروك بن عبيد: «قال أصحابنا القميون نوادره أصل»، وجاء في طريق النجاشي هذا إلى كتاب جميل بن درّاج ومحمد بن حمران أنّ أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي حدّث «من كتابه وأصله»، فالمجموع عشرة أشخاص، وهم غير من ذكرهم الطوسي.

وذكر ابن شهر آشوب في معالم العلماء رفاعه بن موسى وقال: «له أصل»، ومثله قال بشأن وهب بن عبد ربه.

ونقل ابن طاوس حديثاً جاء في سنده: «عن أبي الفرج أبان بن محمد المعروف بالسندي نقلناه من أصله»^(٢)، ونقل حديثاً آخر وفي سنده: «ورويت من كتاب أصل أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الثقة، وعلى الأصل أنّه كان لمحمد بن داود القمي»، وقال أيضاً: «روى أبو محمد عبد الله بن حماد الأنصاري في كتاب أصله».

(١) سيأتي مواضعها من الفهرست عند ذكر أسمائهم، وكذا التخريجات التالية.

(٢) سيأتي تخريجه من كتاب ابن طاوس، وكذا الموارد التالية.

وعدّ الشيخ الحرّ العاملي كتاب زياد بن مروان القندي وأيضاً كتاب مسعدة بن زياد من الأصول .

فبلغ المجموع سبعة وثمانين شخصاً، منهم حرّيز بن عبد الله السجستاني الذي ذكر له أربعة من الأصول، فيكون المجموع تسعين أصلاً .

وأما الأصول الستة عشر، فلم أجد في رجال النجاشي نسبة هذه الأصول إلى أصحابها، وأما الطوسي فقد ذكر في الفهرست من هذه الستة عشر: أصل زيد الزراد، وأصل زيد النرسي، وأصل علي بن أسباط، وقد عدّناهم ضمن المجموعة الأولى، وأما الثلاثة عشر البقية فلم يذكر في الأصول الرجالية انتساب الأصل إليهم، وهم: أبو سعيد عباد العصفري، عاصم بن حميد الحناط مولى كوفي، جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي، محمد بن مثنى بن القاسم الحضرمي الكوفي، عبد الملك بن حكيم الخثعمي الكوفي، مثنى بن الوليد الحناط مولى كوفي، خلّاد السندي البرّاز الكوفي، الحسين بن عثمان بن شريك العامري الوحيددي، عبد الله بن يحيى الكاهلي، سلام بن أبي عمرة الخراساني الكوفي، ظريف بن ناصح، علاء بن رزين القلا المولى الثقفني، درست بن أبي منصور الواسطي .

فبلغ المجموع مائة وثلاثة أصلاً .

وعدّ العلامة الطهراني سبعة عشر شخصاً، غير من ذكرناهم في القائمة الأولى والثانية، وذلك تحت عنوان «أصل» من كتابه الذريعة، وهم: إبراهيم بن صالح، أحمد ابن عمر الحلال، أحمد بن محمد بن عمار أبو علي الكوفي، إسماعيل بن أبان، إسماعيل بن جابر، إسماعيل بن عمار، بعض القدماء، بندار بن محمد بن عبد الله، ثابت بن أبي صفية دينار أبو حمزة الثمالي، الحسن بن السري، خالد بن عبد الله بن سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، سليم بن قيس الهلالي، علي بن أحمد

أبو القاسم الكوفي، علي بن إسماعيل الميثمي، علي بن عبد الواحد النهدي، محمد ابن جعفر الرزّاز القرشي، محمد بن قيس الأسدي .

فبلغ المجموع مائة وعشرين أصلاً .

وذكر ابن طاوس أربعة أشخاص، وذكر ما يدلّ على أنّهم من أصحاب الأصول، وهم الحسين بن سيف^(١)، عبد الله بن القاسم الحضرمي^(٢)، محمد بن أبي عمير^(٣)، معاوية بن حكيم^(٤) .

فالمجموع المجموع مائة وأربعة وعشرين أصلاً .

وفي هذا الفصل نذكر أسماء القائمة الأولى فقط، وهم سبعة وثمانون شخصاً، وهم الذين جاء في الأصول الرجالية وغيرها بشأنهم: «ذكره شيوخنا في أصحاب الأصول»، أو «عدّ كتابه من جملة الأصول»، أو «له أصل»، أو «له كتاب يعدّ في الأصول»، أو «له كتب تعدّ كلّها في الأصول»، أو «نواده أصل»، أو «له كتب كثيرة على عدد كتب الأصول» .

١- آدم بن الحسين

قال النجاشي: «آدم بن الحسين النخّاس، كوفي، ثقة .

له أصل، يرويه عنه إسماعيل بن مهران .

أخبرنا محمد بن علي القنّائي قال: حدّثنا محمد بن عبد الله قال: حدّثنا علي بن

(١) راجع فلاح السائل ص ١٠٠ .

(٢) راجع فرج المهموم ٩٣ .

(٣) راجع فرج المهموم ٨٧ .

(٤) راجع فرج المهموم ٩١ .

محمد بن رباح قال: حدّثنا إبراهيم بن سليمان قال: حدّثنا إسماعيل بن مهران قال: حدّثنا آدم بن الحسين النخّاس بكتابه»^(١).

٢- آدم بن المتوكّل

قال النجاشي: «آدم بن المتوكّل أبو الحسين بيّاع اللؤلؤ، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ذكره أصحاب الرجال . له أصل، رواه عنه جماعة .

أخبرنا أحمد بن عبد الواحد قال: حدّثنا علي بن حبشي قال: حدّثنا حميد، عن أحمد بن زيد قال: حدّثنا عبيس عنه»^(٢).

٣- أبان بن تغلب

قال الشيخ الطوسي: «أبان بن تغلب بن رباح، أبو سعيد البكري الجريري، مولى بني جرير بن عبّاد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعّب بن علي بن بكر بن وائل، ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة في أصحابنا، لقي أبا محمّد علي بن الحسين وأبا جعفر وأبا عبد الله عليهم السلام، وروى عنهم، وكانت له عندهم خطوة وقدم». ثمّ قال: «ومات أبان سنة إحدى وأربعين ومائة في حياة أبي عبد الله عليه السلام . ولأبان بن تغلب أصل»^(٣).

(١) رجال النجاشي ص ١٠٤ .

(٢) رجال النجاشي ص ١٠٤ .

(٣) الفهرست للطوسي ص ١٧ - ١٨ .

٤- أبان بن عثمان

قال الشيخ الطوسي: «أبان بن عثمان الأحمر البجلي، أبو عبد الله، مولا هم، أصله كوفي، وكان يسكنها تارة والبصرة أخرى، وقد أخذ عنه أهلها: أبو عبيدة معمر بن المثنى وأبو عبد الله محمد بن سلام، وأكثروا الحكاية عنه في أخبار الشعراء والنسب والأيام، وروى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام»، ثم قال: «وله أصل».

أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل محمد بن عبيد الله الشيباني، عن أبي جعفر محمد بن جعفر ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محسن بن أحمد، عن أبان»^(١).

٥- أبان بن محمد البجلي

قال النجاشي: «أبان بن محمد البجلي وهو المعروف بسندي البرّاز. أخبرني القاضي أبو عبد الله الجعفي قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدّثنا محمد بن أحمد القلانسي، عن أبان بن محمد بكتاب النوادر عن الرجال . وهو ابن اخت صفوان بن يحيى، قاله ابن نوح»^(٢).

وترجم له ثانياً قائلاً: «سندي بن محمد، واسمه أبان، يكنى أبا بشر، صليب من جهينة، ويقال من بجيلة، وهو الأشهر، وهو ابن اخت صفوان بن يحيى، كان ثقة، وجهاً في أصحابنا الكوفيين .

(١) الفهرست ص ١٨ - ١٩ .

(٢) رجال النجاشي ص ١٤ .

له كتاب نوادر، رواه عنه محمد بن علي بن محبوب .
 أخبرنا محمد بن محمد، عن الحسن بن حمزة، عن محمد بن جعفر بن بطة، عن
 محمد بن علي بن محبوب عنه، ورواه عنه جماعة غير محمد^(١) .
 وقد نقل عنه ابن طاوس في الإقبال قائلاً: «عن أبي الفرج أبان بن محمد المعروف
 بالسندي، نقلناه من أصله، قال: كان أبو عبد الله عليه السلام في الحج - في السنة
 التي قدم فيها أبو عبد الله عليه السلام - تحت الميزاب، وهو يدعو»^(٢) .

٦ - إبراهيم بن أبي البلاد

قال الشيخ الطوسي: «إبراهيم بن أبي البلاد .
 له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد^(٣) بن

(١) رجال النجاشي ص ١٨٧ .

(٢) إقبال الأعمال ج ٣ ص ٨٧ .

(٣) في نسختنا المعتمدة: «عن محمد بن عيسى، عن الحسين» بدل «عن محمد»، ونقلها عنها
 في معجم رجال الحديث ج ١ ص ١٩٠، وما أثبتناه من طبعة السيد عبد العزيز الطباطبائي
 من الفهرست هذا ص ٢٢، وهو الصحيح، ويؤكد أنه هذا الطريق بعينه هو طريق النجاشي
 إلى إبراهيم بن أبي البلاد هذا، وفيه: «محمد بن عبد الجبار قال: حدثنا أبو القاسم
 عبد الرحمان بن حماد الكوفي»، رجال النجاشي ص ٢٢، ويؤكد أنه جاء في الكافي ج
 ١ ص ٣٠٥ حديث ١ من باب الإشارة والنص على أبي جعفر عليه السلام من كتاب الحجّة: «أحمد
 ابن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن أبي القاسم الكوفي، عن محمد بن سهل بن اليسع،
 عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن إسماعيل بن محمد بن عبد الله بن علي بن الحسين، عن
 أبي جعفر عليه السلام» .

أبي الصهبان - واسمه عبد الجبار - عن أبي القاسم عبد الرحمان بن حماد الكوفي، عن محمد بن سهل بن اليسع، عن إبراهيم بن أبي البلاد^(١).

٧- إبراهيم بن عبد الحميد

قال الشيخ الطوسي: «إبراهيم بن عبد الحميد، ثقة .

له أصل، أخبرنا به أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد والحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه، عن محمد بن الحسن ابن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب وإبراهيم بن هاشم، عن أبي عمير وصفوان، عن إبراهيم بن عبد الحميد .

وله كتاب النوادر، رواه حميد بن زياد، عن عوانة بن الحسين البزاز، عن إبراهيم^(٢).

٨- إبراهيم بن عثمان

قال الشيخ الطوسي:

«إبراهيم بن عثمان المكنى بأبي أيوب الخزاز، الكوفي، ثقة .

له أصل، أخبرنا به أبو الحسين ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد . وأخبرني به أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد، عن أحمد بن محمد

(١) الفهرست ص ٩ .

(٢) الفهرست ص ٧ - ٨ .

ابن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى، عن أبي أيوب الخزاز^(١).

٩- إبراهيم بن عمر

قال الشيخ الطوسي: «إبراهيم بن عمر اليماني، وهو الصنعاني . له أصل، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين ابن سعيد، عن حماد بن عيسى، عنه . وأخبرنا أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن ابن نهيك والقاسم بن إسماعيل القرشي جميعاً، عنه»^(٢).

١٠- إبراهيم بن مسلم

قال النجاشي: «إبراهيم بن مسلم بن هلال الضرير، كوفي، ثقة . ذكره شيوخنا في أصحاب الأصول . أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر، عن حميد عنه»^(٣).

(١) الفهرست ص ٨ .

(٢) الفهرست ص ٩ .

(٣) رجال النجاشي ص ٢٥ .

١١- إبراهيم بن مهزم

قال الشيخ الطوسي: «إبراهيم بن مهزم الأسدي .

له اصل .

أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن إبراهيم بن مهزم^(١) .

١٢- إبراهيم بن نعيم

قال الشيخ الطوسي: «إبراهيم بن نعيم العبدي الكناني، يكنى أبا الصباح، كان

يسمى الميزان من ثقته .

له أصل، رواه محمد بن إسماعيل بن بزيع ومحمد بن الفضيل وأبو محمد صفوان بن يحيى بئاع السابري الكوفي عنه^(٢) .

١٣- إبراهيم بن يحيى

قال الشيخ الطوسي: «إبراهيم بن يحيى

له أصل، رواه حميد بن زياد، عن إبراهيم بن سليمان، عنه^(٣) .

(١) الفهرست ص ٩ .

(٢) رجال الطوسي ص ١٠٢ .

(٣) الفهرست ص ٩ .

١٤- أحمد بن الحسين بن سعيد

قال الشيخ الطوسي: «أحمد بن الحسين بن سعيد بن عثمان القرشي، أبو عبد الله، وله كتاب النوادر، ومن أصحابنا من عدّه من جملة الأصول.»
 أخبرنا به أحمد بن محمد بن موسى قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: أخبرنا أحمد بن الحسين^(١).

١٥- أحمد بن الحسين بن عمر

قال النجاشي: «أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل أبو جعفر، كوفي، ثقة، من أصحابنا، جدّه عمر بن يزيد بيتاع السابري روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام.»
 له كتب، لا يعرف منها إلا النوادر، قرأته أنا وأحمد بن الحسين رحمه الله على أبيه، عن أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدّثنا أبي، عن محمد بن أحمد بن يحيى عنه.

وقال أحمد بن الحسين رحمه الله: له كتاب في الإمامة، أخبرنا به أبي، عن العطار، عن أبيه، عن أحمد بن أبي زاهر، عن أحمد بن الحسين به^(٢).
 وقال ابن طائوس: «ورويت من كتاب أصل أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الثقة، وعلى الأصل أنه كان لمحمد بن داود القمي بالإسناد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سار محمد بن الحنفية إلى الحسين عليه السلام في الليلة التي أراد

(١) الفهرست ص ٢٦.

(٢) رجال النجاشي ص ٨٣.

الخروج صبيحتها عن مكة»^(١).

وقد علق العلامة الطهراني على كلام ابن طائوس هذا قائلاً: «يظهر من كلامه الأخير أنه كان موجوداً عنده، وكان مكتوباً عليه أنه كان ملك محمد بن داود القمي»^(٢).

١٦- أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي

هو أحمد بن يوسف بن يعقوب بن حمزة بن زياد الجعفي القصباني يعرف بابن الجلا، هكذا ذكره النجاشي في ترجمة الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني^(٣).

وذكره أيضاً في ترجمة أبان بن تغلب قائلاً: «قال أبو الحسن أحمد بن الحسين رحمه الله: وقع إليّ بخط أبي العباس ابن سعيد قال حدثنا: أبو الحسين^(٤) أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي من كتابه في شوال سنة إحدى وسبعين ومائتين قال: حدثنا محمد بن يزيد الجعفي قال: حدثنا سيف بن عميرة، عن أبان»^(٥).

وذكره أيضاً في طريقه إلى كتاب اشترك فيه جميل بن درّاج ومحمد بن حمران قائلاً: «أخبرنا محمد بن جعفر التميمي، عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي من كتابه وأصله في رجب سنة تسع ومائتين^(٦) قال:

(١) اللهوف على قتلى الطفوف ص ٢٥.

(٢) الذريعة ص ١٣٩.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٧.

(٤) في موارد عديدة من الغيبة للنعماني كتي بأبي الحسن.

(٥) رجال النجاشي ص ١١.

(٦) سيأتي أنّ صوابه «تسع وستين ومائتين».

حدَّثنا الحسن بن علي بن بنت إلياس، عنهما به»^(١).

ورواية أحمد بن محمد سعيد ابن عقدة المتوفى عام ٣٣٣ عنه تقتضي أن يكون الصواب في هذا التاريخ هو: «سنة تسع وستين ومائتين»، حتى يكون قريباً من التاريخ الذي نقلناه عن النجاشي في ترجمة أبان بن تغلب.

وقد جاء أحمد بن يوسف الجعفي هذا في طريق النجاشي إلى عدة كتب، يروي عنه ابن عقدة في جميعها، وقد ذكرنا مشايخه في هذه الطرق، وذلك في كتابنا مشيخة النجاشي، ومنهم أبو الحسن علي الدينوري ابن الحسن بن الحسين بن الحسن الأقطس ابن علي بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، ولد سنة تسع وثمانين ومائة، وتوفى سنة أربع وسبعين ومائتين^(٢).

١٧- أديم بن الحرّ

قال النجاشي: «أديم بن الحرّ الجعفي مولاهم، كوفي، ثقة . له أصل»^(٣).

١٨- أسباط بن سالم

قال الشيخ الطوسي: «أسباط بن سالم، بَيْاع الزطي . له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن

(١) رجال النجاشي ص ١٢٧ .

(٢) راجع مشيخة النجاشي ص ٢٥٢ - ٢٥٣، وأيضاً صفحة ٢٣٦ .

(٣) رجال النجاشي ص ١٠٦ .

محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عنه .
وأخبرنا به أحمد بن عبدون، عن ابن الأنباري، عن حميد بن زياد، عن القاسم بن
إسماعيل القرشي، عن أسباط^(١) .

١٩- إسحاق بن جرير

قال الشيخ الطوسي: «إسحاق بن جرير .

له أصل .

أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن
عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن جرير .
ورواه حميد بن زياد، عن أحمد بن ميثم، عنه^(٢) .

٢٠- إسحاق بن عمار

قال الشيخ الطوسي: «إسحاق بن عمار الساباطي

له أصل، وكان فطحيا، إلا أنه ثقة، أصله معتمد عليه .

أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله المفيد رضي الله عنه والحسين بن عبيد الله، عن
أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن
محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن أبي عمير،

(١) الفهرست ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) الفهرست ص ١٥ .

عن إسحاق هذا»^(١).

٢١ و ٢٢ - إسماعيل بن دينار وإسماعيل بن بكر

قال الشيخ الطوسي: «إسماعيل بن دينار، له كتاب، وإسماعيل بن بكر. لهما أصلان.

أخبرنا بهما أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن إبراهيم بن سليمان بن حيان، عنهما»^(٢).

٢٣ - إسماعيل بن عثمان

قال الشيخ الطوسي:

«إسماعيل بن عثمان بن أبان.

له أصل، رواه لنا أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن أحمد بن ميثم، عنه»^(٣).

٢٤ - إسماعيل بن محمّد

قال الشيخ الطوسي: «إسماعيل بن محمّد.

له أصل، أخبرنا به بالإسناد الأول، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن ابن أبي عمير،

(١) الفهرست ص ١٥.

(٢) الفهرست ص ١٤، وفيه: «عن أبي طالب ابن زياد» بدل «عن أبي طالب الأنباري، عن حميد ابن زياد»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) الفهرست ص ١٥.

عنه» (١).

٢٥- إسماعيل بن مهران

قال الشيخ الطوسي: «إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني - واسم أبي نصر زيد - مولى، كوفي، يكنى أبا يعقوب، ثقة، معتمد عليه .
روى عن جماعة من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، ولقي الرضا عليه السلام، وروى عنه .

وصنّف مصنّفات كثيرة» ثم قال:

«وله أصل، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد ابن الحسن الصفّار، عن محمد بن الحسين، عنه» (٢) .

٢٦- أيوب بن الحرّ

قال النجاشي: «أيوب بن الحرّ الجعفي مولى، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ذكره أصحابنا في الرجال، يعرف بأخي أديم .

له أصل، أخبرنا الحسين قال: حدّثنا ابن حمزة قال: حدّثنا ابن بطّة قال: حدّثنا أحمد ابن محمد بن خالد، عن أبيه، عن أيوب» (٣) .

(١) الفهرست ص ١٥ .

(٢) الفهرست ص ١١ .

(٣) رجال النجاشي ص ١٠٣ .

٢٧- بشار بن يسار

قال الشيخ الطوسي: «بشار بن يسار .

له أصل»، ثم ذكر طريقه إليه وإلى أصل بشر بن مسلمة قائلًا: «أخبرنا بهما الحسين ابن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن أحمد بن محمد ابن عيسى، عن ابن أبي عمير، عنهما»^(١) .

٢٨- بشر بن مسلمة

قال الشيخ الطوسي: «بشر بن مسلمة .

له أصل»، ثم ذكر طريقه إليه وإلى أصل بشار بن يسار قائلًا: «أخبرنا بهما الحسين ابن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عنهما»^(٢) .

٢٩- بكر بن محمد

قال الشيخ الطوسي: «بكر بن محمد الأزدي .

له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن العباس بن معروف وأبي طالب عبد الله بن الصلت القمي، عنه»^(٣) .

(١) الفهرست ص ٤٠ .

(٢) الفهرست ص ٤٠ .

(٣) الفهرست ص ٣٩ .

٣٠- جابر بن يزيد

قال الشيخ الطوسي: «جابر بن يزيد الجعفي .

له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمان بن أبي نجران، عن المفصل بن صالح، عنه .
ورواه حميد بن زياد، عن إبراهيم بن سليمان، عن جابر^(١) .
ونقل عنه ابن طاوس في الباب السابع من فتح الأبواب^(٢) .

٣١- جميل بن دراج

قال الشيخ الطوسي: «جميل بن دراج .

له أصل، وهو ثقة، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير وصفوان، عن جميل بن دراج^(٣) .

٣٢- جميل بن صالح

قال الشيخ الطوسي: «جميل بن صالح .

له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن

(١) الفهرست ص ٤٥ .

(٢) فتح الأبواب ص ١٧٤ .

(٣) الفهرست ص ٤٤ .

الحسين بن أبي الخطاب، عن غير واحد، عن جميل بن صالح^(١).

٣٣- الحارث بن الأحول

قال الشيخ الطوسي: «حارث بن الأحول.

له أصل، رويناه بالإسناد الأول، عن الحسن بن محبوب، عنه^(٢).

٣٤- حبيب الخثعمي

قال الشيخ الطوسي: «حبيب الخثعمي.

له أصل، رويناه بالإسناد الأول، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى،

عن ابن أبي عمير، عنه^(٣).

٣٥- حريز بن عبد الله

قال الشيخ الطوسي: «حريز بن عبد الله السجستاني، ثقة، كوفي، سكن سجستان.

له كتب، منها: كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب النوادر، **وتعدّ كلّها**

في الأصول.

وأخبرنا بجميع كتبه ورواياته الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان

المفيد رحمه الله تعالى، عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبي القاسم جعفر بن

(١) الفهرست ص ١١٤.

(٢) الفهرست ص ٤٤.

(٣) الفهرست ص ٦٤.

محمد العلوي الموسوي، عن ابن نهيك، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن حريز. وأخبرنا عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس وعلي بن موسى بن جعفر كلهم، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد وعلي بن حديد وعبد الرحمان بن أبي نجران، عن حماد بن عيسى الجهني، عن حريز. وأخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي، عن علي ابن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز^(١). يعرف من هذا أن لحريز هذا أربعة أصول.

٣٦- الحسن بن أيوب

قال النجاشي: «الحسن بن أيوب.

له كتاب أصل، قال ابن الجنيد: حدّثنا حميد بن زياد قال: حدّثنا محمد بن عبد الله بن غالب، عن الحسن بن أيوب^(٢).

٣٧- الحسن الرباطي

قال الشيخ الطوسي: «الحسن الرباطي.

له أصل»، ثم ذكر طريقه إليه وإلى أصل الحسن بن صالح بن حي قائلاً: «رويناها بالإسناد الأول، عن ابن محبوب، عن الحسن بن صالح بن حي وعن الحسن

(١) الفهرست ص ٦٣.

(٢) رجال النجاشي ص ٥١.

الرباطي»^(١).

٣٨- الحسن بن زياد العطار

قال الشيخ الطوسي: «الحسن العطار.

له أصل، رويناه بالإسناد الأول، عن ابن أبي عمير، عن الحسن العطار»^(٢).

٣٩- الحسن بن صالح

قال الشيخ الطوسي: «الحسن بن صالح بن حي .

له أصل»، ثم ذكر طريقه إليه وإلى أصل الحسن الرباطي قائلاً: «رويناها بالإسناد

الأول، عن ابن محبوب، عن الحسن بن صالح بن حي وعن الحسن الرباطي»^(٣).

٤٠- الحسن بن موسى

قال الشيخ الطوسي: «الحسن بن موسى .

له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن

محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن موسى»^(٤).

(١) الفهرست ص ٤٩ - ٥٠ .

(٢) الفهرست ص ٤٩ .

(٣) الفهرست ص ٥٠ .

(٤) الفهرست ص ٤٩ .

٤١- الحسين بن أبي العلاء

قال الشيخ الطوسي: «الحسين بن أبي العلاء .

له كتاب، يعدّ في الأصول، أخبرنا به جماعة من أصحابنا، عن محمد بن علي ابن الحسين بن بابويه القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أبي عمير وصفوان، عن الحسين ابن أبي العلاء»^(١).

٤٢- الحسين بن أبي غندر

قال الشيخ الطوسي: «الحسين بن أبي غندر .

له أصل، أخبرنا به الحسين بن إبراهيم القزويني، عن أبي عبد الله محمد بن وهبان الهنائي، عن أبي القاسم علي بن حبشي، عن أبي المفضل العباس بن محمد ابن الحسين، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن الحسين بن أبي غندر»^(٢).

٤٣- حفص بن البختری

قال الشيخ الطوسي: «حفص بن البختری .

له أصل، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد ابن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن

(١) الفهرست ص ٥٤ .

(٢) الفهرست ص ٥٩ .

البخري»^(١).

٤٤ - حفص بن سالم

قال الشيخ الطوسي: «حفص بن سالم، يكنى أبا ولاد الحنّاط، ثقة، كوفي، مولى، جمفي .

له أصل، رويناها بالإسناد الأول، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب، عن حفص»^(٢).

٤٥ - حفص بن سوقة

قال الشيخ الطوسي: «حفص بن سوقة .

له أصل، رويناها بالإسناد الأول، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن حفص بن سوقة»^(٣).

٤٦ - الحكم الأعمى

قال الشيخ الطوسي: «الحكم الأعمى .

له أصل، رويناها بالإسناد الأول، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب، عن

(١) الفهرست ص ٦١، وقد سقطت منه عبارة: «عن حفص بن البخري»، وقد أثبتناها من طبعة

السيد عبد العزيز الطباطبائي من الفهرست ص ١٥٨ .

(٢) الفهرست ص ٦٢ .

(٣) الفهرست ص ٦٢ .

الحكم الأعمى»^(١).

٤٧- الحكم بن أيمن

قال الشيخ الطوسي: «الحكم بن أيمن.

له أصل، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد ابن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن»^(٢).

٤٨- حميد بن زياد

قال الشيخ الطوسي: «حميد بن زياد، من أهل نينوى - قرية إلى جانب الحائر على ساكنه السلام - ثقة، كثير التصانيف، روى الأصول أكثرها.

له كتب كثيرة على عدد كتب الأصول

أخبرنا برواياته كلها وكتبه أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد. وأخبرنا أيضاً عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة عنه. وأخبرنا بها أيضاً أحمد بن عبدون، عن أبي القاسم علي بن حبشي بن فوني بن محمد الكاتب، عن حميد»^(٣).

(١) الفهرست ص ٦٢.

(٢) الفهرست ص ٦٢.

(٣) الفهرست ص ٦٠.

٤٩ - حميد بن المثنى

قال الشيخ الطوسي: «حميد بن المثنى العجلي الكوفي، يكنى أبا المفرا الصيرفي، ثقة.

له أصل، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن ابن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى، عن حميد بن المثنى^(١).

٥٠ - خالد بن أبي إسماعيل

قال الشيخ الطوسي: «خالد بن أبي إسماعيل.

له أصل، أخبرنا به بالإسناد الأول، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن صفوان ابن يحيى، عنه^(٢).

٥١ - خالد بن صبيح

قال الشيخ الطوسي: «خالد بن صبيح.

له أصل، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد ابن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عنه^(٣).

(١) الفهرست ص ٦٠.

(٢) الفهرست ص ٦٦.

(٣) الفهرست ص ٦٦.

٥٢- داود بن زربي

قال الشيخ الطوسي: «داود بن زربي .

له أصل، رويناه بالإسناد الأول، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى،
عن ابن أبي عمير، عنه»^(١) .

٥٣- داود بن كثير

قال الشيخ الطوسي: «داود بن كثير الرقي .

له أصل^(٢)، رويناه بالإسناد، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب،
عنه»^(٣) .

٥٤- ذريح بن محمد المحاربي

قال الشيخ الطوسي: «ذريح المحاربي، ثقة .

له أصل .

أخبرنا به أبو الحسين ابن أبي جيد القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن
محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير، عنه .
ورواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحسن الطويل، عن عبد الله بن

(١) الفهرست ص ٦٨ .

(٢) في نسختنا المعتمدة من المصدر: «له كتاب» بدل «له أصل»، وما أثبتناه من طبعة السيد
عبد العزيز الطباطبائي من الفهرست ص ١٨٣ .

(٣) الفهرست ص ٦٨ .

المغيرة، عنه»^(١).

٥٥- ربيعي بن عبد الله

قال الشيخ الطوسي: «ربيعي بن عبد الله بن الجارود .

له أصل، أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله المفيد رحمه الله والحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن سعد بن عبد الله والجُمَيْري ومحمد بن يحيى وأحمد ابن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن ربيعي .

ورواه الحسين بن عبيد الله، عن الحسن بن حمزة العلوي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن ربيعي .
ورواه ابن أبي عمير، عنه»^(٢).

٥٦- ربيع الأصم

قال الشيخ الطوسي: «ربيع الأصم .

له أصل، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد ابن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب، عنه»^(٣).

(١) الفهرست ص ٦٩ .

(٢) الفهرست ص ٧٠ .

(٣) الفهرست ص ٧٠ .

وذكره أيضاً قبل هذه الترجمة قائلاً: «ربيع بن محمد المُسلي، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أيوب بن نوح، عن العباس بن عامر القصباني، عنه»^(١).

ومما يؤكد اتحادهما أنّ النجاشي عنوانه قائلاً: «ربيع بن محمد بن عمر بن حسان الأصمّ المُسلي، ومُسليّة: قبيلة من مدحج، وهي مُسليّة بن عامر بن عمرو بن علة بن خالد بن مالك بن أدد.

روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ذكره أصحاب الرجال في كتبهم، له كتاب يرويه جماعة»، ثم ذكر طريقه إليه^(٢).

ونقل عنه ابن طاوس في فلاح السائل قائلاً: «روينا بإسنادنا إلى الربيع بن محمد المُسلي، ومُسليّة: قبيلة من مدحج، بإسناده في كتاب أصله»^(٣).

٥٧- رفاعة بن موسى النخاس

قال الشيخ الطوسي: «رفاعة بن موسى النخاس، ثقة.

له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين، عن محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى، عنه.

ورواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن ابن

(١) الفهرست ص ٧٠.

(٢) رجال النجاشي ص ١٦٤.

(٣) فلاح السائل ص ٢٢١، وأيضاً ص ٢٢٤.

فضال، عنه»^(١).

وقال ابن شهر آشوب «له أصل»^(٢).

٥٨- زرعة بن محمد الحضرمي

قال الشيخ الطوسي: «زرعة بن محمد الحضرمي، واقفي المذهب.

له أصل، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن بابويه، عن أبيه،

عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن محمد الحضرمي، عنه.

وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن

الحسين ابن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعة»^(٣).

٥٩- زكار بن يحيى

قال الشيخ الطوسي: «زكار بن يحيى الواسطي.

له كتاب الفضائل، وله أصل

أخبرنا به جماعة، عن أبي جعفر محمد ابن بابويه، عن أبيه، عن الحسن بن علي

ابن الحسن الدينوري العلوي، عنه.

وروى الأصل حميد بن زياد، عن القاسم بن إسماعيل، عنه»^(٤).

(١) الفهرست ص ٧١.

(٢) معالم العلماء ص ٥٠.

(٣) الفهرست ص ٧٥.

(٤) الفهرست ص ٧٥.

٦٠- زياد بن مروان

قال الشيخ الطوسي: «زياد بن مروان القندي . له كتاب، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عنه»^(١) .
وقال الشيخ الحرّ العاملي بعد أن نقل من الفهرست للطوسي أسماء جماعة من أصحاب الأصول: «وذكر أنّ كتاب زياد بن مروان من جملة الأصول»^(٢) .

٦١- زياد بن المنذر أبو الجارود

قال الشيخ الطوسي: «زياد بن المنذر، يكتنى أبا الجارود، زيدي المذهب، وإليه تنسب الجارودية .

له أصل، وله كتاب التفسير، عن أبي جعفر عليه السلام .
أخبرنا به الشيخ أبو عبيد الله محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله ، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن الحسين بن سعدك الهمداني، عن محمد بن إبراهيم القطان ، عن كثير بن عياش، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام .

وأخبرنا بالتفسير أحمد بن عبدون، عن أبي بكر الدوري، عن ابن عقدة، عن أبي عبد الله جعفر بن عبد الله جعفر بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب المحمّدي، عن كثير بن عياش القطان - وكان ضعيفاً وخرج أيام أبي السرايا معه

(١) الفهرست ص ٧٢ .

(٢) الوسائل ج ٣٠ ص ٢٣٠ .

فأصابته جراحة ، عن زياد بن المنذر أبي الجارود، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام^(١).

٦٢ و ٦٣ - زيد النرسي وزيد الزراد

قال الشيخ الطوسي: «زيد النرسي وزيد الزراد .

لهما أصلان، لم يروهما محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، وقال في فهرسته: لم يروهما محمد بن الحسن بن الوليد، وكان يقول: هما موضوعان، وكذلك كتاب خالد ابن عبد الله بن سدير، وكان يقول: وضع هذه الأصول محمد بن موسى الهمداني .

وكتاب زيد النرسي، رواه ابن أبي عمير، عنه^(٢).

٦٤ - سعد بن أبي خلف

قال الشيخ الطوسي: «سعد بن أبي خلف الزام، صاحب أبي عبد الله عليه السلام . له أصل، روينا بالإسناد الأول، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه .

ورواه حميد بن زياد، عن أحمد بن ميثم، عنه^(٣).

(١) الفهرست ص ٧٢ - ٧٣ .

(٢) الفهرست ص ٧١ .

(٣) الفهرست ص ٧٦ .

٦٥ - سعدان بن مسلم

قال الشيخ الطوسي: «سعدان بن مسلم العامري، واسمه: عبد الرحمان، وسعدان لقبه .

له أصل، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمد بن عذافر، عنه .
وعن صفوان بن يحيى، عن سعدان .

وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن العباس بن معروف وأبي طالب عبد الله بن الصلت القمي وأحمد بن إسحاق، كلهم، عنه»^(١) .

٦٦ - سعيد بن عبد الرحمان الأعرج

قال الشيخ الطوسي: «سعيد الأعرج .

له أصل»، ثم ذكر طريقه إليه وإلى أصل سعيد بن يسار قائلاً: أخبرنا بهما جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع وعبد الرحمان بن أبي نجران جميعاً، عن علي بن النعمان وصفوان بن يحيى جميعاً، عنهما»^(٢) .

٦٧ - سعيد بن غزوان

قال الشيخ الطوسي: «سعيد بن غزوان .

(١) الفهرست ص ٧٩ .

(٢) الفهرست ص ٧٧ .

له أصل، رويناه بالإسناد الأول، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عنه^(١).

٦٨- سعيد بن مسلمة

قال الشيخ الطوسي: «سعيد بن مسلمة.

له أصل، رويناه بالإسناد الأول، عن ابن أبي عمير، عنه^(٢).

٦٩- سعيد بن يسار

قال الشيخ الطوسي: «سعيد بن يسار.

له أصل، ثم ذكر طريقه إليه وإلى أصل سعيد الأعرج قائلاً: «أخبرنا بهما جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع وعبد الرحمان بن أبي نجران جميعاً، عن علي بن النعمان وصفوان بن يحيى جميعاً، عنهما^(٣).

٧٠- سفيان بن صالح

قال الشيخ الطوسي: «سفيان بن صالح.

له أصل، رويناه بالإسناد الأول، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى،

(١) الفهرست ص ٧٧.

(٢) الفهرست ص ٧٧.

(٣) الفهرست ص ٧٧.

عن ابن أبي عمير، عنه»^(١).

٧١- شعيب بن أعين

قال الشيخ الطوسي: «شعيب بن أعين الحداد، كوفي، ثقة.

له أصل، رويناہ بالإسناد الأول، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عنه.

ورواه حميد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عنه»^(٢).

٧٢- شعيب بن يعقوب العقرقوفي

قال الشيخ الطوسي: «شعيب بن يعقوب العقرقوفي، ابن اخت أبي بصير.

له أصل، أخبرنا به الحسين بن عبید الله، عن الحسن بن حمزة العلوي، عن علي ابن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى ومحمد بن أبي عمير، عنه.

وأخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد وعلي ابن السندي، عن ابن أبي عمير وحماد بن عيسى، عن شعيب»^(٣).

٧٣- شهاب بن عبد ربّه

قال الشيخ الطوسي: «شهاب بن عبد ربّه.

(١) الفهرست ص ٨١.

(٢) الفهرست ص ٨٢.

(٣) الفهرست ص ٨٢.

له أصل، رويناه بالإسناد الأول، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عنه»^(١).

٧٤- صالح بن رزين

قال الشيخ الطوسي: «صالح بن رزين .

له أصل، رويناه بالإسناد الأول، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب، عنه»^(٢).

٧٥- عبد الله بن حماد

قال النجاشي: «عبد الله بن حماد الأنصاري، من شيوخ أصحابنا، له كتابان، أحدهما أصغر من الثاني .

أخبرنا بهما علي بن شبل بن أسد، عن ظفر بن حمدون، عن الأحمر بن حماد، عنه»^(٣).
وقال الشيخ الطوسي:

«عبد الله بن حماد، له كتاب .

أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه»^(٤).

(١) الفهرست ص ٨٣ .

(٢) الفهرست ص ٨٤ .

(٣) رجال النجاشي ص ٢١٨ .

(٤) الفهرست ص ١٠٣ .

وقال ابن طاوس: «روى أبو محمد^(١) عبد الله بن حماد الأنصاري في كتاب أصله في فضل زيارة الحسين صلوات الله عليه، فقال ما لفظه: عن الحسين بن أبي حمزة قال: خرجت في آخر زمن بني أمية وأنا أريد قبر الحسين عليه السلام، فانتهيت إلى الغاضرية»^(٢).

٧٦ - عبد الله بن سليمان

قال النجاشي: «عبد الله بن سليمان الصيرفي، مولى، كوفي، روى عن جعفر بن محمد عليه السلام.

له أصل، رواه، أخبرنا أحمد بن عبدون قال: حدّثنا علي بن حبشي بن فوني قال: حدّثنا حميد بن زياد قال: حدّثنا إبراهيم بن سليمان الخزاز قال: حدّثنا جعفر بن علي كان ينزل درب أسامة قال: حدّثنا عبد الله بن سليمان بكتابه»^(٣).

٧٧ - عبد الله بن الهيثم

قال النجاشي: «عبد الله بن الهيثم، كوفي.

(١) في نسخة المجلسي من المصدر: «روى أبو عبد الله بن حماد الأنصاري»، وما أثبتناه موافق لما جاء في كشف المحجّة ص ٣١ فصل ٢٧، وعنه في البحار ج ٢ ص ١٣٧، وفي نسختنا المعتمدة من المصدر: «روى عبد الله بن حماد الأنصاري»، ومما يؤكد صحّة ما أثبتناه أنّه جاء هذا الحديث في كامل الزيارات ص ٢٢٣ وعنه في البحار ج ٩٨ ص ٦٠، وفيهما: «روى عبد الله بن حماد الأنصاري».

(٢) الإقبال ج ٣ ص ٦٤.

(٣) رجال النجاشي ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

له أصل، أخبرنا أحمد بن علي قال: حدّثنا أبو الحسين محمد بن علي بن تمام قال: حدّثنا محمد بن القاسم بن زكريا قال: حدّثنا عبّاد بن يعقوب، عن عبد الله بكتابه^(١).

٧٨- علي بن أبي حمزة البطائني

قال الشيخ الطوسي: «علي بن أبي حمزة البطائني، واقفي المذهب . له أصل، رويناه بالإسناد الأول، عن أحمد بن أبي عبد الله وأحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى جميعاً، عنه»^(٢).

٧٩- علي بن أسباط

قال الشيخ الطوسي: «علي بن أسباط الكوفي . له أصل وروايات، أخبرنا بذلك الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن محمّد بن أحمد بن أبي^(٣) قتادة، عن موسى بن جعفر البغدادي، عنه .

وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن علي بن أسباط»^(٤).

(١) رجال النجاشي ص ٢٢٧ .

(٢) الفهرست ص ٩٦ - ٩٧ .

(٣) كلمة «أبي» ساقطة من نسختنا من المصدر، وأثبتناها من طبعة السيد عبد العزيز الطباطبائي من الفهرست ص ٢٦٨ .

(٤) الفهرست ص ٩٠ .

٨٠- علي بن رثاب الكوفي

قال الشيخ الطوسي: «علي بن رثاب الكوفي .

له أصل كبير، وهو ثقة، جليل القدر، أخبرنا به جماعة، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه»^(١).

٨١- محمد بن قيس البجلي

قال الشيخ الطوسي: «محمد بن قيس البجلي، له كتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام

أخبرنا به جماعة، منهم: محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله وجعفر بن الحسين بن حسكة القمي، عن ابن بابويه، عن أبيه، عن سعد والجُمَيْرِي، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبدالرحمان بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن الباقر عليه السلام .

وله أصل، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عنه»^(٢).

٨٢- مروك بن عبيد

قال النجاشي: «مروك بن عبيد بن سالم بن أبي حفصة مولى بني عجل، وقال

(١) الفهرست ص ٨٧ .

(٢) الفهرست ص ١٣١ .

بعض أصحابنا: إنّه مولى عمار بن المبارك العجلي، واسم مروك: صالح، واسم أبي حفصة: زياد، قال أصحابنا القميون: **فنادره أصل** .

أخبرنا محمد بن محمد قال: حدّثنا جعفر بن محمد قال: حدّثنا علي بن الحسين السعد آبادي قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن خالد، عن مروك بكتابه^(١) .

٨٣- مسعدة بن زياد

قال الشيخ الحرّ العاملي في الفائدة الرابعة من خاتمة الوسائل: «كتاب مسعدة بن زياد، وهو من الأصول»^(٢) .

٨٤- هشام بن الحكم

قال الشيخ الطوسي: «هشام بن الحكم، كان من خواصّ سيدنا ومولانا موسى بن جعفر عليه السلام، وكانت له مباحثات كثيرة مع المخالفين في الأصول وغيرها وكان له أصل

أخبرنا به جماعة، عن أبي جعفر ابن بابويه، عن ابن الوليد، عن الصّفّار، عن يعقوب بن يزيد ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى، عنه .

وأخبرنا جماعة، عن أبي المفضّل، عن حميد، عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك،

(١) رجال النجاشي ص ٤٢٥ .

(٢) الوسائل ج ٣٠ ص ١٦٥ .

عن ابن أبي عمير، عنه»^(١) .

٨٥- هشام بن سالم

قال الشيخ الطوسي: «هشام بن سالم .

له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصقار، عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب وإبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى، عنه .

ورواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عنه .

وأخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن أبي العباس عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن ابن أبي عمير، عنه»^(٢) .

٨٦- وهب بن عبد ربه

قال الشيخ الطوسي: «وهب بن عبد ربه .

له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد ابن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن عنه»^(٣) .

٢٤٢

وقال ابن شهر آشوب: «وهب بن عبد ربه، له أصل»^(٤) .

(١) الفهرست ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) الفهرست ص ١٧٤ .

(٣) الفهرست ص ١٧٢ .

(٤) معالم العلماء ص ١٢٧ .

علماً بأنه جاء في ثلاث نسخ من الفهرست للطوسي أنّ وهب بن عبد ربه له أصل^(١).

٨٧- أبو محمد الخزاز

قال الشيخ الطوسي: «أبو محمد الخزاز.

له أصل، رويناه بهذا الإسناد، عن ابن أبي عمير، عنه»^(٢).

(١) راجع طبعة السيد عبد العزيز الطباطبائي من الفهرست ص ٤٨٧ هامش رقم واحد.

(٢) الفهرست ص ١٨٨.

مشايخ الإجازة

وقبل أن نبحت عن توثيق مشايخ الإجازة نورد بعض ما عثرنا عليه في معنى الإجازة وأنواعها.

معنى الإجازة وأنواعها

عدّ الشهيد رحمه الله الإجازة من أنواع طرق تحمّل الحديث، وقال: «وهي في الأصل مصدر أجاز، وأصلها «إجوازة»، تحرّكت الواو، فتوهم انفتاح ما قبلها، فانقلبت ألفاً، وبقيت الألف الزائدة التي بعدها، فحذفت لالتقاء الساكنين، فصارت إجازة». وأضاف: «وهي مأخوذة من جواز الماء الذي يسقاه المال من الماشية والحرث، ومنه قولهم: استجزته فأجازني، إذا سقاك ماءً لما شيتك أو أرضك، فالطالب للحديث يستجيز العالم علمه» أي يطلب اعطائه له على وجه يحصل به الإصلاح لنفسه كما يحصل للأرض والماشية الإصلاح بالماء».

ثم قال: «وقيل هي - أي الإجازة -: إذن وتسويغ، وهو المعروف، وعلى هذا فتقول: أجزت له رواية كذا، كما تقول أذنت له وسوّغت له».

وقال بشأن العمل بالإجازة: «اعلم أنّ المشهور بين العلماء المحدّثين والاصوليين أنه يجوز العمل بها، بل ادّعى جماعة الإجماع عليه، نظراً إلى شذوذ المخالف». ثم ذكر للإجازة أنواعاً أربعة نذكرها كما يلي:

١ - الإجازة بأمر معيّن لشخص معيّن، كأجزتك الكتاب الفلاني أو الفهرست

الفلاني.

٢ - الإجازة بأمر غير معيّن لشخص معيّن، كأجزتك مسموعاتي أو مروياتي.

٣ - الإجازة بأمر معيّن لشخص غير معيّن، كأجزت جميع المسلمين أو من أدرك زمانى رواية الكتاب الفلانى .

٤ - الإجازة بأمر غير معيّن لشخص غير معيّن، كأجزت المسلمين جميع مسموعاتى أو مروياتى^(١) .

وتصدّى العلامة المامقانى للبحث فى الإجازة بالتفصيل، وذكر عشرين قسمًا لها، استنتجها من خمسة فروض هى:

١ - الإجازة بالقول الصريح .

٢ - بالقول الظاهر .

٣ - بالقول المقدر .

٤ - بالإشارة .

٥ - بالكتابة .

وذكر لكلّ واحدة من هذه الخمسة فرضين هما:

١ - أن يكون المجاز حاضرًا .

٢ - أن يكون غائبًا .

كما فرض لكلّ واحدة من هذه الفروض العشرة الحاصلة فرضين هما:

١ - أن يكون المجاز معيّنًا .

٢ - أن يكون غير معيّن^(٢) .

(١) راجع الدراية ص ٩٣ - ١٠٠ .

(٢) راجع مقباس الهداية ج ٣ ص ١١٤ - ١١٥ .

توثيق مشايخ الإجازة

اختلفت آراء العلماء في توثيق مشايخ الإجازة، بين من وثقهم، وبين من رأى أنّ كون الرجل من مشايخ الإجازة مدح له، وبين من ذهب إلى القول بأنّ شيخوخة الإجازة لا دخل لها في التعديل، ولا يستفاد منها المدح.

وفي هذا الفصل نذكر بعض ما قيل بهذا الشأن.

قال المولى محمد الاسترآبادي بشأن الحسن بن علي بن زياد الوشاء: «ورمّا استفيد توثيقه من استجازة أحمد بن محمد بن عيسى^(١)، ولأريب في كونه عيناً من عيون هذه الطائفة ووجهاً من وجوهها أولى بذلك».

وقال المحقق البحراني في ترجمة أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر:

«أقول وهذا الشيخ لم يذكره أحد من علماء الرجال بالتوثيق، إلّا أنّه لمّا كان من مشايخ الإجازة فالظاهر أنّه لا توقّف في عدّ حديثه من الصحيح، بناءً على الاصطلاح غير الصحيح»^(٢).

وقال الوحيد البهبهاني تحت عنوان أمارات الوثاقة والمدح والقوة: «منها: كون الرجل من مشايخ الإجازة، والمتعارف عدّه من أسباب الحسن، ورّمّا يظهر من جدّي رحمه الله دلالته على الوثاقة، وكذا من المصنّف^(٣) في ترجمة الحسن بن علي بن زياد، وقال المحقق البحراني: مشايخ الإجازة في أعلى درجات الوثاقة والجلالة، وما ذكروه لا يخلو عن القرب، إلّا أنّ قولهم «في أعلى درجاتها» غير ظاهر، وقال

(١) سنذكر قصة هذه الإستجازة في ما بعد نقلاً عن رجال النجاشي ص ٣٩.

(٢) لؤلؤة البحرين ص ٤١٩.

(٣) وهو المولى محمد بن علي الاسترآبادي مصنّف منهج المقال.

المحقق الشيخ محمد: عادة المصنّفين عدم توثيق الشيوخ»^(١).

وعدّ العلامة المامقاني «مشايخ الإجازة» و«شيخ الإجازة» من ألفاظ المدح وقال: «ولا ريب في إفادته المدح المعتبر به»^(٢).

وقال العلامة التستري: «شيخ الإجازة لا أثر له في نفسه أصلاً»^(٣).

وقال السيد الخوئي رحمه الله: «إنّ شيخوخة الإجازة لا تكشف عن وثاقة الشيخ، كما لا تكشف عن حسنه»^(٤).

وعدّ مؤلف الطرائف مشايخ الإجازة من جملة ما ذكره تحت عنوان أسباب التوثيق والمدح قائلاً: «ومنها: مشايخ الإجازة، قيل: إنهم لا يحتاجون إلى التنصيص على التزكية، وقيل: إنهم في أعلى درجات الوثاقة، وقيل: لا يدلّ على التوثيق، ولعلّ كونه دالاً على التوثيق، نظراً إلى أنّ دأب العلماء عدم الاستجازة من غير أهل الوثوق في الغالب، قوي»^(٥).

هذا بعض ما عثرنا عليه بهذا الشأن، ثمّ نقول: لا شكّ في صدور الإذن عن المعصومين عليهم السلام للناس بالرواية، ويدلّ عليه ماورد عنهم عليهم السلام في وجوب طلب العلم، وتفضيل العلماء، والحثّ على حفظ الحديث وثواب روايته . كما يُعرف من خلال النصوص الواردة بهذا الشأن أنّ للرواية ونشر الحديث شروطاً يجب على الراوي أن يراعيها .

(١) تعليقة منهج المقال ص ٩ .

(٢) مقياس الهداية ج ٢ ص ٢١٨ .

(٣) قاموس الرجال ج ١ ص ٧٧ .

(٤) معجم رجال الحديث ج ١ ص ٧٧ .

(٥) طرائف المقال ج ٢ ص ٢٦٠ .

والإجازة - بمعنى الإذن والتسويغ - هي اعتراف من المجيز بأهليّة المجاز، وتأيد منه له بتحقق الشروط اللازمة فيه، لتطمئنّ النفس إلى ما يرويه. وبها يكسب المجاز شرفاً بقدر شرف المجيز، وإنّما قلنا بقدر شرف المجيز لأنّه فرعه، والفرع لا يزيد على الأصل.

وعلى هذا نقول: إنّ الإجازة بما هي إجازة لا دلالة لها على شيء، وإنّما تعتبر باعتبار المجيز أو المجاز.

ومن هذا المنطلق يتيسر لنا البحث عن اعتبار أو عدم اعتبار مشايخ الإجازة، ومن ثمّة اختيار القول بالتفصيل، فلا نقول بتوثيق كلّ من أجاز، ولا بمدح مطلق مشايخ الإجازة، كما لا نقول بعدم اعتبارهم مطلقاً.

بل نقول: لو أحرزنا أنّ المجيز كان ممّن لا يجيز إلا لمن يعتمد عليه، لا شك أنّ هذه الإجازة تدلّ - على الأقلّ - على اعتبار المجيز والمجاز معاً.

تعارض الإجازة مع السماع والقراءة

لقد صرّح الشيخ الطوسي رحمه الله بترجيح السماع والقراءة على الإجازة فيما إذا كان المستجيز يروي أصلاً معروفاً أو مصنّفاً مشهوراً.

قال رحمه الله: «وإذا كان أحد الروايين يروي سماعاً وقراءة والآخر يرويه إجازة، فينبغي أن يقدّم رواية السماع على رواية المستجيز، اللهم إلا أن يروي المستجيز بإجازته أصلاً معروفاً أو مصنّفاً مشهوراً، فيسقط حينئذ الترجيح»^(١).

ومعناه أنّ رواية المستجيز لأصل أو مصنّف معروف يتعادل مع رواية من يروي

(١) عدة الأصول ج ١ ص ٣٨٥.

سماعاً وقراءة .

من إجازات علمائنا المتقدمين

لقد كانت إجازة الرواية منذ القرون الأولى من تاريخ الإسلام موضع عناية واهتمام العلماء والمحدثين، ويتمكّن كلّ باحث في تراثنا العريق أن يحصل على وثائق تؤكّد هذا المعنى، وفي هذا الفصل نذكر ما عثرنا عليه من إجازات علمائنا المتقدمين .

١ - روى النجاشي في ترجمة الحسن بن علي بن زياد الوشاء^(١) من رجاله بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى^(٢) قال: خرجت إلى الكوفة في طلب الحديث فلقيت بها الحسن بن علي الوشاء فسألته أن يخرج لي كتاب العلاء بن رزين القلاء وأبان بن عثمان الأحمر فأخرجهما إليّ، فقلت له: احبّ أن تجيزهما لي، فقال لي: يا رحمك الله وما عجلتك اذهب فاكتبهما واسمع من بعد، فقلت: لا آمن الحدثان، فقال: لو علمت أنّ هذا الحديث يكون له هذا الطلب لاستكثرت منه، فإنّي أدركت في هذا المسجد تسعمائة شيخ كلّ يقول حدثني جعفر بن محمد^(٣) .

يظهر من هذا أنّ تحمّل الحديث من طريق الإجازة كان متداولاً في عصر المعصومين عليهم السلام، وكان المجاز يقرأ على المجيز ما كان يجيزه حرفاً،

(١) عدّه الشيخ الطوسي من أصحاب الرضا والهادي عليهما السلام راجع رجال الطوسي ص ٣٦٦ و٣٧١ و٤١٢ .

(٢) عدّه الشيخ الطوسي من أصحاب الرضا والجواد والهادي عليهم السلام راجع رجال الطوسي ص ٣٦٦ و٣٩٧ و٤٠٩ .

(٣) رجال النجاشي ص ٣٩ .

ولم يقتصر فيها على جملة «أجزتك» وحدها من دون القراءة .

٢ - إجازة أبي جعفر محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري لأبي عمرو سعيد بن عمر، ذكرها العلامة الطهراني وأضاف: «حكى صورتها المكتوبة على ظهر قرب الإسناد لوالده في سنة ٣٠٤ مختصرة جداً»^(١).

وذكرها أيضاً ذيل التعريف بقرب الإسناد، وذكر نقلاً عن نسخة من «القرب» هذا بخط الأمير بيك مودعة في الخزانة الرضوية^(٢) أن صورتها هكذا: «أطلقت لك يا أبا عمرو سعيد بن عمر أن تروي هذا الكتاب عني، عن أبي علي تمام هذا الكتاب، وما كان فيه عن بكر الأزدي وسعدان بن مسلم، فأروه عن أحمد بن إسحاق بن سعد عنهما، وكتب محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري بخطه في صفر سنة ٣٠٤»^(٣).
وعدّ أيضاً أبا عمرو سعيد بن عمر هذا في طبقات أعلام الشيعة من القرن الرابع^(٤).

٣ - روى النجاشي في ترجمة علي بن إبراهيم بن هاشم، عن المفيد عن الحسن ابن حمزة بن علي بن عبد الله البصري المعروف بالمرعشي المتوفى ٣٥٨ أنه قال: «كتب إليّ علي بن إبراهيم بإجازة سائر حديثه وكتبه»^(٥).

(١) الذريعة ج ١ ص ٢٤١ .

(٢) عرّف هذه النسخة ضمن نسخ قرب الإسناد برقم ٢١٠٤ من فهرست الفباثي ص ٤٤٤ .

(٣) الذريعة ج ١٧ ص ٦٨ .

(٤) نوابغ الرواة ص ١٣٥ .

(٥) رجال النجاشي ص ٢٦٠ .

ولم يذكر العلامة الطهراني هذه الإجازة في مظانها من الذريعة .

٤ - إجازة محمد بن عبد ربه لهارون بن موسى التلعكبري^(١) المتوفى عام ٣٨٥ .

ذكرها الطوسي في ترجمة المجيز بقوله : «أجاز التلعكبري جميع حديثه»^(٢) .

٥ - ذكر ابن طاوس نقلاً عن نسخة عتيقة عليها صورة إجازة محمد بن أحمد بن

داود القمي المتوفى ٣٦٨ لمحمد بن عبد الله بن عبد الرحمان بن سميع، جاء في

أولها: «قد أجزت هذا الكتاب وهو أول كتاب الزيارات من تصنيفي وجميع

مصنفاتي ورواياتي ما لم يقع فيها سهو ولا تدليس لمحمد بن عبد الله بن عبد

الرحمان بن سميع أعزّه الله، فليرو ذلك عني إذا أحبّ، لا حرج فيه أن يقول: أخبرنا

وحدّثنا، وكتب محمد بن داود القمي في شهر ربيع الآخر سنة ستين وثلاثمائة

حامداً لله شاكراً وعلى نبيه مصلياً وسلماً»^(٣) .

وذكرها العلامة الطهراني نقلاً عن ابن طاوس هذا^(٤) .

٦ - وروى النجاشي عن شيخه: الحسين بن أحمد بن محمد ابن هديّة ومحمد

ابن محمد بن النعمان المفيد، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه أنه قال:

(١) يروي التلعكبري هذا عن جماعة من رواة الحديث بالإجازة، ذكرهم الشيخ الطوسي في

تراجمهم من رجاله، كما ذكرهم المولى عناية الله القهطاني مع سائر مشايخه، وذلك في

ترجمته من مجمع الرجال ج ٦ ص ٢٠٤ .

(٢) رجال الطوسي ص ٥٠٦ .

(٣) فرحة الغري ص ١٤٠ .

(٤) الذريعة ج ١ ص ٢٣٠ .

«كتب إليّ الحسن بن علي بن أبي عقيل يجيز لي كتاب المتمسك وسائر كتبه»^(١).
 ٧ - وذكر أبو غالب الزراري المتوفى ٣٦٨ من جملة الكتب التي رواها كتاب
 الكافي تصنيف أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، وأضاف: «روايتي عنه بعضه
 قراءة وبعضه إجازة»^(٢).

٨ - وعدّ أيضاً منها جزءاً بخطه فيه أخبار من كتاب حماد بن عيسى، وذكر طريقه
 إليه بقوله: «حدّثني أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن مهزيار، قال: حدّثني أبي،
 قال: حدّثني عمي داود بن مهزيار، قال: حدّثني حماد بن عيسى»، كما ذكر إجازة
 أبي جعفر محمد بن الحسن هذا له بقوله: «وأجاز لي رواية جميع ما رواه عنه
 الموصليان»^(٣).

٩ - كما عدّ أيضاً منها: كتاب وصية النبي صلى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه
 السلام، عن أبي العباس ابن عقدة، وأضاف: «وعلى ظهره إجازته لي جميع حديثه
 بخطه»^(٤).

١٠ - وعدّ منها أيضاً قائلاً: «جزء لطيف - بخطي - أخبار علي بن سليمان بن
 المبارك القمي: وفيه إجازته لي بخطه»^(٥).

(١) رجال النجاشي ص ٤٨.

(٢) رسالة أبي غالب الزراري ص ١٧٦.

(٣) رسالة أبي غالب الزراري ص ١٧٨، والموصليان هما: عبد العزيز وعبد الواحد ابني
 عبد الله بن يونس الموصلي، روى عنهما التلعكبري عام ٣٢٦ إجازة، كما جاء ذلك في رجال
 الطوسي ص ٤٨١ برقم ٢٦ و ٢٧.

(٤) رسالة أبي غالب الزراري ص ١٨١.

(٥) رسالة أبي غالب الزراري ص ١٨٠.

١١ - إجازة جعفر بن محمد بن قولويه المتوفى ٣٦٧ للحسين بن عبد الله الغضائري المتوفى ٤١١ .

ذكرها المجاز في أول تكلمته لرسالة أبي غالب الزراري بقوله: «وجدت في «المنتخبات» التي أجازنا إيّاها جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله»^(١) .

١٢ - إجازة أبي غالب المتوفى ٣٦٨ لابن ابنه محمد بن عبيد الله بن أحمد الزراري أبي طاهر .

ذكرها النجاشي في ترجمة أبي غالب هذا بعنوان: «كتاب الرسالة إلى ابن ابنه أبي طاهر في ذكر آل أعين»^(٢) .

ذكرها العلامة الطهراني وأضاف: «إنّ هذه الإجازة المبسوطة من أنفس إجازة وصلت إلينا من القدماء، وفيها دلالات على إجازات سابقة صدرت عن مشايخ أبي غالب له، منهم ثقة الإسلام الكليني»^(٣) .

كتبها المجيز سنة ست وخمسين وثلاثمائة، كما ذكر ذلك هو في خاتمة الرسالة، ثم ذكر بعدها ثبت الكتب التي أجاز روايتها .

يقول فيها مخاطباً حفيده المجاز: «وقد بيّنت لك آخر كتابي هذا أسماء الكتب التي بقيت عندي من كتبتي، وما حفظت إسناده وتيقّنت روايته، فإن كان قد غاب عني شرحت لك ممّن سمعت ذلك .

(١) رسالة أبي غالب الزراري ص ١٨٧ .

(٢) رجال النجاشي ص ٨٤ .

(٣) الذريعة ج ١ ص ١٤٣ .

وأجزت لك خاصّة روايتها عني، على حسب ما أشرحه لك من ذلك عند ذكر أسمائها»^(١).

طبعت هذه الإجازة مكرراً، منها عام ١٤١١ بتحقيق السيد محمد رضا الجلاّلي، صدرها بمقدمة قيّمة في حياة المجيز، وألحق بها تكملتها للحسين بن عبيد الله الفضائري، كما طبع معها كتابه «معجم الأعلام من آل أعين الكرام»، ألفه في رجب من هذا العام.

ووضع لها فهرس فنيّة ونافعة.

١٣ - إجازة الحسين بن أحمد بن خالويه^(٢) النحوي المتوفى ٣٧٠ لأبي الحسن محمد بن عبد الله الشاعر الشهير بالسلامي المتوفى ٣٩٣.

ذكرها العلامة الطهراني وأصاف أنّها: «بخطّ المجيز على ظهر شرحه لمقصورة ابن دريد، مختصرة، والنسخة في الخزانة الغروية»^(٣).

١٤ - قال النجاشي - بعد أن ذكر تصانيف محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق -: «أخبرنا بجميع كتبه، وقرأت بعضها على والدي علي بن أحمد بن العباس النجاشي رحمه الله، وقال لي: أجازني جميع كتبه لمّا سمعنا منه ببغداد»^(٤).

١٥ - إجازة أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد المتوفى ١٣٤ للشيخ أبي الحسن علي بن محمد الدقاق.

(١) رسالة أبي غالب ص ١٥٢.

(٢) ذكره النجاشي بعنوان «الحسين بن خالويه» منسوباً إلى جدّه، راجع رجال النجاشي ص ٦٧.

(٣) الذريعة ج ١ ص ١٨٠.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٩٢.

ذكرها العلامة الطهراني وأضاف: «مختصرة، تاريخها صفر سنة ٤٠٣، رأيت صورتها على ظهر «رسالة المولى» للشيخ المفيد»^(١).

١٦ - قال النجاشي في ترجمة الحسين بن عبيدالله الغضائري - بعد أن ذكر بعض كتبه -: «أجازنا جميعها، وجميع رواياته عن شيوخته»^(٢).

١٧ - وقال أيضاً في ترجمة محمد بن علي بن يعقوب القنّائي - بعد أن ذكر بعض كتبه -: «أخبرني وأجازني جميع كتبه»^(٣).

هذه نماذج من إجازات القدماء، ذكرناها ليقف الباحث من خلال دراستها على النصوص التي كان يُعَبّر بها عن الإجازة، كما يقف أيضاً على بعض أنواعها التي كانت متداولة عندهم آنذاك .

(١) الذريعة ج ١ ص ٢٤٦ .

(٢) رجال النجاشي ص ٦٩ .

(٣) رجال النجاشي ص ٣٩٨ .

من الرواة في تفسير علي بن إبراهيم

قال علي بن إبراهيم في مقدّمة تفسيره : « فرض الله عزّ وجل على نبيّه ﷺ أن يبيّن للناس ما في القرآن من الأحكام والقوانين والفرائض والسنن ، وفرض على الناس التّفقّ والتعلّم ، والعمل بما فيه ، حتى لا يسع أحداً جهله ، ولا يعذر في تركه ، ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم ، وأوجب ولايتهم ، ولا يقبل عمل إلاّ بهم »^(١).

وقال السيد الخوئي بعد أن ذكر كلام علي بن إبراهيم هذا : « إنّ في هذا الكلام دلالة ظاهرة على أنّه لا يروي في كتابه هذا إلاّ عن ثقة »^(٢).

وقال الشيخ الحرّ العاملي بشأن توثيق كلّ من وقع في أسانيد الروايات المذكورة في تفسير علي بن إبراهيم هذا : « وقد شهد علي بن إبراهيم - أيضاً - بشبوت أحاديث تفسيره ، وأنها مروية عن الثقات عن الأئمة عليهم السلام »^(٣).

وقال السيد الخوئي بعد أن ذكر كلام صاحب الوسائل هذا : « إنّ ما استفاده عليه السلام في محلّه ، فإنّ علي بن إبراهيم يريد بما ذكره إثبات صحّة تفسيره ، وأنّ رواياته ثابتة ، وصادرة من المعصومين عليهم السلام ، وأنها انتهت إليه بوساطة المشايخ والثقات من الشيعة ، وعلى ذلك فلا موجب لتخصيص التوثيق بمشايخه الذين يروي عنهم علي ابن إبراهيم بلا واسطة ، كما زعمه بعضهم »^(٤).

(١) تفسير علي بن إبراهيم ج ١ ص ٤ .

(٢) معجم رجال الحديث ج ١ ص ٤٩ .

(٣) الوسائل ج ٣٠ ص ٢٠٢ ، الفائدة السادسة من الخاتمة .

(٤) معجم رجال الحديث ج ١ ص ٤٩ .

هذا وقد فسّر العلامة المامقاني كلام علي بن إبراهيم هذا بأنه يشمل مشايخه الذين روى عنهم مباشرة^(١).

ووصف الوحيد البهبهاني «إبراهيم بن هاشم» بـ«صحيح الحديث»، وذلك بلحاظ رواية علي ابنه عنه^(٢)، ولعلّ مستنده أنّه روى عنه في تفسيره.

واستدلّ السيد بحر العلوم على وثاقة إبراهيم بن هاشم بوجوده، ثم قال في أول الوجوه: «ما ذكره ولده الثقة الثبت المعتمد في خطبة تفسيره المعروف»، ثم ذكر كلامه، ثم قال: «وعطف الثقات على المشايخ من باب تعاطف الأوصاف مع اتحاد الموصوف، والمعنى: «مشايخنا الثقات»، وليس المراد به المشايخ غير الثقات، والثقات غير المشايخ، كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام»^(٣).

وأرى أنّ كلام علي بن إبراهيم هذا واضح الدلالة على أنّ من وقع في طرق رواياته التي أوردناها في تفسيره هذا ثقة بهذا التوثيق العام، بشرط أن لا يعارضه جرح يعتدّ به، فلو عارضه يقمّ قول الجرح، وهذا لا يتنافى مع القول بتوثيق غير المجروح منهم، كما إذا ورد تعديل من شخص بحق شخص ثم ورد جرح بحقه من شخص آخر.

اخترنا في هذا الفصل أسماء جماعة ممّن جاءت أسماءهم في تفسير علي بن إبراهيم، ولم يرد بحقّهم توثيق خاص، ولا جرح يعتدّ به.

علماً بأنّنا لم نذكرهم جميعاً، لأنّ ذلك يتطلّب أولاً الحصول على نسخة

(١) راجع تنقيح المقال ج ٣ ص ٤.

(٢) راجع التعليقة على منهج المقال ص ٢٩.

(٣) الفوائد الرجالية ج ١ ص ٤٦٢ - ٤٦٣.

صحيحة من هذا التفسير، ثم توحيد ما جاء فيه من الأسماء، ثم البحث عنها في كتب الرجال، كي يعرف الذين لم يرد بحقهم تعديل أو جرح يعتد به. ومما اخترناهم في هذا الفصل:

إبراهيم بن عبد الأعلى

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير آية ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾^(١)، وقد جاء في نسختنا «إبراهيم بن العلي»، روى عن سويد بن غفلة، وروى عنه جابر^(٢).

لم يذكر في الأصول الرجالية، وترجم له ابن حجر في تهذيب التهذيب بعنوان «إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي مولاهم الكوفي»، وذكر أنه روى عن سويد بن غفلة^(٣)، وترجم لسويد بن غفلة في التهذيب هذا، وذكر أن إبراهيم بن عبد الأعلى روى عنه^(٤).

إبراهيم بن المستنير

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير آية: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً﴾^(٥)، روى عن معاوية بن عمار، وروى عنه عمر بن

(١) سورة إبراهيم، آية: ٢٦.

(٢) تفسير علي بن إبراهيم ج ١ ص ٣٦٩.

(٣) تهذيب التهذيب ج ١ ص ٩٠.

(٤) تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤٥٩.

(٥) سورة طه، آية: ١٢٤.

عبد العزيز^(١)، علماً بأنّ هذا الحديث قد جاء في مختصر بصائر الدرجات، وفيه :
 « عن عمر بن عبد العزيز، عن رجل، عن إبراهيم بن المستنير^(٢) .
 هذا وقد جاء « إبراهيم بن المستنير » هذا في الغيبة للنعمانى، روى عن المفضل
 ابن عمر، وروى عنه عبد الله بن جبلة^(٣) لكن جاء حديث الغيبة للنعمانى هذا في
 الغيبة للطوسى، وفيه « عبد الله بن المستنير » بدل « إبراهيم المستنير^(٤) .
 وجاء « عبد الله بن المستنير » في المستدرک نقلاً عن كتاب الغيبة للمفضل بن
 شاذان، يروي عن المفضل بن عمر، ويروي عنه عبد الله بن جبلة^(٥) .
 وجاء : « إبراهيم بن محمد بن المستنير » يروي عن عبد الرحمان بن القاسم،
 ويروي عنه أحمد بن محمد بن خالد، وذلك في الغيبة للنعمانى^(٦) .

أحمد بن الحسن القرّاز

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير آية ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ
 النُّجُومِ ﴾^(٧) مقروناً بالحسن بن محمد بن سماعة، يرويان عن صالح بن خالد،

(١) تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٦٥ .

(٢) مختصر بصائر الدرجات ص ١٨ .

(٣) الغيبة للنعمانى ص ١٧١ .

(٤) الغيبة للطوسى ص ١٦١ .

(٥) مستدرک الوسائل ج ١٠، ص ٢٧٦ وج ١٠ ص ٣٣٥ .

(٦) الغيبة للنعمانى ص ٢٤٨ .

(٧) سورة الواقعة، آية : ٧٥ .

ويروي عنهما محمد بن أحمد بن ثابت^(١).

وترجم له النجاشي ووصفه بـ«البصري»، وقال: «له كتاب الصفة في مذهب الواقفة» أخبرنا أحمد بن عبد الواحد قال: «حدثنا علي بن حبشي أبو القاسم الكاتب قال: حدثنا حميد بن زياد قال: حدثنا أحمد بن الحسن به»^(٢).

وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليه السلام بعنوان «أحمد بن الحسين البصري القزاز» وقال:

«روى عنه حميد كتاب عاصم بن حميد وغيره، مات سنة إحدى وستين ومائتين»^(٣).

وجاء في طريق النجاشي إلى إسحاق بن جندب، وذلك بعنوان: «أبو جعفر أحمد بن الحسن بن علي البصري»، يروي عن عبيس بن هشام الناشري، ويروي عنه حميد بن زياد^(٤).

وروى أيضاً عن إسماعيل بن مهران وعبد الله بن جبلة وصالح بن خالد المحاملي^(٥).

أحمد بن رشيد

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

(١) تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٣٤٩.

(٢) رجال النجاشي ص ٧٨.

(٣) رجال الطوسي ص ٤٤١.

(٤) رجال النجاشي ص ٧٣.

(٥) راجع رجال النجاشي ترجمة رقم ٤٩ و ٤٠٤ و ٤٣٨ و ٤٥٢ و ٥٦٣ و ٥٨١.

أَمْثُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ ﴿١﴾، روى عن مروان بن مسلم، وروى عنه عبيد الله بن موسى (٢).

وذكره العلامة في القسم الثاني من الخلاصة، وضعفه استناداً على ما قاله ابن الغضائري (٣).

وتضعيفات ابن الغضائري لا يعاب بها، فيبقى هذا التوثيق العام بلا معارض. واختلف في ضبط اسم أبيه، ف قيل «رشيد»، وقيل «رشد»، وقيل «راشد». قال ابن الغضائري: «أحمد بن رشد بن خيثم العامري الهلالي، زيدي، يدخل حديثه في حديث أصحابنا، ضعيف، فاسد» (٤).

وقال ابن ناصر الدين في ضبط رشد: «ورشد بفتح أوله وثانيه معاً: أحمد بن رشد بن خيثم الكوفي، حدّث عن أبي معاوية الضرير (٥)، وعن عمّه سعيد بن خيثم، نقله ابن نقطة عن خطّ أبي الفضل ابن ناصر، وضبطه» (٦).

وقال ابن أبي حاتم الرازي: «أحمد بن رشد بن خيثم الهلالي، ابن أخي سعيد بن خيثم، روى عن عمّه سعيد بن خيثم، روى عنه أبي، وسمع منه أيام عبيد الله بن

(١) سورة الحجرات، آية: ٦.

(٢) تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٣١٩.

(٣) خلاصة الأقوال ص ٢٠٥.

(٤) رجال ابن الغضائري ص ٣٧.

(٥) هو محمد بن خازم التميمي السعدي أبو معاوية الضرير ولد عام ١١٣ وتوفي عام ١٩٥،

له ترجمة في تاريخ بغداد ج ٥ ص ٢٤٢.

(٦) توضيح المشتبه ج ٤ ص ١٩١.

موسى أحاديث أربعة»^(١).

أحمد بن محمد الشيباني

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ إِلَّا لَٰئِهٖ مَقَامٌ مَّقْلُومٌ ﴾^(٢)، روى عن محمد بن أحمد بن بويه، وروى عنه علي بن إبراهيم هذا^(٣).

وهو أحمد بن محمد بن لاحق بن سابق بن قرين الشيباني أبو جعفر، روى عنه أبو غالب الزراري حيث قال : « حدّثني أبو جعفر أحمد بن محمد بن لاحق الشيباني عن مشايخه »^(٤).

وروى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال المتوفى عام (٢٦٠)، كما في طريق النجاشي إلى كتاب عقبة بن خالد الأسدي^(٥)، وروى أيضاً عن علي بن الحسن بن علي بن فضال كما في طريق النجاشي إلى كتاب فضل سورة « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ » لعبد الرحمان بن كثير^(٦)، وروى أيضاً عن يحيى بن زكريا اللؤلؤي، كما في طريق النجاشي إلى ريان بن شبيب وإلى نصر بن الصباح الهندي^(٧).

(١) الجرح والتعديل ج ٢ ص ٥١.

(٢) سورة الصافات، آية : ١٦٤.

(٣) تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٢٢٨.

(٤) رسالة أبي غالب الزراري ص ١٢٧.

(٥) رجال النجاشي ص ٢٩٩.

(٦) رجال النجاشي ص ٢٣٥.

(٧) رجال النجاشي ص ١٦٥ و ٢٠٢.

وجاء في الاستنصار للكراچكي : « أبو جعفر بن محمد بن لاحق بن سابق بن قرين الأنباري قال : حدّثني جدّي أبو النضر سابق^(١) بن قرين في سنة ثمان وسبعين ومائتين بالأنبار في دارنا »^(٢).

أحمد بن محمد بن موسى

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾^(٣)، يروي عن محمد بن حماد، ويروي عنه علي بن إبراهيم هذا^(٤).

هو أحمد بن محمد بن موسى بن الحارث بن عون بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم أبو محمد . ذكره النجاشي وقال : « له كتاب نوادر، كبير »^(٥).

وروى بعنوان : « أحمد بن محمد بن موسى النوفلي ، عن عيسى بن مهران ، وذلك في تأويل الآيات الظاهرة في تأويل قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا تَذَهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّمَا مِنْهُمْ مُتَّقِمُونَ ﴾^(٦) .

(١) هو جدّ أبيه .

(٢) الاستنصار ص ٣٤ .

(٣) سورة نوح ، آية : ٢٧ .

(٤) راجع تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٢٨٨ .

(٥) رجال النجاشي ص ٨٩ .

(٦) تأويل الآيات الظاهرة ص ٥٤٣ ، والآية من سورة الزخرف : ٤١ .

وروى كتب عيسى بن مهران هذا، كما في طريق النجاشي إلى عيسى هذا^(١)،
وروى أيضاً عن أحمد بن هلال المتوفى عام (٢٦٧)، كما في طريق النجاشي إلى
علي بن أسباط^(٢).

وجاء في سعد السعود: «أبو محمد النوفلي أحمد بن محمد بن موسى قال لنا
عيسى بن مهران»^(٣).

أسباط بياع الزطي

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ مِنْ
الْأَوَّلِينَ * وَثُمَّ مِنَ الْآخِرِينَ﴾^(٤)، يروي عن أبي سعيد المدائني، ويروي عنه علي
ابنه^(٥).

ترجم له الطوسي في الفهرست، وقال: «أسباط بن سالم بياع الزطي، له أصل»
ثم ذكر طريقين إليه، ينتهي الأول منهما إلى محمد بن أبي عمير^(٦).
وترجم له النجاشي وقال: «روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ذكره
أبو العباس وغيره في الرجال، له كتاب»، ثم ذكر طريقه إليه^(٧).

(١) رجال النجاشي ص ٢٩٧.

(٢) رجال النجاشي ص ٢٥٣.

(٣) سعد السعود ص ١٠٩، وعنه في البحار ج ٦٥، ص ٢٧٣.

(٤) سورة الواقعة، آية: ٣٩ و ٤٠.

(٥) تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٣٤٨.

(٦) الفهرست ص ٣٨.

(٧) رجال النجاشي ص ١٠٦.

وعده الطوسي من أصحاب الصادق عليه السلام (١).

إسحاق بن حسان

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ﴾ (٢)، يروي عن الهيثم بن راقد، ويروي عنه بسطام بن مزة (٣).
هو من مشايخ الحسين بن بسطام، وعبد الله بن بسطام، فقد رواها عنه في كتابهما طب الأئمة عليهم السلام بعنوان : «إسحاق بن حسان العلاف العارف» (٤)، وروى هو عن عيسى بن بشير الواسطي، وروى عنه إبراهيم بن عبد الرحمان (٥) ولم يذكر في الأصول الرجالية.

وقد أورد الكليني سند علي بن إبراهيم هذا في الكافي (٦).

إسحاق بن عبد العزيز

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ ﴾ (٧)، يروي عن أبي بصير، ويروي عنه محمد

(١) رجال الطوسي ص ١٥٣.

(٢) سورة الأعلى، آية : ١٨.

(٣) تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٤١٧.

(٤) طب الأئمة ص ٩١.

(٥) طب الأئمة ص ٥٥.

(٦) راجع الكافي ج ١ ص ٢١٧ و ٤٢٨ و ج ٦ ص ٥٤٣.

(٧) سورة الواقعة، آية : ٨٨ و ٨٩.

ابن أبي عمير (١).

ذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام، ووصفه بالكوفي (٢).
 وذكره أيضاً في أصحابه عليه السلام قائلاً: «إبراهيم أبو السفاتج، يكنى أبا إسحاق،
 وقيل: إنه يكنى أبا يعقوب، ومن قال هذا قال: اسمه إسحاق بن عبد
 العزيز» (٣). وذكره العلامة الحلبي في القسم الثاني من الخلاصة قائلاً: «إسحاق بن
 عبد العزيز البزاز، كوفي، يكنى أبا السفاتج، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، قال ابن
 الغضائري: يعرف حديثه تارة وينكر أخرى، ويجوز أن يخرج شاهداً» (٤).
 ولما كان مستنده في تضعيفه له ابن الغضائري، لا يعبأ بهذا التضعيف، فيبقى
 هذا التوثيق العام بلا معارض.

إسماعيل بن أبان

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوْتَيْتُكُمْ
 بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَمُ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ
 مُطَهَّرَةٌ﴾ (٥)، يروي عن عمر بن عبد الله الثقفي، ويروي عنه إبراهيم بن هاشم (٦).
 ترجم له النجاشي قائلاً: «إسماعيل بن أبان، أخبرني أبو العباس أحمد بن علي

(١) تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٣٥٠.

(٢) رجال الطوسي ص ١٤٩.

(٣) رجال الطوسي ص ١٥٤.

(٤) خلاصة الأقوال ص ٢٠١، وراجع أيضاً رجال ابن الغضائري ص ٣٧.

(٥) سورة آل عمران، آية: ١٥.

(٦) تفسير علي بن إبراهيم ج ١ ص ٩٨.

ابن نوح، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ مَاجِيلُوهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بَكْتَابَهُ، وَبِأَخْبَارِ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانَ، وَبِكِتَابِ مَوْتِ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ^(١).

وقال الطوسي: «إسماعيل بن أبان، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الصيرفي، عنه»^(٢).

وجاء في طريق النجاشي إلى كتاب غياث بن إبراهيم التميمي بعنوان «إسماعيل ابن أبان بن إسحاق الوراق»، يروي عنه جعفر بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب^(٣).

هو من مشايخ إبراهيم بن محمد الثقفي، فقد روى عنه في الغارات بعنوان «إسماعيل بن أبان الأزدي»^(٤) وترجم له ابن حجر، وأرخ وفاته عام (٢١٦)، ثم نقل عن البزار قوله فيه: «وإنما كان عيبه شدة تشيُّعه»^(٥).

الحسن بن علي اللؤلؤي

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى: ﴿ هَذَا كِتَابُنَا

(١) رجال النجاشي ص ٣٢.

(٢) الفهرست ص ١٤.

(٣) راجع رجال النجاشي ص ٣٠٥.

(٤) الغارات ج ١ ص ٤٢.

(٥) تهذيب التهذيب ج ١ ص ١٧٢.

يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ ﴿^(١)﴾، يروي عن الحسن بن أيوب، ويروي عنه جعفر بن محمد ابن مالك الفزاري^(٢).

ترجم له الشيخ الطوسي وقال: «الحسن بن علي اللؤلؤي، له كتاب، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن علي ابن محبوب، عنه»^(٣).

وجاء في طريق الطوسي إلى كتابي محمد بن فضيل ومحمد بن زائد الخزاز، بعنوان «الحسن بن علي اللؤلؤي الشعيري، يروي عنهما، ويروي عنه حميد بن زياد»^(٤).

وجاء أيضاً في طريق النجاشي إلى موسى بن سابق، يروي عنه حميد بن زياد^(٥).

الحسن بن علي بن مهزيار

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ أَنِّي بِيكُمْ قُوَّةٌ أَوْ أَوْيَ إِلَيَّ رُكْنٌ سَدِيدٌ﴾^(٦)، يروي عن أبيه علي بن مهزيار، ويروي عنه علي

(١) سورة الجاثية، آية : ٢٩.

(٢) راجع تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٢٩٥.

(٣) الفهرست ص ٥١.

(٤) الفهرست ص ١٥٣.

(٥) رجال النجاشي ص ٤٠٨.

(٦) سورة هود، آية ٨٠.

ابن إبراهيم هذا^(١).

وجاء في طريق النجاشي إلى كتب أبيه علي بن مهزيار^(٢)، وجاء أيضاً في طريقه إلى فضالة بن أيوب، وذلك بعنوان «الحسن بن مهزيار»^(٣)، يروي عنه في الموردين ابنه محمد بن الحسن بن علي بن مهزيار. ولم يذكر في الأصول الرجالية.

عبيد الله بن موسى

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ ﴾^(٤)، يروي عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني، ويروي عنه محمد بن العباس^(٥).

وجاء بعنوان «عبيد الله بن موسى الروياني أبو تراب»، وذلك في طريق النجاشي إلى عبد العظيم بن عبد الله الحسني، يروي عنه علي بن الفضل^(٦). وترجم له ابن حجر قائلاً : «عبيد الله بن موسى الروياني يكنى أبا تراب، روى عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني عن أبي جعفر الباقر، روى عنه علي بن أحمد

(١) تفسير علي بن إبراهيم ج ١ ص ٣٣٥.

(٢) رجال النجاشي ص ٢٥٣.

(٣) راجع رجال النجاشي ص ٣١١.

(٤) سورة الجاثية، آية : ١٤.

(٥) تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٢٩٤.

(٦) راجع رجال النجاشي ص ٢٤٨.

ابن نصر البندنجي خيراً واحداً ذكره الخطيب»^(١).

والصواب في هذه الترجمة: «عن أبي جعفر الجواد عليه السلام»، لأنَّ عبد العظيم هذا توفي عام (٢٥٢) ولم يدرك أبا جعفر الباقر عليه السلام.

وهذا غير عبيد الله بن موسى العلوي العباسي الذي روى عن علي بن إبراهيم بن هاشم هذا، كما في الغيبة للنعماني^(٢)، فهذا من تلامذته، والمترجم له من مشايخه.

القاسم بن الربيع

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُزَافَ وَيُذَكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾^(٣)، يروي عن محمد بن سنان، ويروي عنه جعفر ابن محمد بن مالك^(٤).

ترجم له النجاشي وقال: «القاسم بن الربيع، أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي بن نوح فيما وصى إليّ به من كتبه قال: حدّثنا محمد بن علي بن شاذان قال: حدّثنا أحمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم^(٥)، عن أبيه، عنه بكتابه.

قال^(٦): وأخبرنا الحسين بن علي بن سفيان، عن جعفر بن محمد بن مالك

(١) تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٣٧.

(٢) راجع الغيبة للنعماني ص ١٩٩ و ٢٥١.

(٣) سورة النور، آية ٣٦.

(٤) راجع تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٥) في المصدر «هشام»، وصوابه ما أثبتناه.

(٦) بقية كلام النجاشي، و«قال» أي قال أبو العباس أحمد بن علي بن نوح.

الفزاري الكوفي بها، قال : حدّثنا القاسم بن الربيع ابن بنت زيد الشحام^(١).
 وذكره العلامة الحلبي في القسم الثاني من الخلاصة وقال : « القاسم بن الربيع
 الصحاف، كوفي، ضعيف في حديثه، غال في مذهبه، لا يلتفت إليه، ولا ارتفاع
 به »^(٢).

علماً بأنّ القهطائي أورد ما ذكره العلامة هذا نقلاً عن ابن الغضائري^(٣)، فعليه لا
 يعتدّ به، ويبقى هذا التوثيق العام بلا معارض.

وجاء بعنوان « القاسم بن الربيع الصحاف »، وذلك في طريق النجاشي إلى جابر
 ابن يزيد الجعفي، يروي عن محمد بن سنان، ويروي عنه جعفر بن محمد بن
 مالك^(٤)، وجاء أيضاً في طريقه إلى مباح المدائني، يروي عن محمد بن سنان،
 ويروي عنه محمد بن جعفر الرزاز^(٥).

محمد بن أحمد بن ثابت

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ
 طَعِيَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾^(٦)، يروي عن الحسن بن محمد بن سماعة، ويروي عنه علي

(١) رجال النجاشي ص ٣١٦.

(٢) خلاصة الأقوال ص ٢٤٨.

(٣) مجمع الرجال ج ٥ ص ٤٥.

(٤) راجع رجال النجاشي ص ١٢٩.

(٥) راجع رجال النجاشي ص ٤٢٥.

(٦) سورة محمد، آية : ١٦.

ابن إبراهيم هذا^(١).

وجاء في طريق النجاشي إلى عبد الرحمان بن عمرو العائذي بعنوان: «محمد ابن أحمد بن ثابت أبو عبد الله الكلابي»، يروي عن أبي الحسن^(٢) ابن إسحاق الكناني، ويروي عنه أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة^(٣).

وجاء في طريقة أيضاً إلى إبراهيم بن نعيم العبدي بعنوان «محمد بن أحمد بن ثابت القيسي»، يروي عن محمد بن بكر والحسن بن محمد بن سماعة، ويروي عنه علي بن حاتم^(٤).

وجاء أيضاً في طرق أخرى للنجاشي، ذكرناها في القسم الثاني من كتابنا مشيخة النجاشي^(٥).

يحيى بن زكريا اللؤلؤي

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٦)، يروي عن علي بن حسان، ويروي عنه محمد بن جعفر الرزاز^(٧).

ترجم له الشيخ الطوسي وقال: «يحيى بن زكريا اللؤلؤي، له كتاب.

(١) تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٣٠٣.

(٢) هو علي بن إسحاق بن عمارة، كما في تهذيب الأحكام ج ٣ ص ٩٦ حديث ٢٥٨.

(٣) راجع رجال النجاشي ص ٢٣٨.

(٤) راجع رجال النجاشي ص ٢٠.

(٥) راجع مشيخة النجاشي ص ٣٨٠.

(٦) سورة الحجرات، آية: ٧.

(٧) تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٣١٩.

أخبرنا أحمد بن عبدون والحسين بن عبيد الله ومحمد بن محمد بن محمد بن النعمان، عن أبي غالب أحمد بن محمد الزراري، عن خاله أبي العباس محمد بن جعفر الرزاز، عنه^(١).

وجاء في طريق النجاشي إلى بشر بن سلام بعنوان « يحيى بن زكريا أبي محمد اللؤلؤي، يروي عن بشر هذا، ويروي عنه محمد بن جعفر الرزاز^(٢) ».

وجاء أيضاً في طرق أخرى للنجاشي، ذكرناها في القسم الثاني من كتابنا مشيخة النجاشي^(٣).

(١) الفهرست ص ١٧٩ .

(٢) راجع رجال النجاشي ص ١١٢ .

(٣) راجع مشيخة النجاشي ص ٤٥٣ - ٤٥٥ .

مشايخ ابن قولويه في كامل الزيارات

قال ابن قولويه بشأن كتابه كامل الزيارات هذا :

« أخرجه وجمعته عن الأئمة صلوات الله عليهم أجمعين من أحاديثهم ، ولم أخرج فيه حديثاً روي عن غيرهم ، إذا كان في ما روينا عنهم من حديثهم صلوات الله عليهم كفاية عن حديث غيرهم ، وقد علمنا أننا لا نحيط بجمع ما روي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره ، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته ، ولا أخرجت فيه حديثاً روي عن الشذاذ من الرجال ، يؤثر ذلك عنهم المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم»^(١).

وقال الشيخ الحرّ العاملي في الفائدة السادسة من خاتمة الوسائل : « وقد شهد علي بن إبراهيم أيضاً بثبوت أحاديث تفسيره ، وأنها مروية عن الثقات عن الأئمة عليهم السلام ، وكذلك جعفر بن محمد بن قولويه ، فإنه صرح بما هو أبلغ من ذلك في أول مزاره»^(٢).

وكان السيد الخوئي رحمته الله ممن حكم بوثاقة جميع من وقع في إسناد كامل الزيارات ، وذلك اعتماداً على ما قاله جعفر ابن قولويه ، في مقدمة كتابه كامل الزيارات هذا^(٣) ، لكن جاء في مقدمة الطبعة الخامسة من معجم رجال الحديث تحت عنوان حول مستحدثات الكتاب ومستجداته : « جرت تعديلات أساسية على

(١) كامل الزيارات ص ٤ .

(٢) الوسائل ج ٣٠ ، ص ٢٠٢ .

(٣) راجع معجم رجال الحديث ج ١ ص ٥٠ .

الكتاب في بعض المباني الرجالية والأصول العامة المتخذة في مقدمة المعجم، أدت إلى تغييرات جذرية على مواقع بعض رجال الحديث واعتباراتهم من حيث التوثيق والتضعيف، وعلى بعض طرق الرواية من حيث الصحة والضعف، شملت جميع أجزاء الكتاب، إستناداً إلى رجوع الإمام المؤلف عن توثيق رواة كتاب^(١) «كامل الزيارات» لابن قولويه رحمته، وقد استدرك الإمام المؤلف ذلك بقوله: «فلا مناص من العدول عمّا بنينا عليه سابقاً، والالتزام باختصاص التوثيق بمشايخه بلا واسطة»^(٢).

لقد روى جعفر بن محمد ابن قوله في كامل الزيارات عن ثمانية وعشرين شخصاً من مشايخه، ورد في الأصول الرجالية نصّ خاصّ في توثيق تسعة منهم، وورد مدح فيها بشأن شخصين منهم، والباقون بين من ذكر في الأصول الرجالية ولم يذكر بشأنه شيء وبين من لم يذكر فيها.

أحمد بن عبد الله بن علي الفناقد أبو الحسين

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو روى عن جعفر بن سليمان^(٣)، وعن عبد الرحمان البلخي^(٤)، وروى بإسناده أيضاً^(٥).

(١) هكذا جاء في المصدر، وصوابه: «توثيق الرواة في كتاب»، لأنّ الحكم كان بوثاقة من وقع في إسناد كامل الزيارات، لا بوثاقة من روى هذا الكتاب.

(٢) معجم رجال الحديث - الطبعة الخامسة - ج ١ ص ٢٣.

(٣) كامل الزيارات ص ٦١ باب ١٧ حديث ٨.

(٤) كامل الزيارات ص ٧٦ باب ٢٤ حديث ٢.

(٥) كامل الزيارات ص ٧٧ باب ٢٤ حديث ٣.

وقال ابن قولويه هذا : « حَدَّثَنِي أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ النَّاقِدِ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو هَارُونَ الْعَبْسِيُّ »^(١).

وقال أيضاً : « حَدَّثَنِي أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ النَّاقِدِ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَسْلَمِيُّ »^(٢).

يعرف من هذا اتّحاد « أحمد بن عبد الله بن علي الناقد » مع « محمد بن عبد الله بن علي الناقد » ، ويؤكدّه الاتّحاد في الكنية .

ولم يذكر في الأصول الرجالية لا بعنوان « أحمد » ولا بعنوان « محمد » . هذا وجاء في ترجمة « بشر بن غياث بن أبي كريمة » من تاريخ بغداد بعنوان « أحمد ابن عبد الله بن علي بن إسحاق الناقد أبي الحسين » يروي عن عمارة بن معاوية^(٣) .

وجاء في ترجمة « عبدوس بن ديرويه » من تاريخ مدينة دمشق أنّ أبا الحسين أحمد بن عبد الله بن علي الناقد المصري يروي عنه^(٤) .

وجاء في مسند الشهاب لمحمد بن سلامة أنّ أبا محمد عبد الرحمان بن عمر الصفار روى عن أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن علي بن إسحاق الناقد عن أبي بكر أحمد بن محمد الحاطبي^(٥) ، وجاء فيه أيضاً بعنوان « أحمد بن علي بن

(١) كامل الزيارات ص ٦٧ باب ٢١ حديث ٢ .

(٢) كامل الزيارات ص ٧٣ باب ٢٣ حديث ١ .

(٣) راجع تاريخ بغداد ج ٧ ص ٥٧ .

(٤) تاريخ مدينة دمشق ج ٣٧ ، ص ٣٧٣ .

(٥) مسند الشهاب ج ١ ص ٢٣٥ و ٣٠٤ .

إسحاق الناقد يروي عن أحمد بن محمد بن سلام البغدادي «(١) .

أحمد بن علي بن مهدي أبو علي

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو يروي عن أبيه علي بن مهدي بن صدقة الرقي (٢) .

وجاء في طريق النجاشي إلى أبيه علي بن مهدي قوله: «أخبرنا محمد بن عثمان قال: حدّثنا أبو علي أحمد بن علي بن مهدي بالرملة قراءة عليه قال: حدّثنا أبي» (٣) .

وذكره الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليه السلام قائلاً: «أحمد بن علي بن مهدي بن صدقة بن هشام بن غالب بن محمد بن علي الرقي الأنصاري، يكنى أبا علي سمع منه التلعكبري بمصر سنة أربعين وثلاثمائة، عن أبيه، عن الرضا عليه السلام، وله منه إجازة» (٤) .

وجاء في الأمالي للطوسي: «أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل قال: حدّثني أبو علي أحمد بن علي بن مهدي بن صدقة الرقي أملاه عليّ إملاء من كتابه قال: حدّثنا أبي» (٥) .

وجاء في فرحة الغري: «أخبرنا علي بن بلال المهلبى قال: حدّثنا أحمد بن

(١) مسند الشهاب ج ٢ ص ١٦٠ .

(٢) كامل الزيارات ص ٣٩ باب ١١ حديث ١ .

(٣) رجال النجاشي ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٤) رجال الطوسي ص ٤٤٣ .

(٥) الأمالي للطوسي ص ٥٦٨، مجلس ٢٢ حديث ١ .

علي بن مهدي الرقي بمصر قال : حَدَّثَنَا أَبِي « (١) » .

جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبيد الله بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب العلوي الحسيني الموسوي المصري أبو القاسم

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات قائلاً : « حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ عَبِيدِ اللَّهِ (٢) بْنِ أَحْمَدَ بْنِ نَهْيَكٍ » (٣) ، وقد سقطت من نسختنا عبارة « بن محمد » بعد « بن إبراهيم » ، ويؤكد ما يلي : قال الفخر الرازي : « وأما عبيد الله بن موسى الكاظم عليه السلام فله من الأبناء المعقبين ثلاثة : القاسم شاشة ، وجعفر أبو القاسم القرّة بالمراغة ، ومحمد اليماني بمكة » ، ثم قال :

« وأما محمد اليماني ابن عبيد الله بن موسى الكاظم عليه السلام فعقبه من رجل واحد ، وهو إبراهيم الأكبر ، كان بمكة » ثم ذكر لإبراهيم بن محمد اليماني ولدين هما : أحمد الشعراني قتيل القرامطة في طريق مكة ، ومحمد أبو جعفر الأكبر . ثم ذكر لمحمد هذا أربعة بنين ، أولهم « جعفر » ، وقال بشأنه : « جعفر أبو القاسم الجمال بمكة ، وكان محدثاً ، تولّى النقابة بمكة ، ويلقب « أحمر عينه » ، أمّه من ولد أنس بن مالك ، وله عقب كثير بمكة ، يعرفون « بني الجمال » (٤) .

(١) فرحة الغري ص ٧٢ .

(٢) في المصدر : « عبد الله » ، وصوابه ما أثبتناه .

(٣) كامل الزيارات ص ١٥٨ باب ٦٥ حديث ١ .

(٤) الشجرة المباركة ص ٩٠ - ٩٢ .

وجاء في طريق النجاشي إلى عبيد الله بن أحمد بن نهيك: «أخبرنا القاضي أبو الحسين محمد بن عثمان بن الحسن قال: اشتملت إجازة أبي القاسم جعفر بن محمد بن إبراهيم الموسوي - وأراناها - على سائر ما رواه عبيد الله بن أحمد بن نهيك، وقال (١): كان (٢) بالكوفة، وخرج إلى مكة» (٣).

وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليه السلام من رجاله قائلاً: «جعفر بن محمد ابن إبراهيم بن محمد (٤) بن عبيد الله بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب العلوي الحسيني الموسوي المصري، روى عنه التلعكبري، وكان سماعه منه سنة أربعين وثلاثمائة بمصر، وله منه إجازة» (٥).

وجاء في مقدمة أصل عاصم بن حميد: «هارون بن موسى بن أحمد التلعكبري، عن أبي علي محمد بن همام بن سهيل الكاتب وأبي القاسم جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبيد الله بن موسى بن جعفر بن محمد العلوي الموسوي» (٦).

وجاء في تاريخ مدينة دمشق: «أبو محمد عبد الرحمان بن عمر بن محمد بن

(١) أي قال: أبو الحسين محمد بن عثمان.

(٢) أي كان جعفر بن محمد بن إبراهيم هذا.

(٣) رجال النجاشي ص ٢٣٢.

(٤) هكذا جاء في نسختنا المعتمدة من رجال الطوسي، علماً بأنه سقطت عبارة «بن محمد» بعد «بن إبراهيم» من بعض النسخ من رجال الطوسي، والصواب «جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد».

(٥) رجال الطوسي ص ٤٦٠.

(٦) الأصول الستة عشر ص ٢١.

النحاس بمصر : أنبأنا أبو القاسم جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبيد الله ابن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة» (١) .

وجاء موصوفاً بالشريف الصالح ، وذلك في طريق النجاشي إلى الحسن بن علي ابن أبي المغيرة (٢) .

وروايته عن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الكسائي الرازي (٣) المتوفى عام (٢٧٧) تقتضي أن يكون قد ولد حدود عام (٢٥٥) .

الحسن بن الزبيرقان الطبري (٤)

روى عنه ابن قولويه قائلاً : « حدّثني الحسن بن الزبيرقان الطبري بإسناد له يرفعه إلى الصادق عليه السلام » (٥) .

وهو غير « الحسن بن الزبيرقان » المكنى بأبي الخزرج من مشايخ أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، المذكور في رجال النجاشي (٦) . ولم يذكر في الأصول الرجالية .

(١) تاريخ مدينة دمشق ج ١٠ ، ص ٤٥٣ .

(٢) راجع رجال النجاشي ص ٤٩ - ٥٠ .

(٣) كما في طريق النجاشي إلى عبد الله بن أبي ادريس ، راجع رجال النجاشي ص ٢٢٤ .

(٤) جاء في الوسائل ج ١٤ ، ص ٤٨٩ : « الحسن بن زبيرقان الطبرسي » ، وجاء في البحار

ج ٨ ص ١٤٥ : « الحسن بن زبيرقان الطبري » .

(٥) كامل الزيارات ص ١٨٨ باب ٧٦ حديث ٦ .

(٦) راجع رجال النجاشي ص ٥٠ .

الحسن بن عبد الله بن محمد بن عيسى

روى عنه ابن قولويه قائلاً: « حدّثني الحسن بن عبد الله بن محمد بن عيسى ، عن أبيه ، عن جدّه محمد بن عيسى بن عبد الله »^(١) .
 فعليه هو ابن عبد الله بن محمد بن عيسى الأشعري الملقب ببنان ، ويؤكدّه أنّه جاء في الاختصاص : « حدّثنا جعفر بن محمد بن قولويه ، عن الحسن بن بنان ، عن محمد بن عيسى ، عن أبيه »^(٢) ، وصوابه : « عن الحسن بن بنان بن محمد بن عيسى ، عن أبيه » .
 ولم يذكر في الأصول الرجالية .

الحسين بن علي الزعفراني

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات قائلاً: « حدّثني الحسين بن علي الزعفراني بالري قال : حدّثنا يحيى بن سليمان »^(٣) .
 وقال أيضاً : « حدّثني أبي ، عن الحسين بن علي الزعفراني قال : حدّثني محمد ابن عمرو الأسلمي »^(٤) .
 وقال أيضاً : « حدّثني الحسين بن علي الزعفراني بالري قال : حدّثنا محمد بن عمر النصيبي »^(٥) ، وكناه بأبي عبد الله الزعفراني حيث ذكر حديثاً ثم قال : « مثل

(١) كامل الزيارات ص ٢٠٨ باب ٧٩ حديث ٦ .

(٢) الاختصاص ص ٨٧ .

(٣) كامل الزيارات ص ٥٢ باب ١٤ حديث ١١ .

(٤) كامل الزيارات ص ٦١ باب ١٧ حديث ٧ .

(٥) كامل الزيارات ص ٦٧ باب ٢١ حديث ٣ .

حديث أبي عبد الله الزعفراني»^(١).

هذا ولم يذكر في الأصول الرجالية.

علماً بأنه جاء في الأمالي للصدوق: «الحسين بن علي بن الحكم الزعفراني» لما يروي عن إسماعيل بن إبراهيم العبدي، ويروي عنه أبو جعفر محمد بن عمار القطان»^(٢).

الحسين بن محمد بن عامر

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو يروي عن أحمد بن إسحاق بن سعد^(٣)، وروى عنه أيضاً في أبواب أخرى من الكامل هذا.

وهو الحسين بن محمد بن عامر بن عمران الأشعري، وقد وثقه النجاشي^(٤)، وهو من مشايخ محمد بن يعقوب الكليني.

فعلية لا حاجة في توثيقه إلى هذا التوثيق العام بعد أن نصّ النجاشي هذا على توثيقه.

حكيم بن داود بن حكيم السراج

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، يروي عن سلمة بن الخطاب^(٥)، ويروي

(١) كامل الزيارات ص ٦٢ باب ١٧ ذيل حديث ٩.

(٢) راجع الأمالي للصدوق ص ٣٨٩ حديث ٥٠٣.

(٣) كامل الزيارات ص ١١٩ باب ٣١ حديث ٥.

(٤) رجال النجاشي ص ٦٦.

(٥) كامل الزيارات ص ١٢٦ باب ٤٥ حديث ٣.

أيضاً عن محمد بن موسى الهمداني^(١).

وترحم عليه ابن قولويه في كامل الزيارات هذا^(٢).

وجاء في طريق النجاشي إلى عاصم الكوزي، يروي عن سلمة بن الخطاب، ويروي عنه ابن قولويه هذا^(٣).

وجاء أيضاً في التهذيب، يروي عن سلمة بن الخطاب، ويروي عنه ابن قولويه^(٤)، ومثله في المزار للمفيد^(٥)، وجاء في الأمالي للطوسي: «وعنه قال: أخبرنا أبو الحسن^(٦) قال حدّثني الخال أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه قال: حدّثني حكيم بن داود القياف^(٧) قال: حدّثني سلمة بن الخطاب^(٨)».

وأبو الحسن في هذا السند هو محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان الفامي القمي أبو الحسن كان حياً عام (٤١٢)، وهو من مشايخ النجاشي^(٩) والطوسي، ويكون ابن أخت جعفر بن محمد بن قولويه هذا، ويؤكد أنه جاء في الأمالي هذا بعد هذا الحديث بثلاثة أحاديث وفي سنده: «وعنه قال: أخبرنا أبو

(١) كامل الزيارات ص ١٧٤ باب ٧١ حديث ٨، وعنه في البحار ج ٩٨، ص ٢٩٠.

(٢) كامل الزيارات ص ٢٧٢ باب ٨٩ حديث ٣.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٠١.

(٤) تهذيب الأحكام ج ٦ ص ٧١ باب حدّ حرم الحسين عليه السلام حديث ١.

(٥) المزار ص ٦١.

(٦) سيأتي بعد قليل.

(٧) هكذا في المصدر، ولعلّ صوابه: القنات.

(٨) الأمالي للطوسي ص ٦٥٢ حديث ١٤٥٢.

(٩) ترجمت له بالتفصيل في كتاب مشيخة النجاشي ص ١٦٣ - ١٦٤.

الحسن محمد بن أحمد بن شاذان» .

وأما وصف «السراج» الذي جاء في العنوان هذا نقلاً عن كامل الزيارات فهو وصف لجَدِّ حكيم بن داود هذا، ويؤكد أنه جاء في باب بيع السلاح منهم^(١) من كتاب المعيشة من الكافي، برقم ١ :

«عن أبي بكر الحضرمي قال : دخلنا على أبي عبد الله عليه السلام فقال له حكم السراج : ما ترى فيمن يحمل السروج إلى الشام وأداتها؟ فقال : لا بأس، أنتم اليوم بمنزلة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، إنكم في هدنة، فإذا كانت المباينة حرم عليكم أن تحملوا إليهم السروج والسلاح»^(٢).

هذا وقد عدَّ الطوسي : «الحكم السراج الكوفي» من أصحاب الصادق عليه السلام^(٣).

عبيد الله بن الفضل بن محمد بن هلال النبهاني

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو يروي عن محمد بن عميرة الأسلمي وجعفر بن سليمان^(٤).

ترجم له النجاشي قائلاً :

«عبيد الله بن الفضل بن محمد بن هلال النبهاني أبو عيسى، أصله كوفي، انتقل إلى مصر وسكنها، له كتب، منها : زهر الرياض، كتاب حسن كثير الفوائد، أخبرني

(١) أي من الأعداء.

(٢) الكافي ج ٥ ص ١١٢.

(٣) راجع رجال الطوسي ص ١٧١.

(٤) كامل الزيارات ص ٦٢ باب ١٧، ذيل حديث ٩.

أبو الفرج الكاتب^(١) قال : حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ مُوسَى قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَيْسَى بِكِتَابِهِ .
 وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليه السلام قائلاً : « عبيد الله بن محمد بن
 الفضل^(٢) بن هلال ، يكنى أبا عيسى المصري ، خاصي ، روى عنه التلعكبري وقال :
 « سمعت منه بمصر سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة ، وله منه إجازة ، وقال : كان يروي
 كتاب الحلبي ، النسخة الكبيرة »^(٣) .

وجاء في فضائل الأشهر الثلاثة : « أبو عيسى عبيد الله بن الفضل بن هلال ، وكان
 أهل مصر يسمونه : « شيطان الطاق » لإيمانه بشيء »^(٤) .

وجاء في طرق النجاشي إلى عدة كتب ، ذكرنا هذه الطرق في كتابنا مشيخة
 النجاشي^(٥) .

هذا وقد فصلنا الكلام في دلالة وصف « خاصي » في حرف الخاء من نصوص
 الجرح والتعديل .

علي بن حاتم القزويني

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن محمد بن أبي عبد الله

(١) هو محمد بن علي بن يعقوب بن إسحاق بن أبي قرة القنائي الكاتب أبو الفرج ، ترجمنا له
 في كتابنا مشيخة النجاشي ص ١٨٠ - ١٨١ .

(٢) صوابه « عبيد الله بن الفضل بن محمد » ، كما في رجال النجاشي هنا ، وأيضاً في تهذيب
 الأحكام ج ٦ ص ٢٦٥ حديث ٧١٠ .

(٣) رجال الطوسي ص ٤٨١ .

(٤) فضائل الأشهر الثلاثة ص ٣٢ .

(٥) راجع مشيخة النجاشي ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

الأسدي^(١).

وهو علي بن أبي سهل حاتم بن أبي حاتم القزويني أبو الحسن، كان حياً عام ٣٥٠، وقد وثقه النجاشي^(٢) والطوسي^(٣)، فلا حاجة في توثيقه إلى هذا التوثيق العام.

علي بن الحسين السعد آبادي

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو يروي عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي^(٤).

وذكره النجاشي في طريقه إلى كتب أحمد بن محمد بن خالد البرقي قائلاً: «أخبرنا بجمع كتبه الحسين بن عبيد الله قال: حدّثنا أحمد بن محمد أبو غالب الزراري قال: حدّثنا مؤدّبني علي بن الحسين السعد آبادي أبو الحسن القمي قال: حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله بها»^(٥).

وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليه السلام قائلاً: «علي بن الحسين السعد آبادي، روى عنه الكليني، وروى عنه الزراري، وكان معلّمه»^(٦).

وهو أحد العدة الذين يروون عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ويروي عنهم

(١) كامل الزيارات ص ٢٥٠ باب ٨٢ حديث ٧.

(٢) رجال النجاشي ص ٢٦٣.

(٣) رجال الطوسي ص ٤٨٢.

(٤) كامل الزيارات ص ١٠٩ باب ٣٦ حديث ٧.

(٥) رجال النجاشي ص ٧٧.

(٦) رجال الطوسي ص ٤٨٤.

الكليني في الكافي .

وقد جاء تفصيل هذه العدة في الخلاصة للعلامة الحلبي^(١)، وقد ذكره بعنوان «علي بن الحسن، وصوابه: «علي بن الحسين»، وهو السعد آبادي هذا؛ علماً بأن السيد البروجردي قد أورد كلام العلامة هذا في مقدمته لكتابه، «ترتيب أسانيد كتاب الكافي»، وقال: «إنَّ «علي بن الحسن» فيها وهم، وصوابه: «علي بن الحسين» - بالتصغير - وهو السعد آبادي المؤدّب»^(٢).

وجاء في روضة الكافي بعنوان «علي بن الحسن المؤدّب»^(٣)، وصوابه: «علي ابن الحسين المؤدّب»، وجاء أيضاً في الروضة بعنوان «علي بن الحسين» من غير وصف^(٤)، يروي في الموردین عن أحمد بن محمد بن خالد.

علي بن الحسين بن موسى بن بابويه

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو يروي عن سعد بن عبد الله^(٥). وهو ثقة عند الجميع^(٦)، فلا يحتاج في توثيقه إلى هذا التوثيق العام.

(١) خلاصة الأقوال ص ٢٧٢.

(٢) ترتيب أسانيد الكافي ص ١٢٣.

(٣) روضة الكافي ص ٣٥٢ حديث ٥٥٠.

(٤) روضة الكافي ص ٣٦٠ حديث ٥٥١.

(٥) راجع كامل الزيارات ص ٢١ باب ٤ حديث ٣.

(٦) راجع رجال النجاشي ص ٢٦١، والفهرست للطوسي ص ٩٣، ورجال الطوسي ص ٤٨٢،

وخلاصة الأقوال للعلامة الحلبي ص ٩٤.

علي بن محمد بن قولويه - أخوه -

روى عنه في كامل الزيارات، وهو يروي عن أحمد بن إدريس^(١).
ترجم له النجاشي قائلاً: «علي بن محمد بن جعفر بن موسى بن سرور
أبو الحسين، يلقب أبوه مملة، روى الحديث، ومات حديث السنّ، لم يُسمع منه،
له كتاب فضل العلم وآدابه، أخبرنا محمد والحسين^(٢) بن هدية قالا: حدّثنا جعفر
ابن محمد بن قولويه قال: حدّثنا أخي^(٣)».

ونقل النجاشي في ترجمة سعد بن عبد الله عن الحسين بن عبيد الله الغضائري
أنه قال: «جئت بالمنتخبات^(٤) إلى أبي القاسم بن قولويه رضي الله عنه أقرأها عليه، فقلت:
«حدّثك سعد؟ فقال: لا، بل حدّثني أبي وأخي عنه، وأنا لم أسمع من سعد إلا
حدِيثين^(٥)».

وروى عن محمد بن يحيى العطار، كما في طريق النجاشي إلى سالم بن
أبي سلمة الكندي^(٦).

علي بن محمد بن يعقوب الكساني

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو يروي عن علي بن الحسن بن

(١) كامل الزيارات ص ٢٩ باب ٨ حديث ١٠.

(٢) في المصدر: «الحسن»، والصواب ما أثبتناه. راجع مشيخة النجاشي ص ١٣٢.

(٣) رجال النجاشي ص ٢٦٢.

(٤) هو من مؤلفات سعد بن عبد الله القمي.

(٥) رجال النجاشي ص ١٧٨.

(٦) رجال النجاشي ص ١٩١.

فضال^(١).

وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليه السلام قائلاً: «علي بن محمد بن يعقوب ابن إسحاق بن عمار الصيرفي الكسائي الكوفي العجلي، روى عنه التلعكبري، وسمع منه سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، وله منه إجازة، مات سنة إثنين وثلاثين وثلاثمائة»^(٢).

وجاء في طرق النجاشي إلى إبراهيم بن محمد الثقفني وإلى أحمد بن رزق الغمشاني وإلى مقاتل بن مقاتل اليلخي^(٣).
وجاء حديثه في التهذيب يرويه عن علي بن الحسن بن فضال^(٤).

القاسم بن محمد بن علي بن إبراهيم الهمداني

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو يروي عن أبيه عن جدّه^(٥) ذكره النجاشي ضمن ترجمة أبيه محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد الهمداني، ووصفه بقوله: «وكيل الناحية» ثم قال: «وكان في وقت القاسم بهمدان معه أبو علي بسطام ابن علي والعزير بن زهير، وهو أحد بني كشمرد، ثلاثتهم وكلاء، في موضع واحد بهمدان، وكانوا يرجعون في هذا إلى أبي محمد الحسن بن هارون بن عمران الهمداني، وعن رأيه يصدر» ثم ذكر طريقه إلى والده محمد قائلاً: «ولمحمد بن

(١) كامل الزيارات ص ٢٤٧ باب ٨١ حديث ٣.

(٢) رجال الطوسي ص ٤٨١.

(٣) راجع رجال النجاشي ص ١٧ و ٩٨ و ٤٤٢.

(٤) راجع تهذيب الأحكام ج ٤ ص ١٦٣ حديث ٤٦١.

(٥) كامل الزيارات ص ١١٢ باب ٣٨، ذيل حديث ٤.

علي نوادر كبيرة، أخبرنا محمد بن محمد بن النعمان، عن جعفر بن محمد، عن القاسم بن محمد بن علي، عن أبيه»^(١).

وذكره العلامة الحلبي في القسم الأول من الخلاصة، ووصفه بقوله «وكيل الناحية»^(٢).

وأرى أنّ وصف «وكيل الناحية» مدح بشأن الموصوف به، لا تعديل له، فعليه نحن بحاجة في تعديل القاسم هذا إلى التمسك بهذا التوثيق العام. وجاء في طريق النجاشي إلى إبراهيم بن إسحاق الأحمر قوله: «قال أبو عبد الله ابن شاذان»^(٣):

حدّثنا علي بن حاتم قال: أطلق لي أبو أحمد القاسم بن محمد الهمداني عن إبراهيم بن إسحاق، وسمع منه سنة تسع وستين ومائتين»^(٤).

محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان أبو الفضل الجعفي الكوفي

المعروف بالصابوني

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات قائلاً: «حدّثني أبو الفضل محمد بن أحمد بن سليمان»، وهو يروي عن موسى بن محمد بن موسى^(٥).

(١) رجال النجاشي ص ٣٤٤.

(٢) خلاصة الأقوال ص ١٣٤.

(٣) هو محمد بن علي بن شاذان القزويني أبو عبد الله، كان حياً عام (٤٠٠)، ترجمنا له في كتابنا مشيخة النجاشي ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٤) رجال النجاشي ص ١٩.

(٥) كامل الزيارات ص ١٤ باب ٢ حديث ١٧.

ترجم له النجاشي كما عنوانه وقال : «سكن مصر، كان زدياً، ثم عاد إلينا، وكانت له منزله بمصر» ثم ذكر من كتبه «الفاخر»^(١)، وقال : «أخبرنا أحمد بن علي ابن نوح، عن جعفر بن محمد قال : حدّثنا محمد بن أحمد بن إبراهيم ببعض كتبه»^(٢).

وذكر الشيخ أسد الله التستري بشأن كتاب «الفاخر» هذا بأنّ الجعفي هذا ذكر في خطبته لكتاب الفاخر أنّه ما روى فيه أو ما ذكر فيه إلّا ما أجمع عليه وصحّ من قول الأئمة عليهم السلام عنده^(٣)، ونحوه ذكر صاحب الجواهر^(٤).

وذكر العلامة الحلّي أبا الفضل الصابوني هذا في القسم الأول من الخلاصة بمثل ما ذكره النجاشي^(٥).

محمد بن أحمد بن الحسين العسكري أبو عبد الرحمان

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو يروي عن الحسن بن علي بن مهزيار^(٦).

وقال أيضاً : «حدّثني أبو عبد الرحمان محمد بن أحمد بن الحسين العسكري

(١) سيأتي الحديث عنه بعد قليل .

(٢) رجال النجاشي ص ٣٧٤ .

(٣) كشف القناع ص ٢٤٥ .

(٤) جواهر الكلام ج ١٣، ص ٣٤ .

(٥) خلاصة الأقوال ص ١٦٠ .

(٦) كامل الزيارات ص ٣١ باب ٨ حديث ١٤ .

بعسكر مُكْرَم ، عن الحسن بن علي بن مهزيار^(١) .

ذكره الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليه السلام قائلاً :

« محمد بن أحمد بن الحسين الزعفراني العسكري ، يكتنى أبا عبد الرحمان المصري ، نزيل بغداد ، روى عنه التلعكبري ، سمع منه سنة خمس وعشرين وثلاثمائة ، وله منه إجازة »^(٢) .

قال ياقوت الحموي : « عسكر مُكْرَم - بضم الميم وسكون الكاف وفتح الراء ، وهو مفعول من الكرامة - : وهو بلد مشهور من نواحي خوزستان ، منسوب إلى مُكْرَم بن مغراء الحارث »^(٣) .

محمد بن أحمد بن يعقوب بن إسحاق بن عمّار أبو عبد الله

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن علي بن الحسن بن علي ابن فضال^(٤) .

وهو ابن عمّ « علي بن محمد بن يعقوب بن إسحاق بن عمّار الصيرفي » ، وقد ذكرناه في عداد مشايخه في هذا الفصل .

وجاء محمد بن أحمد هذا في طريق النجاشي إلى حنان بن سدير ، يروي عن علي بن الحسن بن فضال^(٥) .

(١) كامل الزيارات ص ٢٥٣ باب ٨٤ حديث ٢ ، وسيأتي الحديث عن عسكر مُكْرَم .

(٢) رجال الطوسي ص ٥٠٢ .

(٣) معجم البلدان ج ٤ ص ١٢٣ .

(٤) كامل الزيارات ص ١٨١ باب ٧٢ حديث ١٠ .

(٥) راجع رجال النجاشي ص ١٤٦ .

وذكره ابن قولويه أيضاً قائلاً: « حدّثني أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يعقوب، عن علي بن الحسن بن علي بن فضال، عن أبيه^(١) عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليه السلام »^(٢) وجاء هذا السند أيضاً في التهذيب في باب حدّ حرم الحسين عليه السلام ^(٣).

علماً بأنّ النجاشي قال بشأن رواية علي بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه: « ولم يرو عن أبيه شيئاً، وقال: « كنت أقابله - وسني ثمان عشرة سنة - بكتبه، ولا أفهم إذ ذاك الروايات، ولا استحل أن أرويهما عنه »، وروى عن أخويه، عن أبيهما^(٤).

ومن المحتمل قوياً أنّ روايته هذه عن أبيه كانت بالوجدادة، ويدلّ عليه أنّه جاء في المجالس للمفيد: « علي بن الحسن التيملي قال: وجدت في كتاب أبي: حدّثنا محمد بن مسلم الأشجعي^(٥).

وذكره ابن قولويه أيضاً قائلاً: « حدّثني محمد بن أحمد بن علي بن يعقوب، عن علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه^(٦).

وعبارة « بن علي » في هذا السند إما زائدة، أو أنّها تصحيف « أبي علي »، فعليه

(١) سيأتي الحديث عن رواية علي بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه.

(٢) كامل الزيارات ص ٢٨٥ باب ٩٥ حديث ٣.

(٣) تهذيب الأحكام ج ٦ ص ٧٤ حديث ١٤٢.

(٤) رجال النجاشي ص ٢٥٨.

(٥) مجالس المفيد ص ٢٦، مجلس ٣ حديث ٩.

(٦) كامل الزيارات ص ٣٥ باب ٩ حديث ٨، وعنه في البحار ج ٩٧، ص ٢٤٢، وفرحة الغري

تكون كنية لأحمد بن يعقوب ، والد المترجم له .

محمد بن جعفر القرشي الرزاز الكوفي

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن خاله محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب^(١) .

ذكره أبو غالب الزراري في رسالته إلى ابن ابنه قائلاً : « أبو العباس محمد بن جعفر الرزاز ، وهو أحد رواة الحديث ومشايخ الشيعة » ثم قال : « وكان مولد محمد ابن جعفر سنة ستّ وثلاثين ومائتين ، ومات سنة عشرة وثلاثمائة ، وسنّه ثمانون سنة ، وكان من محلّه في الشيعة أنّه كان الوافد عنهم إلى المدينة ، عند وقوع الغيبة سنة ستين ومائتين ، وأقام بها سنة ، وعاد ، وقد ظهر له من أمر صاحب البيت ما احتاج إليه »^(٢) .

وقد علّق السيد البروجردي على هذا الكلام قائلاً : « وما حكاه من أنّه كان وافد الشيعة إلى المدينة لا يخلو من بعد ، من وجوه منها : أنّه كان حينئذ ابن ثلاث أو أربع وعشرين سنة ، فتدبر »^(٣) .

هو من مشايخ محمد بن يعقوب الكليني ، فقد روى عنه في الكافي أكثر من أربعين حديثاً ، يرويه الرزاز هذا عن أيوب بن نوح ، ومحمد بن خالد الطيالسي ، ومحمد بن عبد الحميد ، ومحمد بن عيسى بن عبيد .

(١) كامل الزيارات ص ٦٦ باب ٢٠ حديث ١ .

(٢) كامل الزيارات ص ٦٦ باب ٢٠ حديث ١ .

(٣) ترتيب أسانيد كتاب الكافي ص ١٢١ .

هذا وجاء ذيل الحديث ١ من باب ما يقال عند قبر أمير المؤمنين عليه السلام من كتاب الحج من الكافي : « محمد بن جعفر الرزائي »^(١) ، وهو تصحيف ، وصوابه : « محمد ابن جعفر الرزّاز » .

وجاء في عدة طرق للنجاشي ذكرناها في كتابنا مشيخة النجاشي^(٢) .

وهو ابن أخت علي بن محمد بن عيسى بن زياد القيسي النسيري ، ويعبّر في كثير من أسانيده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب بـ « خالي » ، وقد ذكر السيد البروجردي وجه الجمع قائلاً : « ويمكن الجمع بأنّ ابن أبي الخطاب كان أخاً أمّه لأمتها لا لأبيها ، أو كان خالاً لأبيه أو لأمه »^(٣) .

وتفصيل ذلك : إنّ جعفر بن محمد الرزّاز -والد المترجم له - تزوّج بنت محمد ابن عيسى بن زياد القيسي النسيري ، وهي أنجبت محمد بن جعفر الرزّاز - المترجم له - و اخته فاطمة^(٤) .

فيكون علي بن محمد بن عيسى بن زياد خال محمد بن جعفر الرزّاز .
ومحمد بن سليمان جدّ أبي غالب الزراري تزوّج فاطمة^(٥) بنت جعفر بن محمد الرزّاز - أخت المترجم له - ، وهي أنجبت محمد بن محمد بن سليمان والد أبي غالب

(١) الكافي ج ٤ ص ٥٦٩ .

(٢) راجع مشيخة النجاشي ص ٣٩٥ .

(٣) ترتيب أسانيد كتاب الكافي ص ١٢١ .

(٤) ذكرها أبو غالب في رسالته ص ١٤١ بقوله : « وأمه وأمّ أخته فاطمة : جدّتي بنت محمد بن عيسى القيسي النسيري » .

(٥) ذكرها أبو غالب في رسالته ص ١٤٠ بقوله : « جدّتي أمّ أبي : فاطمة بنت جعفر بن محمد بن الحسن القرشي الرزّاز مولى لبني مخزوم » .

الزراري .

فيكون محمد بن جعفر الرزاز خال والد أبي غالب الزراري .
وتكون فاطمة بنت جعفر بن محمد الرزاز جدّة أبي غالب الزراري ، أمّ أمّه .
ومحمد بن محمد بن سليمان والد أبي غالب الزراري تزوّج بنت عيسى بن علي
ابن محمد بن عيسى بن زياد القيسي ، وهي أنجبت أبا غالب الزراري .
فيكون علي بن محمد بن عيسى بن زياد جدّ أمّ أبي غالب الزراري (١) .
والحسين بن أبي الخطاب تزوّج جدّة محمد بن جعفر الرزاز ، أي أمّ محمد بن
جعفر ، فأنجبت محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، فيكون محمد هذا أيضاً خال
محمد بن جعفر الرزاز .

محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه، والده

روى عنه ابنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، يروي عن سعد بن عبد الله بن
أبي خلف الأشعري (٢) .
ذكره النجاشي ضمن ترجمة ابنه جعفر بن محمد بن قولويه هذا قائلاً : « وكان
أبوه يلقب مملّة (٣) ، من خيار أصحاب سعد » (٤) .

(١) ذكر أبو غالب الزراري في رسالته ص ١٤٦ : « وابنه علي بن محمد بن عيسى : جدّ أمّي
وخال أبي العباس الرزاز » .

(٢) كامل الزيارات ص ١٠ باب ١ حديث ١ .

(٣) في المصدر : « مسلمة » ، وأثبتناه وفقاً لترجمة ابنه علي بن محمد بن جعفر من رجال
النجاشي ص ٢٦٢ .

(٤) رجال النجاشي ص ١٢٣ .

وذكره الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليه السلام قائلاً: «محمد بن قولويه الجمّال، والد أبي القاسم جعفر بن محمد، يروي عن سعد بن عبد الله وغيره»^(١). وذكره العلامة الحلّي في القسم الأول من الخلاصة^(٢). وجاء في طرق النجاشي يروي عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، كما في ترجمة أصرم بن حوشب^(٣)، ويروي أيضاً عن علي بن إبراهيم بن هاشم، كما في ترجمة زيد الزرّاد^(٤)، ويروي عن محمد بن يحيى العطار، كما في ترجمة سالم بن أبي سلمة الكندي^(٥).

محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو يروي عن محمد بن الحسن الصفار^(٦). وقد وثقه الجميع^(٧)، فلا حاجة في تعديله إلى هذا التوثيق العام.

(١) رجال الطوسي ص ٤٩٤.

(٢) خلاصة الأقوال ص ١٦٤.

(٣) رجال النجاشي ص ١٠٧.

(٤) رجال النجاشي ص ١٧٥.

(٥) رجال النجاشي ص ١٩١.

(٦) كامل الزيارات ص ١٢ باب ٢ حديث ٧.

(٧) راجع رجال النجاشي ص ٣٨٣، والفهرست للطوسي ص ١٥٦، ورجال الطوسي

ص ٤٩٥، وخلاصة الأقوال للعلامة ص ١٤٧.

محمد بن الحسن بن علي بن مهزيار

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو يروي عن أبيه الحسن بن علي بن مهزيار^(١).

جاء في طريق النجاشي إلى علي بن مهزيار^(٢)، وفي طريقه إلى فضالة بن أيوب^(٣)، يروي عن أبيه الحسن.

هو من شيوخ إجازة أبي غالب الزراري، وممن سمع منه.

قال أبو غالب في رسالته: «وسمعت من أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن مهزيار الأهوازي»^(٤).

وقال أيضاً في هذه الرسالة في عدّه للكتب: «جزء - بخطي - فيه أخبار من كتاب حماد بن عيسى، حدّثني بها أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن مهزيار قال: حدّثني أبي قال: حدّثني عمّي داود بن مهزيار قال: حدّثني حماد بن عيسى، وأجاز لي رواية جميع ما رواه عنه الموصليّان^(٥)، وقد أجزت لك جميع ما أجاز لي روايته»^(٦).

والموصليّان كما ذكرهما السيد محمد رضا الجلاّلي في هامش هذا النصّ هما الذين ذكرهما الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليه السلام من رجاله تبعاً.

(١) كامل الزيارات ص ١١ باب ١ حديث ٥.

(٢) رجال النجاشي ص ٢٥٣.

(٣) رجال النجاشي ص ٣١١.

(٤) رسالة أبي غالب ص ١٥٠.

(٥) سيأتي الحديث عنهما.

(٦) رسالة أبي غالب ص ١٧٨.

قال عليه السلام: « عبد العزيز بن عبد الله بن يونس الموصلي الأكبر، يكتنى أبا الحسن، روى عنه التلعكبري، وسمع منه سنة ست وعشرين وثلاثمائة، وأجاز له، وذكر أنه كان فاضلاً ثقة، عبد الواحد بن عبد العزيز بن يونس الموصلي، أخو عبد العزيز، يكتنى أبا القاسم، سمع منه أيضاً^(١) سنة ست وعشرين وثلاثمائة، وذكر أنه كان ثقة^(٢) ».

وهما من مشايخ محمد بن إبراهيم النعماني صاحب كتاب الغيبة، فقد روى عنهما قائلاً: « عبد العزيز وعبد الواحد ابنا عبد الله بن يونس الموصلي^(٣) ». ونقل ابن طاوس من أحاديث أبي القاسم عبد الواحد بن عبد الله بن يونس الموصلي، وذلك في سعد السعود^(٤).

محمد بن الحسين بن مت الجوهري

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات قائلاً:

« حدثني محمد بن الحسين بن مت الجوهري، عن محمد بن أحمد بن عمران بن يحيى الأشعري^(٥) ».

وروى عنه أيضاً في مورد واحد من الكامل هذا بعنوان « محمد بن الحسن بن

(١) أي سمع منه التلعكبري.

(٢) رجال الطوسي ص ٤٨١.

(٣) الغيبة ص ٦٨.

(٤) سعد السعود ص ٢٣٦.

(٥) كامل الزيارات ص ١٦٥ باب ٦٨ حديث ١.

مت الجوهري»^(١) .
ولم يذكر في الأصول الرجالية .

محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن أبيه عبد الله بن جعفر^(٢) .
ولا حاجة في تعديل الحميري المعنون بهذا التوثيق العام بعد أن قال بشأنه
النجاشي : « كان ثقة ، وجهاً ، كاتبٌ صاحب الأمر عليه السلام ، وسأله مسائل في أبواب
الشريعة »^(٣) .

محمد بن عبد المؤمن

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات مترحماً عليه ، وهو يروي عن محمد بن
يحيى العطار^(٤) .

وقد ترجم له النجاشي قائلاً :

« محمد بن عبد المؤمن المؤدّب ، قمي ، ثقة ، له كتاب جمعه سمّاه النوادر ، فيه
سبعمئة حديث ، أخبرنا الحسين في أحمد بن موسى قال : حدّثنا جعفر بن محمد
عنه به »^(٥) .

(١) كامل الزيارات ص ٢٣٠ باب ١٠٥ حديث ٤ .

(٢) كامل الزيارات ص ١٢ باب ٢ حديث ٥ .

(٣) رجال النجاشي ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .

(٤) كامل الزيارات ص ١٧٢ باب ٧٠ حديث ١٠ .

(٥) رجال النجاشي ص ٣٧٨ .

ومما يؤكد اتحاد من جاء في المتن مع من جاء في رجال النجاشي هذا: أنّ جعفر ابن محمد هذا وهو ابن قولويه يروي عنه كتابه .
فعليه لا حاجة في تعديله بهذا التوثيق العام ، بعد هذا التوثيق الخاص .

محمد بن همام بن سهيل

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن جعفر بن محمد بن مالك^(١) .

وهو محمد بن أبي بكر همام بن سهيل الكاتب الإسكافي أبو علي ، وهو ثقة بنص الطوسي والنجاشي^(٢) .

ومن روايته عن جعفر بن محمد هذا قد استغرب النجاشي حيث قال في ترجمة جعفر هذا : « ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي ابن همام ، وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراري -رحمهما الله - وليس هذا موضع ذكره »^(٣) .
ولا حاجة في تعديله إلى هذا التوثيق العام بعد هذه النصوص .

محمد بن يعقوب الكليني

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو روى عن عدة من أصحابنا^(٤) .

(١) كامل الزيارات ص ١٢٧ باب ٤٦ ، ذيل حديث ١ .

(٢) راجع رجال الطوسي ص ٤٩٤ ، والفهرست للطوسي ص ١٤١ ، ورجال النجاشي ص ٣٧٩ .

(٣) رجال النجاشي ص ١٢٢ .

(٤) كامل الزيارات ص ١٨ باب ٣ حديث ٦ .

هو محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني صاحب كتاب الكافي، ثقة^(١)، فعليه لا حاجة في تعديله إلى هذا التوثيق العام.

هارون بن موسى التلعكبري أبو محمد

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو يروي عن أبي علي محمد بن همام ابن سهيل^(٢).

وهو ثقة^(٣)، لا حاجة في تعديله إلى هذا التوثيق العام.

هذا ما عثرت عليه من أسماء مشايخ ابن قولويه الذين روى عنهم في كامل الزيارات.

وقد يتخيل أنّ «أحمد بن إدريس بن أحمد بن الأشعري»، من مشايخه، لأنه جاء في كامل الزيارات قوله في بداية الحديث: «حدّثني أحمد بن إدريس قال: حدّثني أحمد بن أبي زاهر»^(٤).

وكان المحدث النوري ممّن عدّ «أحمد بن إدريس» هذا من مشايخ ابن قولويه^(٥).

(١) راجع رجال النجاشي ص ٣٧٧، والفهرست للطوسي ص ١٣٥، ورجال الطوسي ص ٤٩٥، والخلاصة للعلامة ص ١٤٥.

(٢) كامل الزيارات ص ١٨٥ باب ٧٥ حديث ٥.

(٣) راجع رجال النجاشي ص ٤٣٩، ورجال الطوسي ص ٥١٦، والخلاصة ص ١٨٠.

(٤) كامل الزيارات ص ٢٥٠ باب ٨٢، الحديث ١.

(٥) راجع خاتمة المستدرک - الطبعة الحجرية - ص ٥٢٣، والطبعة المحققة ج ٢ ص ٢٥٥ -

مع العلم أنه ﷺ نقل حديث أحمد بن إدريس عن أحمد بن أبي زاهر هذا في المستدرک، وبدایته: «وعن الحسين بن أحمد بن المغيرة، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن أبي زاهر»^(١).

وجاء هذا الحديث في البحار وبدایته: «ومنه بالإسناد عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن أبي زاهر»^(٢).

ومنه يعرف أنّ هذا الحديث من زيادات تلميذ ابن قولويه، وهو الحسين بن أحمد بن المغيرة، وكان قد أدخلها في الكامل هذا، وهو القائل في أول السند: «حدّثني»، ويؤكد أنه جاء قبله أي برقم ٩: «ومن زيادات الحسين بن أحمد بن المغيرة ما في حديث أحمد بن إدريس بن أحمد بن زكريا القمي قال»، ثم بعده برقم ١٠: «حدّثني أحمد بن إدريس»^(٣).

والغريب أنّ المحدث النوري هذا قد أورد تمام عبارة هذا التلميذ، وهو الحسين بن أحمد بن المغيرة، قبل ذكر مشايخ ابن قولويه، وقد جاء فيها: «إني ما قرأته على شيخنا ﷺ، ولا قرأه علي»^(٤).

فعليه «أحمد بن إدريس» ليس من مشايخه، ويؤكد أنه ابن قولويه توفي عام (٣٦٨) وأحمد بن إدريس توفي عام (٣٠٦)، والفاصلة الزمنية بينهما إثنان وستون عاماً.

وقد تخيّل أيضاً أنّ «محمد بن الحسن الصفّار» أيضاً من مشايخه، وذلك لأنّه

(١) مستدرک الوسائل ج ٦ ص ٥٤٥ حديث ٧٤٧٧.

(٢) بحار الأنوار ج ٨٦، ص ٧٨.

(٣) كامل الزيارات ص ٢٥٠ باب ٨٢ حديث ٩ و ١٠.

(٤) خاتمة المستدرک - الطبعة الحجرية - ص ٥٢٢، والمحققه ج ٢ ص ٢٤٩.

جاء في بداية الحديث : « حدّثني محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد^(١)، وقد سقط « محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد » من النسخ، ويؤكدّه أنّ هذا الحديث جاء في البحار وبدايته هكذا : « ابن الوليد، عن الصفار »^(٢).

(١) كامل الزيارات ص ٢٨ باب ٨ حديث ٢ .

(٢) بحار الأنوار ج ٩٧، ص ٣٩٩ .

مشايخ النجاشي

ومن التوثيقات العامة توثيق مشايخ أحمد بن علي النجاشي المتوفى عام ٤٥٠ هجرية، وقد ذكرناه في فصل «أصحاب الجرح والتعديل» من هذا الكتاب . وفي هذا الفصل نذكر ما يمكن أن يستدل به على توثيق من روى عنه النجاشي هذا في رجاله، عند ذكر طرقه للاصول والكتب .

توثيق مشايخ النجاشي

استدل علماءنا على توثيق مشايخ النجاشي بأدلة متعددة نذكر أهمها: الدليل الأول: ما صرح به النجاشي رحمه الله في ترجمة «أحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عيَّاش» بقوله: «كان سمع الحديث وأكثر، واضطرب في آخر عمره، وكان جدّه وأبوه من وجوه أهل بغداد أيام آل حمّاد والقاضي أبي عمر»، ثم ذكر بعض كتبه وقال: «رأيت هذا الشيخ، وكان صديقاً لوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً ورأيت شيوخنا يضعّفونه، فلم أرو عنه شيئاً، وتجنّبته، وكان من أهل العلم والأدب القويّ، وطيب الشعر، وحسن الخطّ رحمه الله وسامحه، ومات سنة إحدى وأربعمائة»^(١) .

ووجه الاستدلال به واضح، لأنّه ترك الرواية عنه مباشرة، مع كثرة سماعه منه، لمّا رأى شيوخه يضعّفونه .

وهذا لا يتنافى مع ما نقله عنه في بعض الموارد بقوله: «قال ابن عيَّاش»، لاحتمال

(١) رجال النجاشي ص ٨٥ - ٨٦ .

أن يكون قد نقل ذلك من بعض كتبه، مثل «كتاب الإشتمال على معرفة الرجال ومن روى عن إمامٍ إمام»، أو من «كتاب أخبار وكلاء الأئمة الأربعة»، وقد عدّهما رحمه الله في عداد تصانيفه^(١).

الدليل الثاني: ما صرّح به في ترجمة «جعفر بن محمّد بن مالك» قائلاً: «كان ضعيفاً في الحديث، قال أحمد بن الحسين: كان يضع الحديث وضعاً، ويروي عن المجاهيل، وسمعت من قال: كان أيضاً فاسد المذهب والرواية، ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي بن همّام، وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراري رحمهما الله؟ وليس هذا موضع ذكره^(٢)».

فاستغرابه من رواية هذين الشيخين الجليلين عن جعفر هذا مع حالته هذه، دليل واضح على أنه رحمه الله ما كان يروي إلا عن الثقات.

الدليل الثالث: ما ذكره في ترجمة أبي المفضل محمّد بن عبد الله الشيباني بقوله: «كان سافر في طلب الحديث عمره، أصله كوفي، وكان في أول أمره ثبتاً، ثم خلط، ورأيت جلّ أصحابنا يغمزونه ويضعّفونه»، ثم ذكر من كتبه وقال: «رأيت هذا الشيخ، وسمعت عنه كثيراً، ثم توقّفت عن الرواية عنه إلا بواسطة بيني وبينه»^(٣).

علماً بأننا قد عثرنا على موارد في رجال النجاشي توهم أنّ النجاشي قد روى فيها عن أبي المفضل هذا مباشرة، من المحتمل قوياً أن يكون قد حكاها عن بعض كتبه، أو أنه رواها عنه قبل تخليطه، راجع رجال النجاشي أرقام ٦٦٥ و ١٠٣٧ و ١١٨٢

(١) رجال النجاشي ص ٨٦.

(٢) رجال النجاشي ص ١٢٢.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٩٦.

و ١٢٦٨ .

الدليل الرابع: توصيفه رحمه الله لبعض الطرق بالاضطراب أو الغرابة أو الظلمة^(١) مما يكشف عن سلامة سائر طرقه منها، ومن ثمّة يستدلّ على توثيق مشايخه .
 هذه أهمّ الأدلّة التي يمكن أن يُستدلّ بها على دعوى توثيق كلّ من روى عنه من مشايخه، وهي أدلّة واضحة، لكن يجب البحث عن شمولها .

شمول أدلّة التوثيق

إنّ غاية ما يستفاد من هذه الأدلّة توثيق مشايخه رحمه الله الذين روى عنهم بقوله «أخبرنا» أو «حدّثنا» لا غيرهم، لأنّ الحدّ الوسط في هذه الأدلّة التي ذكرت هو الرواية والطريق، وهو القدر المتيقّن في شمولها، وما سواه مشكوك فيه، لأنّ البرهان لا يثبت به إلّا الحدّ الوسط .

إذن دعوى توثيق مطلق مشايخه حتّى اولئك الذين تعلّم عليهم الفقه أو الأنساب مثلاً أو الذين لم يصرّح في النقل عنهم بقوله «أخبرنا» أو «حدّثنا» دعوى أعمّ من هذه الأدلّة، فلا يثبت توثيقهم بها، لأنّه لا يصحّ أن تكون الدعوى أعمّ من الدليل .

وبعبارة أخرى: اجتنابه رحمه الله من الرواية عن ابن عياش، واستغرابه من أبي علي ابن همام وأبي غالب الزراري، لِمَا رَوَاهُ عن جعفر الفزاري، وتوقّفه عن الرواية عن أبي المفضل إلّا بالواسطة، وتصريحه بضعف وجهالة بعض الطرق، كلّها تدور مدار الرواية لا غير، ومنه نعرف توثيق مشايخه في الرواية فقط، وهم الذين روى عنهم مباشرة، لا توثيق كلّ من جاء في طريقه بعد هؤلاء المشايخ .

(١) كما جاء في أرقام ١٣٧ و ١٣٨ و ٨٠٩ و ٨٩٩ .

وأما توثيق مشايخه في الإجازة، فقد ذكر العلماء أن كل من عدّ من مشايخ الإجازة فهو غني عن التوثيق، وهذا أمر لا يختصّ بمشايخه رحمه الله، حتّى نحتاج إلى البحث عنه هنا .

وتتضح الحاجة إلى هذا البحث بعد العلم بأنّ النجاشي رحمه الله لم يترجم لجميع مشايخه، بل ترجم لسبعة منهم، ولم يوثّق منهم إلا أربعة .
فعلية لا يصحّ الاعتماد على هذا التوثيق العام في تعديل سائر مشايخه .

عدد مشايخ النجاشي

وبناءً على القول بتوثيق من روى عنهم النجاشي رحمه الله بقوله «أخبرنا» أو «حدّثنا» والالتزام به، تبدو أهميّة تحديد عددهم وفرز أسماءهم .

وهو أمر ليس باليسير، لأنّه رحمه الله أوجز كثيراً منها، أو عبّر عنها بعبارات مختلفة يعسر التوحيد بينها، ويشكل تحديد المقصود منها بالضبط، من دون الاستعانة بالطرق الأخرى، أو الشواهد الخارجيّة .

وهذا من جملة الأسباب في تضارب الأقوال فيهم، بين من عدّهم أكثر من أربعين شخصاً، وبين من عدّهم أقلّ من ثلاثين^(١) .

ويبدو أنّ السيد بحر العلوم كان أوّل من تصدّى لجمعهم، قال رحمه الله: «لم أجد أحداً تصدّى لجمعهم، وهو مهمّ»، فعدهم ثلاثين رجلاً، ذكرهم بالترتيب التالي :
من اسمه «محمد» ستة، «أحمد» سبعة، «علي» أربعة، «الحسن» إثنان، «الحسين»

(١) والسبب الثاني في هذا التضارب هو رأيهم في دائرة شمول الأدلّة، فالذّي يقول بشمولها مطلق مشايخه يوثقهم جميعاً، فيحصل على عدد أكثر .

ثلاثة، ومن لا اشتراك بينهم في الاسم ثمانية شخصاً .
 فعَدَّ منهم: «أبا عبد الله الجعفي القاضي»، و«أحمد بن محمد بن هارون»،
 و«هارون بن موسى التلعكبري»^(١)، وسيأتي الكلام عنهم في ما بعد .
 وعَدَّهُم أيضاً المحدث النوري واحداً وثلاثين رجلاً .
 فعَدَّ منهم: «عثمان بن حاتم بن المنتاب التغلبي»، و«محمد بن هارون بن موسى
 التلعكبري»، ولم يذكر «أحمد بن محمد بن هارون» الذي عدّه السيد بحر العلوم من
 مشايخ النجاشي^(٢)، وسيأتي الكلام عنهم فيما بعد .
 وعَدَّهُم أيضاً السيد الخوئي أكثر من أربعين رجلاً، ذكر أربعاً وستين عنواناً، ربّها
 حسب حروف المعجم، أشار في سبعة وثلاثين منها إلى اتحاد بعضها مع بعض،
 فحصل أربعة عشر عنواناً، وذكر أيضاً سبعة وعشرين عنواناً، لم يذكر اتحادها مع
 غيرها، فحصل من المجموع واحداً وأربعين عنواناً^(٣) .
 وأما نحن فقد استقصينا أسماءهم من خلال تتبع موارد رواية النجاشي رحمه الله
 عنهم بقوله: «أخبرنا» أو «حدّثنا»، ووحدنا العناوين المكررة منها، فحصل ثمانية
 وعشرون إسماً، وهم :

١- إبراهيم بن مَخْلَد الباقَرْحي

إبراهيم بن مَخْلَد بن جعفر بن مَخْلَد بن سهيل بن حمران أبو إسحاق القاضي

(١) رجال السيد بحر العلوم ج ٢ ص ٥٠ - ٨٣ .

(٢) مستدرک الوسائل - الطبعة الحجرية - ج ٣ ص ٥٠٣ .

(٣) راجع ترجمة أحمد بن علي النجاشي من معجم رجال الحديث ج ٢ ص ١٥٧ - ١٦٤ .

المعروف بالباقرحي (٣٢٥ - ٤١٠)

روى عنه النجاشي في ترجمة «دعل بن علي»، وأيضاً في ترجمة «محمد بن جرير الطبري العامي»، ووصفه فيهما بـ «القاضي»^(١).

وروى محمد بن جرير الطبري الإمامي عن المترجم له، عن أم الفضل خديجة بنت محمد بن أحمد بن أبي الثلج حديث فذك^(٢)، ووصية فاطمة^(٣)، وأحاديث ثلاث في فضلها عليها السلام^(٤).

وترجم له الخطيب البغدادي، وعدّ جماعة من مشايخه، وقال: «كتبنا عنه، وكان صدوقاً صحيح الكتاب، حسن النقل، جيّد الضبط، ومن أهل العلم والمعرفة بالأدب»، ثم قال: «ومسكنه في مربعة أبي عبد الله من الجانب الشرقي، وسمعته يقول: ولدت في سنة خمس وعشرين وثلاثمائة».

ثم قال: «توفي إبراهيم بن مخلد وقت العصر من يوم الأربعاء السابع عشر من ذي الحجة سنة عشر وأربعمائة، ودفن من الغد في مقبرة الخيزران بقرب قبر أبي حنيفة»^(٥).

والباقرحي: نسبة إلى «باقرحا»: بفتح القاف، وسكون الراء، والحاء المهملة: من قرى بغداد من نواحي النهروان، كما ذكر ياقوت، وذكر أيضاً من المنسوبين إليها:

(١) رجال النجاشي ص ١٦٢ و ص ٣٢١.

(٢) دلائل الإمامة ص ٣٠.

(٣) دلائل الإمامة ص ٤٢.

(٤) دلائل الإمامة ص ٥٢.

(٥) تاريخ بغداد ج ٦ ص ١٨٩ - ١٩١.

محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مخلد ت ٤٨١، وهو حفيد المترجم له^(١). هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم له عن شيخه: أحمد بن كامل بن خلف ومخلد بن جعفر بن مخلد^(٢).

٢- أحمد بن عبد الواحد بن عبدون

أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البرّاز المعروف: بـ «ابن عبدون» وبـ «ابن الحاشر» ت ٤٢٣

ترجم له النجاشي، وذكر بعض تصانيفه، وأضاف: «كان قوياً في الأدب، قد قرأ كتب الأدب على شيوخ أهل الأدب، وكان قد لقي أبا الحسن علي بن محمد القرشي المعروف بـ «ابن الزبير»، وكان علواً في الوقت»^(٣).

لقد اختلف العلماء في كلمة «علواً» هذه، فأثبتها الأكثر بالعين المهملة، فعليه تكون العبارة مدحاً للمترجم له بعلوّ سنده، وأثبتها البعض بالعين المعجمة، ويكون معناها: أول الشباب ونشاطه، أي أنّ لقاء المترجم له لعلي بن محمد بن الزبير وأخذه عنه كان في عنفوان شبابه.

وللنجاشي مثل هذا التعبير في ترجمة «إسحاق بن الحسن بن بكران» حيث قال: «وكان في هذا الوقت علواً، فلم أسمع منه شيئاً»^(٤).

وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام وقال: «كثير السماع

(١) راجع معجم البلدان ج ١ ص ٣٢٧

(٢) مشيخة النجاشي ص ١٠١.

(٣) رجال النجاشي ص ٨٧.

(٤) رجال النجاشي ص ٧٤.

والرواية سمعنا منه، وأجاز لنا بجميع ما رواه مات سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة^(١).

وذكر أيضاً في ترجمة محمد بن أحمد المفجع من أن المترجم له سمع من أحمد ابن عبد الله بن أحمد بن جليل أبي بكر الدوري (٢٩٩ - ٣١٩) بالأهواز^(٢).

وروى الطوسي عن المترجم له، عن مشايخه، منهم: علي بن الحسين أبو الفرج الإصفهاني توفي عام ٣٥٦^(٣)، ومحمد بن علي الشجاعى الكاتب أبو الحسين^(٤). وقال العلامة «قدس سره» في ضبط عبّدون: «بضمّ العين المهملة، وإسكان الباء، والنون بعد الواو»^(٥).

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طرقه عن المترجم له عن شيوخه^(٦).

٣- أحمد بن علي بن نوح

أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن العباس بن نوح السيرافي البصري،
أبو العباس توفي حدود عام ٤٢٠
ترجم له النجاشي بعنوان «أحمد بن علي بن العباس بن نوح»، وقال: «كان ثقة في

(١) رجال الطوسي ص ٤٥٠.

(٢) الفهرست للطوسي ص ١٥٠.

(٣) الغيبة للطوسي ص ٢٦.

(٤) الغيبة للطوسي ص ١٢٧ و ٢٥٧.

(٥) ايضاح الاشتباه ص ١٠٤.

(٦) مشيخة النجاشي ص ١٠٣ - ١٠٥.

حديثه، متقناً لما يرويه، فقيهاً، بصيراً بالحديث والرواية، وهو استاذنا وشيخنا ومن استفدنا منه»^(١).

وذكر أيضاً في ترجمة الحسين بن سعيد الأهوازي أنّ المترجم له كَتَبَ إليه في جواب سؤاله عن الطرق إلى كتب الحسين هذا، وفي الجواب أنّ أبا عبد الله الحسين ابن علي بن سفيان البزوفري كتب إلى المترجم له في شعبان سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة، وفيه أيضاً أنّ أبا عبد الله محمد بن أحمد الصفواني حدّثه في هذه السنة بالبصرة^(٢).

وترجم له الطوسي بعنوان «أحمد بن محمد بن نوح» وقال: «واسع الرواية، ثقة في روايته، غير أنّه حكي عنه مذاهب فاسدة في الأصول، مثل القول بالرؤية وغيرها»، وذكر بعض تصانيفه، ثمّ قال: «أخبرنا عنه جماعة من أصحابنا بجميع رواياته، ومات عن قريب، إلاّ أنّه كان في البصرة، ولم يتفق لقائي إياه»^(٣).

وذكره أيضاً بهذا العنوان في رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام ووثقه^(٤).

وذكر أيضاً في هذا الباب من رجاله أنّ المترجم له روى عن أحمد بن حمدان القزويني، وسمع منه سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة^(٥).

ويظهر من رواية الطوسي عنه، عن جدّه أنّ نسبه هكذا: «أحمد بن علي بن محمد

(١) رجال النجاشي ص ٨٦.

(٢) رجال النجاشي ص ٥٩.

(٣) الفهرست ص ٣٧.

(٤) رجال الطوسي ص ٤٥٦.

(٥) رجال الطوسي ص ٤٤٩.

ابن أحمد بن العباس بن نوح»^(١).

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم له عن شيوخه^(٢).

٤- أحمد بن محمّد ابن الجُنْدِي

أحمد بن محمّد بن عمران بن موسى بن الجراح النهشلي، أبو الحسن المعروف بـ«ابن الجُنْدِي» (٣٠٦-٣٩٦)

ترجم له النجاشي وقال: «استاذنا رحمه الله، ألحقنا بالشيوخ في زمانه»، ثم ذكر بعض تصانيفه^(٣).

وقال أيضاً بعد عدّه كتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام لعبد الله بن أحمد بن عامر: «أخبرنا إجازة أحمد بن محمّد بن الجندي عنه»^(٤).

وقال في ترجمة وُرَيْزَةَ: «قال شيخنا أبو الحسن ابن الجندي: حدّثنا وريزة بن محمد بن وريزة بالبصرة سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، وله ثمانون سنة»^(٥).
وروي الطوسي بعض تصانيفه بواسطة «أبي طالب بن عزور»^(٦).

(١) راجع الغيبة للطوسي ص ٣٠٧.

(٢) مشيخة النجاشي ص ١٠٨-١١٣.

(٣) رجال النجاشي ص ٨٦.

(٤) رجال النجاشي ص ٢٢٩.

(٥) رجال النجاشي ص ٤٣٢.

(٦) الفهرست ص ٣٣.

وذكره أيضاً في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله^(١).
وترجم له الخطيب البغدادي وقال: «قرأت بخط أبي الفضل بن دودان الهاشمي^(٢): مولد أبي الحسن بن الجندي يوم الخميس التاسع من المحرم سنة سبع وثلاثمائة، وأنَّ أوَّل سماعه سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة».

ثم قال «أخبرنا الحسن بن محمد الخلال، وأحمد بن محمد العتيقي، قالوا: توفي أبو الحسن بن الجندي في جمادى الآخرة سنة ست وتسعين وثلاثمائة، قال العتيقي: وكان يرمى بالتشيع، وكانت له أصول حسان»^(٣).

واستظهر السيد بحر العلوم اتحاده مع «أحمد بن محمد المستنشق» الذي روى عنه النجاشي في ترجمة «عبد الله بن مسكان»^(٤)، وذلك استناداً إلى روايته عن ابن همام^(٥).

ومما يؤكد هذا الاتحاد أنه جاء في ترجمة علي بن أبي جهمة: «أخبرنا أحمد بن محمد قال: حدّثنا محمد بن همام»^(٦).

وذكره العلامة الطهراني في طبقات أعلام الشيعة، وأرخ وفاته أوائل المائة الخامسة وقبل سنة ٤٠٨، وهي السنة التي ورد الطوسي فيها إلى العراق^(٧).

(١) رجال الطوسي ص ٤٥٦.

(٢) هو أحمد بن الحسين بن الفضل ت ٤٢٢ ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد ج ٤ ص ١٠٩.

(٣) تاريخ بغداد ج ٥ ص ٧٧.

(٤) راجع رجال النجاشي ص ٢١٥.

(٥) راجع رجال السيد بحر العلوم ج ٢ ص ٧١.

(٦) رجال النجاشي ص ٢٧٥.

(٧) النابس ص ٢٥.

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم له عن شيوخه^(١).

٥- أحمد بن محمّد ابن الصلت

أحمد بن محمّد بن أحمد بن موسى بن هارون بن الصلت الأهوازي البغدادي
أبو الحسن (٣٢٤ - ٤٠٩)

ذكر الطوسي في رجاله أنّ ابن الصلت هذا أجازه جميع رواياته عن أحمد بن
محمّد بن سعيد^(٢).

وروى عنه أيضاً في أماليه بقوله: «أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمّد بن هارون بن
الصلت الأهوازي سماعاً منه في مسجده بشارع دار الرقيق ببغداد في سلخ شهر ربيع
الأول من سنة تسع وأربعمائة، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة
إملاءً»^(٣).

وترجم له الخطيب البغدادي وعدّ جماعةً من مشايخه، ثمّ قال: «كتبت عنه، وكان
صدوقاً صالحاً، ينزل دار إسحاق، وتوفّي يوم الاثنين لثمان خلون من جمادى الآخرة
سنة تسع وأربعمائة، ودفن من الغد في مقبرة باب التبن»^(٤).

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم
له عن شيوخه: أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة ومحمد بن جعفر بن أحمد بن

(١) مشيخة النجاشي ص ١١٦ - ١١٨.

(٢) راجع رجال الطوسي ص ٤٤٢.

(٣) الأمالي للطوسي ص ٣٣١.

(٤) تاريخ بغداد ج ٤ ص ٣٧٠.

محمد بن زرقان^(١) .

٦- أسد بن إبراهيم السلمي

أسد بن إبراهيم بن كليب بن إبراهيم بن علي السلمي الحرّاني أبو الحسن كان
حيّاً عام ٤١٠ هـ .

روى عنه النجاشي في ترجمة الحسين بن محمد بن علي الأزدي، وهو يروي عن
محمد بن الحسين بن صالح السبيعي بحلب^(٢) .

وهو من مشايخ محمّد بن علي بن عثمان الكراجكي، فقد روى عنه - مترحماً
عليه - في مدينة «الرملة»، عن أبي حفص عمر بن علي بن الحسن العتكي
الخطيب^(٣) .

وروى عنه أيضاً في هذه المدينة سنة عشرة وأربعمئة، عن أبي بكر محمّد بن
أحمد ابن موسى بن إبراهيم البارسيرى الحنظلي^(٤) .
هذا وقد ترجمنا له في كتابنا مشيخة النجاشي^(٥) .

٧- الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان

الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمّد بن شاذان بن حرب بن مهران

(١) مشيخة النجاشي ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) رجال النجاشي ص ٦٦ .

(٣) كنز الفوائد ج ١ ص ١٤٦ و ج ٢ ص ١٧٧ .

(٤) كنز الفوائد ج ٢ ص ١٣٤ .

(٥) مشيخة النجاشي ص ١٢٣ - ١٢٤ .

أبو علي البزاز (٣٣٩ - ٤٢٦)

وروى عنه النجاشي إجازةً وذلك في ترجمة أحمد بن عامر^(١).

وروى عنه أيضاً، وذلك في ترجمة «محمد بن تميم النهشلي»، وهو يروي عن والده أحمد بن إبراهيم^(٢).

وذكر الخطيب البغدادي نسبه كما أثبتناه، وذلك في ترجمة والده «أحمد»^(٣)، وترجم له بعنوان: «الحسن بن إبراهيم بن أحمد»، وقال:

«ولد في ليلة الخميس لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، كذلك قرأت بخط أبيه».

وعدّ جماعة من مشايخه، ثم قال: «توفي ابن شاذان في ليلة السبت مستهلّ المحرم من سنة ست وعشرين وأربعمائة بعد صلاة العتمة، ودفن من الغد وهو يوم السبت، وقت صلاة العصر في مقبرة باب الدير وحضرت الصلاة على جنازته»^(٤).

وترجم له العلامة الطهراني في طبقات أعلام الشيعة بالتفصيل، وأضاف «ويوجد للحسن بن شاذان في المكتبة الظاهرية بدمشق عدة أجزاء في الحديث ومشيخته الصغرى ومشيخته الكبرى»^(٥).

هذا وقد ترجمنا له في كتابنا مشيخة النجاشي^(٦).

(١) رجال النجاشي ص ١٠٠.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٦٥.

(٣) تاريخ بغداد ج ٤ ص ١٨.

(٤) تاريخ بغداد ج ٧ ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٥) النابس ص ٤٩ - ٥٠.

(٦) راجع مشيخة النجاشي ص ١٢٥ - ١٢٨.

٨- الحسن بن أحمد العجلي

الحسن بن أحمد بن محمد بن الهيثم العجلي أبو محمد
ترجم له النجاشي، وقال: «ثقة من وجوه أصحابنا، وأبوه وجدّه ثقتان، وهم من
أهل الري، جاور في آخر عمره بالكوفة، ورأيت به، وله كتب منها: كتاب المشائي،
وكتاب الجامع»^(١).

وروى عنه في ترجمة عبد الله بن داهر كتاب عبد الله هذا قائلاً: «قال الحسن بن
أحمد بن محمد بن الهيثم العجلي: حدّثنا أبي، عن أحمد بن يحيى بن زكريا، عن
محمد بن إسماعيل البرمكي، عنه به»^(٢).

وعده السيد بحر العلوم من مشايخ النجاشي^(٣).

هذا وقد ترجمنا له في كتابنا مشيخة النجاشي^(٤).

٩- الحسن بن محمد الفخّام

الحسن بن محمد بن يحيى بن داود السّرّمن رائي أبو محمد الفخّام ت ٤٠٨
روى عنه النجاشي في ترجمة عيسى بن أحمد بن عيسى بن المنصور^(٥)، وهو
يروى عن أبي الحسن بن محمد بن أحمد بن عبيد الله بن أحمد بن عيسى .
ترجم له الخطيب البغدادي وعدّ جماعة من مشايخه، ثمّ قال: «وكان يرمى

(١) رجال النجاشي ص ٦٥ .

(٢) رجال النجاشي ص ٢٢٨ .

(٣) رجال السيد بحر العلوم ج ٢ ص ٧٣ .

(٤) راجع مشيخة النجاشي ص ١٢٩ .

(٥) رجال النجاشي ص ٢٩٧ .

بالتشيع، ومات بسرّ من رأى، سمعت أبا الفضل بن السامري يقول: مات ابن الفخّام في سنة ثمان وأربعمائة»^(١).

هذا وقد ترجمنا له في كتابنا مشيخة النجاشي^(٢).

١٠- الحسين بن أحمد ابن هديّة

الحسين بن أحمد بن محمّد بن موسى بن هديّة، أبو عبد الله.

لم يترجم له النجاشي في رجاله، ولا الطوسي، لا في الفهرست، ولا في رجاله. وعده العلامة الطهراني في طبقات الشيعة من أعلام القرن الخامس، وذكر ما جاء من الاختلاف في اسمه، واسم أبيه، في بعض النسخ من رجال النجاشي.

وأكد أنّ الصحيح في اسم أبيه هو: أحمد، وفي اسمه هو: الحسين - مصغراً^(٣). وذكره السيد الخوئي مرّة بعنوان «الحسن بن هديّة»، وأخرى بعنوان «الحسين بن أحمد بن هديّة»، وثالثة بعنوان «الحسين بن محمّد بن هديّة»، ولم يصرّح باتّحادهم^(٤)، وجاء في جميعها: «هديّة» - بالياء الموحّدة -

وممّا يؤكّد إتّحاد الجميع ما جاء في تراجم عديدة، راجعها بأرقام ٦٦٤ و ٩٧٩ و ١١٤٩ و ١٠٠ و ٨٩١ من رجال النجاشي.

قال العلامة في ضبط «هديّة»: «بالياء المنقّطة تحتها نقطتين المشدّدة»^(٥).

(١) تاريخ بغداد ج ٧ ص ٤٢٤.

(٢) راجع مشيخة النجاشي ص ١٣٠ - ١٣١.

(٣) النابس ص ٥٩.

(٤) معجم رجال الحديث ج ٢ ص ١٦٠ - ١٦١.

(٥) إيضاح الاشتباه ص ١٦٣.

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم له عن شيخه جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه^(١).

١١- الحسين بن جعفر ابن الخُمري

الحسين بن جعفر بن محمد المخزومي الخَزَّاز أبو عبد الله ابن الخُمري حياً ٤٠٠ وصفه النجاشي بالشيخ الصالح، وذكر أنه أجازه في مشهد مولانا أمير المؤمنين عليه السلام سنة ٤٠٠، كما في ترجمة «الحسين بن أحمد بن المغيرة»^(٢).

وجاء في ترجمة محمد بن الحسن بن شَمُون، أن النجاشي روى عن المترجم له سِنَّ ابن شَمُون هذا قائلاً «عاش محمد بن الحسن بن شَمُون مائة سنة وأربع عشرة سنة»، روى المترجم له ذلك عن الحسين بن أحمد بن المغيرة التلاج^(٣).

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم له عن شيخه: الحسين بن أحمد بن المغيرة البوشنجي ومحمد بن محمد بن الحسن ابن هارون الطحَّان الكندي^(٤).

١٢- الحسين بن عبيد الله الغضائري

الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري، أبو عبد الله ت ٤١١ ترجم له النجاشي وقال «شيخنا رحمه الله، له كتب منها:

(١) راجع مشيخة النجاشي ص ١٣٣.

(٢) رجال النجاشي ص ٦٥.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٣٦.

(٤) راجع مشيخة النجاشي ص ١٣٥.

التمويه والغمة، كتاب التسليم على أمير المؤمنين عليه السلام بإمرة المؤمنين، كتاب تذكير العاقل وتنبية الغافل في فضل العلم، كتاب عدد الأئمة وما شدّ على المصنّفين من ذلك، كتاب البيان عن حبوة الرحمان، كتاب النوادر في الفقه، كتاب مناسك الحج، كتاب مختصر مناسك الحج، كتاب يوم الغدير، كتاب الردّ على الغلاة والمفوضة، كتاب سجدة الشكر، كتاب مواطن أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب في فضل بغداد، كتاب في قول أمير المؤمنين عليه السلام: «ألا أخبركم بخير الأئمة».

أجازنا جميعها وجميع رواياته عن شيوخه، ومات رحمه الله في نصف شهر صفر سنة إحدى وأربع مائة^(١).

وصرح أيضاً في ترجمة عبد الرحمان بن الحسن القاساني، قائلاً: «رأيت كتابه إلى أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله، وأبي عبد الله محمد بن محمد^(٢)».

ولا يخفى اتحاد الأول مع المترجم له، والثاني مع الشيخ المفيد رحمهما الله. وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام وقال: «كثير السماع، عارف بالرجال، وله تصانيف ذكرناها في الفهرست^(٣)، سمعنا منه، وأجاز لنا بجميع رواياته، مات سنة إحدى عشرة ومائة^(٤)».

وذكر أيضاً في ترجمة أحمد بن عبد الله بن أحمد جليلي الدوري المتوفى ٣٧٩ أن

(١) رجال النجاشي ص ٦٩.

(٢) رجال النجاشي ص ٢٣٦.

(٣) لم نعثر على ترجمة له في الفهرست، لا في نسختنا المعتمدة، ولا في النسخة التي حقّقها السيد عبد العزيز الطباطبائي.

(٤) رجال الطوسي ص ٤٧٠.

المترجم له صرّح بأنّ أحمد هذا قرأ عليه كتابه في طرق من روى ردّ الشمس^(١).
 وروى أيضاً عن المترجم له، عن أبي الحسن محمّد بن أحمد بن داود القمي^(٢)،
 كما روى أيضاً عنه، عن محمّد بن أحمد بن عبد الله بن قضاة الصفواني^(٣).
 هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم
 له عن شيوخه^(٤).

١٣ - سلامة بن ذكاء

سلامة بن ذكاء الحرّاني الموصلي أبو الخير
 روى عنه النجاشي جميع كتب «علي بن محمّد العدوي الشمشاطي»، وترجم
 عليه^(٥).

وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله قائلاً: «سلامة بن
 ذكاء الحرّاني يكنى أبا الخير صاحب التلّعكبري»^(٦).
 هذا وقد ترجمنا له في كتابنا مشيخة النجاشي^(٧).

(١) راجع الفهرست للطوسي ص ٣٣.

(٢) الغيبة للطوسي ص ٣٠٧ و ٣٩٠.

(٣) الغيبة للطوسي ص ٣١٠ و ٣٩٤.

(٤) راجع مشيخة النجاشي ص ١٣٩ - ١٤٤.

(٥) راجع رجال النجاشي ص ٢٦٥.

(٦) رجال الطوسي ص ٤٧٥.

(٧) راجع مشيخة النجاشي ص ١٤٥.

١٤- العباس بن عمر الكلّوذاني

العباس بن عمر بن العباس بن محمّد بن عبد الملك بن سليمان الكلّوذاني المعروف بابن مروان الفارسي الدهقان الكاتب، أبو الحسن ت ٤١٤ ذكره النجاشي في ترجمة علي بن الحسين والد الصدوق، وترجم عليه وذكر: نقلًا عن المترجم له أنه قال: «أخذت إجازة علي بن الحسين بن بابويه لما قدم بغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة بجميع كتبه»^(١).

وترجم له الخطيب البغدادي، وعدّ من مشايخه جماعة، ثمّ قال: «مات في شهر رمضان من سنة أربع عشرة وأربعمائة»^(٢).

وترجم له المولى عبد الله، وعدّ من مشايخه أبا الفرج الإصفهاني، ومحمّد بن يحيى الصولي، وعلي بن بابويه القميّ، ثمّ قال: «ظنّي أنّ النجاشي يروي عنه بالواسطة الواحدة، بل بالوساطة، لأنّ الجماعة الذين يروي العباس هذا عنهم من القدماء جدًّا، فتأمّل ولاحظ»^(٣).

ومما سبّب ظنّ المولى عبد الله هذا من أنّ النجاشي يروي عنه بالواسطة لا مباشرة هو أنّ الذين روى عنهم النجاشي في رجاله بواسطة العباس هذا هم: أبو الفرج الإصفهاني المتوفّي عام ٣٥٦، ومحمّد بن يحيى بن عبد الله الصولي المتوفّي عام ٣٣٥، وعلي بن الحسين بن موسى بن بابويه المتوفّي عام ٣٢٩، وهم من القدماء، مضافاً إلى استبعاد بقاءه بعد هذه الإجازة فترة ٨٦ سنة.

(١) رجال النجاشي ص ٢٦٢.

(٢) تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٦٧.

(٣) رياض العلماء ج ٣ ص ٥٧.

لكن تصريح النجاشي بقراءته على المترجم له كما في ترجمة «حصين بن مخارق»^(١)، وتصريحه بروايته عنه مباشرة، كما في ترجمة «علي بن إبراهيم الجوّاني»^(٢) يؤكّدان أنّه رحمه الله كان من مشايخه المعمّرين .
وقال العلامة «قدّس سرّه» في ضبط الكيلوّذاني: «بالكاف المكسورة، واللام الساكنة، والواو المفتوحة، والذال المعجمة المفتوحة، والنون بعد الألف»^(٣) .
هذا وقد ترجمنا له في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طرقه عن المترجم له عن شيوخته^(٤) .

١٥ - عبد السلام بن الحسين الأديب

عبد السلام بن الحسين بن محمّد بن عبد الله الكاتب الأديب اللغوي البصري أبو أحمد (٣٢٩ - ٤٠٥)
ذكره النجاشي في ترجمة «أحمد بن عبد الله بن أحمد بن جليّن الدوري الورّاق» بقوله: «دفع إلّيّ شيخ الأدب أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصري رحمه الله كتاباً بخطّه، قد أجاز له فيه جميع رواياته»^(٥) .
وذكره أيضاً في ترجمة «حبيب بن أوس» بقوله: «أخبرنا أبو أحمد عبد السلام بن

(١) رجال النجاشي ص ١٤٥ .

(٢) رجال النجاشي ص ٢٦٣ .

(٣) إيضاح الاشتباه ص ٢١٢ .

(٤) راجع مشيخة النجاشي ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٥) رجال النجاشي ص ٨٥ .

الحسين البصري»^(١).

وترجم له الخطيب البغدادي، وقال: «سكن بغداد، وحدث بها عن محمد بن إسحاق بن عباد التمار، وجماعة من البصريين، حدثني عنه عبد العزيز الأزجي وغيره، وكان صدوقاً، عالماً، أديباً، قارئاً للقرآن، عارفاً بالقراءات، وكان يتولى ببغداد النظر في دار الكتب، وإليه حفظها والإشراف عليها، سمعت أبا القاسم عبيد الله بن علي الرقي الأديب يقول: كان عبد السلام البصري من أحسن الناس تلاوة للقرآن، وإنشاداً للشعر، وكان سمحاً، سخياً، وربما جاءه السائل وليس معه شيء يعطيه فيدفع إليه بعض كتبه التي لها قيمة كثيرة، وخطر كبير».

ثم أُرِّخ ولادته عام ٣٢٩، ووفاته عام ٤٠٥، وذكر أنه دفن في مقبرة الشونيزي عند قبر أبي علي الفارسي^(٢).

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم له عن شيوخه^(٣).

١٦ - عبد الواحد بن محمد البزاز

عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مهدي بن خشمام بن النعمان بن مخلد البزاز الفارسي أبو عمر (٣١٨ - ٤١٠)
ذكره النجاشي في ترجمة «بعقوب بن شيبه»، وقال - بعد انتساب «مسند عمار بن

(١) رجال النجاشي ص ١٤١.

(٢) تاريخ بغداد ج ١١ ص ٥٧ - ٥٨.

(٣) راجع مشيخة النجاشي ص ١٥٠.

ياسر» ليعقوب هذا :- «قرأت هذا الكتاب على أبي عمر عبد الواحد بن مهدي قال: حدّثنا أبو بكر محمّد بن يعقوب بن شيبه قال: حدّثنا جدّي يعقوب به»^(١).

وهذا صريح في أنّ المترجم له من مشايخه، وإن لم يعبر في روايته عنه بقوله «أخبرنا»، أو «حدّثنا»، كما هو دأبه عند الرواية عن مشايخه .

وعده أكثر من واحد من مشايخ النجاشي، منهم السيد الخوئي^(٢).

وذكره الطوسي بعنوان: «ابن المهدي»، وصرّح بالسماع منه، وذلك في ترجمة «ابن عقدة» من رجاله^(٣).

وترجم له الخطيب، وعدّ من مشايخه جماعة، ثمّ قال: «كتبنا عنه، وكان ثقة، أميناً، يسكن درب الزعفراني» .

ثم أُرّخ ولادته عام ٣١٨، ووفاته عام ٤١٠، وذكر أنّه دفن في مقبرة باب حرب^(٤). وجاء في الباب الخامس والثلاثين من كتاب «اليقين» لابن طائوس أنّ المترجم له قرأ على «أحمد بن محمّد بن سعيد المعروف بابن عقدة» بعض ما جمعه من فضائل مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في سنة ست وأربعمائة^(٥).

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طرقه عن المترجم له عن شيخه محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبه^(٦).

(١) رجال النجاشي ص ٤٥١ .

(٢) راجع معجم رجال الحديث ج ٢ ص ١٦٢ و ج ١١ ص ٣٩ .

(٣) رجال الطوسي ص ٤٤٢ .

(٤) تاريخ بغداد ج ١١ ص ١٣ - ١٤ .

(٥) راجع اليقين ص ٣٣ .

(٦) راجع مشيخة النجاشي ص ١٥٣ .

١٧ - علي بن أحمد النجاشي - والده -

علي بن أحمد بن العباس بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله ابن النجاشي

هو والد شيخنا النجاشي، ذكره ابنه هذا في رجاله وترجم عليه، كما في ترجمة «عثمان بن عيسى العامري»^(١)، و ترجمة «علي بن عبد الله بن الحسين العلوي»^(٢). وذكره أيضاً في ترجمة «محمد بن علي بن الحسين الصدوق»، وقال - بعد أن عدّ كتب الصدوق هذا -: «أخبرني بجميع كتبه وقرأت بعضها على والدي علي بن أحمد ابن العباس النجاشي رحمه الله، وقال لي: أجازني جميع كتبه لمّا سمعنا منه ببغداد، ومات رضي الله عنه بالري سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة»^(٣). وعدّه السيد بحر العلوم من مشايخ النجاشي^(٤).

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم له عن شيخه أحمد بن العباس والده ومحمد بن علي بن موسى بن بابويه^(٥).

١٨ - علي بن أحمد ابن أبي جيد

علي بن أحمد بن محمد بن طاهر القمي الأشعري المعروف بابن أبي جيد روى عنه النجاشي كتاب سليم بن قيس الهلالي، وهو يرويه عن محمد بن الحسن

(١) رجال النجاشي ص ٣٠٠.

(٢) رجال النجاشي ص ٢٥٦.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٩٢.

(٤) رجال السيد بحر العلوم ج ٢ ص ٧١.

(٥) راجع مشيخة النجاشي ص ١٦٦.

ابن الوليد^(١).

وذكره الشيخ الطوسي في «مشيخة التهذيب» مكرراً^(٢).

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم له عن شيخه: إسحاق بن الحسن بن بكران العقرائي ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد^(٣).

١٩ - علي بن شبيل الوكيل

علي بن شبيل بن أسد الوكيل، أبو القاسم (قبل ٣٣٠ - بعد ٤١٠).

صرّح النجاشي بقراءته على المترجم له، وذلك في ترجمة «ظفر بن حمدون البادراني»^(٤).

وذكره الطوسي في الفهرست في ترجمة «إبراهيم بن إسحاق» بقوله: «أخبرنا»^(٥).

وذكره أيضاً في رجاله في ترجمة «ظفر بن حمدون البادراني» بعنوان «ابن شبيل الوكيل»^(٦).

وقال الشيخ الطوسي: «قُرئ علي أبي القاسم بن شبيل بن أسد الوكيل وأنا أسمع، في منزله ببغداد في الرض باب محول، في صفر سنة عشر وأربعمائة، حدّثنا ظفر

(١) رجال النجاشي ص ٨.

(٢) مشيخة التهذيب ص ٤٣ و ٥٩ و ٦٥ و ٧٣.

(٣) راجع مشيخة النجاشي ص ١٥٨.

(٤) رجال النجاشي ص ٢٠٨.

(٥) الفهرست للطوسي ص ٧.

(٦) رجال الطوسي ص ٤٧٧، وجاء فيه: «ظفر بن محمد» بدل «ظفر بن حمدون».

ابن حمدون بن أحمد بن شداد بن البادراني أبو منصور ببادرايا، في شهر ربيع الآخر من سنة سبع وأربعين وثلاثمائة»^(١).

ويظهر ممّا قاله الطوسي هذا أنّ المترجم له ولد قبل عام ٣٣٠، وتوفّي بعد ٤١٠. هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم له عن شيخه ظفر بن حمدون^(٢).

٢٠ - علي بن محمّد القاضي

علي بن أحمد بن محمّد بن يوسف القاضي السرّ من رائي أبو الحسن ت ٤٠٢ ذكره النجاشي في ترجمة «محمّد بن إبراهيم الإمام»، بقوله: «أخبرنا القاضي أبو الحسن علي بن محمّد بن يوسف بسرّ من رأي»^(٣).

وترجم له الخطيب البغدادي، وعدّ جماعة من مشايخه، ثمّ قال: «وقيل: إنّه توفّي سنة اثنتين وأربعمئة»^(٤).

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم له عن شيخه إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي^(٥).

(١) الأمالي للطوسي ص ٤٠٥ حديث ٩٠٩.

(٢) راجع مشيخة النجاشي ص ١٦٠.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٥٥.

(٤) تاريخ بغداد ج ١١ ص ٣٢٧.

(٥) راجع مشيخة النجاشي ص ١٦٢.

٢١- محمّد بن أحمد بن عليّ القميّ

محمّد بن أحمد بن عليّ بن الحسن بن شاذان الفاميّ القميّ أبو الحسن حياً ٤١٢ ذكره النجاشي في ترجمة والده «أحمد»، وترخّم عليهما^(١).

وروى عنه محمّد بن عليّ الكراجكي بقوله: «حدثنا الشيخ الفقيه أبو الحسن محمّد بن أحمد بن عليّ بن الحسن بن شاذان القميّ بمكّة في المسجد الحرام محاذي المستجار سنة إثنى عشرة وأربعمائة قال: أخبرني أبو محمّد بن أحمد بن الحسين الشامي من كتابه»^(٢).

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم له عن والده أحمد بن عليّ الفامي^(٣).

٢٢- محمّد بن جعفر ابن النجّار

محمّد بن جعفر بن محمّد بن هارون بن فروة بن ناجية بن مالك التميمي النحوي الكوفي المعروف بـ «ابن النجّار» أبو الحسن (٣٠٣- ٤٠٢)

روى عنه النجاشي، وهو يروي عن أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة، كما في ترجمة «أسلم أبي رافع»^(٤).

ترجم له الخطيب البغدادي وقال: «من أهل الكوفة، قدم بغداد».

ثمّ عدّ من مشايخه جماعة، وأضاف: «وذكر لي الحسن بن عليّ بن عبد الله

(١) رجال النجاشي ص ٨٤.

(٢) كنز الفوائد ج ١ ص ١٤٨.

(٣) راجع مشيخة النجاشي ص ١٦٤.

(٤) رجال النجاشي ص ٤.

المقرئ، وأبو يعلى أحمد بن عبد الواحد الوكيل أتهما سمعا منه ببغداد في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة، أخبرنا أبو الفتح سليمان بن أيوب الرازي بإيلة في طريق الحجّ قال: قال لنا أبو الحسن محمد بن جعفر ابن النجّار: ولدت سنة ثلاث وثلاثمائة هكذا ذكر أبي» ثمّ قال: «قال لي القاضي أبو العلاء الواسطي: توفي ابن النجّار في سنة إثنين وأربعمائة، وهو آخر من حدّث عن الأشناني»^(١).

وترجم له ياقوت وأضاف قائلاً:

«ونقلت من زيادات الوزير المغربي في «فهرست ابن النديم» أنه ولد سنة إحدى عشرة وثلاثمائة»^(٢).

وقد روى الشريف الزاهد أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن العلوي الشجري عن المترجم له، عن أحمد بن محمد بن سعيد، وروى أيضاً عنه، عن والده جعفر بن محمد التميمي، وأيضاً عنه، عن علي بن عبد الرحمان بن عيسى بن ماتي، وأيضاً عنه، عن محمد بن علي بن شاذان، وأيضاً عنه، عن أبي جعفر محمد بن عمّار العجلي الثقة^(٣).

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طرقه عن المترجم له عن شيوخه^(٤).

(١) تاريخ بغداد ج ٢ ص ١٥٨.

(٢) معجم الادباء ج ١٨ ص ١٠٣.

(٣) فضل زيارة الحسين ص ٤٠ و ٦٠ و ٣٨ و ٨٠ و ٦٢ و ٤٣.

(٤) راجع مشيخة النجاشي ص ١٦٨.

٢٣- محمّد بن عبد الله الجعفي القاضي

محمّد بن عبد الله بن الحسين، أبو عبد الله الجعفي الكوفي المعروف بابن الهرواني (٣٠٥ - ٤٠٢)

ذكره النجاشي ضمن تراجم مختلفة تارة بعنوان «أبي عبد الله الجعفي القاضي» وأخرى بعنوان «أبي عبد الله القاضي»، وثالثة بعنوان «أبي عبد الله النحوي»، ولم يصرّح باسمه، يروي في جميع طرقه عن أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة .

وهو من مشايخ الشريف الزاهد أبي عبد الله محمّد بن علي بن الحسن العلوي الشجري (٣٦٧ - ٤٤٥)، فقد روى عنه، عن جماعة منهم: أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة، والحسين بن محمّد بن الفرزدق الفزاري، وعلي بن محمّد العلوي الحسيني، ومحمّد بن قاسم بن زكريا المحاربي^(١) .

ترجم له الخطيب، وعدّ جماعة من شيوخه، ثمّ قال: «أخبرني أبو منصور محمّد ابن محمّد بن أحمد العكبري قال: توفّي القاضي أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الجعفي بالكوفة في رجب سنة اثنتين وأربعمائة، وكان مولده سنة خمس وثلاثمائة، وشهد في سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة»^(٢) .

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طرقه عن المترجم له عن شيخه أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة^(٣) .

(١) راجع فضل زيارة الحسين عليه السلام ص ٣٠ و ٥١ و ٣٥ و ٤٩ و ٨٣ و ٨٧ و ٨٨ و ٥٦ و ٦٦ .

(٢) تاريخ بغداد ج ٥ ص ٤٧٢ .

(٣) راجع مشيخة النجاشي ص ١٧٠ .

٢٤- محمد بن عثمان النصيبي المعدل

محمد بن عثمان بن الحسن بن عبد الله القاضي النصيبي أبو الحسين ت ٤٠٦
 روى عنه النجاشي في طرقه كثيراً، اقتصر في بعضها على ذكر كنيته، وروى عنه
 في ترجمة «الحسين بن خالويه النحوي» كتاب «الأول» لابن خالويه هذا، وفيها أنّ
 المترجم له قرأ هذا الكتاب على مصنفه بحلب^(١).

وجاء في ترجمة «فارس بن سليمان الأرجاني» أنّ المترجم له قرأ على فارس هذا
 بأرجان، وأجازه حديثه^(٢).

وأرجان كما ضبطها ياقوت: بفتح الهمزة، وتشديد الراء، وجيم، وألف، ونون،
 وحددها نقلاً الاضطخري أنّ بينها وبين شيراز ستون فرسخاً، وبينها وبين سوق
 الأهواز أيضاً ستون فرسخاً^(٣).

وترجم له الخطيب البغدادي، وعدّ جماعة من مشايخه، ثم قال:

«وكان قدوم النصيبي بغداد بعد موت الصقار بعدة سنين».

ثم أُرّخ وفاته في شهر رمضان سنة ست وأربعمائة، وذكر أنه دفن في داره
 بالكرخ^(٤).

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طرقه عن المترجم
 له عن شيوخه^(٥).

(١) رجال النجاشي ص ٦٧.

(٢) رجال النجاشي ص ٣١٠.

(٣) راجع معجم البلدان ج ١ ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٤) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٥١ - ٥٢.

(٥) راجع مشيخة النجاشي ص ١٧٢ - ١٧٥.

٢٥ - محمّد بن علي بن خُشيش

محمّد بن عليّ بن خُشيش بن نصر بن جعفر بن إبراهيم التميمي أبو الحسين وصفه النجاشي في ترجمة «بكر بن محمّد الأزدي» بـ «المقرئ»^(١).
 وروى عنه الطوسي في الأمالي كثيراً^(٢)، منها ما رواه عنه، عن أبي بكر محمّد بن أحمد بن عليّ بن عبد الوهاب الأسفرايني إملاءً في المسجد الحرام في ذي الحجة من سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة^(٣)، ومنها ما رواه أيضاً عنه، عن أبي المُفضّل محمّد ابن عبد الله الشيباني^(٤).
 وعده العلامة الحلبي «قدّس سرّه» في إجازته لبني زهرة من مشايخ الطوسي من العامّة ومن رجال الكوفة^(٥).

وقال أيضاً في ضبط «خُشيش»: بالخاء المعجمة المضمومة، والشين المعجمة المفتوحة، والياء الساكنة المنقطعة تحتها نقطتين، والشين المعجمة أخيراً^(٦).
 وذكره ابن نقطة في باب خُشيش وقال: «حدّث عن أبي بكر عبد الله بن يحيى بن معاوية الطلحي، وأبي الحسن علي بن الحسين بن يعقوب الهمداني، حدّث عنه الحسن بن حمزة الزيدلي شيخ لأبي طاهر السلفي، نقلته من خطأ أحمد بن طارق بن

(١) رجال النجاشي ص ١٠٨.

(٢) راجع الأمالي للطوسي ص ٣٩ - ٣٣٠ حديث ٧١ - ١٠٧.

(٣) الأمالي للطوسي ص ٣٠٩ حديث ٧١.

(٤) الأمالي للطوسي ص ٣١٤ حديث ٨٥.

(٥) راجع بحار الأنوار ج ١٠٧ ص ١٣٦، وفيه عبارة: «والمقرئ» بزيادة «الواو» بعد اسم المترجم له.

(٦) إيضاح الاشتباه ص ٢٦٧.

سنان، وكان ضابطاً»^(١).

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم له عن شيخه محمد بن علي بن دحيم^(٢).

٢٦ - محمد بن علي بن شاذان

محمد بن علي بن شاذان القزويني أبو عبد الله (كان حياً ٤٠٠) روى عنه النجاشي كثيراً، منها في ترجمة «الحسين بن علوان الكلبي، قائلاً: «أخبرنا إجازة محمد بن علي القزويني، قدم علينا سنة أربعمائة»^(٣). هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم له عن شيوخه^(٤).

٢٧ - محمد بن علي القناني الكاتب

محمد بن علي بن يعقوب بن إسحاق بن أبي قرة القناني الكاتب، أبو الفرج ترجم له النجاشي، وقال: «كان ثقة، وسمع كثيراً، وكتب كثيراً، وكان يورق لأصحابنا، ومعنا في المجالس». له كتب منها: كتاب عمل يوم الجمعة، كتاب عمل الشهور، كتاب معجم رجال

(١) تكملة الإكمال ج ٢ ص ٤٢٤.

(٢) راجع مشيخة النجاشي ص ١٧٧.

(٣) رجال النجاشي ص ٥٢.

(٤) راجع مشيخة النجاشي ص ١٧٨ - ١٧٩.

أبي المفضل، كتاب التهجد، أخبرني وأجازني جميع كتبه»^(١).
 وذكره العلامة الحلبي في القسم الأول من الخلاصة، وقال في ضبط «قُرّة»: بالقاف
 المضمومة والراء، وفي ضبط «القُنائي»: بالقاف المضمومة، والنون قبل الألف^(٢).
 وذكره في الإيضاح ثلاث مرّات، واختلفت عباراته في ضبط «القنائي»^(٣).
 وقال ياقوت في ضبط «قُنّا»: بضم أوله ثمّ التشديد، وحدّدها: من نواحي
 النهروان، قرب الصافية، وذكر أنّ النسبة إليها: «قُنائي»^(٤).
 هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم
 له عن شيوخته^(٥).

٢٨ - محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد

محمّد بن محمّد بن النعمان بن عبد السلام بن جابر بن النعمان بن سعيد بن جبير
 الحارثي التلعكبري البغدادي المعروف بالمفيد أبو عبد الله (٣٣٦-٤١٣)
 ترجم له النجاشي، وأسرد نسبه إلى قحطان، ثم قال: «شيخنا واستاذنا رضي الله
 عنه، فضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام والرواية والثقة في العلم»، ثم عدّ
 من تصانيفه نحو مائة وثمانين كتاباً، وقال: «مات رحمه الله ليلة الجمعة لثلاث ليل
 خلون من شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، وكان مولده يوم الحادي عشر من

(١) رجال النجاشي ص ٣٩٨.

(٢) خلاصة الأقوال ص ١٦٤.

(٣) راجع إيضاح الإشتباه ص ٢٦٦ و ٢٨٧ و ٢٩٤.

(٤) معجم البلدان ج ٤ ص ٣٩٩.

(٥) راجع مشيخة النجاشي ص ١٨٠ - ١٨١.

ذي القعدة سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، وصلى عليه الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين بميدان «الأشنان»، وضاق على الناس مع كبره ودفن في داره سنين، ونقل إلى مقابر قريش، بالقرب من السيد أبي جعفر عليه السلام^(١)، وقيل مولده سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة^(٢).

وترجم له الطوسي ووصفه بـ «ابن المعلم»، وقال: «من جملة متكلمي الإمامية، انتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته، وكان مقدماً في العلم وصناعة الكلام، وكان فقيهاً، متقدماً فيه، حسن الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب، وله قريب من مئتي مصنف، كبار وصغار، وفهرست كتبه معروف، ولد سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وتوفي لليلتين خلتا من شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، وكان يوم وفاته يوماً لم ير أعظم منه، من كثرة الناس للصلاة عليه، وكثرة البكاء من المخالف والموافق»، ثم ذكر بعض تصانيفه، وقال: «سمعنا منه هذه الكتب كلها: بعضها قراءة عليه، وبعضها يقرأ عليه غير مرة وهو يسمع»^(٣).

وذكره أيضاً في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله، وقال: «جليل، ثقة»^(٤).

وذكره النجاشي في ترجمة «طاهر غلام أبي الجيش» قائلاً: «وعليه كان ابتداء

(١) أي بالقرب من قبر الإمام الجواد عليه السلام في الكاظمية.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٩٩ - ٤٠٣.

(٣) الفهرست للطوسي ص ١٥٧ - ١٥٨.

(٤) رجال الطوسي ص ٥١٤.

قراءة شيخنا أبي عبد الله رحمه الله»^(١).

وذكر الطوسي في ترجمة «مظفر بن محمد» أنّ المترجم له قرأ على مظفر هذا، وأخذ عنه^(٢).

هذا وقد ذكرنا في كتابنا مشيخة النجاشي ما رواه النجاشي من طريقه عن المترجم له عن شيوخه^(٣).

هذا ما توصلنا إليه من عدد مشايخ النجاشي في الرواية، فهم ثقات بهذا التوثيق العام.

أسماء أخرى

نذكر في هذا الفصل ما عثرنا عليه من أسماء ذكرها بعض الأعلام في عداد مشايخه رحمه الله، ولم نجد في رجاله ما يدلّ على أنّهم من مشايخه في الرواية، ونذكر أيضاً ما صحّف من الأسماء، كما نذكر بعض العناوين المتّحدة مع من ذكرناه من مشايخه في الرواية، وذلك دعماً للتوهم.

أبو إسحاق الطبري

ذكره النجاشي في ترجمة محمد بن الحسن بن أبي سارة بقوله: «قال أبو إسحاق الطبري: حدّثنا أبو القاسم يحيى بن محمد بن يحيى قراءة عليه»^(٤).

(١) رجال النجاشي ص ٢٠٨.

(٢) الفهرست للطوسي ص ١٦٩.

(٣) راجع مشيخة النجاشي ص ١٨٥ - ١٨٧.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٢٤.

واستظهر السيد بحر العلوم اتحاده مع «إبراهيم بن مخلد بن جعفر الباقرحي» من مشايخ النجاشي^(١)، ولا مؤيد لهذا الاستظهار غير الأتحاد في الكنية والطبقة. فعليه لا يعدّ من مشايخ النجاشي في الرواية حيث لم يرو رحمه الله عنه بقوله: «أخبرنا» أو «حدّثنا» كما هو دأبه في الرواية. وهو إبراهيم بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله أبو إسحاق الطبري المقرئ (٣٢٤ - ٣٩٣). وقد ترجمنا له في كتابنا مشيخة النجاشي^(٢).

أبو الحسن البغدادي السورائي البزاز البلوي

ذكره النجاشي في ترجمة فضالة بن أيوب بقوله: «قال لي: أبو الحسن البغدادي السورائي البزاز، قال لنا: الحسين بن يزيد السورائي»^(٣). فعليه لا يعدّ من مشايخه في الرواية. وذكر المولى عناية الله القهپائي أبا الحسن البزاز وصرّح باتّحاده مع «هارون بن يحيى» المذكور في باب من يرو عنهم عليهم السلام من رجال الطوسي^(٤)، وعلّق في الهامش قائلاً: «البغدادي السورائي»^(٥).

(١) رجال السيد بحر العلوم ج ٢ ص ٧٥.

(٢) راجع مشيخة النجاشي ص ١٨٨ - ١٩٠.

(٣) رجال النجاشي ص ٣١١.

(٤) رجال الطوسي ص ٥١٦.

(٥) مجمع الرجال ج ٧ ص ٢٣.

هذا وقد ترجمنا له في كتابنا مشيخة النجاشي^(١).

أبو الحسين بن محمد بن أبي سعيد

ذكره النجاشي في ترجمة «وهيب بن خالد» قائلاً: «أخبرنا أبو الحسين بن محمد ابن أبي سعيد قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن عبيد الله بمصر قراءة عليه قال: حدّثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي»^(٢).

وقد عثرنا على قرائن تدلّ على أنّ كلمة «بن» الأولى في هذا العنوان زائدة، وصوابه: «أبو الحسين محمد بن أبي سعيد»، وهو محمد بن عثمان النصيبي من مشايخ النجاشي في الرواية، وقد ذكرناه برقم ٢٤ من القائمة السابقة.

من القرائن ما جاء في ترجمة عبد الله بن أبي أويس قوله: «أخبرنا القاضي أبو الحسين محمد بن عثمان قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن عبيد الله قال: حدّثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي»^(٣).

ومنها ما جاء في ترجمة يحيى بن سعيد القطان قوله: «أخبرنا محمد بن عثمان بن الحسن قال حدّثنا جعفر بن محمد بن إبراهيم قال: حدّثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي»^(٤).

يعرف من هذه الطرق أنّ محمد بن عثمان النصيبي يروي فيها عن جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبيد الله بن موسى بن جعفر، أبي القاسم الشريف

(١) راجع مشيخة النجاشي ص ١٩٠.

(٢) رجال النجاشي ص ٤٣١.

(٣) رجال النجاشي ص ٢٢٤.

(٤) رجال النجاشي ص ٤٤٣.

الصَّالِح الذي يروي عنه التلعكبري، وسمع منه بمصر سنة أربعين وثلاثمائة، وله منه إجازة، كما ذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السَّلام من رجاله^(١). ويعرف أيضاً من ترجمة وهيب بن خالد أنَّ أبا سعيد كنية عثمان والد محمَّد هذا^(٢).

مضافاً إلى تصريح المولى عبد الله بعدم وجود كلمة «بن» هذه في ترجمة «وهيب بن خالد» من «الرجال الكبير» للاستريادي^(٣).

هذه التَّفاصيل كافية لإثبات زيادة كلمة «بن» الأولى في هذا الطريق كما ذكرنا. وجاء في رجال العلامة السَّيد بحر العلوم: «أبو الحسين بن محمَّد بن سعيد» من مشايخ النجاشي، وذلك نقلاً عن ترجمة «وهيب بن خالد» هذا، واستظهر رحمه الله اتِّحاده مع «أبي الحسين أحمد بن محمَّد بن علي الكوفي» الذي روى عنه السَّيد المرتضى رحمه الله عن الكليني، كما ذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السَّلام من رجاله^(٤)، واستظهر أيضاً اتِّحاده مع الذي ذكره في الفهرست في ترجمة محمَّد بن يعقوب الكليني بعنوان «أبي الحسين أحمد بن علي بن سعيد الكوفي» الذي روى عنه السَّيد المرتضى رحمه الله أيضاً^(٥)، واتِّحاده مع «أبي الحسين أحمد ابن أحمد الكوفي الكاتب» الذي ذكره النجاشي في ترجمة محمَّد بن يعقوب

(١) رجال الطوسي ص ٤٦٠.

(٢) راجع رجال النجاشي ص ٤٣١.

(٣) رياض العلماء ج ٥ ص ٤٥٥.

(٤) رجال الطوسي ص ٤٥٠.

(٥) الفهرست ص ١٣٦.

الكليني»^(١).

هذا ولسنا بحاجة إلى أكثر ممّا ذكرناه في إثبات تغاير المعنون مع من استظهر السيد بحر العلوم رحمه الله اتحادهم معه .

أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري أبو الحسين

لم نجد - بعد الفحص - ما يدلّ على أنّ النجاشي روى عن المترجم له بقوله: «أخبرنا» أو «حدّثنا»، فعليه لا يعدّ من مشايخه .

وقال النجاشي في ترجمة «أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل»: «له كتب لا يعرف منها إلا النوادر، قرأته أنا وأحمد بن الحسين رحمه الله على أبيه»^(٢).

وقال أيضاً في ترجمة محمّد بن عبد الله بن جعفر الحميري: «كاتب صاحب الأمر عليه السلام، وسأله مسائل في أبواب الشريعة .

قال لنا أحمد بن الحسين: وقعت هذه المسائل إلّى في أصلها، والتوقيعات بين السطور»^(٣).

وقال أيضاً في ترجمة علي بن محمّد بن شيران: «كنّا نجتمع معه عند أحمد بن الحسين»^(٤).

ونقل أيضاً سنة وفاة أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وذلك من كتاب التاريخ

(١) رجال السيد بحر العلوم ج ٢ ص ٨٢، وراجع ترجمة محمد بن يعقوب الكليني في رجال النجاشي ص ٣٧٧ .

(٢) رجال النجاشي ص ٨٣ .

(٣) رجال النجاشي ص ٣٥٥ .

(٤) رجال النجاشي ص ٢٩٦ .

للمترجم له (١).

أحمد بن علي الكاتب

عدّه العلامة الطهراني من مشايخ النجاشي (٢)، وذلك استناداً إلى ما جاء في ترجمة عمر بن الربيع من رجال النجاشي، علماً بأنه جاء هذا الطريق في النسخ التي بأيدينا من رجال النجاشي، وفيها «محمد بن علي الكاتب» (٣)، وهو أبو الفرج القناني الكاتب، وقد ترجمنا له في عداد مشايخه برقم ٢٧ من القائمة السابقة .
فعلية لا وجه لاحتمال اتحاده مع «أحمد بن محمد بن علي الكاتب الكوفي» الذي يروي الشريف المرتضى عنه كتاب الكافي، عن مصنفه الكليني، كما ذكر الطهراني (٤).

أحمد بن كامل

عدّه السيد محسن الأمين من مشايخ النجاشي (٥)، وذلك استناداً إلى ما جاء في ترجمة أبي معشر المدني من رجال النجاشي حيث قال فيها: «أبو معشر المدني، أحمد بن كامل، قال: حدّثنا داود بن محمد بن أبي معشر المدني، قال: حدّثنا أبي،

(١) رجال النجاشي ص ٧٧ .

(٢) النابس ص ٢١ .

(٣) رجال النجاشي ص ٢٨٤ .

(٤) النابس ص ٢٥ و ٢١ .

(٥) أعيان الشيعة ج ٣ ص ٦٨ .

قال: حدّثنا أبو معشر بكتابه الحرّة، تصنيفه^(١).

علماً بأنّ المعنون هو: أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة القاضي (٢٦٠ - ٣٥٠)، ولا يروي عنه النجاشي إلاّ بواسطة، كما في ترجمة دعبل بن علي الخزاعي، يروي عنه النجاشي بواسطة القاضي أبي إسحاق إبراهيم بن مخلد بن جعفر، وأيضاً في ترجمة هشام بن محمد بن السائب، يروي عنه بواسطة محمد بن عثمان^(٢)، وقد سقطت الوساطة بين النجاشي وبين أحمد بن كامل في ترجمة أبي معشر هذا، فتروهم أنّه من مشايخه .

أحمد بن محمّد بن عبد الله الجعفي

ذكره النجاشي في ترجمة محمّد بن سلمة بن أرتبيل بقوله: «قال أحمد بن محمّد ابن عبد الله الجعفي، حدّثنا أبي»^(٣)، ولم يقل «أخبرنا» أو «حدّثنا» . فعليه لا يصحّ عدّه من مشايخ النجاشي في الرواية .

أحمد بن محمّد بن المستنشق

عدّه مؤلّف تهذيب المقال من مشايخ النجاشي^(٤)، وذلك استناداً إلى ما جاء في ترجمة عبد الله بن مسكان من رجال النجاشي^(٥) .

(١) رجال النجاشي ص ٤٥٧ .

(٢) رجال النجاشي ص ١٦٢ و ص ٤٣٥ .

(٣) رجال النجاشي ص ٣٣٣ .

(٤) راجع تهذيب المقال ج ١ ص ٢٩ .

(٥) رجال النجاشي ص ٢١٥ .

واستظهر السيد بحر العلوم اتحاده مع أحمد بن محمد ابن الجندي^(١) الذي يروي عن محمد بن أبي بكر همام الإسكافي كثيراً .
 لكن جاء في طريق النجاشي إلى كتاب علي بن أبي جهمة قوله: «أخبرنا أحمد ابن محمد قال: حدّثنا محمد بن همام»، وهو أحمد بن محمد ابن الجندي، وقد ذكرناه برقم ٤ من القائمة السابقة .

الحسين بن عبيد الله بن أبي غالب الزراري .

عدّه السيد الخوئي من مشايخ النجاشي^(٢)، وذلك استناداً إلى ما وقع من التصحيف في النسخة الحجرية من رجال النجاشي، فقد جاء في ترجمة سيف بن عميرة منها: «أخبرني الحسين بن عبيد الله بن أبي غالب الزراري» .
 ومثلها جاء في نسخة مصطفىوي، وصوابه: «أخبرني الحسين بن عبيد الله، عن أبي غالب الزراري»، كما في نسختنا المعتمدة^(٣)، وطبعة بمبئي، وطبعة بيروت .

الحسين بن عبيد الله القزويني

عدّه السيد الخوئي من مشايخ النجاشي^(٤)، وكذا مؤلف تهذيب المقال^(٥)، وذلك استناداً إلى ما جاء في ترجمة أحمد بن محمد بن سيار من رجال النجاشي،

(١) رجال السيد بحر العلوم ج ٢ ص ٧١ .

(٢) راجع معجم رجال الحديث ج ٢ ص ١٦١ .

(٣) رجال النجاشي ص ١٨٩ .

(٤) راجع معجم رجال الحديث ج ٢ ص ١٦١ .

(٥) راجع تهذيب المقال ج ١ ص ٣٣ .

من طبعة المصطفوي .

لكن جاء في نسختنا المعتمدة، وطبعة بمبئي، وطبعة بيروت بعد ذكر كتاب الغارات لأحمد بن محمد بن سيّار هذا: «أخبرنا الحسين بن عبيد الله قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى وأخبرنا أبو عبد الله القزويني قال: حدّثنا أحمد بن محمد ابن يحيى، عن أبيه قال: حدّثنا السيّاري»^(١).

فقد ذكر النجاشي رحمه الله طريقين إلى السيّاري هذا، أحدهما: عن شيخه الحسين بن عبيد الله الغضائري، ثانيهما: عن شيخه محمد بن علي بن شاذان أبي عبد الله القزويني، عن أحمد بن بن محمد بن يحيى العطار .
وعليه يكون قد سقط من نسخة المصطفوي سطر بكامله .

عبد الله بن محمد بن عبد الله الدعلجي الحدّاء أبو محمد

عدّه السيد بحر العلوم^(٢)، والمحدّث النوري^(٣)، في عداد مشايخ النجاشي . ذكره النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن بن دول برقم ٢٢٣ بقوله: «قال أبو محمد عبد الله بن محمد الدعلجي رحمه الله»، ولم يقل «أخبرنا» أو «حدّثنا» .

فعليه لا يعدّ من مشايخه في الرواية، نعم هو من مشايخه في القراءة كما صرّح في ترجمته برقم ٦٠٩ حيث يقول: «كان فقيهاً، عارفاً، وعليه تعلّمت الموارث» .

(١) رجال النجاشي ص ٨٠ .

(٢) رجال السيد بحر العلوم ج ٢ ص ٧٨ .

(٣) مستدرک الوسائل ج ٣ ص ٥٠٣ .

عثمان بن أحمد الواسطي

ذكره النجاشي في ترجمة «علي بن علي بن رزين» برقم ٧٢٧ بقوله: «قال عثمان ابن أحمد الواسطي». .
 واستظهر السيد بحر العلوم من ترجمة علي بن علي هذا أنه من مشايخه،
 واستبعد اتحاده مع «عثمان بن حاتم بن المنتاب»^(١) الآتي .
 وعدّه العلامة الطهراني في طبقات الشيعة من أعلام القرن الرابع^(٢) والخامس^(٣)،
 وصرّح بأنه من مشايخ النجاشي .
 هذا ولم أجد ما يدلّ على اتحاده مع «عثمان بن أحمد بن عبد الله السماك»^(٤)
 المتوفى ٣٤٤، الراوي عن محمد بن الحسين بن حفص الخثعمي، كما في طريق
 . ٢٨٨

عثمان بن حاتم بن المنتاب التغلبي أبو عمر النسابة

عبّر عنه النجاشي بـ«استاذنا»، وذلك في ترجمة سعدان بن مسلم برقم ٥١٥ .
 وهذا ممّا جعل المحدث النوري رحمه الله أن يعدّه من مشايخ النجاشي^(٥)،
 ومثله العلامة الطهراني^(٦) .

(١) رجال السيد بحر العلوم ج ٢ ص ٧٩

(٢) نوابغ الرواة ص ١٦٥

(٣) النابس ص ١١٢

(٤) ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد ج ١١ ص ٣٠٢ .

(٥) مستدرک الوسائل ج ٣ ص ٥٠٣

(٦) النابس ص ١١٢

وذكره السيد بحر العلوم، واستبعد أتchاده مع عثمان بن أحمد الواسطي الذي مرّ وقال: «ولم أجد له في الطرق إلى الكتب ذكراً»^(١).
فعليه لا يعدّ من مشايخ النجاشي في الرواية.
علماً بأنّ السيد الخوئي عدّه من مشايخ النجاشي في الأنساب^(٢).
قال العلامة في ضبط منتاب: «بالنون أولاً، ثمّ التاء المنقّطة فوقها نقطتين، ثمّ الباء المنقّطة تحتها نقطة بعد الألف»^(٣).

محمّد بن أحمد بن موسى بن هديّة

عدّه المولى عبد الله في ترجمة الحسن بن هديّة من أجلة مشايخ النجاشي وصرّح بأنّه أخو الحسن هذا استناداً إلى ما جاء في ترجمة علي بن محمّد بن جعفر بن موسى بن مسرور برقم ٦٨٥ من رجال النجاشي، حيث قال: «أخبرنا محمّد والحسن بن هديّة، قالوا: حدّثنا جعفر بن محمّد بن قولويه، قال: حدّثنا أخي»، ثمّ احتمل نفي ذلك^(٤).

لكنّ الصحيح أنّ محمّداً المذكور في هذا الطّريق هو شيخه: محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد، وقد عبّر عنه النجاشي بـ«محمّد» فقط في موارد منها: في طريق ٣٧ و ٦٨٢ و ١٠٩٧، وأيضاً أنّ الحسن بن هديّة تصحيف الحسين بن هديّة، وهو شيخه أبو عبد الله الحسين بن محمّد بن موسى بن هديّة، وقد قرن بينهما في ترجمة سعد

(١) رجال السيد بحر العلوم ج ٢ ص ٧٩.

(٢) معجم رجال الحديث ج ١١ ص ١٠٦.

(٣) إيضاح الاشتباه ص ٢١١.

(٤) رياض العلماء ج ١ ص ٣٥٠.

ابن عبد الله برقم ٤٦٨، وترجمة علي بن مهزيار برقم ٦٦٤.

محمّد بن عبيد الله بن أحمد بن محمّد بن محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين الزراري أبوطاهر المولود عام ٣٥٢

هو حفيد أبي غالب أحمد بن محمّد الزراري صاحب الرسالة المعروفة في آل أعين، كتبها لحفيده هذا وأجازه رواية ما ذكره من الكتب فيها. قال فيها يخاطب المترجم له: «وكان مولدك في قصر عيسى ببغداد، يوم الأحد، لثلاث خلون من شوال سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة»^(١).

ترجم له النجاشي برقم ١٠٦٤ وقال: «كان أديباً، وسمع، وهو ابن ابن أبي غالب شيخنا، له كتاب فضل الكوفة على البصرة، وكتاب الموشح، وكتاب جمل البلاغ». وعده العلامة الطهراني من مشايخ النجاشي مستدلاً بكلام النجاشي هذا، فقرأه «شيخنا» بضمّ الخاء، ثم قال: «فقله شيخنا صريح في أنه من مشايخه، ولذلك بعد ذكر كتبه ما ذكر طريقاً إليها»^(٢).

لكن عبارة النجاشي هذه غير صريحة في كونه من مشايخه لاحتمال أن تكون كلمة «شيخنا» بكسر الخاء، ويكون مراده رحمه الله هو أبو غالب نفسه، كما عبّر عنه بهذا التعبير في ترجمة جعفر بن محمّد بن مالك الفزاري برقم ٣١٣.

وأما الاستدلال بعدم ذكر النجاشي الطريق إلى كتبه، فهو غير تامّ أيضاً، لأنّ النجاشي لا طريق له إلى كتب كثير من معاصريه، كالسيد المرتضى، وأخيه السيد

(١) رسالة أبي غالب الزراري ص ١٥٢.

(٢) النابس ص ١٦٨.

الرضي رحمهما الله .

علماً بأننا لم نعثر على رواية له في طرق النجاشي إلى الأصول والكتب .

محمّد بن هارون بن موسى بن أحمد بن سعيد أبو الحسين التلعكبري

ذكره النجاشي في ترجمة أحمد بن محمّد بن الربيع برقم ١٨٩ بقوله: «قال

أبو الحسين محمّد بن هارون بن موسى رحمه الله: قال أبي قال: أبو علي بن همّام:

حدّثنا عبد الله بن العلاء قال: كان أحمد بن محمّد بن الربيع عالماً بالرجال» .

فعليه لا يعدّ من مشايخه في الرواية .

روى عنه محمّد بن جرير الطبري الإمامي كثيراً، منها حديث فذك^(١) .

وقال النجاشي في ترجمة والده هارون بن موسى برقم ١٨٤:

«كنت أحضر في داره مع ابنه أبي جعفر والناس يقرؤون عليه» .

هذا ولم أعر عليه في طرق النجاشي إلى الأصول والكتب .

هارون بن موسى بن أحمد بن سعيد التلعكبري أبو محمّد ت ٣٨٥

لم أعر على رواية النجاشي عنه بقوله: «أخبرنا» أو «حدّثنا»، فعليه لا يعدّ من مشايخ

النجاشي في الرواية .

نعم روى عنه بواسطة شيخه في الرواية: «محمّد بن علي القنّائي الكاتب»، كما

في ترجمة حمدان بن المعافي برقم ٣٥٦ وترجمة عبد الرحمان بن أبي نجران برقم

النصوص الخاصة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين .
وبعد لقد ذكرت في هذا القسم جميع النصوص التي عثرت عليها في الاصول
الرجالية، مما وردت بشأن كل واحد من الرواة خاصة به، رتبها حسب حروف
المعجم .

ولو ورد نص يتضمّن عدّة نصوص، وزّعت كل نص منها في محلّه، وأحياناً ذكرت
النص بكامله في محل واحد .

علماً بأنّ المنهج المتخذ لدى الكثير من الأعلام في الأخذ بهذه النصوص هو
كما يلي:

لو ورد بشأن شخص واحد عدّة جمل، يستفاد من كل واحد منها جرح
الموصوف بها يؤخذ بالأخس منها، وبالأكثر وضوحاً في الجرح .

أمّا لو ورد بشأن شخص عدّة جمل يستفاد من بعضها المدح، ويستفاد من بعضها
الأخر التعديل، يؤخذ بما يستفاد منه التعديل، ولا يعدّ ما يدلّ على المدح
معارضاً له .

لأنّ تعارض المدح والتعديل ليس من باب تعارض الجرح والتعديل، حتى يؤخذ
بالأخس منها .

وعلى هذا المنهج أخذنا بهذه النصوص في هذا الكتاب .

حرف الألف

أخى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله بينه وبين ...

ذكر الشيخ الطوسي رحمه الله هذا النصّ بشأن جماعة عدّهم في رجاله من أصحاب رسول الله صَلَّى الله عليه وآله^(١).

ونقل ابن هشام عن ابن إسحاق أنّه قال: «أخى رسول الله (ص) بين أصحابه من المهاجرين والأنصار فقال - فيما بلغنا، ونعوذ بالله أن نقول عليه ما لم يقل - : تأخّوا في الله أخوين أخوين، ثم أخذ بيد علي بن أبي طالب فقال هذا أخي»، ثم ذكر من أصحاب رسول الله صَلَّى الله عليه وآله من أخى بينهم^(٢).

وهذه منقبة اختصّ بها أمير المؤمنين عليه السلام من بين أصحابه صَلَّى الله عليه وآله، من الذين أخى بينهم .

وأما غيره عليه السلام ممّن أخى بينهم فلا دلالة لهذا النصّ على مدح أحدهم .

اتّفقت الشيعة على العمل برواياته

راجع «عملت الطائفة بما رواه» .

أجاز التلعكبري جميع حديثه

راجع «مشايخ التلعكبري» .

(١) راجع رجال الطوسي ص ٤ و ٥ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ١٨ .

(٢) سيرة ابن هشام ج ٢ ص ١٥٠ - ١٥٣ .

أجاز لنا بجميع ما رواه

قال الشيخ الطوسي رحمه الله بشأن شيخه أحمد بن عبد الواحد بن عبدون المعروف بابن الحاشر المتوفى عام ٤٢٣هـ: «كثير السماع والرواية، سمعنا منه، وأجاز لنا بجميع ما رواه»^(١).

هذا وقد فصلنا الكلام عن هذا النص وعن معنى الإجازة تحت عنوان «مشايخ الإجازة»، وذلك في قسم «التوثيق العامّة» من هذا الكتاب.

اجتمعت فيه خلال الفضل والدين

قاله النجاشي بشأن زرارة بن أعين، وقد قال فيه أيضاً قبل هذا: «شيخ أصحابنا في زمانه، ومتقدّمهم، وكان قارئاً، فقيهاً، متكلماً، شاعراً، أديباً»^(٢).

يستفاد من هذا النص المدح البليغ لزرارة، كما يستفاد توثيقه من جملة: «شيخ أصحابنا في زمانه، ومتقدّمهم».

علماً بأن الشيخ الطوسي صرح بتوثيق زرارة هذا^(٣)، فعليه لا حاجة إلى التمسك بهذا النص.

أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ من هؤلاء وتصديقهم

لقد فصلنا الكلام عن هذا النص في قسم «التوثيق العامّة» من الكتاب تحت

(١) رجال الطوسي ص ٤٥٠.

(٢) رجال النجاشي ص ١٧٥.

(٣) رجال الطوسي ص ٣٥٠.

عنوان «أصحاب الإجماع» .

أحد الأركان الأربعة

قاله الطوسي بشأن أبي ذر جندب بن جنادة^(١)، وقال أيضاً بشأن سلمان الفارسي: «أول الأركان الأربعة»^(٢)، وبشأن المقداد بن الأسود: «ثاني الأركان الأربعة»^(٣)، وبشأن عمار بن ياسر: «رابع الأركان»^(٤) .

وقال أيضاً بشأن حذيفة بن اليمان: «وقد عدّ من الأركان الأربعة»^(٥) .

وقال بشأن الحسن بن محبوب: «ويعدّ في الأركان الأربعة في عصره»^(٦) .

يعرف ممّا ذكرناه أنّ الأركان الأربعة الأولى هم: سلمان، ومقداد، وأبوذر، وعمّار. وقد ذكرهم البرقي بهذا الترتيب في عداد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، وذكر بعدهم أربعة آخرين، ويعدّهم جماعة يزيدوا على الأربعة، ومنهم حذيفة بن اليمان^(٧) .

كما يعرف ممّا ذكر بشأن الحسن بن محبوب إنّ علماء الجرح والتعديل اطلقوا عنوان «الأركان الأربعة» على كلّ أربعة فاقوا على أقرانهم في عصرهم، تشبيهاً

(١) رجال الطوسي ص ٣٦ .

(٢) رجال الطوسي ص ٤٣ .

(٣) رجال الطوسي ص ٥٧ .

(٤) رجال الطوسي ص ٤٦ .

(٥) رجال الطوسي ص ٣٧ .

(٦) الفهرست للطوسي ص ٤٦ .

(٧) رجال البرقي ص ١ - ٢ .

بالأربعة الاولى، وهو مدح بليغ .
وأما بالنسبة للأربعة الاولى فهو توثيق صريح .

أحد أركان حفظة النسب

راجع عنوان «النسابة» .

أحد الأئمة التابعين

قاله الطوسي بشأن عمرو بن دينار المكي وأضاف : «وكان فاضلاً، عالماً، ثقة»^(١) .
وترجم له ابن حجر وكنّاه بأبي محمد ووصفه بـ«الأثرم الجمحي مولاهم أحد
الأعلام»، وعدّ من شيوخه أكثر من ثلاثين شخصاً منهم: الباقر والصادق عليهما
السلام، وابن عباس، وجابر بن عبد الله^(٢) .
ووصفه الذهبي بـ«عالم الحجاز»^(٣) .
هذا وسيأتى أنّ «تابعي» لا دخل له في شيء، ومثله «أحد أئمة التابعين» .

أحد الحفاظ والناقدين للحديث

راجع عنوان «حافظ» .

(١) رجال الطوسي ص ١٣١

(٢) تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٣٣٥ .

(٣) ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٤٦٠ .

أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله

قاله الطوسي بشأن ثابت بن زيد^(١).

وروى الطبراني، وابن عساكر، عن الشعبي قال: «جمع القرآن على عهد رسول الله (ص) ستة من الأنصار، أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، سعد بن عبيد، وأبو زيد، وكان مجمع بن حارثة قد أخذه إلا سورتين أو ثلاث»^(٢).
وعلى فرض صحة هذه الرواية تحمل «الستة» في كلام الطوسي على أنهم كانوا من الأنصار، لأن ابن النديم ذكرهم سبعة أولهم علي بن أبي طالب عليه السلام، وذكر عبيد بن معاوية بن زيد بن ثابت بن الضحاك بدل زيد بن ثابت. وباقى الأسماء متّحدة مع رواية الشعبي^(٣).

علماً بأنّ جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله بحدّ ذاته مدح فيما إذا لم يعارضه جرح.

أحد عمد الواقعة

راجع عنوان «واقفي».

أحد القراء

راجع عنوان «قاري».

(١) رجال الطوسي ص ١١.

(٢) البيان في تفسير القرآن ص ٢٦٩ نقلاً عن منتخب كنز العمال ج ٢ ص ٥٢.

(٣) الفهرست لابن النديم ص ٣٠، وفيه ما يخصّ بشأن مصحف أمير المؤمنين عليه السلام.

أحد من كان يفد في كل سنة

قاله النجاشي بشأن عمر بن محمد بن زيد ببيع السابري أبي الأسود، كوفي، وقال قبل هذا: «ثقة، جليل»^(١).

ولا ثمرة للبحث عن مفاد هذا النص بالخصوص، بعد توثيق النجاشي لعمر بن محمد هذا، نعم لو ورد نص بوفادة أحد الرواة على الأئمة عليهم السلام لغرض خاص بشأن أمور الشيعة، فهو نص يفيد المدح البليغ.

أخباري

قاله النجاشي بشأن أسد بن معلى بن أسد العمي البصري، ومحمد بن أحمد النعمي، ومصباح بن الهلقام^(٢).

يطلق وصف «الأخباري» عند القدماء - على الأغلب - على من له علم بالتاريخ والسيره، فلا يدل على شيء، بينما يطلق عند المتأخرين على من يعتمد في معرفة الأحكام على الأخبار فقط مقابل الاصولي.

فيكون الأخباري ذمماً عند الاصولي، كما يكون الاصولي ذمماً عند الأخباري. علماً بأن هذا النوع من الذم لا يعدّ جرحاً.

اختص بأحد الأئمة عليهم السلام

راجع عنوان «كان خصيصاً بأحد الأئمة عليهم السلام».

(١) رجال النجاشي ص ٢٨٣.

(٢) راجع رجال النجاشي ص ١٠٦ و ٣٩٥ و ٤٢١.

اختص بمذهبنا

قال النجاشي في هشام بن محمد السائب الكلبي: «العالم بالأيام، المشهور بالفضل والعلم، وكان يختص بمذهبنا»^(١).
ووصفه شيخنا المجلسي - رحمه الله - بقوله: «مدوح»^(٢).

اختلف بأصحابنا الإمامية

قاله النجاشي بشأن «علي بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين» بعد أن وصفه بقوله: «كان أزهّد آل أبي طالب وأعبدهم في زمانه، واختص بموسى والرضا عليهما السلام».

هذا وقد روى الكليني بسند صحيح عن سليمان بن جعفر قال: «سمعت الرضا عليه السلام يقول: «إنّ علي بن عبيد الله»^(٣) بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام وامراته وبنيه من أهل الجنة، ثم قال: من عرف هذا الأمر من ولد علي وفاطمة عليهما السلام لم يكن كالناس»^(٤).
فلا حاجة إلى التمسك بما عنوناد في اعتبار حديث علي بن عبد الله هذا بعد هذه الشهادة.

(١) رجال النجاشي ص ٤٣٤.

(٢) الوجيزة ص ١١٧.

(٣) في نسختنا من المصدر: «عبد الله»، وما أثبتناه من اختيار رجال الكشي ص ٥٩٣ رقم ١١٠٩.

(٤) الكافي ج ١ ص ٣٧٧ حديث ١ من باب فيمن عرف الحق من أهل البيت ومن أنكر من كتاب الحجّة.

اختلّ في آخره عمره

قاله الطوسي بشأن أحمد بن محمّد بن عبيدالله بن الحسن بن عبيّاش^(١)، وقال النجاشي بشأنه: «اضطرب في آخر عمره»^(٢).

ومعناه: اضطرب عقله، وقد عدّ الشهيد رحمه الله الخرق - وفسره بالحمق وضعف العقل - من أقسام الخلط، ثم قال: «يقبل ما روي عنه قبل الاختلاط، لاجتماع الشرائط، وارتفاع الموانع، ويردّ ما روي عنه بعده، وما شكّ فيه هل وقع قبله أو بعده؟ للشكّ في الشرط وهو العدالة عند الشكّ في التقدّم والتأخّر»^(٣).

فعليه يعدّ هذا النصّ وما في معناه جرحاً بشأن الموصوف به، إلا إذا علمنا بأنّ الاختلال كان قد حدث بعد الرواية، فحينئذ يؤخذ بروايات الموصوف به قبل الاختلال، ويترك غيرها.

أخصّ بنا وأولى

راجع عنوان «خاصّي».

أخونا

قاله النجاشي بشأن أحمد بن عبد بن أحمد الرقّاء^(٤).

وذكر السيد الخوئي في ترجمة أحمد هذا بأنّ ابن داود عدّه في القسم الأول من

(١) الفهرست للطوسي ص ٣٣، ورجال الطوسي ص ٤٤٩.

(٢) رجال النجاشي ص ٨٥.

(٣) الدراية ص ٧٩.

(٤) رجال النجاشي ص ٨٧.

رجاله^(١)، وذكر أيضاً أنّ العلامة المجلسي عدّه في الوجيزة من الحسان^(٢)، وأضاف: «فإن كان الوجه في ذلك توصيفه بالاخوة أو الترحّم عليه في كلام النجاشي، فهو غير صحيح، وإن كان له وجه آخر فالقائل أعرف به»^(٣).

وعدّ الجزائري أحمد هذا من قسم الضعيف وأضاف بأن العلامة لم يذكره في الخلاصة^(٤).

لكن لما كانت عبارات النجاشي رحمه الله مضبوطة فتعبيره هذا لا يخلو من مدح.

أديب

قال النجاشي في محمد بن عبيد الله بن أحمد بن محمد بن سليمان الزراري: «كان أديباً وسمع»^(٥).

ووصفه شيخنا المجلسي رحمته الله بقوله: «ممدوح»^(٦).

وقال الوحيد البهبهاني: «المدح منه ما له دخل في قوّة السند وصدق القول، مثل صالح، وخير، ومنه ما لا دخل له في السند، بل في المتن، مثل فهم، وحافظ، ومنه ما لا دخل له فيهما مثل شاعر، قارئ».

(١) راجع رجال ابن داود ص ٣٩.

(٢) راجع الوجيزة ص ١٠، وفيه: «أحمد بن عبد الله الرقّاء».

(٣) معجم رجال الحديث ج ٢ ص ١٣٧.

(٤) حاوي الأقوال ج ٣ ص ٢٨٨.

(٥) رجال النجاشي ص ٣٩٨.

(٦) الوجيزة ص ٩٩.

ومنشأ صيرورة الحديث حسناً أو قوياً هو الأول .

وأما الثاني: فمعتبر في مقام الترجيح والتقوية بعدما صار الحديث صحيحاً، أو حسناً، أو قوياً .

وأما الثالث: فلا اعتبار له لأجل الحديث، نعم ربما يضم إلى التوثيق وذكر أسباب الحسن والقوة، إظهاراً لزيادة الكمال، فهو من المكملات، وقس على المدح حال الذم .

هذا وقولهم: أديب، أو عارف باللغة والنحو، وأمثالهما هل هو من الأول أو الثاني أو الثالث؟ الظاهر أنه لا يقتصر عن الثاني، مع احتمال كونه من الأول، ولعل مثل القارىء أيضاً كذلك، فتأمل^(١) .

والظاهر أنه لا وجه لاحتمال كون أديباً له دخل في قوة السند أو له دخل في صدق القول، فعليه لا يعدّ مدحاً، ومثله «كثير الأدب»، و«من أهل الأدب» .

أديب فاضل

ذكر الطوسي أحمد بن محمد بن عيسى القسري في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله وكنّاه بأبي الحسن وقال: «روي عن أبي جعفر محمد بن العلاء بشيراز - وكان أديباً فاضلاً - بالتوقيع الذي خرج في سنة إحدى وثمانين ومائتين في الصلاة على النبي محمد وآله»^(٢) .

ووصف شيخنا المجلسي عليه السلام أحمد بن محمد بن عيسى القسري بقوله :

(١) تعليقة منهج المقال ص ٦ .

(٢) رجال الطوسي ص ٤٤٩ .

«مدوح»^(١).

علماً بأنه ﷺ قد عدّ عبارة: «كان أديباً فاضلاً» وصفاً لأحمد بن محمد بن عيسى القسري لا لمحمد بن العلاء، وعلى هذا الأساس عدّ حديثه في قسم الحسن. وقد عدّ العلامة حديث أحمد بن محمد بن عيسى هذا في قسم الأول من الخلاصة ذاكرًا لكلام الطوسي هذا بعد أن وصفه بالنسوي وضبطه: «بالنون المفتوحة والسين غير المعجمة المفتوحة»^(٢)، وهذا يدلّ على أنه ﷺ قد عدّ هذه العبارة وصفاً لأحمد بن محمد لا لمحمد بن العلاء.

وقد ردّ عليه التستري قائلاً: «ثم الظاهر أنّ قوله: «وكان أديباً فاضلاً» راجع إلى محمد بن العلاء الذي روى هذا عنه، وحينئذ فعنوان الخلاصة له^(٣) في غير محله»^(٤).

هذا وقد أورد السيد الخوئي ﷺ هذه العبارة في ترجمة محمد بن العلاء، ولم يحدّد مفادها^(٥).

وقد أورد شيخنا المجلسي ﷺ نسخة التوقيع هذا في باب الصلوات الكبيرة نقلاً عن جمال الأسبوع للسيد ابن طاوس^(٦)، وأوردها أيضاً في باب ذكر من رأى

(١) الوجيزة ص ١٢ - ١٣.

(٢) الخلاصة ص ١٨.

(٣) أي لأحمد بن محمد بن عيسى.

(٤) قاموس الرجال ج ١ ص ٦٤١.

(٥) معجم رجال الحديث ج ١٦ ص ٢٨٦.

(٦) بحار الأنوار ج ٩٤ ص ٧٨ - ٨٣ نقلاً عن جمال الأسبوع ص ٣٠١ - ٣٠٦.

القائم عليه السلام نقلاً عن الغيبة للطوسي وعن دلائل الإمامة للطبري^(١).

ارتدّ بعد النبي صلى الله عليه وآله في ردة أهل ياسر

قاله الطوسي بشأن «أشعث بن قيس الكندي»، وقد عدّه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله^(٢).

وقد ذكر الطبري قصة ارتداد الأشعث هذا في حوادث عام ١١ من الهجرة^(٣).

وقال ياقوت تحت عنوان النجير - بضمّ النون وفتح الجيم - تصغير النجر: «حصن باليمن، قرب حضرموت، منيع، لجأ إليه أهل الردّة مع الأشعث بن قيس في أيام أبي بكر، فحاصره زياد بن لبيد البياضي حتّى افتتحة عنوة، وقتل من فيه، وأسر الأشعث بن قيس، وذلك في سنة ١٢ للهجرة»^(٤).

علماً بأنّ التستري نبه بوجود التصحيف في عبارة «في ردة أهل ياسر»، وذكر أنّ الصحيح فيها: «في ردة أهل النجير» أو «في ردة أهل المحاجر»^(٥).

علماً بأنّ الارتداد عن الدين بحدّ ذاته جرح، بل كفر، فلا تقبل رواية المرتدّ عن دينه، لأنّه ذكرنا في القسم الأول من هذا الكتاب أنّ من شرائط قبول الرواية: الإسلام والإيمان.

(١) راجع بحار الأنوار ج ٥٢ ص ١٧ - ٢٢ نقلاً عن الغيبة للطوسي ص ٢٧٣ - ٣٨٠، ودلائل الطبري ص ٥٤٥.

(٢) رجال الطوسي ص ٤.

(٣) تاريخ الطبري ج ٢ ص ٣٠٠ - ٣٠٤.

(٤) معجم البلدان ج ٥ ص ٢٧٢ وراجع أيضاً حضرموت في ج ٢ ص ٢٧٠ منه.

(٥) قاموس الرجال ج ٢ ص ١٥٤.

استاذنا

لقد وصف النجاشي بعض مشايخه بقوله: «استاذنا»، مثل أحمد بن علي بن نوح السيرافي، وأحمد ابن محمد ابن أبي جيد، والحسين بن عبيد الله الغضائري وغيرهم، وبناءً على القول باختصاص توثيق مشايخ النجاشي بمشايخه في الرواية لا يفيد التوثيق، وأما بناءً على القول بتوثيق مطلق مشايخ النجاشي - رواية وإجازة وقراءة - فهو مرادف للتوثيق .

علماً بأن النجاشي روى عن كثير من مشايخه في الإجازة والقراءة، ذكرناهم في قسم «التوثيق العامة» تحت عنوان «مشايخ النجاشي»، فهم موثوقون حتى لو لم يصرح بتوثيقهم .

هذا وقد علق العلامة «قُدس سرّه» على كلام النجاشي بشأن شيخه أحمد بن محمد ابن الجندي حيث قال: «استاذنا رحمه الله ألحقنا بالشيوخ في زمانه»^(١) علق قائلاً: «وليس هذا نصاً في تعديله»^(٢) .

استثناه محمد بن الحسن بن الوليد من رواية محمد بن أحمد بن يحيى

صرح النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى بأن محمد بن الحسن بن الوليد كان يستثني من رواية محمد بن أحمد هذا ما رواه عن جماعة ذكر أسماءهم في قائمة بلغت أربعة وعشرين إسماً^(٣)، وأضاف: «قال أبو العباس بن نوح: وقد

(١) رجال النجاشي ص ٨٥ .

(٢) خلاصة الأقوال ص ١٩ .

(٣) ذكر الطوسي هذه الأسماء في قائمة أوردها في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى، وفيها

إضافة «الهيثم بن عبيد»، راجع الفهرست ص ١٤٥ .

أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله، وتبعه أبو جعفر بن بابويه رحمه الله على ذلك، إلا في محمد بن عيسى بن عبيد فلا أدري ما را به فيه، لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة^(١).

يبدو من هذا التصريح:

أولاً: إنَّ من استثناه ابن الوليد هذا كان ضعيفاً عنده، وكذلك ضعيفاً عند الشيخ الصدوق وعند أبي العباس ابن نوح.

ثانياً: يستفاد من استغراب ابن نوح هذا إنه كان يعتمد مراسيل محمد بن عيسى ابن عبيد، لأنَّ ابن الوليد استثناه قائلاً: «ومحمد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع»^(٢).

ثالثاً: اعتبار مشايخ محمد بن أحمد بن يحيى هذا عند ابن الوليد والصدوق وابن نوح فيما إذا لم يكن ممن استثنى

وأرى أنَّ هذا الاستثناء وما يلزم منه من اعتبار من لم يستثنى لا يمكن الاعتماد عليه، حيث لم تتوفر فيه شروط الجرح والتعديل كما ينبغي.

قال السيد الخوئي رحمه الله: «ذهب بعضهم إلى اعتبار كل من يروي عنه محمد ابن يحيى، ولم يكن ممن استثناه ابن الوليد من روايات محمد بن أحمد بن يحيى عنه، وذلك فإنَّ اقتصار ابن الوليد على ما ذكره من موارد الاستثناء يكشف عن اعتماده على جميع روايات محمد بن أحمد بن يحيى، غير الموارد المذكورة، ولكنَّ الظاهر عدم صحَّة ذلك، فإنَّ اعتماد ابن الوليد على رواية شخص لا يكشف عن

(١) رجال النجاشي ص ٣٤٨.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٤٨.

حسنه فضلاً عن وثاقته، إذ لعله كان يبني على إصالة العدالة، ويعمل برواية كلّ شيعي لم يظهر منه الفسق، فاعتماده على رواية شخص لم يعلم أنه توثيق له^(١). وعلى هذا الأساس لم يحكم السيد الخوئي رحمه الله بوثاقة الحسن بن الحسين اللؤلؤي، لأنّ تضعيف ابن الوليد والصدوق وأبي العباس ابن نوح قد عارض توثيق النجاشي للحسن هذا^(٢).

أسلم يوم الفتح

قاله الطوسي بشأن الحرث بن هشام المخزومي^(٣).
لا دلالة لهذا النصّ على شيء من الجرح أو التعديل.

أسند عنه

عشرنا على جملة «أسند عنه» جاءت وصفاً لجماعة ممّن ذكرهم الشيخ الطوسي في أبواب مختلفة من رجاله:
من أصحاب الصادق عليه السلام (٣٣٢) مورداً، تكرر مورد واحد منها في أصحاب الباقر عليه السلام.
من أصحاب الكاظم عليه السلام موردان.
من أصحاب الرضا عليه السلام سبعة موارد.

(١) معجم رجال الحديث ج ١٥ ص ٤٧.

(٢) راجع معجم رجال الحديث ج ٤ ص ٣١٠.

(٣) رجال الطوسي ص ١٦٠.

من أصحاب الهادي عليه السلام مورد واحد .
وعثرنا في منهج المقال للمولى محمّد على موردين نقلهما عن باب من روى عن
الصادق عليه السلام من رجال الطوسي .
فبلغ المجموع (٣٤٤) مورداً، وسنذكرهم بترتيب المعجم في نهاية هذا الفصل .
علماً بأن جملة «أسند عنه» هذه جاءت وصفاً لجماعة ومعها أوصاف أخرى من
المدح أو الذمّ أو غيرهما .

مثل : «تابعي، أسند عنه»، و«ثقة عند العامة، أسند عنه»، و«أسند عنه، روى
عنهما عليهما السلام»، و«أسند عنه، ضعيف»، و«أسند عنه، لم يعرفه علي بن
الحسن»، و«أسند عنه، وقيل، إته كان يعدل بألف رجل»، و«أسند عنه، وروى عن
أبي الحسن عليه السلام» .

الأقوال في معنى أسند عنه :

اختلف العلماء في معنى هذه الجملة، وفي دلالتها على الجرح أو على التعديل،
أو أنها لا تدلّ على شيء من ذلك .

وقد ذكر أبو علي هذه الأقوال مع بعض ما يمكن أن يناقش به فيها^(١)، وكذا
العلامة المامقاني^(٢) والسيد الخوئي رحمهم الله^(٣) .

وفي هذا الفصل نذكر ما عثرنا عليه من هذه الأقوال وهي :

١ - قراءة «أسند عنه» بصيغة المجهول وعود الضمير في «عنه» إلى الموصوف

(١) راجع منتهى المقال ص ١٠ .

(٢) راجع مقباس الهداية ج ٢ ص ٢٢٨ - ٢٣٧ .

(٣) راجع مقدمة معجم رجال الحديث ج ١ ص ١٠٦ - ١٠٨ .

به، ومعناها أَنَّ المحدثين أسندوا عنه ورووا عنه، فتكون هذه الجملة مدحاً بشأن الموصوف به، لأنَّ المحدثين لا يسندوا إلاَّ عَمَّن يُسند إليه ويعوّل عليه .
وقد احتمل أبو علي أن يكون هذا القول هو القول الذي ذهب إليه الأكثر، وردَّ عليه بما جاء في ترجمة محمد بن عبد الملك الأنصاري : «أسند عنه، ضعيف»^(١)، ثم قال: «فتأمل»^(٢) .

لكن هذا المورد وحده لا يكفي في بطلان هذا القول، لأنَّ قائله قد يقول : بأنَّ هذا المورد جرح قد عارض التعديل، فيقدّم عليه، أو أنه خاصّ قد خرج من إطار هذا العام بالدليل .

ويكفي في بطلان هذا القول أن نقول : إنَّ أكثر من وصف بهذا الوصف ليس من أصحاب الكتب، ولا زوي عنهم في الكتب الأربعة الحديثية^(٣)، ومن كان يُسند عنه لا بدّ أن يكون من المشاهير عند علماء الحديث .
إذن لا دليل على صحّة هذا القول .

٢ - قراءة «أسند» بصيغة المعلوم، وفاعله هو الموصوف به، وعود الضمير في «عنه» إلى المعصوم عليه السلام .

ومعنى هذه الجملة أنّ الموصوف بها قد روى عن المعصوم الذي عدّ في أصحابه مباشرة فيرد عليه :

(١) رجال الطوسي ص ٢٩٤ .

(٢) منتهى المقال ص ١٠ .

(٣) وإتّما قلنا في الكتب الأربعة لما سيأتي في ما اخترناه في معنى هذه الجملة من أنّ لابن عقدة طريق إلى الموصوفين بهذا الوصف من المحتمل قوياً أن تكون مذكورة في كتب أخرى .

أولاً: ما جاء في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي: «أسند عنه، روى عنهما عليهما السلام»^(١)، ومثله في ترجمة «محمد بن إسحاق صاحب المعازي»^(٢)، فيكون أحد الوصفين تكراراً لا محالة .

ثانياً: تخصيص هذا الوصف بهذا المعنى بجماعة دون غيرهم ممن ذكر، مع العلم بأنّ الطوسي رحمه الله كان غرضه من تأليف الكتاب هذا ذكر من روى عن المعصومين عليهم السلام، ممّا لا وجه له .

٣ - نفس القراءة التي ذكرناها في القول الثاني مع الفرق في معناها، وهو أنّ الموصوف بها قد روى الخبر عن أصحاب المعصوم عليه السلام الموثوق بهم، وأخذ عن اصولهم المعتمدة، لأنّه سمع عنه عليه السلام مباشرة .
ويرد عليه أن كثيراً ممن وصف بهذا الوصف قد روى عن المعصوم عليه السلام مباشرة .

٤ - نفس القراءة التي مرّت في القول الثاني، مع الفرق في المعنى، وهو أنّ الموصوف بهذا الوصف لم يسند ولم يرو إلاّ عن المعصوم الذي عدّ من أصحابه عليه السلام .

ويرد عليه أنّ كثيراً من الموصوفين به قد رووا عن غيره من المعصومين عليهم السلام، كما رووا عن غير المعصومين عليهم السلام من الرواة .
وقد ذكر أبو علي بعض هؤلاء قائلاً: «منهم محمد بن مسلم، والحارث بن

(١) رجال الطوسي ص ١٦٣ .

(٢) رجال الطوسي ص ٢٨١ .

المغيرة، وبسّام بن عبد الله الصيرفي»^(١).

٥ - لا يكاد يظهر لهذه الجملة معنى محصّل خال من الإشكال، هذا هو رأي السيد الخوئي رحمه الله، ذكره في مقدمة معجمه ثم ذكر بعض الأقوال وبعض ما يمكن أن يناقش فيها وأضاف: «فتلخّص: أنه لا يكاد يظهر معنى صحيح لهذه الجملة في كلام الشيخ «قدّس سره» في هذه الموارد، وهو أعلم بمراده»^(٢).

علماً بأننا قد تعرّضنا لبعض المناقشات على هذه الأقوال تحت عنوان «معنى أسند عنه»، وفي ما ذكرناه من الشواهد على صحّة المعنى المختار في هذه الجملة. معنى أسند عنه:

إنّ أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة المتوفّى ٣٣٣ ذكر في كتابه «الرجال» جماعة من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام مع ذكر طريقه إلى كلّ من كان له طريقاً إليه.

وإنّ الشيخ الطوسي قد ذكر هذه الأسماء في كتابه «الرجال»، وعبّر عن كلّ من ذكر ابن عقدة هذا طريقه إليه بـ«أسند عنه»، رعاية للاختصار، حيث كان غرضه عدّد أصحاب المعصومين عليهما السلام.

فيكون معنى هذا الوصف أنّ الموصوف به قد جاء في طريق ابن عقدة إلى الإمام الصادق عليه السلام.

وربّما عثر الشيخ رحمه الله في هذه الطرق بالخصوص على أسماء من غير أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، فذكرها في محلّها مع وصف «أسند عنه»، أي

(١) منتهى المقال ص ١٠.

(٢) معجم رجال الحديث ج ١ ص ١٠٦ - ١٠٨.

أن هذا الشخص جاء في طريق ابن عقدة إلى أصحاب الإمام الصادق عليه السلام .
 علماً بأن رواية ابن عقدة عن أصحاب المعصومين عليهما السلام حتى الإمام
 الهادي عليه السلام لا تكون إلا مع الواسطة .

إذن تصح جملة «أسند عنه» وصفاً لكل من روى عنه ابن عقدة مع الواسطة .
 ويمكن أن يناقش في هذا التفسير بما يلي:

أولاً: لم يصف الشيخ الطوسي كل من وقع في طريق ابن عقدة وروى عنه مع
 الواسطة ممن ذكرهم في رجاله بهذا الوصف .

الجواب: إن الشيخ لم يكن بصدد استقصاء جميع من وقع في طريق ابن عقدة ،
 فإن ذلك يستلزم تأليفاً مستقلاً، بل كان غرضه عدّ أصحاب المعصومين عليهم
 السلام، نعم اكتفى بما ذكره ابن عقدة في كتابه هذا من طرقه، حيث كان هو المصدر
 الأوّل لتأليف باب من روى عن الصادق عليه السلام .

ثانياً: لم يكرّر الشيخ هذا الوصف عند ما يكرّر اسم الموصوف به في أبواب من
 روى عن غير الإمام الصادق عليه السلام إلا في مورد واحد^(١) .

الجواب: إن هذه المناقشة لا تختصّ بهذا الوصف، بل تأتي أيضاً في سائر
 الأوصاف التي ذكرها رحمه الله في كتابه، لأنه قد يوثق أو يضعف شخصاً في باب
 ويسكت عنه في الأبواب الأخرى، وليس وصف «أسند عنه»، أعظم من هذه
 الأوصاف .

والحلّ في هذه المناقشة بشكلها العامّ هو أنه رحمه الله لم يكن مقصوده في هذا

(١) هو حمّاد بن راشد الأزدي فقد عدّه في عداد أصحاب الصادق والباقر عليهما السلام

ووصفه في كلا المورين بـ «أسند عنه»، راجع رجال الطوسي ص ١١٧ و ١٧٤ .

الكتاب جرح أو تعديل أو توصيف من يذكرهم فيه، بل غرضه كما ذكرنا هو عدّ أصحاب المعصومين عليهم السلام، مضافاً إلى ذكر أسماء ممّن لم يرو عنهم عليهم السلام.

الشواهد على صحّة ما اخترناه في معنى «أسند عنه» :

١ - إنّ النجاشي عدّ من كتب أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقده كتاب «مسند عبد الله بن بكير بن أعين»^(١)، ووصف الطوسي عبد الله هذا بعد أن عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً: «أسند عنه»^(٢).

٢ - إنّ النجاشي ترجم لـ «بسام بن عبد الله الصيرفي» قائلاً: «روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وذكره أبو العباس في كتاب الرجال، له كتاب»، ثم ذكر طريقه إليه^(٣).

وأبو العباس هذا هو: أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة .

علماً بأنّ الطوسي عدّ بسام بن عبد الله هذا من أصحاب الصادق عليه السلام ووصفه بـ «أسند عنه»^(٤)، وعدّه أيضاً من أصحاب الباقر عليه السلام، ولم يصفه بذلك^(٥).

٣ - إنّ الطوسي ترجم لعبد الله بن علي بن الحسين قائلاً: «له كتاب، أخبرنا به

(١) رجال الطوسي ص ٩٤ .

(٢) رجال الطوسي ص ٢٢٦ .

(٣) رجال النجاشي ص ١١٢ .

(٤) رجال الطوسي ص ١٥٩ .

(٥) رجال الطوسي ص ١١٠ .

جماعة، عن التعلكبرى، عن ابن عقدة، عن رجاله، عنه»^(١).

وترجم له النجاشي قائلاً: «عبد الله بن علي بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين، روى عن الرضا عليه السلام، وله نسخة رواها»، ثم ذكر طريقه إليها^(٢). وقد عدّ الطوسي المترجم له في عداد أصحاب الرضا عليه السلام، ووصفه بـ«أسند عنه»^(٣).

٤ - إنّ النجاشي ترجم لمفضل بن سعيد بن صدقة الحنفي أبي حمّاد قائلاً: «كوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، له نسخة جمعها أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد، أخبرنا أحمد بن محمد بن محمد قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، عن رجاله، عن أبي حمّاد»^(٤).

علماً بأنّ الطوسي عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام، ووصفه بـ«أسند عنه»^(٥).

٥ - إنّ الطوسي ترجم لإسماعيل بن أبي خالد محمد بن مهاجر بن عبيد الأزدي قائلاً:

«روى أبوه عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، وروى هو عن أبي عبد الله عليه السلام، وهما ثقتان من أهل الكوفة من أصحابنا، وإسماعيل كتاب القضايا مبوب،

(١) الفهرست ص ١٠٥.

(٢) رجال النجاشي ص ٢٢٧.

(٣) رجال الطوسي ص ٣٨١.

(٤) رجال النجاشي ص ٤١٦.

(٥) رجال الطوسي ص ٣١٥.

أخبرنا به أحمد بن محمد بن موسى^(١)، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال حدثنا محمد بن سالم بن عبد الرحمان، عن الحسين بن محمد بن علي الأزدي، عن أبيه، عن إسماعيل^(٢).

علماً بأنَّ الطوسي عدّه من أصحاب الصادق عليه السلام، ووصفه بـ«أسند عنه»^(٣)، كما عدّه من أصحاب الباقر عليه السلام مقتصراً على قوله «إسماعيل بن أبي خالد»^(٤).

٦ - إنّ العلامة «قدّس سره» ذكر طرق ابن عقدة إلى جماعة ممّن وصفهم الطوسي بـ«أسند عنه»، منهم: الحسن بن محمد القطان، وحمّاد بن شعيب، وحميد ابن حمّاد، ومحمد بن عبد الرحمان الذهلي، ومحمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري، وسنذكرهم ضمن القائمة العامّة في نهاية هذا البحث، مع ما ذكره «قدّس سره» بشأنهم.

٧ - إنّ الطوسي رحمه الله قال في مقدمة رجاله بشأن ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق عليه السلام: «فإنّه قد بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمة عليهم السلام، وأنا أذكر ما ذكره، واورد من بعد ذلك من لم يذكره»^(٥).

٨ - لم نعثر في جميع الموارد التي ذكرها الطوسي على قرينة - مثل جملة «عليه

(١) هو أحمد بن محمد بن عمران بن موسى المعروف بابن الجندي، راجع ترجمته في

مشيخة النجاشي ص ١١٤.

(٢) الفهرست ص ١٠.

(٣) رجال الطوسي ص ١٤٨.

(٤) رجال الطوسي ص ١٠٥.

(٥) رجال الطوسي ص ٢.

السلام» بعد عنه، أو ما شاكل - دالة على أن الضمير في «عنه» يعود إلى المعصوم عليه السلام .

وهذا وإن كان لا يعدّ شاهداً على ما اخترناه، لكن يردّ ما يمكن أن يقال في معنى «أسند عنه» من أنّ الموصوف بهذا الوصف قد أسند عن المعصوم عيه السلام، أي روى عنه عليه السلام مع الوساطة .

ومع نفي هذا الاحتمال ينتفي احتمال أن يكون فاعل «أسند» هو من جاءت هذه الجملة بعد اسمه .

٩- إنّ الكليني رحمه الله قد عطف كثيراً من الأسانيد على ما قبلها بقوله : «وبهذا الاسناد عن...» - وذكر رجلاً بعد كلمة عن - ومعناه أنّ الكليني يروي عن هذا الرجل بواسطة أو وسائط ذكرها في السند السابق .

وتبعه الطوسي رحمه الله في بعض طرقه إلى كتب من ترجم لهم في الفهرست . وهذا يدلّ على أنّ كلمة «أسند» و«الإسناد» تأتي مع «عن» مصطلحاً عن علماء الحديث يعبرون عنه فيما إذا كانت الرواية مع الوساطة .

فعليه تكون جملة «أسند عنه» في كلام الطوسي في محلّ العطف على من ذكره رحمه الله في مقدمة كتابه وهو ابن عقدة .

١٠- إنّ الموصوفين بهذا الوصف جلّهم من أصحاب الصادق عليه السلام، ومن وصف به من غير أصحابه عليه السلام لا يزيدوا على عدد الأصابع، وهذه نقطة هامة يجب أن تلاحظ في تفسير هذا الوصف، لأنها تحكي عن وجود علاقة بينها وبين أصحاب الصادق عليه السلام، وحيث أنّ الطوسي رحمه الله قد ذكر في المقدمة أنّ

ابن عقدة قد بلغ الغاية في ذكر رجال الصادق عليه السلام^(١).
 فعليه لا يصح أن نهمل هذا الأمر، ونذهب إلى تفاسير بعيدة عنه.
 دلالة أسند عنه :

وعلى ضوء هذا التفسير لـ «أسند عنه» لا دلالة لهذه الجملة لا على جرح
 الموصوف بها ولا على تعديله ولا على مدحه، فهي أجنبية عن ذلك كله.
 هذا وقد ذكرنا أسماء جميع من وصفوا في رجال الطوسي بهذا الوصف، وذكرنا
 ما ورد في الأصول الرجالية بحقهم من أوصاف أخرى، وذلك في مقال تحت عنوان
 «أسند عنه»، طبع في العدد الثالث والرابع من مجلة الفكر الإسلامي، عام ١٤١٤
 هجري .

اشتهر بالكذب بالكوفة

راجع عنوان «كذاب» .

أشهر من أن يشرح أمره

قال النجاشي بشأن علي بن محمد بن العباس بن فسانجس: «رضي الله عنه، كان
 عالماً بالأخبار والشعر والنسب والآثار والسير، وما روي في زمانه مثله، وكان مجرداً
 في مذهب الإمامية، وكان قبل ذلك معتزلياً وعاد، وهو أشهر من أن يشرح أمره»^(٢).
 ويظهر من الماحوزي أن هذا النص يفيد المدح، لأنه وصف علياً هذا بقوله :

(١) رجال الطوسي ص ٢ .

(٢) رجال النجاشي ص ٢٦٩ .

«ممدوح»^(١).

علماً بأن المجلسي رحمه الله قد وثق علياً هذا، ولعله استفاد التوثيق من مجموع ما قاله النجاشي بشأنه، لا من هذا النصّ وحده^(٢). وأرى إنّ هذا النصّ وكذا باقي كلمات النجاشي هذه بشأن علي هذا لا تفيد أكثر من المدح.

أصحابنا يسكنون إلى مراسيله

قاله النجاشي بشأن محمد بن أبي عمير بعد أن ذكر قصة هلاك كتب ابن أبي عمير هذا قائلاً: «وقيل: إنّ أخته دفنت كتبه في حال استتارها، وكونه في الحبس أربع سنين، فهلكت الكتب، وقيل: بل تركها في غرفة فسال عليها المطر، فهلكت، فحدّث من حفظه ومما كان سلف له في أيدي الناس، فلهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله»^(٣).

تبيّن من هذا أنّ سكون أصحابنا إلى المراسيل خصوصيّة امتازت بها مراسيل ابن أبي عمير دون غيره.

لأنّ كتبه قد هلكت، فأخذ يحدّث من حفظه ومما كان سلف له في أيدي الناس، اعتماداً منه عليها بأنّ رواها كانوا معتمدين، وإن كان قد نسي أسمائهم، أو تردّد في تعيينها، فهذا العلم الإجمالي كاف في الاعتماد على هذه المراسيل والسكون إليها.

(١) بلغة المحدثين ص ٣٨٥.

(٢) راجع الوجيزة ص ٧٤.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٢٦.

علماً بأنَّ البعض قد صرَّح بأنَّ سبب هذا السكون هو أنَّ ابن أبي عمير كان من أصحاب الإجماع، وصرَّح الآخر بأنَّ سبب ذلك هو أنَّ ابن أبي عمير كان ممَّن لا يروي إلا عن ثقة.

وأرى أنَّ التمسك بهذه الأسباب في تعليل هذا السكون ممَّا لا حاجة إليه بعد تصريح النجاشي بالسبب كما مرَّ.

مضافاً إلى ما يمكن أن يقال في عدم اعتبار مستند تعديل أصحاب الإجماع. ومضافاً إلى ما يمكن أن يقال في عدم امكان حصول العلم بقضية «كان ممَّن لا يروي إلا عن ثقة»، فكيف يمكن الاستناد إليهما في تعديل هذا السكون؟

علماً بأنَّ الشهيد الثاني رحمته الله قد تنظَّر في حصول العلم بكون المرسل لا يروي إلا عن الثقة، واستدلَّ قائلاً: «لأنَّ مستند هذا العلم إن كان هو الاستقراء لمراسيله بحيث يجدون المحذوف ثقة، فهذا في معنى الاسناد، ولا بحث لنا فيه، وإن كان لحسن الظنِّ به في أنَّه لا يرسل إلا عن ثقة فهو غير كاف شرعاً في الاعتماد عليه، ومع ذلك غير مختصِّ بما يخصُّونه^(١)، وإن كان استناده إلى إخباره بأنَّه لا يرسل إلا عن الثقة فمرجعه إلى شهادته بعدالة الراوي المجهول»^(٢).

وقال الشهيد الأول رحمته الله: إن مراسيل ابن أبي عمير في قوَّة المسانيد^(٣).

علماً بأنَّنا قد ذكرنا في المقدمة اشتراط النصِّ الصريح في التعديل مع تحديد المعوَّل بشخصه، وهذا النصُّ ليس كذلك.

(١) أي لا تختصُّ بمراسيل ابن أبي عمير.

(٢) الدراية ص ٤٨.

(٣) ذكرى الشيعة ص ٢٢٦.

إذن لا دلالة لهذا النصّ على تعديل أو مدح من أرسل عنه ابن أبي عمير .

أصحّ من صفوان وأوجه

قاله النجاشي بشأن حسان بن مهران الجمال بعد أن أكّد على توثيقه قائلاً: «ثقة، ثقة»^(١)، إذن لا حاجة إلى البحث عن هذا النصّ بعد هذا التوثيق المؤكّد .

الأصل

راجع «أصحاب الأصول» من قسم التوثيق العامّة .

أصله معتمد عليه

راجع عنوان «معتمد عليه» .

الأصول الأربعمئة

راجع «أصحاب الأصول» من قسم التوثيق العامّة .

اصيب بصفّين

قال الطوسي: «عمرو بن محسن، يكنى أبا احيحة، اصيب بصفّين، وهو الذي جهّز أمير المؤمنين عليه السلام بمائة ألف درهم، في مسيره إلى الجمل»^(٢) .

(١) رجال النجاشي ص ١٤٧ .

(٢) رجال الطوسي ص ٤٩ .

إن من قتل بصفتين مع أمير المؤمنين عليه السلام كان على الحق، لقول رسول الله صلى الله عليه وآله : «الْحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ، وَعَلِيٌّ مَعَ الْحَقِّ، لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرْدَا عَلِيَّ الْحَوْضِ»^(١).

وهذه شهادة في فضل شهداء صفتين وغيره من حروبه عليه السلام .
فعليه يكون هذا النص مدحاً للموصوف به .

أضرب في وسط عمره

راجع عنوان «أعمى» .

اضطرب في آخر عمره

راجع عنوان «اختل في آخر عمره» .

أظهر الغلو

راجع عنوان «غالي» .

اعتمد عليه العلامة

راجع عنوان «وثقه العلامة» .

١ نقل العلامة «قدس سره» هذا الحديث عن الجمهور بعدة طرق عن عائشة، راجع نهج الحق وكشف الصدق ص ٢٢٥، وعقد المجلسي رحمه الله باباً بشأن هذا الحديث ذكره من طرق العامة والخاصة، راجع بحار الأنوار ج ٣٨ ص ٢٦ - ٤٠ .

اعتمد عليه القمّيون

راجع عنوان «روى عنه القمّيون» .

اعتمد المراسيل

وصف النجاشي أحمد بن محمد بن خالد البرقي قائلاً: «كان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء واعتمد المراسيل»^(١) .

وقال بشأن الحسن بن محمد بن جمهور العمّي: «يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ذكره أصحابنا بذلك، وقالوا: كان أوثق من أبيه وأصلح»^(٢) .

وقال أيضاً بشأن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري: «كان ثقة في الحديث، إلا أنّ أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عمّن أخذ، وما عليه في نفسه مطعن في شيء»^(٣) .

وقد وثق المجلسي من ذكرناهم^(٤)، ومثله الماحوزي^(٥) .

وعدّ الجزائري حديثهم في القسم الصحيح^(٦) .

وقد استثنى الشيخ البهائي من ألفاظ الجرح عبارة: «يعتمد المراسيل»، فلا يعدّها

(١) رجال النجاشي ص ٧٦ .

(٢) رجال النجاشي ص ٦٢ .

(٣) رجال النجاشي ص ٣٤٨ .

(٤) راجع الوجيزة ص ١٢ و ٣٣ .

(٥) راجع بلغة المحدثين ص ٣٣٠ و ٣٤٨ و ٤٠٣ .

(٦) راجع حاوي الأقوال ج ١ ص ١٨٨ .

جرحاً^(١).

فعلية لا دلالة لهذا الوصف على جرح الموصوفين به، ولا يعارض ما جاء بشأنهم من التعديل .

أعمى

لم يشترط في قبول الخبر أن يكون الراوي بصيراً، فعليه تصحّ رواية الأعمى إذا اطمئنّت النفس إلى ما يرويه .

قال الشهيد رحمه الله : «الضرير إذا لم يحفظ مسموعه من فم محدّثه يستعين بثقة في ضبط كتابه الذي سمعه وحفظه، ويحتاط إذا قرأ على حسب حاله، حتّى يغلب على ظنّه عدم التغيير، فتصحّ حينئذ روايته»^(٢).

واستدلّ العلامة المامقاني على جواز رواية الأعمى قائلاً: «إنّ مدار العالم ومجرى عادة بني آدم على الاعتماد على الاطمئنان، فإذا حصل للأعمى الاطمئنان برواية جازله أن يرويها على الأشهر الأقوى»^(٣).

هذا وقد عبّر في كتب الرجال عمّن عمي بعد أن كان بصيراً بـ«أضّر»، ومنه وصف «الضرير»، وبناء على ما ذكرناه لا يعدّ قولهم «أضّر» أو «أضّر في وسط عمره» جرحاً بشأن الموصوف به .

(١) راجع الرجيزة ص ١٩ .

(٢) الدراية ص ١١١ .

(٣) مقباس الهداية ج ٣ ص ٢٢٤ .

أكثر أهل المشرق علماً وفضلاً وأدباً وفهماً ونبلاً في زمانه

قاله الطوسي بشأن محمد بن مسعود بن محمد بن عيَّاش السلمى^(١)، وهذا مدح صريح، إلا أنَّ النجاشي قد وصف محمداً هذا بقوله: «ثقة، صدوق، عين من عيون هذه الطائفة»^(٢).

فلا حاجة إلى هذا المدح بعد هذا التعديل الصريح .

أكثر الرواية عن الضعفاء

راجع عنوان «يروى عن الضعفاء» .

أكثر الرواية عن العامة

راجع عنوان «روى من أحاديث العامة فأكثر» .

الحقنا بالشيوخ في زمانه

قاله النجاشي بشأن شيخه في الرواية: «أحمد بن محمد بن عمران ابن الجندي» بعد أن وصفه قائلاً: «استاذنا رحمه الله»^(٣) .

ومعنى «الحقنا» أي أنَّ ابن الجندي هذا كان هو الواسطة بين النجاشي وبين شيوخه في الإجازة .

(١) رجال الطوسي ص ٤٩٧ .

(٢) رجال النجاشي ص ٣٥٠ .

(٣) رجال النجاشي ص ٨٥ .

وراجع بشأن «الإجازة» وبشأن توثيق مشايخ الإجازة ما ذكرناه تحت عنوان «مشايخ الإجازة» في قسم «التوثيق العامة» من هذا الكتاب .
 علماً بأننا قد برهننا في كتابنا «مشيخة النجاشي» على توثيق ابن الجندي هذا مع جماعة آخرين من مشايخ النجاشي في الرواية^(١) .

إمامي

يطلق الإمامي على من يعتقد بإمامة الأئمة الإثنى عشر بعد رسول الله صلوات الله عليهم أجمعين، وفقاً لما جاء في النصوص المتواترة من أنهم عليهم السلام امناء الله في أرضه، اختارهم الله واصطفاهم على الخلق، وعصمهم من الزلل والرجس .
 وقد وصف النجاشي «بُنْدَار بن مُحَمَّد» بقوله: «إمامي، متقدّم»^(٢)، ووصفه الطوسي بقوله «إمامي»^(٣) .
 وعدّ المجلسي رحمه الله «بُنْدَار بن محمد» هذا من الممدوحين^(٤)، ومثله الماحوزي^(٥)، ولعلّ هذا كان بسبب وصفه بـ «إمامي، متقدّم»، لا وصف «إمامي» وحده .

(١) راجع مشيخة النجاشي ص ٨٧ - ٩٢ .

(٢) رجال النجاشي ص ١١٤ .

(٣) رجال الطوسي ص ٤٥٧ .

(٤) راجع الوجيزة ص ٢١ .

(٥) راجع بلغة المحدثين ص ٢٣٧ .

هذا وقد عدّ الجزائري حديث «بندار بن محمد» هذا في القسم الضعيف^(١)، ممّا يكشف عن أنه رحمه الله لا يرى هذا الوصف مدحاً بشأنه .

وقال العلامة «قدّس سرّه» بشأن الخليل بن أحمد العروضي: «كان أفضل الناس في الأدب، وقوله حجّة فيه، واخترع علم العروض، وفضله أشهر من أن يذكر، وكان إمامي المذهب»^(٢) .

وقد عدّ المجلسي «الخليل» هذا في الممدوحين^(٣)، ومثله الماحوزي^(٤)، وعدّ الجزائري حديثه في القسم الحسن^(٥) .

لعلّ ذلك كان بسبب قول العلامة بشأنه: «فضله أشهر من أن يذكر»، لا لقوله: «إمامي المذهب» وحده، فإنّ هذا الوصف وحده لا يكفي في عدّ حديث الموصوف به في القسم الحسن .

أمر ابن زياد بقطع يديه ورجليه ولسانه وأمر بصلبه

جاء هذا بحقّ رشيد الهجري، وذلك فيما رواه الكشي قائلاً: «جبرئيل قال: حدّثني محمد بن عبد الله بن مهران قال: حدّثني أحمد بن النضر، عن عبد الله بن يزيد الأسدي، عن فضيل بن الزبير»، ثم ذكر قصّة رشيد هذا مع ابن زياد عليه اللعنة،

(١) راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ٣٣٣ .

(٢) رجال النجاشي ص ١١٤ .

(٣) راجع الوجيزة ص ٤٣ .

(٤) راجع بلغة المحدثين ص ٣٥٧ .

(٥) راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ١٠٢ .

وجاء في نهايتها: «فأمر بقطع يديه ورجليه ولسانه وأمر بصلبه»^(١).
 هذا وقال شيخنا المجلسي: «رشيد الهجري ثقة معروف»^(٢).

أمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر

قاله الطوسي بشأن أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة^(٣)، وهذا توثيق صريح،
 إلا أن ابن عقدة هذا كان زيدياً جارودياً، فبعد حديثه في القسم الموثق.
 هذا وقد وصف السيد التفرشي في نقده «محمد بن الحسين بن موسى»
 المعروف بـ «السيد الرضي» قائلاً: «وأمره في الثقة والجلالة أشهر من أن يذكر،
 رضي الله عنه»^(٤).

علماً بأنّ تعديله بشأن السيد الرضي هذا ممّا تظمنّ إليه النفس، وإن كان يعدّ من
 المتأخّرين، وكم له نظير بالنسبة لجماعة من الأعلام لم يؤثّقوا في كلمات المتقدمين.

أمره ملتبس

قال النجاشي يصف «صالح بن أبي حمّاد الرازي» قائلاً: «كان أمره ملتبساً، يُعرف
 ويُنكر»^(٥).

وأرى أنّ جملة «يُعرف وينكر» تفسير لقوله: «كان أمره ملتبساً» وهذا ليس نصّاً في

(١) اختيار رجال النجاشي ص ٧٦ رقم ١٣٢ .

(٢) الوجيزة ص ٤٦ .

(٣) الفهرست للطوسي ص ٢٨ .

(٤) نقد الرجال ص ٣٠٣ .

(٥) رجال النجاشي ص ١٩٨ .

جرحه، لأنّ العقول قد تنكر ما لا تتحمّله .

علماً بأنّ الكشي قد روى عن علي بن محمد القتيبي بشأن صالح هذا أنّ الفضل ابن شاذان كان يرتضيه ويمدحه^(١)، فعليه يعدّ حديثه في القسم الحسن، وإن كان قد ضعفه المجلسي رحمه الله^(٢) .

هذا وقد عدّ الجزائري حديث صالح هذا مرّة في القسم الحسن، واخرى في القسم الضعيف، وصرّح في المورد الأوّل قائلاً: «تردّد النجاشي لا يصلح معارضاً لمدح الفضل، وتضعيف ابن الغضائري^(٣) لا يفيد، لجهالته، فلا يبعد استفادة إدخاله في هذا الفصل من قول «الفضل»، لصحّة الطريق، وقد ذكرته في الفصل الرابع^(٤)، لتردّد النجاشي»^(٥) .

أمير بني شيبان بالعراق ووجههم

قاله النجاشي بشأن جعفر بن ورقاء، وأضاف: «وكان عظيماً عند السلطان، وكان صحيح المذهب»^(٦) .

وقد عدّ المجلسي حديث جعفر بن ورقاء هذا من قسم الحسن^(٧)، ولعلّ ذلك

(١) اختيار الكشي ص ٥٦٦ رقم ١٠٦٨ .

(٢) راجع الوجيزة ص ٥٤ .

(٣) ذكر المولى عناية الله القهپائي هذا التضعيف في مجمع الرجال ج ٣ ص ٢٠٢ .

(٤) وهو في القسم الضعيف من كتابه حاوي الأقوال ج ٣ ص ١١١ .

(٥) حاوي الأقوال ج ٤ ص ٧ .

(٦) رجال النجاشي ص ١٢٤ .

(٧) راجع الوجيزة ص ٢٦ .

لوصف «صحيح المذهب» لا لوصف كونه أمير بني شيبان .
وأرى أنّ هذا الوصف لا يدلّ علي المدح فضلاً عن التعديل .
وبشأن وصف «كان عظيماً عند السلطان» راجع عنوان «أمير من قبل السلطان»

أمير من قبل السلطان

قال النجاشي بشأن محمّد بن علي بن عيسى القمّي : «كان وجهاً بقم، وأميراً عليها من قبل السلطان، وكذلك أبوه، ويعرف بالطلحي»^(١) .
وذكره العلامة «قدّس سرّه» في القسم الأول من الخلاصة^(٢)، ووصفه المجلسي رحمه الله قائلاً: «ممدوح»^(٣) .

وظاهر هذا أنّهما لا يعدّان الإمارة من قبل السلطان جرحاً بشأن الرجل، وهو الصحيح، لاحتمال أنّ السلطان هذا كان غير ظالم، أو كان ظالماً لكنّ التقيّة اقتضت قبول هذه الإمارة .

علماً بأننا قد عثرنا على نصوص من هذا القبيل بشأن بعض المحدّثين حاكية عن تقرّبهم إلى سلاطين زمانهم، ولم نر من العلماء من يطعن فيهم بها^(٤) .

منها: قول النجاشي بشأن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري : «شيخ القميين،

(١) رجال النجاشي ص ٣٧١ .

(٢) خلاصة الأقوال ص ١٦٠ .

(٣) الرجيزة ص ١٠٠ .

(٤) لقد كتب السيد المرتضى رسالة في جواز العمل مع السلطان، طبعت ضمن رسائل

الشريف المرتضى ج ٢ ص ٨٩ .

ووجههم، وفقههم، غيرمدافع، وكان أيضاً الرئيس الذي يلتقى السلطان بها»^(١).
ومنها : قوله بشأن جعفر بن ورقاء : «أمير بني شيبان بالعراق ووجههم، وكان عظيماً عند السلطان، وكان صحيح المذهب»^(٢).
ومنها : قول الطوسي بشأن داود بن القاسم الجعفرى : «جليل القدر، عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام، وقد شاهد الرضا والجواد والهادي والعسكري وصاحب الأمر عليهم السلام، وكان مقدماً عند السلطان»^(٣).
ومنها : قول النجاشي بشأن محمد بن أحمد بن عبد الله بن قضاة الصفواني : «شيخ الطائفة، ثقة، فقيه، فاضل، وكانت له منزلة من السلطان» ثم ذكر ما سبب ذلك^(٤).

ومنها : قوله بشأن محمد بن عيسى بن عبد الله الأشعري : «شيخ القميين، ووجه الأشاعرة، متقدّم عند السلطان»^(٥).
فعليه لا دلالة لمثل هذه النصوص على الجرح، لما ذكرناه من الاحتمالين في تبرير هذه المواقف من المحدثين مع سلاطين زمانهم، وإن كان البعض قد عدّ الإمارة من قبل السلطان جرحاً بشأن الرجل .

فقد عدّ الجزائري حديث علي بن عيسى القمي - وقد مرّ عن النجاشي في أول

(١) رجال النجاشي ص ٨٢ .

(٢) رجال النجاشي ص ١٢٤ .

(٣) الفهرست للطوسي ص ٦٧ .

(٤) رجال النجاشي ص ٣٩٣ .

(٥) رجال النجاشي ص ٣٣٨ .

هذا الفصل - في القسم الضعيف^(١)، ولم نعر عليه في الوجيزة، كما لم نعر عليه ولا على ابنه محمّد في البلغة .

نعم قد وصف المجلسي محمّداً هذا قائلاً: «مدوح»^(٢)، كما مرّ في أوّل هذا الفصل .

أمين على الأموال

روى الكشي بإسناده عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمان بن سيّابة قال: «دفع إليّ أبو عبد الله عليه السلام دنانير وأمرني أن أقسمها في عيالات من أصيب مع عمّه زيد، فقسمتها، قال: فأصاب عيالات عبد الله بن الزبير الرّسان أربعة دنانير»^(٣).

ووصف شيخنا المجلسي عليه السلام عبد الرحمان بن سيّابة هذا بقوله: «مدوح»^(٤). هذا وقد ضعّف بعض الأعلام عبد الرحمان هذا بما رواه الكشي بإسناده عن علي بن عطية صاحب الطعام قال: «كتب عبد الرحمان بن سيّابة إلى أبي عبد الله عليه السلام: قد كنت احذرك إسماعيل.

جانبيك مَنْ يَجْنِي عَلَيْكَ وَقَدْ تُعْدِي الصَّحَاخَ مُبَارِكُ الْجُرْبِ»^(٥)

(١) حاوي الأقوال ج ٤ ص ٥٥ .

(٢) الوجيزة ص ١٠٠ .

(٣) اختيار رجال الكشي ص ٣٣٨ رقم ٦٢٢ .

(٤) الوجيزة ص ٥٩ .

(٥) قاله ذؤيب بن كعب بن عمرو مع أبيات آخر يوم قياس - وهو ماء العرب بين الحجاز

والبصرة - مخاطباً أباه كعب بن عمرو، راجع العقد الفريد ج ٦ ص ٨٩ - ٩٠ .

وجاء أيضاً في العقد الفريد ج ١ ص ٣٠ بعده :

فكتب إليه أبو عبد الله عليه السلام: قول الله أصدق: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (١) والله ما علمت ولا أمرت ولا رضيت (٢).

ومن المحتمل أنّ شيخنا المجلسي عليه السلام قد ضَعَفَ هذه الرواية لوقوع أحمد بن الفضل الخزاعي الواقفي في طريقها، أو أنه لم يراها جرحاً تسبّب تضعيف عبد الرحمان هذا.

هذا وقد ذكر الطوسي عبد الرحمان بن سيابة هذا في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: «أسند عنه» (٣).

أُمِّي

قاله الطوسي بشأن «محمد بن نعيم الخياط»، وأضاف: «إلا أنه كان حافظاً» (٤).
ورمز العلامة المجلسي لمحمد هذا بـ«ح» أي أنه ممدوح (٥).
وقال الطوسي بشأن محمد بن أحمد بن عبد الله بن قضاة الصفواني: «كان حافظة، كثير العلم، جيد اللسان، وقيل إنه كان أمياً، وله كتب أملاها من ظهر قلبه» (٦).

→

وَنَجَا الْمُقَارِفُ صَاحِبُ الدَّنْبِ

وَلَزُبَّ مَاخُوذُ بِدَنْبِ عَشِيرِهِ

(١) سورة الأنعام، آية ١٦٤.

(٢) اختيار رجال الكشي ص ٣٩٠ رقم ٧٣٤.

(٣) رجال الطوسي ص ٢٣٠.

(٤) رجال الطوسي ص ٤٩٨.

(٥) راجع الوجيزة ص ١٠٥.

(٦) الفهرست للطوسي ص ١٣٣.

ووصف النجاشي محمداً هذا بقوله: «شيخ الطائفة، ثقة، فقيه، فاضل»^(١).
 وذكره العلامة «قدس سره» في القسم الأول من الخلاصة^(٢)، ووثقه المجلسي^(٣)،
 ومثله الماحوزي^(٤)، وعدّ الجزائري حديثه في القسم الصحيح^(٥)، وصرّح السيد
 الخوئي بأن: «وثاقة الرجل ممّا لا ريب فيه»^(٦).

ويظهر من توثيق هؤلاء الأعلام لمحمّد هذا أنّهم رحمهم الله لا يرون الأُميّة
 جرحاً بشأن الرجل حتّى يعارض توثيق النجاشي له، وهذا هو الصحيح.
 وقد مرّ في أوّل هذا الكتاب أنّ «الضبط» من شروط قبول الرواية، ومعناه أن يكون
 الراوي حافظاً للحديث متيقظاً غير مغفل، كما فسّره الشهيد الثاني^(٧).
 وحال الأُمّي كحال غيره في هذا الشرط، فإن كان ضابطاً لما يرويه، ومؤدباً
 للحديث كما سمعه تقبل روايته.

وقال الراغب الإصفهاني في معنى الأُمّي: «هو الذي لا يكتب ولا يقرأ من كتاب،
 وعليه حمل: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾^(٨)، قال قطرب: الأُميّة الغفلة
 والجهالة، فالأُمّي منه»، ثم قال في وصف النبي صلى الله عليه وآله بـ «الأُمّي»: وقيل

(١) رجال النجاشي ص ٣٩٣.

(٢) خلاصة الأقوال ص ١٤٤.

(٣) راجع الوجيزة ص ٨٩.

(٤) راجع بلغة المحدثين ص ٤٠٣.

(٥) راجع حاوي الأقوال ج ٢ ص ١٩٥.

(٦) معجم رجال الحديث ج ١٥ ص ١٠.

(٧) راجع الدراية ص ٦٥.

(٨) سورة الجمعة آية ٢.

سمي بذلك لأنه لم يكن يكتب ولا يقرأ من كتاب، وذلك فضيلة له، لا ستغناؤه بحفظه واعتماده على ضمان الله منه بقوله: «سُقِّرْتُكَ فَلَا تَنْسِي»^(١)، وقيل سمي بذلك لنسبته إلى أمّ القرى^(٢).

انقطاع إلى المعصومين عليهم السلام

روى الكشي عن محمد بن مسعود أنه قال: «حبيب السجستاني كان أولاً شارباً»^(٣)، ثم دخل في هذا المذهب، وكان من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام منقطعاً إليهما^(٤).

وذكره شيخنا المجلسي رحمته الله بعنوان: «حبيب بن المعلّى السجستاني»^(٥)، ووصفه بقوله «ممدوح»^(٦).

وروى الكشي بإسناده عن معاوية بن حكيم قال: «حدّثني أبو الفضل الخراساني، وكان له انقطاع إلى أبي الحسن الثاني عليه السلام، وكان يخالط القراء، ثم انقطع

(١) سورة الأعلى آية ٦.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن ص ١٩.

(٣) قال الطريحي: «الشرأة جمع شارٍ - كقضاة جمع قاض - وهم الخوارج الذين خرجوا عن طاعة الإمام، وإنما لزمهم هذا اللقب لأنهم زعموا أنهم شروا دنياهم بالآخرة، أي باعوها، أو شروا أنفسهم بالجنة، لأنهم فارقوا أئمة الجور»، مجمع البحرين ج ١ ص ٢٤٥.

(٤) اختيار رجال الكشي ص ٣٤٧ رقم ٦٤٦.

(٥) يعرف من هذا العنوان أنه عليه السلام قد وُحِدَ بين حبيب السجستاني هذا وبين حبيب بن المعلّى السجستاني الذي ذكره الطوسي في أصحاب الباقر عليه السلام، رجال الطوسي ص ١١٧.

(٦) الوجيزة ص ٢٩.

إلى أبي جعفر عليه السلام» (١).

ووصفه شيخنا المجلسي رحمته الله بقوله: «مدوح» (٢).

أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث

ومفاده تعديل صريح، والموصوف به أفضل من الثقة، وقد جاء هذا النصّ وصفاً لـ «صفوان بن يحيى» (٣).

ومثله في الدلالة قول النجاشي رحمه الله بشأن علي بن أسباط: «كان أوثق الناس، وأصدقهم لهجة» بعد أن صرح بتوثيقه (٤)، وقول الطوسي بشأن محمد بن أبي عمير: «كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة» (٥)، وقول النجاشي بشأن محمد بن يعقوب الكليني: «كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم» (٦).
وللمزيد راجع وصف «ثقة» في هذا الكتاب.

أوجه من أخيه وأبيه

قال النجاشي بشأن مسمع بن عبد الملك بن مسمع: «شيخ بكر بن وائل بالبصرة ووجهها، وسيد المسامعة، وكان أوجه من أخيه عامر بن عبد الملك

(١) اختيار رجال الكشي ص ٦١٤ رقم ١١٤٥.

(٢) الوجيزة ص ١٢٧.

(٣) راجع الفهرست للطوسي ص ٨٣.

(٤) راجع رجال النجاشي ص ٢٥٢.

(٥) الفهرست للطوسي ص ١٤٢.

(٦) رجال النجاشي ص ٣٧٧.

وأبيه»^(١).

ولا حاجة إلى التمسك بهذا النص بعد تصريح الكشي بتوثيقه^(٢).

أوصى إلى أمير المؤمنين عليه السلام

جاء في رجال الكشي بشأن سعيد بن المسيّب: «رثاه أمير المؤمنين عليه السلام، وكان حزن جدّ سعيد أوصى إلى أمير المؤمنين عليه السلام»^(٣)، لكن جاء في مجمع الرجال للقهپائي نقلاً عن الكشي هذا: «أوصى به إلى أمير المؤمنين عليه السلام»^(٤) بدل ما عنوناه، وهو الصحيح ومعناه أنّ حزننا هذا أوصى بسعيد إلى أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا لا يعدّ مدحاً لا للموصي ولا للموصى به.

علماً بأنّ العلامة «قدّس سرّه» وصف «المسيّب بن حزن» فائلاً: «أوصى إلى أمير المؤمنين عليه السلام»^(٥)، ولم أعر على من صرّح بهذا غيره.

أول من ألقى التشيع في بني أود

ذكر العلامة الحلّي الحارث بن أبي رسن الأودي الكوفي في القسم الأول من الخلاصة، وأضاف: «قال ابن عقدة: إنّه أول من ألقى التشيع في بني أود»^(٦).

(١) رجال النجاشي ص ٤٢٠.

(٢) راجع اختيار رجال الكشي ص ٣١٠ رقم ٥٦٠.

(٣) اختيار رجال الكشي ص ١١٥ رقم ١٨٤.

(٤) مجمع الرجال ج ٣ ص ١٢٠.

(٥) خلاصة الأقوال ص ١٧٠.

(٦) الخلاصة ص ٥.

ووصفه شيخنا المجلسي رحمته الله بقوله : «مدوح»^(١).

(١) الوجيزة ص ٢٨.

حرف الباء

باهي به المعصوم عليه السلام

روى الكشي عن محمد بن مسعود قال : « حدّثني محمد بن نصير، قال حدّثني محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن ابن بكير، عن حمزة بن الطيار^(١) قال : سألتني أبو عبد الله عليه السلام عن قراءة القرآن؟ فقلت : ما أنا بذلك، قال : لكن أبوك، قال : فسألني عن الفرائض؟ فقلت : أنا وما أنا بذلك، فقال : لكن أبوك، قال ثم قال : إنّ رجلاً من قريش كان لي صديقاً، وكان عالماً قارياً، فاجتمع هو وأبوك عند أبي جعفر عليه السلام، فقال : ليقل كلّ واحد منكما على صاحبه ويسائل كلّ واحد منكما صاحبه، ففعلا، فقال القرشي لأبي جعفر عليه السلام : قد علمت ما أردت، أردت أن تعلّمني أنّ في أصحابك مثل هذا، قال : هو ذاك، كيف رأيت^(٢) .

وذكر العلامة الحليّ محمد الطيار في القسم الأول من الخلاصة، وذكر مضمون هذا الحديث قائلاً : « إنّ أبا جعفر عليه السلام كان يباهي بالطيار^(٣) .

وذكره شيخنا المجلسي عليه السلام بقوله : « محمد بن عبد الله الطيار ممدوح^(٤) . ولا شك أنّ مباحات المعصوم عليه السلام بأحد بحدّ ذاته مدح، لأنهم عليهم السلام كانوا قد اتّخذوا هذا الاسلوب تشجيعاً للمميّزين من أصحابهم فمباحاتهم برجل مدح عظيم له .

(١) هو حمزة بن محمد الطيار.

(٢) اختيار رجال الكشي ص ٣٤٧ - ٣٤٨ رقم ٤٦٨.

(٣) الخلاصة ص ١٥٠.

(٤) الوجيزة ص ٩٨.

بايع أمير المؤمنين عليه السلام على البراءة من الأولين

قاله الطوسي بشأن «المهدي مولى عثمان» بعد أن وصفه بقوله: «كان محموداً»^(١).

وهذا مدح بشأن الرجل .

وقد أورد الكشي حديثاً بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام: إنَّ المهدي مولى عثمان أتى فبايع أمير المؤمنين، ومحمد بن أبي بكر جالس، قال: أبايك على أنَّ الأمر كان لك أولاً، وأبرأ من فلان وفلان وفلان، فبايعه»^(٢).

بايع تحت الشجرة

قال الطوسي بشأن «ثابت بن الضحَّاك بن خليفة الأنصاري»: «كان قد بايع تحت الشجرة»^(٣)، ووصف «زاهر الأسلمي - والد مجزأة -» قائلاً: «من أصحاب الشجرة»^(٤).

اختلف العلماء في دلالة هذا النص على المدح أو على عدمه .

وقد ذكر العلامة «قدس سره» ثابت بن الضحَّاك هذا في القسم الأول^(٥)، وذكره الماحوزي في البلغة، ولم يذكر بشأنه شيئاً^(٦)، بينما عدَّ الجزائري حديثه في القسم

(١) رجال الطوسي ص ٦٠ .

(٢) اختيار رجال الكشي ص ١٠٤ رقم ١٦٦ .

(٣) رجال الطوسي ص ١١ .

(٤) رجال الطوسي ص ٢٠ .

(٥) خلاصة الأقوال ص ٢٩ .

(٦) بلغة المحدثين ص ٣٣٨ .

الضعيف^(١)، وأما بالنسبة لـ «زاهر الأسلمي»، فلم يذكره في كتبهم هذه .
والصحيح أن هذا النص لا يكون مدحاً بشأن الرجل .

قال علي بن إبراهيم القمي: «ونزلت في بيعة الرضوان: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾^(٢)، واشترط عليهم أن لا ينكروا بعد ذلك على رسول الله صلى الله عليه وآله شيئاً يفعل ولا يخالفوه في شيء يأمرهم به، فقال الله عز وجل بعد نزول آية الرضوان: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أُوْفِيَ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسِيئَتِهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٣)، وإنما رضي عنهم بهذا الشرط أن يفوا بعد ذلك بعهد الله وميثاقه، ولا ينفضوا عهده وعقده، فبهذا العهد رضي الله جل وعلا عنهم، فقد قدموا في التأليف آية الشرط على بيعة الرضوان، وإنما نزلت أولاً ببيعة الرضوان ثم آية الشرط عليهم فيها^(٤) .

فعليه لا يصح التمسك بعموم آية الرضوان هذه على تعديل أو مدح كل من بايع النبي صلى الله عليه وآله في الحديبية تحت الشجرة .

علماً بأن المسعودي ذكر ممن شهد صفين مع علي عليه السلام من أصحاب الشجرة قائلاً: «وشهد معه ممن بايع تحت الشجرة وهي بيعة الرضوان من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسعمائة»^(٥) .

(١) راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ٣٣٩ .

(٢) سورة الفتح آية ١٨ .

(٣) سورة الفتح آية ١٠ .

(٤) تفسير القمي ج ٢ ص ٣١٥ .

(٥) مروج الذهب ج ٢ ص ٣٥٢ .

بقرى

اطلق هذا الوصف على جماعة ممن ترجم لهم في اصولنا الرجالية .
وروى الكشي بشأن البترية بإسناده «عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لو أن
البترية صف واحد ما بين المشرق إلى المغرب، ما أعز الله بهم ديناً» .

والبترية^(١) هم أصحاب كثير النواء، والحسن بن صالح بن حي، وسالم بن
أبي حفصة، والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وأبي المقدم ثابت الحداد، وهم
الذين دعوا إلى ولاية علي عليه السلام، ثم خلطوها بولاية أبي بكر وعمر، ويثبتون
لهما إمامتهما، وينتقصون عثمان وطلحة والزبير، ويرون الخروج مع بطون ولد علي
ابن أبي طالب، يذهبون في ذلك إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويثبتون
لكل من خرج من ولد علي عليه السلام عند خروجه الإمامة^(٢) .

وروى أيضاً في وجه تسميتهم بالبترية بإسناده «عن سدير قال : دخلت على
أبي جعفر عليه السلام ومعني سلمة بن كهيل، وأبو المقدم ثابت الحداد، وسالم بن
أبي حفصة، وكثير النواء، وجماعة معهم، وعند أبي جعفر عليه السلام أخوه زيد بن
علي عليهم السلام، فقالوا لأبي جعفر عليه السلام : نتولى علينا وحسناً وحسيناً،
ونتبرأ من أعدائهم، قال : نعم، قالوا : نتولى أبا بكر وعمر، ونتبرأ من أعدائهم قال :
فالتفت إليهم زيد بن علي قال لهم : أتتبرؤون من ولد فاطمة ؟ بترتم أمرنا بتركم الله،
فيومئذ سموا البترية»^(٣) .

(١) بقية ما جاء في اختيار رجال الكشي .

(٢) اختيار رجال الكشي ص ٢٣٢ رقم ٤٢٢، وجاء هذا أيضاً في المقالات والفرق ص ٧٣
باختلاف .

(٣) اختيار رجال الكشي ص ٢٣٦ رقم ٤٢٩ .

وقال سعد بن عبد الله القمي بعد أن وصف البترية بأصحاب الحديث: «فإنهم دعوا إلى ولاية علي ثم خلطوها بولاية أبي بكر وعمر، وأجمعوا جميعاً أنّ علياً خير القوم جميعاً وأفضلهم، وهم مع ذلك يأخذون بأحكام أبي بكر وعمر، ويرون المسح على الخفين، وشرب النبيذ المسكر، وأكل الجري»^(١).

وهذا مذهب باطل، مخالف للحق، والمنتهي إليه مطعون فيه .
ويأتي تفصيل القول بهذا الشأن تحت عنوان «فاسد المذهب» .

بشّره المعصوم ﷺ

روى الكشي بإسناده عن جويرية بن مسهر العبدي أنّه قال : « سمعت علياً عليه السلام يقول : أحبّ محبّ آل محمد ما أحبّهم ، فإذا أبغضهم فابغضه . وابغض مبغض آل محمد ما أبغضهم ، فإذا أحبّهم فأحبّه ، وأنا ابشّرك ، وأنا أبشّرك ، وأنا أبشّرك - ثلاث مرّات - »^(٢).

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله جويرية هذا بقوله : « ممدوح »^(٣).

وروى الكشي بإسناده عن حمّاد السمندي ، قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أَدْخَلَ إِلَى بِلَادِ الشُّرْكِ ، وَأَنْ مِنْ عِنْدِنَا يَقُولُونَ إِنْ مَتَّ ثُمَّ حَشَرْتْ مَعَهُمْ قَالَ : فَقَالَ : يَا حَمَّادُ إِذَا كُنْتَ ثُمَّ تَذَكَّرْ أَمْرَنَا وَتَدْعُوا إِلَيْهِ ؟ قُلْتُ : بَلَى ، قَالَ : فَإِذَا كُنْتَ فِي هَذِهِ الْمَدِينِ مَدَنَ الْإِسْلَامِ تَذَكَّرْ أَمْرَنَا وَتَدْعُوا إِلَيْهِ ؟ قَالَ : قُلْتُ : لَا ، قَالَ : فَقَالَ لِي إِنَّكَ إِنْ مَتَّ

(١) المقالات والفرق ص ١٠ .

(٢) اختيار رجال الكشي ص ١٠٦ رقم ١٦٩ .

(٣) الوجيزة ص ٢٧ .

ثم حُشرت أمة وحدك، وسعى نورك بين يديك»^(١).

وقد وُحِدَ شيخنا المجلسي رحمته بين حماد السمندري هذا وبين حماد بن عبد العزيز السمندلي ذكره الطوسي في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام وقال: «حماد بن عبد العزيز السمندي^(٢) ممدوح»^(٣).

وقال الكشي: «جعفر وفضالة عن أبي الصباح، عن زكريا بن سابق قال: وصفت الأئمة لأبي عبد الله عليه السلام حتى انتهيت إلى أبي جعفر عليه السلام، فقال: حسبك قد ثبت الله لسانك وهدى قلبك»^(٤).

ووصف شيخنا المجلسي رحمته زكريا بن سابق هذا بقوله: «ممدوح»^(٥).
وروى الكشي بإسناده عن عبد الله بن طاوس أن الرضا عليه السلام قال له: «إنك ستعمر» فعاش مائة سنة^(٦).

ووصفه شيخنا المجلسي رحمته بقوله: «ممدوح»^(٧).
وروى الكشي حديثين بإسناده إلى يونس بن يعقوب أن قال الصادق عليه السلام لعيسى ابن عبد الله القمي: «أنت منا أهل البيت»^(٨).

(١) اختيار رجال الكشي ص ٣٤٣ - ٣٤٤ رقم ٦٣٥.

(٢) هكذا في نسختنا من المصدر.

(٣) الوجيزة ص ٣٩.

(٤) اختيار رجال الكشي ص ٤١٩ رقم ٧٩٣.

(٥) الوجيزة ص ٤٧.

(٦) اختيار رجال الكشي ص ٦٠٤ رقم ١١٢٣.

(٧) الوجيزة ص ٦٣.

(٨) اختيار رجال الكشي ص ٣٣٢ - ٣٣٤ رقم ٦٠٧ و ٦١٠.

ووصفه شيخنا المجلسي رحمته الله بقوله : « ممدوح »^(١) .

وروى الكليني بإسناده عن مالك الجهني أنه قال : « قال أبو جعفر رحمته الله : يا مالك أنتم شيعتنا ، [أ]لا ترى أنك تفرط في أمرنا ، إنه لا يُقدر على صفة الله ، فكما لا يُقدر على صفة الله كذلك لا يُقدر على صفتنا ، وكما لا يقدر على صفتنا كذلك لا يقدر على صفة المؤمن »^(٢) .

وقال شيخنا المجلسي رحمته الله مالك بن أعين الجهني ممدوح^(٣) .

وقال الكشي : « آدم بن محمد قال : سمعت محمد بن شاذان بن نعيم يقول : جُمع عندي مال للغريم^(٤) فأنفذت به إليه ، وألقيت فيه شيئاً من صلب مالي ، قال فورد من الجواب : « قد وصل إليّ ما أنفذت من خاصّة مالك ، فيها كذا وكذا ، فقبل الله منك »^(٥) .

وذكره شيخنا المجلسي رحمته الله بقوله : « محمد بن أحمد بن نعيم الشاذاني ممدوح »^(٦) .

وروى الكشي بإسناده عن المرزبان بن عمران القمي الأشعري أنه قال : « قلت لأبي الحسن الرضا رحمته الله أسألك عن أهمّ الأمور إليّ ، أمن شيعتكم أنا ؟ فقال : نعم ،

(١) الوجيزة ص ٨٠ .

(٢) أصول الكافي ج ١ ص ١٨٠ باب المصافحة حديث ٦ .

(٣) الوجيزة ص ٨٦ .

(٤) جاءت هذه القصة باختلاف في أصول الكافي ج ١ ص ٥٢٣ - ٥٢٤ باب مولد صاحب

الزمان رحمته الله حديث ٢٣ ، وعنه في الغيبة للطوسي ص ٤١٦ .

(٥) اختيار رجال الكشي ص ٥٣٣ رقم ١٠١٧ .

(٦) الوجيزة ص ٨٩ .

قال : قلت اسمي مكتوب عندكم ؟ قال : نعم ^(١) .

ووصفه شيخنا المجلسي رحمته الله بقوله : « ممدوح » ^(٢) .

وروى الكشي بإسناده عن الحسن بن ظريف بن ناصح أن الإمام الكاظم رحمته الله قد بشر هند بن الحجاج بالجنة ، وكان في سجن القنطرة ، فجاءه ولم يره السجن ^(٣) .

ووصف شيخنا المجلسي رحمته الله هند بن الحجاج هذا بقوله : « ممدوح » ^(٤) .

وروى البرقي بإسناده عن بدر بن الوليد الخثعمي قال : « دخل يحيى بن سابور على أبي عبد الله رحمته الله ليودّعه ، فقال أبو عبد الله رحمته الله : أما والله إنكم لعلى الحق ، وإن من خالفكم لعلى غير الحق ، والله ما أشك إنكم في الجنة ، فأني لأرجو أن يقرّ الله أعينكم إلى قريب » ^(٥) .

ووصف شيخنا المجلسي رحمته الله يحيى بن سابور هذا بقوله : « ممدوح » ^(٦) .

وروى الكليني بإسناده عن سلمة بن محرز قال : « كنت عند أبي عبد الله رحمته الله إذ جاءه رجل يقال له : أبو الورد ، فقال لأبي عبد الله رحمته الله : رحمك الله إنك لو أرحت بدنك من المحمل ، فقال أبو عبد الله رحمته الله : يا أبا الورد إني أحب أن أشهد المنافع التي قال الله تبارك وتعالى : ﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ ^(٧) إنه لا يشهدا أحد إلا نفعه

(١) اختيار رجال الكشي ص ٥٠٥ رقم ٩٧١ .

(٢) الوجيزة ص ١٠٧ .

(٣) راجع اختيار رجال الكشي ص ٤٣٨ - ٤٤٠ رقم ٨٢٧ .

(٤) الوجيزة ص ١١٧ .

(٥) المحاسن ج ١ ص ٢٤٢ حديث ٤٤٧ .

(٦) الوجيزة ص ١١٨ .

(٧) سورة الحج ، آية ٢٨ .

الله، أما أنتم فترجعون مغفوراً لكم، وأما غيركم فيحفظون في أهاليهم وأموالهم»^(١).

وقال شيخنا المجلسي رحمته الله: «أبو الورد ممدوح»^(٢).

بصير بالحديث والرواية

قاله النجاشي بشأن «أحمد بن علي بن العباس بن نوح السيرافي» بعد أن وصفه بقوله: «كان ثقة في حديثه»^(٣).

وصرح الوحيد البهبهاني بأن هذا الوصف من أسباب المدح^(٤)، ومثله قال مؤلف الطرائف^(٥)، وهو الصحيح.

وفسره العلامة المامقاني بقوله: «وهو من ألقاب المدح المعتدّ به»، ونسب ذلك إلى المولى الوحيد هذا^(٦).

علماً بأنّ عبارات: «بصير بالأخبار والرجال»، و«بصير بالرجال»، و«بصير بالروايات»، و«بصير بالفقه»، و«مطلع بالرواية»، و«مطلع على الروايات»، كلّها من أسباب المدح.

(١) الكافي ج ٤ ص ٢٦٣ - ٢٦٤ باب فضل الحج والعمرة وثوابهما حديث ٤٦.

(٢) الوجيزة ص ١٢٥.

(٣) رجال النجاشي ص ٨٦.

(٤) راجع التعليقة على منهج المقال ص ١٠.

(٥) راجع طرائف المقال ج ٢ ص ٢٦٣.

(٦) راجع مقباس الهداية ج ٢ ص ٢٤٦.

بَوَابُ أَحَدِ الْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

قال الطوسي بشأن محمد بن جعفر بن عون الأسدي: «كان أحد الأبواب»^(١).
يطلق البَوَابُ على اللازم للباب^(٢)، وليس هذا الوصف مدحاً بشأن الموصوف
به.

قال السيد الخوئي رحمه الله تحت عنوان وكالة الإمام: «هذا وقد أفرط بعضهم
فجعل كون الرجل بَوَاباً للمعصوم عليه السلام دليلاً على اعتباره، مع أنه لا دلالة فيه
على الاعتبار بوجه من الوجوه»^(٣).

(١) رجال الطوسي ص ٤٩٦.

(٢) راجع مجمع البحرين ج ٢ ص ١٠، مادة «بواب».

(٣) معجم رجال الحديث ج ١ ص ٧٦.

حرف التاء

تابعي

جاء هذا وصفاً لجماعة ذكرهم الشيخ الطوسي في أبواب مختلفة من رجاله .
ويطلق على من روى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، أو أدركهم ولم
يرو عنهم، كما يطلق عنوان «تابعي التابعين» على من روى عن التابعين أو أدركهم
ولم يرو عنهم .
وليس لهذين الوصفين دلالة على مدح الموصوفين بهما .

توثيق مشايخ الإجازة

راجع «مشايخ الإجازة» من قسم «التوثيق العامة» في القسم الثاني من الكتاب .

تعلم الكلام من المعصوم عليه السلام

روى الكليني بإسناده عن يونس بن يعقوب أنه قال - في حديث - بشأن قيس بن
معاصر : « كان عندي أحسنهم كلاماً ، وكان قد تعلم الكلام من علي بن
الحسين عليه السلام » ، ثم ذكر أن الصادق عليه السلام قال له وللأحول : « أنت والأحول قفازان
حاذقان » ^(١) .

ووصف شيخنا المجلسي رحمته الله قيس بن الماصر بقوله : « ممدوح » ^(٢) .

(١) أصول الكافي ج ١ ص ١٧١ - ١٧٣ باب الاضطرار إلى الحجة حديث ٤ .

(٢) الوجيزة ص ٨٤ .

تقلد الإمرة على اليمن في أيام المأمون.

راجع عنوان «سخي» .

تولّي أحد الأئمة عليهم السلام تجهيز الرجل بعد موته

يكشف هذا عن منزلة الرجل عندهم عليهم السلام . وهو يدلّ على المدح .

روى الكشي بإسناده بشأن محمد بن الحسن الواسطي قائلاً: «كان كريماً على أبي

جعفر عليه السلام، وأنّ أبا الحسن عليه السلام أنفد نفقته في مرضه، وأكفنه، وأقام

مأتمه عند موته»^(١) .

وذكره العلامة في القسم الأول من الخلاصة^(٢)، وعدّه المجلسي من

الممدوحين^(٣)، ومثله الماحوزي^(٤) .

(١) اختيار رجال الكشي ص ٥٥٨ رقم ١٠٥٤ .

(٢) خلاصة الأقوال ص ١٥١ .

(٣) راجع الوجيزة ص ٩٣

(٤) راجع بلغة المحدثين ص ٤٠٦ .

حرف الثاء

ثَبَّتُ

وصف النجاشي جماعة بهذا الوصف وهم : الحسن بن علي بن النعمان، قال :
 بشأنه : «ثقة، ثقة، ثبت»^(١)، وعبد الله بن محمد الأسدي الحجال، قال بشأنه : «ثقة،
 ثقة، ثبت»^(٢)، وعلي بن إبراهيم بن هاشم القمي، قال بشأنه : «ثقة في الحديث ،
 ثبت، معتمد، صحيح المذهب»^(٣) .

وصرح الشهيد رحمه الله بعدم الاكتفاء بهذا الوصف في التعديل، واحتج بأنه قد
 يجامع الضعف^(٤) .

وقال العلامة المامقاني : «وقال بعض الأجلة : إن قولهم ثبت صفة مشبهة دالة
 على ثبوت التثبت في الحديث ودوامه، أو في جميع اموره، فلا يخبر به إلا عن ثبوت
 المخبر به عنده، وتيقنه لديه، ولا يحكم إلا عن اطمينان واعتقاد»^(٥) .

ثقة

جاءت هذه الكلمة وصفاً لجماعة ممن ترجم لهم في الأصول الرجالية، وهي
 تفيد معنى : «عدل»، ويعبر عن حديث من وصف بهذا الوصف إذا كان إمامياً بـ
 «صحيح»، كما يعبر عن حديث الموصوف به إذا كان فاسد المذهب بـ «مؤثق» أو

(١) رجال النجاشي ص ٤٠ .

(٢) رجال النجاشي ص ٢٢٦ .

(٣) رجال النجاشي ص ٢٦٠ .

(٤) راجع الدراية ص ٧٦ - ٧٧ .

(٥) مقباس الهداية ٢ ص ٢٤٠ .

«قوي» .

وقد أجاب الشيخ البهائي رحمه الله على ما أشكل على الحكم بصحة الحديث بمجرد توثيق علماء الرجال رجالاً سنده من غير نصّ على ضبطهم قائلاً: «إنّهم يريدون بقولهم: «فلان ثقة» أنّه عدل، ضابط، لأنّ لفظة الثقة مشتقّ من الموثوق، ولا وثوق بمن يتساوى سهوه وذكره، أو يغلب سهوه على ذكره. وهذا هو السرّ في عدولهم عن قولهم: عدل إلى قولهم: ثقة»^(١).

علماً بأنّ كلّ من وصفه النجاشي بهذا الوصف ولم يصرّح بفساد مذهبه فهو إمامي المذهب، وحديثه يعدّ صحيحاً، ويؤيده تصريحه رحمه الله بمذهب كثير ممّن وثقهم من أصحاب المذاهب الفاسدة.

وقد أطلق العلامة المجلسي رحمه الله هذا الوصف على كل عدل إمامي ضابط^(٢).

ومثل هذا الوصف في الدلالة على التعديل قولهم «من أصحابنا الثقات»، و«من بيت الثقات»، و«من ثقات أصحابنا»، و«أوثق الناس في حديثه».

ثقة، ثقة

جاءت هذه العبارة وصفاً لجماعة ممّن ترجم لهم في الأصول الرجالية، ومعناها أنّ الموصوف بها في أعلى مراتب التعديل وليس فوقه تعديل . وقال الشهيد رحمه الله - بعد أن عدّ لفظة «ثقة» من الألفاظ الدالة صريحة على

(١) مشرق الشمسين - طبع مع جبل المتين - ص ٢٧١ .

(٢) راجع مقدمة الوجيزة ص ٤ .

التعديل - : «وقد يتفق في بعض الرواة أن يكرّر في تركبتهم لفظه الثقة، وهو يدل على زيادة المدح»^(١).

وأرى لو أنه تعارض حديث الموصوف بـ «ثقة» مرّتين مع حديث الموصوف به مرّة واحدة يكون الترجيح لحديث الموصوف به مرّتين .

ثقة عند العامّة

قال الطوسي بشأن محمد بن أبي عمير : «كان من أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم»^(٢).

وأيضاً قال النجاشي بشأنه: «جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين»^(٣). ولا حاجة في تعديل ابن أبي عمير هذا إلى التمسك بهذا النصّ بعد أن صرح الطوسي بتوثيقه^(٤).

هذا وقد عدّ البعض كون الرجل ثقة عند العامّة جرحاً، وهذا ليس بصحيح، لأنّ الفضل قد يشيع بين الكلّ بحيث لا يمكن إنكاره، حتّى قيل: «والفضل ما شهدت به الأعداء».

علماً بأنّ السيد بحر العلوم قد ردّ على من تمسك بمدح الذهبي لأحمد بن محمد ابن الصلت الأهوازي^(٥) على جرح أحمد هذا قائلاً: «وهذا ليس بقاطع عليه

(١) الدراية ص ٧٥ - ٧٦.

(٢) الفهرست للطوسي ص ١٤٢.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٢٦.

(٤) راجع رجال الطوسي ص ٣٨٨.

(٥) قال الذهبي بشأنه: «كان صدوقاً صالحاً»، راجع ميزان الاعتدال ج ١ ص ١٣٢.

بالخلاف، إذ لعلّه قد أخفى مذهبه لشدة التقيّة، على أنّه اتفق له ولغيره مدح رجال الشيعة كأبان بن تغلب وغيره بأعظم من هذا^(١).

ثقة في الحديث

جاء هذا وصفاً لجماعة يبلغ عددهم نحو ثلاثين شخصاً، وهو تعديل، ومفاده مثل مفاد لفظة «ثقة» المطلقة .

فعلية إذا كان الموصوف به ممن لم يصرّح بفساد مذهبه عدّ حديثه صحيحاً، وإذا صرّح بفساد مذهبه عدّ حديثه موثقاً أو قوياً .

ومثله في الدلالة جملة «ثقة في الروايات» وجملة «ثقة في ما يرويه» .

ويدلّ عليه أنّ الأعلام قد صرّحوا بتعديل جماعة ممن وصف بهذا الوصف

منهم:

إبراهيم بن سليمان النهمي، وقد قال النجاشي بشأنه «كان ثقة في الحديث»^(٢)، وقال الطوسي: «ثقة في الحديث»^(٣).

وأحمد بن إبراهيم بن أبي رافع الصيمري، وقد قال النجاشي بشأنه «كان ثقة في الحديث، صحيح الاعتقاد»^(٤)، وقال الطوسي: «ثقة في الحديث، صحيح العقيدة»^(٥).

(١) رجال السيد بحر العلوم ج ٤ ص ١٠٣ .

(٢) رجال النجاشي ص ١٨ .

(٣) الفهرست للطوسي ص ٦ .

(٤) رجال النجاشي ص ٨٤ .

(٥) الفهرست للطوسي ص ٣٢ .

وعلي بن إبراهيم بن هاشم القمي، وقد قال النجاشي بشأنه: «ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب»^(١).

وهشام بن الحكم، وقد قال النجاشي بشأنه: «كان ثقة في الروايات، حسن التحقيق بهذا الأمر»^(٢).

وقال الوحيد البهبهاني بشأن مفاد قولهم «ثقة في الحديث»: «والمتعرف المشهور أنه تعديل وتوثيق للراوي نفسه»^(٣)

وقال العلامة المامقاني: «بل ادعى بعض المحققين كون قولهم: «ثقة في الحديث» أبلغ من مطلق «ثقة»، لكونه نصاً في ضبطه المعتبر انضمامه مع العدالة في قبول حديثه، بخلاف «ثقة»، فإنه ظاهر في ذلك.

علماً بأننا قد ذكرنا تحت عنوان «ثقة» نقلاً عن الشيخ البهائي رحمه الله أن المراد من لفظه «ثقة» المطلقة أن الموصوف بها عدل ضابط، فلا حاجة إلى التنصيص بذلك.

إذن لا فرق بين «ثقة» و«ثقة في الحديث» في الدلالة.

ثقة في الرواية على مذهب الواقفة

قاله النجاشي بشأن محمد بن عبد الله بن غالب الأنصاري^(٤).

(١) رجال النجاشي ص ٢٦٠.

(٢) رجال النجاشي ص ٤٣٤.

(٣) التعليقة على منهج المقال ص ٦.

(٤) راجع رجال النجاشي ص ٣٤٠.

وقد ذكر العلامة الحلبي محمداً هذا في القسم الثاني من رجاله^(١).
 ورمز له المجلسي بـ«ق»^(٢)، ومعناه أنّ حديثه موثّق .
 ووثقه الماحوزي في البلغة^(٣).
 علماً بأنّ معنى هذه الجملة أنّ محمداً هذا ثقة في الرواية وهو واقفي المذهب،
 فعليه يعدّ حديثه من قسم الموثّق .

ثقة في العامّة وجه

قال النجاشي في ترجمة «معاوية بن عمّار بن أبي معاوية»: «وكان أبوه عمّار ثقة
 في العامّة وجهاً»^(٤).

وقد فسّر السيد الخوئي رحمه الله هذه الجملة قائلاً: «إنّ قول النجاشي «كان ثقة
 في العامّة وجهاً» ليس معناه أنّ عمّاراً كان ثقة عند العامّة أيضاً، وإلّا لم يقل «في
 العامّة»، بل معناه أنّه كان ثقة في رواة العامّة وجماعتهم، فيكون ذلك شهادة من
 النجاشي على أن الرجل لم يكن شيعياً»^(٥).

علماً بأنّ الجزائري قد عدّ حديث عمّار هذا في القسم الموثّق^(٦)، ومثله

(١) راجع خلاصة الأقوال ص ٢٥٥ .

(٢) الوجيزة ص ٩٨ .

(٣) راجع بلغة المحدثين ص ٤٠٩ .

(٤) رجال النجاشي ص ٤١١ .

(٥) معجم رجال الحديث ج ١٢ ص ٢٥٢ .

(٦) راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ٢١٦ .

المجلسي في الوجيزة، إلا أنّ فيه «عمّار بن معاوية» بدل عمّار بن أبي معاوية^(١). وهذا يكشف من أنّهما قد فسرا كلام النجاشي هذا بأنّ عمّاراً كان ثقة من العامّة، لا أنّه إمامي ثقة عند العامّة. وأرى أنّنا لو فسّرنا كلام النجاشي بأنّ عمّاراً هذا قد وثقه العامّة، وهو كان وجهاً عندهم، لكان أظهر. فعليه يعدّ حديثه من القسم الضعيف.

ثقة في نفسه

قاله النجاشي بشأن أحمد بن محمد بن خالد البرقي وأضاف: «يروى عن الضعفاء، واعتمد المراسيل»^(٢). علماً بأننا ذكرنا تحت عنوان «يروى عن الضعفاء» وتحت عنوان «اعتمد المراسيل» أنّه لا دلالة لهذين النّصين على الجرح، ويكون معنى «ثقة في نفسه» مثل معنى «ثقة» الدالة على التعديل، ومثلهما في الدلالة قول النجاشي بشأن علي بن أبي سهل حاتم القزويني: «ثقة من أصحابنا في نفسه، يروي عن الضعفاء»^(٣).

(١) راجع الوجيزة ص ٧٦.

(٢) رجال النجاشي ص ٧٦.

(٣) رجال النجاشي ص ٢٦٣.

حرف الجيم

جارودي

تطلق الجارودية على أصحاب أبي الجارود زياد بن المنذر الهمداني الخارقي الأعمى الكوفي^(١)، وهي فرقة من الزيدية، قالت بأنّ النبي صلى الله عليه وآله نصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وصفاً لاتسمية^(٢)، وحصرت الإمامة في ولد الحسن والحسين عليهما السلام.

قال سعد بن عبد الله يصف هذه الفرقة: «قالوا: بتفضيل علي، ولم يروا مقامه لأحد سواه، وزعموا أنّ من رفع علياً عن هذا المقام فهو كافر، وأنّ الامّة كفرت وضلّت في تركها بيعته، ثم جعلوا الإمامة بعده في الحسن بن علي، ثمّ في الحسين ابن علي، ثمّ هي شورى بين أولادهما، فمن خرج منهم وشهر سيفه ودعا إلى نفسه فهو مستحقّ للإمامة»^(٣).

علماً بأنّ الشيخ المفيد رحمه الله قد ردّ على هذه الفرقة، وذلك ضمن أجوبته عن مسائل تحت عنوان «المسائل الجارودية»^(٤).

والجارودي فاسد المذهب، لا يعول على حديثه، ويعدّ حديث من وثق منهم في

(١) عدّه الطوسي من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام ووصفه بـ «تابعي»، راجع رجال الطوسي ص ١٢٢ و ١٩٧، وقال النجاشي بشأنه: «تغيّر لما خرج زيد رضي الله عنه»، رجال النجاشي ص ١٧٠، وقال الطوسي: «زيد المذهب، وإليه تنسب الزيدية الجارودية، له أصل»، الفهرست للطوسي ص ٧٢.

(٢) راجع بحار الأنوار ج ٣٧ ص ٢٩.

(٣) المقالات والفرق ص ١٨.

(٤) راجع مصنفات الشيخ المفيد ج ٧ ص ٢٣.

القسم «الموتق» .

راجع التفاصيل تحت عنوان «فاسد المذهب» من هذا الكتاب .

جفاه أحد الأنفة عليهم السلام وحجبه عنه

قال النجاشي بشأن حريز بن عبد الله السجستاني: «كان ممن شهر السيف في قتال الخوارج بسجستان في حياة أبي عبد الله عليه السلام، وروي أنه جفاه وحجبه عنه»^(١) .

وذكر العلامة حريزاً هذا في القسم الأول من الخلاصة، وعلق على كلام النجاشي هذا قائلاً: «وهذا القول من النجاشي لا يقتضي الطعن»، ثم قال: «إنَّ الحجب لا يستلزم الجرح، لعدم العلم بالسّر فيه»^(٢) .

وأرى أن الحجب هذا بحدّ ذاته جرح بشأن الرجل، لكن لما كان راويه مجهولاً، فلا يعاب به، أو كان ذلك سرّاً لا نعلمه، فلا يعدّ جرحاً في خصوص حريز هذا، ولا يكون معارضاً لتعديل الطوسي إياه^(٣) .

ويؤيده أن المجلسي رحمه الله قد وثق حريزاً هذا^(٤)، ومثله الماحوزي، وأضاف في الهامش قائلاً: «وحديث حجبه يتأوّل مع عدم العلم بسرّه، ولنا هنا كلام طويل في المعارج، وحواشي الخلاصة»^(٥) .

(١) رجال النجاشي ص ١٤٤ .

(٢) خلاصة الأقوال ص ٦٣ .

(٣) راجع الفهرست للطوسي ص ٦٢ .

(٤) راجع الوجيزة ص ٢٩ .

(٥) بلغة المحدثين ص ٣٤٤ .

علماً بأنَّ الشيخ عبد النبي الجزائري قد ترجم لحريز هذا في القسم الصحيح بالتفصيل، وتحدّث عن سبب هذا الحجب^(١).

جليل

المشهور فيه أنه من ألفاظ المدح، ومثله «جليل القدر»، فلا يدلّان على التعديل، وهو الصحيح.

وقوى الشهيد رحمه الله هذا القول، وصرّح بعدم الاكتفاء بهذا الوصف في التعديل واستدلّ بأنها أعمّ من المطلوب فلا تدلّ على التعديل^(٢).

وذكر العلامة المامقاني نقلاً عن الشهيد في البداية أنه يفيد المدح المعتدّ به دون التوثيق، لأنه قد يكون غير الثقة جليلاً ومثله جليل القدر^(٣).

ويظهر من ترجمة «علي بن أحمد بن علي الخزاز» و«محمد بن أحمد بن عبد الله المفجّع» و«محمد بن أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة» و«محمد بن الحسن بن علي المحاربي» و«محمد بن خلف الرازي» و«محمد بن سلمة بن أرتبيل» و«محمد بن عبد الله بن مملك الإصفهاني» وغيرهم أنّ المجلسي رحمه الله عدّ هذا النصّ من ألفاظ المدح^(٤)، ومثله الماحوزي^(٥)، وتبعهما الشيخ عبد النبي الجزائري^(٦).

(١) راجع حاوي الأقوال ج ١ ص ٣٣٩.

(٢) راجع الدراية ص ٧٧.

(٣) راجع مقباس الهداية ج ٢ ص ٢٤٤.

(٤) راجع الوجيزة ص ٦٩ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٩ و ١٠٠.

(٥) راجع بلغة المحذّثين ص ٣٨٠ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٦ و ٤٠٨ و ٤٠٩.

(٦) راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ١٣٤ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩.

وقال السيد الخوئي بشأن حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي : «لا إشكال في حسن الرجل وجلالته، وكفي في ذلك قول الشيخ أنه : «فاضل جليل القدر»^(١)، وقوله : «عالم جليل»^(٢)، وأما توثيقه فلم نعثر عليه في من تقدّم على العلامة، وتبعه على ذلك ابن داود، ولعلهما استفادا ذلك من قول الشيخ «جليل القدر»^(٣)، وهي غير بعيدة»^(٤).

فكأنه رحمه الله مال إلى القول بأن جملة «جليل القدر» تدلّ على التوثيق، ويؤيده ما قاله رحمه الله في ترجمة «محمد بن علي بن عبدك» : «إنّ قول النجاشي : «جليل القدر من أصحابنا»^(٥) لا يقصر عن التوثيق»^(٦).

لكن قد مرّ في أول هذا الفصل أنّ هذا الوصف لا يدلّ على أكثر من المدح، ومثله قولهم : «من أجلاء هذه الطائفة» وقولهم : «له جلالة في هذه الطائفة» وقولهم : «من بيت جليل بالكوفة».

جليل القدر

قال الطوسي بشأن حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي : «فاضل، جليل القدر، من غلمان محمد بن مسعود العياشي، وقد روى جميع مصنفاته، وقرأها عليه،

(١) الفهرست للطوسي ص ٦٤.

(٢) رجال الطوسي ص ٤٦٣.

(٣) الفهرست للطوسي ص ٦٤.

(٤) معجم رجال الحديث ج ٦ ص ٣١٦.

(٥) رجال النجاشي ص ٣٨٢.

(٦) معجم رجال الحديث ج ١٦ ص ٣٣١.

وروى ألف كتاب من كتب الشيعة بقراءة وإجازة، وهو يشارك محمد بن مسعود في روايات كثيرة ويتساويان فيها^(١)، ووصفه أيضاً في رجاله قائلاً: «عالم جليل»^(٢). وذكره العلامة في القسم الأول من الخلاصة بعنوان: «حيدر بن نعيم بن محمد السمرقندي» وأضاف: «عالم، جليل القدر، ثقة، فاضل من غلمان محمد بن مسعود العياشي، يكنى أبا أحمد، يروي جميع مصنفات الشيعة وأصولهم، روى عنه التلعكبري، وسمع منه سنة أربعين وثلاثمائة، وله منه إجازة»^(٣). ويبدو أنّ العلامة الحلبي قد جمع بين كلامي الطوسي في الفهرست والرجال هذين.

واحتمل شيخنا المجلسي رحمته وقوع السهو في كلام العلامة هذا من جهتين، أولاً توثيق حيدر، لأنه لم يوجد في كلام الطوسي، ثانياً ذكره بعنوان: «حيدر بن نعيم بن محمد»، والطوسي ذكره بعنوان: «حيدر بن محمد بن نعيم»، قال رحمته: «حيدر بن محمد بن نعيم وثقه العلامة، ولعله سهو وابن نعيم بن محمد، ممدوح»^(٤)، أي توثيقه سهو، وعنوانه بـ «ابن نعيم بن محمد» أيضاً سهو. وقال الطوسي في محمد بن أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الهمداني أبي نعيم: «جليل القدر، عظيم الحفظ»^(٥).

(١) الفهرست ص ٦٤.

(٢) رجال الطوسي ص ٤٦٣.

(٣) الخلاصة ص ٥٧.

(٤) الوجيزة ص ٤١.

(٥) رجال الطوسي ص ٥٠٢.

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله : «مدوح»^(١).

وقال النجاشي في محمد بن علي بن عبدك الجرجاني : « جليل القدر، من أصحابنا، فقيه، متكلم»^(٢).

وذكره الطوسي في باب من عرف بقبيلته أو لقبه أو بلده من الفهرست بعنوان «ابن عبدك» وأضاف : «من كبار المتكلمين في الإمامة»^(٣).

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله : «مدوح»^(٤).

جَيْدُ التَّصْنِيفِ

قاله النجاشي بشأن محمد بن علي بن الفضل بن تمام بعد أن وثقه^(٥)، وقال أيضاً بشأن أحمد بن إبراهيم بن أحمد العمي : «ثقة في حديثه، حسن التصنيف، وأكثر الرواية عن العامة والأخباريين»^(٦).

ولاحاجة إلى التمسك بهذين الوصفين على اعتبار الموصوفين بهما بعد توثيق النجاشي لهما .

وقال أيضاً بشأن عبد الرحمان بن أحمد بن جبرويه : «متكلم، من أصحابنا، حسن التصنيف، جيد الكلام، وعلى يده رجع محمد بن عبد الله بن مملك الإصفهاني عن

(١) الوجيزة ص ٨٩.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٨٢.

(٣) الفهرست ص ١٩٣ - ١٩٤.

(٤) الوجيزة ص ١٠٠.

(٥) رجال النجاشي ص ٣٨٥.

(٦) رجال النجاشي ص ٩٦.

مذهب المعتزلة إلى القول بالإمامة»^(١).

وعَدَّ المجلسي رحمه الله عبد الرحمان هذا من الممدوحين^(٢)، ومثله الماحوزي^(٣)، لكن الشيخ عبد النبي الجزائري عدَّ حديثه في القسم الضعيف^(٤).
 علماً بأنَّ الطوسي رحمه الله قد وصف الحسن بن محمد بن سماعة الواقفي بقوله: «جيد التصانيف»^(٥).

وأرى أنَّ وصفي «جيد التصنيف» و«حسن التصنيف» وكذا وصف «جيد التصانيف» لا يدلُّ على المدح.

جيد الحديث

جاء سهل بن زاذويه القمي موصوفاً بـ «جيد الحديث»، وذلك في ترجمته من رجال النجاشي، حيث يقول بشأنه: «ثقة، جيد الحديث، نقي الرواية، معتمد عليه، ذكر ذلك ابن نوح»^(٦).

إذن لا حاجة في تعديل سهل هذا إلى التمسك بهذا الوصف بعد هذا التوثيق الصريح، نعم يدلُّ على المدح إذا جاء وحده وصفاً.

(١) رجال النجاشي ص ٢٣٦.

(٢) راجع الوجيزة ص ٥٩.

(٣) راجع بلغة المحدثين ص ٣٧٣.

(٤) راجع حاوي الأقوال ج ٤ ص ١١١.

(٥) الفهرست للطوسي ص ٥١.

(٦) رجال النجاشي ص ١٨٦.

جَيِّدُ الْكَلَامِ

جاء هذا بشأن جماعة مَمَّن وصفهم النجاشي بـ «المتكلم»، وهم: الحسن بن محمد النهاوندي، وعبد الرحمان بن أحمد بن جبرويه، وعيسى بن روضة، والفضل ابن عبد الرحمان البغدادي، ومحمد بن بشر الحمدوني^(١).

ويظهر من اقتران هذين الوصفين أنّ المقصود من الكلام في «جَيِّدُ الْكَلَامِ» هو علم الكلام وأصول العقائد، لا مطلق الكلام والحكاية. فعليه يكون هذا الوصف مدحاً للموصوفين به.

ويدلّ عليه أنّ المجلسي رحمه الله قد عدّ هؤلاء الخمسة الموصوفين بهذا الوصف من الممدوحين^(٢)، ومثله الماحوزي بالنسبة لأربعة منهم^(٣)، وأما محمد بن بشر الحمدوني فقد وثّقه الماحوزي هذا^(٤)، ولعلّ كان ذلك بسبب ما أشار إليه النجاشي قائلاً: «وقد تقدم ذكر هذا الرجل^(٥) وحسن عبادته وعمله، من ذلك حجّته على قدميه خمسين حجّة»^(٦).

ومثل هذا الوصف في الدلالة على المدح قول الطوسي بشأن الحسين بن اشكيب «لطيف الكلام»، بعد أن وصفه بقوله: «فاضل، جليل، متكلم، فقيه، مناظر،

(١) راجع رجال النجاشي ص ٤٨ و ٢٣٦ و ٢٩٤ و ٣٠٦ و ٣٨١.

(٢) راجع الوجيزة ص ٣٤ و ٥٩ و ٨٠ و ٨٢ و ٩١.

(٣) راجع بلغة المحدثين ص ٣٤٨ و ٣٧٣ و ٣٩١ و ٣٩٤.

(٤) راجع بلغة المحدثين ص ٤٠٥.

(٥) ذكره في ترجمة محمد بن عبد الرحمان بن قبة من رجاله ص ٣٧٦.

(٦) رجال النجاشي ص ٣٨١.

صاحب تصانيف، جيّد النظر»^(١).

علماً بأنّ وصف «جيّد النظر» هذا مطابق لوصف «جيّد الكلام» في المعنى وفي الدلالة على المدح، ومثلهما في المعنى والدلالة على المدح قول الطوسي بشأن محمد بن أحمد بن عبد الله بن قضاة: «جيّد اللسان»^(٢)، وقد صرّح النجاشي بتوثيقه^(٣).

(١) رجال الطوسي ص ٤٦٢.

(٢) الفهرست للطوسي ص ١٣٣.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٩٣.

حرف الحاء

حاجب المنصور

قال النجاشي بشأن عيسى بن روضة: «حاجب المنصور، كان متكلماً، جيد الكلام»^(١).

وعدّ المجلسي عيسى هذا من الممدوحين^(٢)، ومثله الماحوزي^(٣). وهذا يدلّ على أنّهما لا يعدّان هذا الوصف طعناً في الرجل، وهذا هو الصحيح. لأنّ العمل للظالم وإن كان بحدّ ذاته يعدّ عوناً له على ظلمه، لكن من المحتمل أن يكون هذا قد صدر منه عن تقيّة، لأنّ السلطة آنذاك كانت بيد الظالمين، وكان أكثر الناس يتعاملون مع الظالمين خوفاً على أنفسهم. علماً بأنّ الشيخ عبد النبي الجزائري قد عدّ حديث عيسى هذا في القسم الضعيف^(٤).

وذكر مؤلّف الطرائف نقلاً عن نسخة من رجال النجاشي «صاحب المنصور» بدل «حاجب المنصور»، وأضاف: «وكلاهما يشعران بالذمّ كما لا يخفى»^(٥).

حافظ

قال النجاشي بشأن عبد الرحمان بن الحسن القاساني: «حافظ، حسن

(١) رجال النجاشي ص ٢٩٤.

(٢) راجع الوجيزة ص ٨٠.

(٣) راجع بلغة المحدثين ص ٣٠١.

(٤) راجع حاوي الأقوال ج ٤ ص ١٤٦.

(٥) طرائف المقال ج ١ ص ٥٥٣.

الحفظ»^(١).

وذكره العلامة في القسم الأول من الخلاصة، وأضاف: «قال النجاشي إنه: «حافظ حسن الحفظ»، وهذا لا يقتضى التعديل، بل هو مرجح»^(٢).

وذكره الشيخ عبد النبي الجزائري في القسم الضعيف، وردّ على كلام العلامة هذا قائلاً: «لا ترجيح في كلام النجاشي»^(٣)، وصريح هذا أنه رحمه الله لا يعدّ هذا الوصف مدحاً بشأن الرجل.

علماً بأنّ المجلسي قد عدّ عبد الرحمان هذا من الممدوحين^(٤)، ومثله الماحوزي^(٥).

وأرى أنّ الصحيح في مدلول هذا الوصف أنه مدح، وأنّ حديث الموصوف به يعدّ حسناً، ومثله: «حسن الحفظ» و«من حَقَّظ الحديث».

ومعنى الحافظ هو من يحفظ الحديث سنده ومنتنه، وللعمامة ضوابط في صحّة إطلاق هذا الوصف، قد ذكرها العلامة المامقاني رحمه الله بالتفصيل^(٦)، تركناها رعاية للاختصار.

وذكر أيضاً الراوي، والمسند، والمحدّث، والحافظ، وأضاف: «لا ريب في كون

(١) رجال النجاشي ص ٢٣٦.

(٢) خلاصة الأقوال ص ١١٤.

(٣) حاوي الأقوال ج ٤ ص ١١٥.

(٤) راجع الوجيزة ص ٥٩.

(٥) راجع بلغة المحدّثين ص ٣٧٣.

(٦) راجع مقباس الهداية ج ١ ص ٥١ - ٥٤.

كَلِّ لَاحِقٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ أَرْفَعُ مِنْ سَابِقِهِ»^(١).

حَبِّ الْمَعْصُومِ عليه السلام لِشَخْصٍ

روى الكليني عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، وعدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن إسماعيل بن مهرا ن جميعاً، عن سيف بن عميرة، عن عبد الله بن مسكان، عن عمّار بن حيّان قال: خَبَّرْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِبِرِّ إِسْمَاعِيلَ ابْنِي بِي، فَقَالَ: لَقَدْ كُنْتُ أَحْبَبَهُ وَقَدْ أَزْدَدْتُ لَهُ حَبًّا - الْحَدِيثُ (٢) -.

وروى الكشي عن محمد بن مسعود قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ نَصِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ قَالَ: «كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِذَا رَأَى إِسْحَاقَ بْنَ عَمَّارٍ وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ عَمَّارٍ قَالَ: وَقَدْ يَجْمَعُهُمَا لِأَقْوَامٍ، يَعْنِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ»^(٣).
ووصف شيخنا المجلسي عليه السلام إسماعيل هذا بقوله: «ممدوح»^(٤).

وروى الكشي بإسناده عن زيد الشحام قال: «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ مرَّ الحسن بن خنيس^(٥) فقال أبو عبد الله عليه السلام: تحبّ هذا؟ هذا من أصحاب

(١) مقباس الهداية ج ٣ ص ٤٩.

(٢) أصول الكافي ج ٢ ص ١٦١ باب البرّ بالوالدين حديث ١٢.

(٣) اختيار رجال الكشي ص ٤٠٢ رقم ٧٥٢.

(٤) الوجيزة ص ١٧.

(٥) هكذا في المصدر والوجيزة، لكن في رجال الطوسي ص ١١٢ و ١٦٦ و ١٦٧ والخلاصة

أبي عليه السلام» (١).

ووصفه شيخنا المجلسي رحمته الله بقوله: «مدوح» (٢).

وذكر العلامة الحلبي صالح بن ميثم في القسم الأول من الخلاصة وقال: «روى علي بن أحمد العقيلي، عن أبيه، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن يعقوب بن شعيب بن ميثم، عن صالح قال له أبو جعفر عليه السلام: إني أحب وأحب أباك حباً شديداً» (٣).

ووصفه شيخنا المجلسي رحمته الله بقوله: «صالح بن ميثم الأسدي مدوح» (٤).

وروى الكشي بإسناده عن كليب قال: «قال رجل لأبي عبد الله عليه السلام: أيا أحب الرجل الرجل ولم يره؟ قال: «ها هو ذا، أنا أحب كليياً الصيداوي ولم أره»، وهو كليب بن معاوية الصيداوي، والصيدا بطن من بني أسد» (٥).

ووصفه شيخنا المجلسي رحمته الله بقوله: «مدوح» (٦).

حجة

عدّ الشهيد رحمه الله هذا الوصف من الألفاظ الدالة صريحاً على التعديل، وأضاف في بيان معناه قائلاً: «هو حجة أي ما يحتجّ بحديثه، وفي إطلاق اسم

(١) اختيار رجال الكشي ص ٤٠٣ رقم ٧٥٣.

(٢) الوجيزة ص ٣٠.

(٣) الخلاصة ص ٨٨.

(٤) الوجيزة ص ٥٥.

(٥) اختيار رجال الكشي ص ٣٤٠ رقم ٦٢٩.

(٦) الوجيزة ص ٨٥.

المصدر عليه مبالغة في الثناء عليه بالثقة، والاحتجاج بالحديث وإن كان أعمّ من الصحيح كما يتفق بالحسن والمؤثّق، بل بالضعيف على ما سبق تفصيله^(١)، لكن استعمال العرفي لأهل هذا الشأن لهذه اللفظة يدلّ على ما هو أخصّ من ذلك وهو التعديل وزيادة، نعم لو قيل يحتجّ بحديثه ونحوه لم يدلّ على التعديل لما ذكرناه^(٢)، بخلاف إطلاق هذه اللفظة على نفس الراوي بدلالة العرف الخاص^(٣).

علماءً بأننا لم نعتز على هذا الوصف في كلمات النجاشي بشأن من ترجم لهم.

حديث السنن

قال النجاشي بشأن علي بن محمد بن جعفر بن موسى بن مسرور: «روى الحديث، ومات حديث السنن، لم يسمع منه»^(٤).

ومعنى هذا الوصف أنه مات ولم يطل عمره، فلا يدلّ على شيء من الجرح أو التعديل.

ومثله في المعنى والدلالة قول النجاشي بشأن أحمد بن عبد بن أحمد الرّفاء: «مات قريب السنن»^(٥).

(١) راجع الدراية ص ٢٧ - ٢٨.

(٢) من أنّ الاحتجاج بالحديث أعمّ من الصحيح.

(٣) الدراية ص ٧٦.

(٤) رجال النجاشي ص ٢٦٢.

(٥) رجال النجاشي ص ٨٧.

حديثه قريب من السلامة

قال النجاشي بشأن محمد بن بحر الرهني: «قال بعض أصحابنا: إنه كان في مذهبه ارتفاع، وحديثه قريب من السلامة، ولا أدري من أين قيل ذلك»^(١).

وقال الطوسي بشأنه أيضاً: «كان متكلماً، عالماً بالأخبار، فقيهاً، إلا أنه متهم بالغلو»^(٢).

وقال أيضاً: «يرمى بالتفويض»^(٣).

وذكره العلامة في القسم الثاني من الخلاصة، وأضاف: «قال ابن الغضائري إنه: «ضعيف، في مذهبه ارتفاع»، والذي أراه التوقف في حديثه»^(٤).

وصرح السيد الخوئي بأنَّ محمداً هذا مجهول الحال، قال رحمه الله: «إنَّ الرجل وإن لم يثبت ضعفه، فإنَّنا ذكرنا غير مرَّه إنَّ الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري لم يثبت نسبته إليه، إلا أنَّ وثاقته أيضاً غير ثابتة، وما ذكره النجاشي من أنَّ حديثه قريب من السلامة يريد به أنه لا غلو في أحاديثه، فلم يثبت حسنه أيضاً، إذن هو مجهول الحال»^(٥).

وضعفه المجلسي رحمه الله^(٦)، وعدَّ الجزائري حديثه في القسم الضعيف^(٧).

(١) رجال النجاشي ص ٣٨٤.

(٢) الفهرست للطوسي ص ١٣٢.

(٣) رجال الطوسي ص ٥١٠.

(٤) خلاصة الأقوال ص ٢٥٢.

(٥) معجم رجال الحديث ج ١٥ ص ١٢٤.

(٦) راجع الوجيزة ص ٩١.

(٧) راجع حاوي الأقوال ج ٤ ص ٢٣٠.

وأرى أنّ وصف حديثه قريب من السلامة الذي جاء في كلام النجاشي حتّى لو فسّرناه بمعنى سلامة أحاديثه من الغلوّ لكن يعارضه ما ذكره الطوسي من أنّه متهم بالغلوّ، أو أنّه يرمى بالتفويض، فيكون قوله مقدّماً على قول النجاشي . فعليه يكون حديث محمد هذا ضعيفاً .

حديثه ليس بذلك النقي

قاله النجاشي بشأن أحمد بن أبي زاهر الأشعري بعد أن وصفه قائلاً: «كان وجهاً بقم»^(١)، ومثله قال الطوسي^(٢) .

وذكره العلامة في القسم الثاني من الخلاصة^(٣)، وظاهر هذا أنّه رحمه الله يعدّ هذا الوصف طعنًا في الرجل .

وذكره المجلسي أيضاً ورمز له بـ«ح» أي أنّه ممدوح، وأضاف: «وفيه ذم»^(٤)، ومثله الماحوزي^(٥)، وظاهر هذا أنّهما رحمهما الله لم يقطعا بضعفه .

وعدّ الجزائري حديثه في القسم الضعيف^(٦)، وظاهر هذا أنّه رحمه الله يرى هذا الوصف جرحاً بشأن الرجل .

علماً بأنّ السيد الخوئي رحمه الله قد وثّقه حيث يقول: «إنّ قول النجاشي

(١) رجال النجاشي ص ٨٨ .

(٢) الفهرست للطوسي ص ٢٥ .

(٣) خلاصة الأقوال ج ٢٠٣ .

(٤) الوجيزة ص ٨ .

(٥) بلغة المحدثين ص ٣٢٦ .

(٦) راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ٢٧٣ .

والشيخ أنّ أحمد بن أبي زاهر كان وجهاً بقم ظاهر في أنّه كان وجهاً من جهة أنّه كان محدثاً، كما يدلّ عليه قولهما: وكان محمد بن يحيى العطار أخصّ أصحابه، وعليه فما ذكرناه من أنّ حديثه ليس بذلك النقي لا بدّ من حمله على أنّه توجد في أحاديثه روايات منكرة، وهذا لا ينافي وثاقة الرجل^(١)، وهذا هو الصحيح في تفسير هذا الوصف، فلا يعارض تعديل النجاشي والطوسي له بقولهما «كان وجهاً بقم» .

وصرّح أيضاً في ترجمة إسماعيل بن مهران بن أبي نصر الذي قال ابن الغضائري بشأنه: «ليس حديثه بذلك النقي» قائلاً - بعد أن وثق إسماعيل هذا - : «إنّ نفي النقاوة عن حديثه من جهة أنّه يروي عن الضعفاء»^(٢) .

حديثه يُعرف ويُنكر

قال النجاشي بشأن أحمد بن الحسين بن سعيد الأهوازي: «روى عن جميع شيوخ أبيه إلا حماد بن عيسى فيما زعمه أصحابنا القمّيون، وضعّفوه، وقالوا: هو غال، وحديثه يعرف وينكر»^(٣)، وقريب منه قال الطوسي^(٤)، وقال أيضاً «ضعيف، ذكر ذلك ابن بابويه»^(٥) .

ومعنى حديثه يعرف وينكر - كما قال السيد الخوئي في ترجمة سعد بن

(١) معجم رجال الحديث ج ٢ ص ٢٩ .

(٢) معجم رجال الحديث ج ٣ ص ١٩٤ .

(٣) رجال النجاشي ص ٧٧ .

(٤) الفهرست للطوسي ص ٢٢ .

(٥) رجال الطوسي ص ٤٤٧ .

طريف - : «أته قد يروي ما لا تقبله العقول العادية المتعارفة»^(١).

فعلية لا يعدّ هذا الوصف جرحاً بشأن الرجل، نعم يكفي في تضعيف أحمد هذا ما نقله النجاشي - كما مرّ - عن القميين، وأيضاً يكفي ما ذكره الطوسي - كما مرّ - نقلاً عن ابن بابويه من أنه ضعيف .

وقال النجاشي بشأن أحمد بن هلال العبرثائي : «صالح الرواية، يعرف منها وينكر، وقد روي فيه ذموم عن سيّدنا أبي محمد العسكري عليه السلام»^(٢)، وقال الطوسي : «كان غالباً، متهماً في دينه»^(٣)، فيكون تضعيف ابن هلال هذا بسبب رواية الذموم فيه، وأيضاً بسبب قول الطوسي فيه : «كان غالباً، متهماً في دينه» لا بسبب جملة «يعرف منها وينكر» .

وقال الطوسي بشأن إسماعيل بن علي الخزاعي : «كان مقامه بواسط، وولي الحسبة بها، وكان مختلط الأمر في الحديث يعرف منه وينكر»^(٤)، فيكون سبب تضعيفه توليته للحسبة بواسط مع وجود الاختلاط في حديثه، لا جملة «يعرف منه وينكر» .

وقال النجاشي بشأن صالح بن أبي حماد الرازي : «كان أمره ملتبساً، يعرف وينكر»^(٥)، وليست هذه الجملة جرحاً بشأن الرجل، لأنّ الالتباس في الأمر غير الاختلاط في الحديث، فيكون «يعرف وينكر» تفسيراً لقوله : «كان أمره ملتبساً» .

(١) معجم رجال الحديث ج ٨ ص ٦٩ .

(٢) رجال النجاشي ص ٨٣ .

(٣) الفهرست للطوسي ص ٣٦ .

(٤) الفهرست للطوسي ص ١٣، وقريب منه في رجال النجاشي ص ٣٢ .

(٥) رجال النجاشي ص ١٩٨ .

علماً بأنّ الكشي روى بشأن صالح هذا أنّ أبا محمد الفضل كان يرتضيه ويمدحه^(١)، فعليه يكون حديث صالح هذا حسناً، ويؤيده أنّ الجزائري ذكر صالحاً هذا في قسم الحسن والضعيف معاً، وصرّح بأنّ كلام النجاشي هذا غير صريح في الطعن^(٢).

ويظهر من تضعيف المجلسي لصالح هذا أنه عدّ هذا الوصف جرحاً^(٣)، بينما وثقه السيد الخوئي رحمه الله^(٤)، كما استظهر وثيقة سعد بن طريف، مع العلم بأنّ النجاشي قال بشأنه «يعرف وينكر»^(٥).

وقال النجاشي بشأن عبد الرحمان بن أحمد بن نهيك: «لم يكن في الحديث بذلك، يعرف منه وينكر، ذكر ذلك أحمد بن علي السيرافي»^(٦)، ويكون تضعيف عبد الرحمان هذا بسبب قول النجاشي: «لم يكن في الحديث بذلك»، لا بسبب قوله: «يعرف منه وينكر».

وقال أيضاً بشأن عمر بن توبة: «في حديثه بعض الشيء، يعرف منه وينكر»^(٧)، وصرّح السيد الخوئي رحمه الله بأنّ كلام النجاشي هذا لا دلالة فيه على

(١) اختيار رجال الكشي ص ٥٦٦ رقم ١٠٦٨.

(٢) راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ١١١ وأيضاً ج ٤ ص ٧.

(٣) راجع الوجيزة ص ٥٤.

(٤) معجم رجال الحديث ج ٩ ص ٥٤.

(٥) معجم رجال الحديث ج ٨ ص ٦٩، وراجع النصّ في رجال النجاشي ص ١٧٨.

(٦) رجال النجاشي ص ٢٣٦.

(٧) رجال النجاشي ص ٢٨٤.

التضعيف^(١).

فعلية لا يعدّ حديث ابن توبة هذا من القسم الضعيف، ومثله حديث محمد بن حسان الرازي الزينبي الذي قال بشأنه النجاشي: «يعرف وينكر بين بين، يروي عن الضعفاء كثيراً»^(٢)، وقد صرّح السيد الخوئي رحمه الله بأنّ عبارة النجاشي هذه لا تدلّ على ضعف محمد في نفسه^(٣).

ومن هذا المنطلق نقول إنّ أحاديث ابن توبة هذا وابن حسان وأمثالهما من الذين ترجم لهم في الأصول الرجاليّة ولم يرد بشأنهم شيء من الجرح أو التعديل لا تعدّ ضعافاً، لوجود الفارق بين من نصّ على تضعيفه وبين من لم يكن كذلك. وعلى هذا الأساس قد اتّخذنا في كتابنا «المعجم الموحد» منهجاً خاصاً بشأن هذه الطائفة من الرواة^(٤)، وهو أن تركنا أسماءهم من غير علامة، أي لم نعلّمها بعلامة «ضعيف»، ليظهر الفرق بينها وبين من نصّ على تضعيفهم، وتكون أحاديث هذه الطائفة قسماً خامساً لأقسام الحديث.

حسن الاعتقاد

بدلّ هذا الوصف على مدح الموصوف به، فيكون حديثه حسناً.

(١) راجع رجال الحديث ج ١٣ ص ٢٣.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٣٨.

(٣) راجع معجم رجال الحديث ج ١٥ ص ١٩١.

(٤) وضعنا في هذا الكتاب أربع علائم للتقسيم الرباعي للحديث، وذلك وفقاً للنصوص التي وردت بشأن المذكورين فيه، وتركنا من لم يرد بشأنهم شيء من غير علامة، راجع منهج الكتاب في مقدمة المعجم الموحد ج ١ ص ٤٤.

وهو أخص من وصف «إمامي»، لأن الطوسي قال بشأن الحسن بن موسى النوبختي: «كان إمامياً حسن الاعتقاد»^(١)، وكذا أخص من وصف «صحيح المذهب»، لأن النجاشي قال بشأن محمد بن أحمد بن عبد الله المفجع: «كان صحيح المذهب حسن الاعتقاد»^(٢).

ويبدو أن هذا الوصف مرادف لوصف «مستقيم المذهب»، لأن الطوسي وصف محمد بن عمر الكشي في الفهرست بقوله: «ثقة، بصير بالأخبار، حسن الاعتقاد»^(٣) ووصفه أيضاً في رجاله بقوله: «ثقة، بصير بالأخبار، مستقيم المذهب»^(٤).

حسن التحقيق بهذا الأمر

قاله النجاشي بشأن هشام بن الحكم بعد أن وصفه قائلاً: «كان ثقة في الروايات»^(٥)، فهذا التعديل يغني عن هذا المدح.

حسن التخصيص بمذهبنا

قاله النجاشي بشأن علي بن هارون بن عبد العزيز الأراجني بعد أن وصف أباه هارون قائلاً: «كان وجهاً في زمانه»^(٦).

(١) الفهرست للطوسي ص ٤٦.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٧٤.

(٣) الفهرست للطوسي ص ١٤١.

(٤) رجال الطوسي ص ٤٩٧.

(٥) رجال النجاشي ص ٤٣٤.

(٦) رجال النجاشي ص ٤٣٩.

ويدل هذا الوصف على مدح علي هذا، فيكون حديثه حسناً .

حسن التصنيف

قاله النجاشي بشأن عبد الرحمان بن أحمد بن جبرويه، وأضاف «جيد الكلام»^(١) .

وقال بشأن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب : «حسن التصانيف» بعد أن وثقه^(٢)، ومثله بشأن محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين^(٣) .
 علماً بأنه لا دلالة لهذا الوصف على المدح فضلاً عن التعديل .
 للمزيد راجع جيد التصنيف .

حسن الحفظ

قاله النجاشي بشأن عبد الرحمان بن الحسن القاساني بعد أن وصفه بـ «حافظ»^(٤)، ومثله بشأن محمد بن جعفر بن محمد الوداعي مضافاً إلى وصفه بـ «صحيح الرواية»^(٥) الذي يفيد التعديل .
 وقال الطوسي بشأن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله الشيباني : «كثير

(١) رجال النجاشي ص ٢٣٦ .

(٢) رجال النجاشي ص ٣٣٤ .

(٣) رجال النجاشي ص ٣٣٣ .

(٤) رجال النجاشي ص ٢٣٦ .

(٥) رجال النجاشي ص ٣٩٤ .

الرواية، حسن الحفظ، غير أنه ضعفه جماعة من أصحابنا^(١).
وأرى أنّ هذا الوصف يفيد المدح، لكن بالنسبة للشيباني هذا يعارضه قول
النجاشي فيه: «كان في أول أمره ثبتاً، ثم خلط»^(٢).
وقد ذكرنا في محلّه أنّ المخلّط يقبل ما روي عنه قبل الاختلاط ويردّ ما روي عنه
بعد ذلك، وعلى هذا الأساس لا يصحّ القول بتضعيف أبي المفضل الشيباني هذا
مطلقاً.

حسن الخاطر

قاله الطوسي بشأن محمد بن محمد بن النعمان المفيد بعد أن وثقه^(٣).
وهو بمعنى حسن النية، وبدلّ على المدح، إلّا أنّنا لسنا بحاجة إلى التمسك بهذا
الوصف بعد اتفاق الأعلام على تعديل هذا الموصوف به.

حسن الطريقة

جاء هذا وصفاً لرفاعة بن موسى النخّاس، ومحمد بن سليمان بن الحسن
الزراري، ومعاوية بن وهب البجلي، وموسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي،
وقد وثقهم النجاشي جميعاً^(٤).
فلسنا بحاجة إلى التمسك بهذا الوصف الدالّ على المدح بشأن هؤلاء بعد

(١) الفهرست للطوسي ص ١٤٠.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٩٦.

(٣) الفهرست للطوسي ص ١٥٨.

(٤) راجع رجال النجاشي ص ١٦٦ و ٣٤٧ و ٤١٢ و ٤٠٥.

تعديهم .

حسن العقيدة

قاله النجاشي بشأن محمد بن عبد الرحمان بن قبة بعد أن وصفه قائلاً: «متكلم، عظيم القدر»^(١).

وهو مثل «حسن الاعتقاد» في الدلالة على المدح .

حسن العلم بالعربية والمعرفة بالحديث

قاله النجاشي بشأن محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله النحوي^(٢).

وقد ذكره العلامة في القسم الأول من الخلاصة^(٣)، وظاهر هذا أنه رحمه الله قد استدلّ بهذا على اعتبار الرجل .

وذكره العلامة المجلسي رحمه الله في الوجيزة ورمز له بـ«ح»^(٤) أي أنه من الممدوحين، وعدّه الماحوزي أيضاً كذلك^(٥).

وعدّ الشيخ عبد النبي الجزائري حديثه في القسم الضعيف^(٦)، وظاهر هذا أنه رحمه الله كان لا يرى لهذا النصّ دلالة على المدح .

(١) رجال النجاشي ص ٣٧٥ .

(٢) رجال النجاشي ص ٣٩٤ .

(٣) خلاصة الأقوال ص ١٦٣ .

(٤) الوجيزة ص ٩٢ .

(٥) بلغة المحدثين ص ٤٠٦ .

(٦) راجع حاوي الأقوال ج ٤ ص ٢٣٨ .

ويبدو أنّ السيد الخوئي رحمه الله قد مال إلى رأي الجزائري هذا، لأنه قد علق على عدّ العلامة وابن داود لهذا الرجل في القسم الأول قائلاً: «ولعلّه مبنيّ على أصالة العدالة»^(١).

وأرى أنّ هذا الوصف يعدّ مدحاً بشأن الموصوف به، وبه يعدّ حديثه حسناً.

حسن العمل

قال النجاشي بشأن ثعلبة بن ميمون الأسدي: «كان وجهاً في أصحابنا قارئاً، فقيهاً، نحوياً، لغوياً، راوية، وكان حسن العمل، كثير العبادة والزهد»^(٢).
وهذه الأوصاف تدلّ على أنّ حديث الرجل يكون حسناً.
علماً بأنّ المجلسي والماحوزي والجزائري وغيرهم قد وثّقوا ثعلبة هذا، ولعلّهم استندوا في ذلك إلى غير هذه الأوصاف^(٣).

حسن المذهب

قاله الطوسي بشأن حمدويه بن نصير بعد أن وثّقه^(٤)، إذن لا حاجة إلى التمسك بهذا الوصف على تعديل الرجل.

(١) معجم رجال الحديث ج ١٥ ص ١٦١.

(٢) رجال النجاشي ص ١١٧.

(٣) راجع الوجيزة ص ٢٢، وبلغة المحدثين ص ٣٣٨، وحاوي الأقوال ج ١ ص ٢٣٢، ومعجم

رجال الحديث ج ٣ ص ٤١٠.

(٤) راجع رجال الطوسي ص ٤٦٣.

حسن المعرفة

قاله النجاشي بشأن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان الفامي^(١) بعد أن وصفه بقوله: «شيخنا الفقيه»^(٢).
ويدلّ هذا الوصف على حسن الرجل، ومثله قوله: «شيخنا الفقيه».

حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب

قاله النجاشي بشأن محمد بن خالد البرقي بعد أن وصفه بالضعف في الحديث^(٣)، علماً بأنّ هذا الوصف يدلّ على المدح، لكن يعارضه هذا التضعيف.

حسن المعرفة بالنجوم

قال النجاشي بشأن موسى بن الحسن بن محمد النوبختي: «كان حسن المعرفة بالنجوم، وله فيها كلام كثير، وكان مفوّهاً، عالماً، وكان مع هذا يتدين، حسن الاعتقاد»^(٤).
وأرى أنّ المعرفة بالنجوم لا تدلّ على الجرح ولا على غيره، ويكون حديث الرجل هذا حسن، وذلك بسبب تدينه وحسن اعتقاده.

(١) هو والد «محمد بن أحمد بن علي» من مشايخ النجاشي، وقد ترجمنا لمحمد هذا في كتابنا مشيخة النجاشي ووثقناه، راجع صفحة ١٦٣ و ٩٢ - ٩٦ منه.

(٢) رجال النجاشي ص ٨٤.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٣٥.

(٤) رجال النجاشي ص ٤٠٧.

ويؤيده أنّ المجلسي رحمه الله قد عدّ موسى هذا من الممدوحين^(١)، ومثله الماحوزي^(٢).

حكي عنه مذاهب فاسدة في الأصول مثل القول بالرؤية وغيرها

قال الطوسي بشأن أحمد بن علي بن العباس بن نوح السيرافي: «واسع الرواية، ثقة في روايته، غير أنّه حكي عنه مذاهب فاسدة في الأصول، مثل القول بالرؤية وغيرها»^(٣).

وترجم له النجاشي قائلاً: «كان ثقة في حديثه، متقناً لما يرويه، فقيهاً، بصيراً بالحديث والرواية، وهو استاذنا، وشيخنا، ومن استفدنا منه»^(٤).

وذكره العلامة في القسم الأول من الخلاصة^(٥).

وذكره المجلسي ووثقه^(٦)، ومثله الماحوزي، وأضاف: «ولم يثبت فساد عقيدته»^(٧)، لكن يظهر من تفسيره للقول بالرؤية أنّه رحمه الله قد سلّم لهذه الحكاية، فأخذ يفسرها بما لا يتنافى مع توثيق الرجل، قال رحمه الله: «والذي ظهر لي من كلمات أصحابنا المتقدمين أنّ المخالفة في غير الأصول الخمسة لا يوجب الفسق

(١) راجع الوجيزة ص ١١٢.

(٢) راجع بلغة المحدثين ص ٤٢٣.

(٣) الفهرست للطوسي ص ٣٧، جاء فيه المترجم له بعنوان «أحمد بن محمد بن نوح».

(٤) رجال النجاشي ص ٨٦.

(٥) خلاصة الأقوال ص ١٩.

(٦) راجع الوجيزة ص ١٠.

(٧) بلغة المحدثين ص ٣٢٩.

ولا تخرج عن العدالة، إلا أن تستلزم إنكار ما علم من الدين ضرورة، كالتجسيم والقول بالرؤية بالانطباع أو الانعكاس^(١)، وأما القول بالرؤية لا معهما فلا، لأنه لا يبعد حمله على إرادة اليقين التامّ وشدة الانكشاف العلمي^(٢).

وذكره الشيخ عبد النبي في القسم الصحيح، وأضاف: «ثم لا يخفى أنّ حكاية مذاهب الفاسدة غير معلومة الحاكي، فلم تثبت بها قدح الرجل، كيف ولو كان كذلك لم يخف على النجاشي، لكونه شيخه، ومن استفاد منه، والله أعلم^(٣).

علماً بأنّ الجارح أو المعدّل لا بدّ أن يكونا ممّن تطمئنّ النفس إليهما، وتتوقّر فيهما شروط صحّة الجرح والتعديل، إذن لا يعبأ بجرح المجهول، فيكون تعديل النجاشي للرجل هذا بلا معارض.

(١) اختلف الطبيعيون والرياضيون في معنى الإيصار والرؤية، قال الطبيعيون بالانطباع أي انطباع شبح المرئي في جزء من الرطوبة الجليدية التي يشبه البَرَد والجَمَد، كما ينطبع صورة الإنسان في المرآة، وقال الرياضيون بالانعكاس، أي خروج الشعاع من العين على هيئة مخروط رأسه عند العين وقاعدته عند المرئي، راجع التفاصيل في الأسفار الأربعة ج ٨ ص ١٧٨ و ١٧٩.

(٢) معراج أهل الكمال ص ٢٠٣.

(٣) حاوي الأقوال ج ص ١ ص ١٨١.

حرف الخاء

خادم أحد المعصومين عليهم السلام

وصف الطوسي أنس بن مالك، وأبا الحمراء بخادم رسول الله صلى الله عليه وآله (١)، ووصف محمد الهمداني بخادم النبي صلى الله عليه وآله (٢).

ووصف أيضاً سالم العطار بخادم أبي عبد الله عليه السلام، وأبا سلمة - وقيل اسمه خلف بن خلف اللفائفي - وأيضاً القافي بخادم أبي الحسن، ووصف «القافي» بـ «مجهول» أيضاً (٣).

ووصف النجاشي محمد بن زيد الرزامي، ويأسر بخادم الرضا عليه السلام (٤). ولا دلالة لهذا الوصف على شيء من المدح.

نعم ذكر الكشي رحمه الله بشأن إسحاق بن إبراهيم الحضيبي وعلي بن الريان الأشعري قائلاً: «وكان الحسين بن سعيد هو الذي أوصل إسحاق بن إبراهيم الحضيبي وعلي بن الريان بعد إسحاق إلى الرضا عليه السلام، وكان سبب معرفتهم لهذا الأمر، ومنه سمعوا الحديث، وبه عرفوا، وكذلك فعل بعبدالله بن محمد الحضيبي وغيرهم، حتى جرت الخدمة على أيديهم» (٥).

فهذه الخدمة الخاصة التي جرت على يد هؤلاء تعدّ مدحاً بشأنهم، وعلى هذا الأساس يعدّ حديث إسحاق بن إبراهيم هذا في القسم الحسن، وأما حديث علي بن

(١) راجع رجال الطوسي ص ٣ و ٦٣.

(٢) راجع رجال الطوسي ص ٢٩.

(٣) راجع رجال الطوسي ص ٢١٠ و ٣٦٥ و ٣٥٨.

(٤) راجع رجال النجاشي ص ٣٦٨ و ٤٥٣.

(٥) اختيار رجال الكشي ص ٥٥٢ رقم ١٠٤١.

الريان وعبد الله بن محمد الحضيبي يعدّ صحيحاً لتصريح الأعلام بتعديلهم .
 علماً بأنّ الشيخ عبد النبي الكاظمي قد استظهر وثيقة إسحاق بن إبراهيم هذا مما
 رواه الكليني عن علي بن مهزيار أنّه قال : « كتبت إلى جعفر عليه السلام أعلمه أنّ
 إسحاق بن إبراهيم وقف ضيعة على الحجّ »، ثم ساق الحديث إلى أن قال : « فكتب
 عليه السلام فهمت يرحمك الله ما ذكرت من وصيّته إسحاق بن إبراهيم رضي الله
 عنه »^(١)، فقال : « وترضّي أبي جعفر عليه السلام ظاهر في الوثيقة »^(٢) .
 لكن لا دلالة صريحة على اتّحاد إسحاق بن إبراهيم هذا مع الحُضيني المذكور،
 وإن كانت وحدة الطبقة تساعد على القول بهذا الاتّحاد .

خارجي

وصف الطوسي جماعة بهذا الوصف وهم: عبد الله بن الكوّاء، ومرداس بن ابينة،
 ونوفل بن فروة الأشجعي^(٣) .
 وصف أيضاً عبد الله بن وهب الراسبي قائلاً : « رأس الخوارج ملعون »^(٤)، وقال
 بشأن ثبت بن ربيعي: « رجع إلى الخوارج »^(٥) .
 وقال الكشي بشأن حبيب السجستاني نقلاً عن محمد بن مسعود: « كان أولاً
 شارياً، ثم دخل في هذا المذهب، وكان من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله

(١) الكافي ج ٧ ص ٦٥ حديث ٣٠ من باب النوادر من كتاب الوصايا .

(٢) تكملة الرجال ج ١ ص ١٧٥ .

(٣) راجع رجال الطوسي ص ٥٠ و ٥٩ و ٦٠ .

(٤) رجال الطوسي ص ٥٢ .

(٥) رجال الطوسي ص ٤٥ .

عليهما السلام، منقطعاً إليهما»^(١).

وقال الطريحي في معنى الشراة: «الشراة جمع شار - كقضاة جمع قاض - وهم الخوارج الذين خرجوا عن طاعة الإمام، وإنما لزمهم هذا اللقب لأنهم زعموا أنهم شروا دنياهم بالآخرة، أي باعوها، أو شروا أنفسهم بالجنة، لأنهم فارقوا أئمة الجور»^(٢).

وقد حكم علماؤنا على الخوارج بالكفر، وعدّوا حديث الخارجي ضعيفاً .
وقد ذكر المؤرخون أن هذه الفرقة كانت مع أمير المؤمنين عليه السلام في حرب صفين، ثم خرجت عليه بعد قصة التحكيم، وأمروا عليهم ذا الندية، وهو «حرقوس ابن زهير السعدي»، فخرج أمير المؤمنين عليه السلام إليهم، وحاربهم بالنهروان، فقتل «حرقوس»، وكان ذلك سنة ٣٨ من الهجرة^(٣).

خاصي

جاء هذا وصفاً لجماعة ذكرهم الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليه السلام من رجاله، وهم: أحمد بن الحسن الرازي، وحيدر بن شعيب بن عيسى الطالقاني، وعبيد الله بن محمد بن الفضل بن هلال الطائي، وعبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن يعقوب الأنباري، وعلي بن حبشي بن قوني الكاتب، وعلي بن الحسن بن الحجّاج، ومحمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن أبي الثلج، ومحمد بن أحمد بن

(١) اختيار رجال الكشي ص ٣٤٧ رقم ٦٤٦ .

(٢) مجمع البحرين ج ١ ص ٢٤٥ .

(٣) بشأن الخوارج راجع مروج الذهب ج ٢ ص ٤٠٤ والفهرست لابن النديم ص ٢٣٣ .

عبد الله بن قضاة الصفواني، ومحمد بن الحسين بن سعيد بن عبد الله الطبري^(١). وقد اختلف العلماء في دلالة هذا الوصف، فذهب العلامة إلى اعتبار الموصوف به^(٢)، والمجلسي رحمه الله إلى أنه يدل على المدح، يظهر هذا من عدّه رحمه الله جماعة ممّن ذكرناهم من الممدوحين كأحمد بن الحسن الرازي، وحيدر بن شعيب، وعلي بن حبشي، ومحمد بن الحسين بن سعيد الطبري^(٣)، ومثله الماحوزي كما في ترجمة حيدر بن شعيب، وعلي بن حبشي، ومحمد بن الحسين بن سعيد الطبري^(٤).

وذهب الشيخ عبد النبي الجزائري إلى أنه لا يدل على المدح، يظهر هذا من عدّه حيدر بن شعيب وعلي بن الحسن بن الحجّاج ومحمد بن الحسين بن سعيد الطبري من الضعفاء^(٥).

وقال الوحيد البهبهاني: «قولهم: خاصي، وقد أخذه خالي رحمه الله^(٦) مدحاً، ولعلّه لا يخلو من تأمل، لاحتمال إرادة كونه من الشيعة في مقابل قولهم: عامي، لا أنّه من خواصّهم، وكون المراد من العامي ما هو مقابل الخواصّ لعلّه بعيد^(٧). ويظهر من هذا أنّه رحمه الله قد ذهب إلى أنّ هذا الوصف مقابل لوصف عامي،

(١) راجع رجال الطوسي ص ٤٤٤ و ٤٦٧ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٥٠٢ و ٥٠٣.

(٢) راجع خلاصة الأقوال ص ٥٨ و ٩٤ و ١٤٩ و ١٧٩.

(٣) راجع الوجيزة ص ٨ و ٤١ و ٧٠ و ٩٣.

(٤) راجع بلغة المحدثين ص ٣٥٦ و ٣٨١ و ٤٠٧.

(٥) راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ٤٤١ وأيضاً ج ٤ ص ٤٥ و ٢٤٣.

(٦) وهو المجلسي رحمه الله في كتابه الوجيزة كما مرّ.

(٧) التعليقة على منهج المقال ص ٨.

فلا دلالة فيه على المدح .

وصرح السيد الخوئي رحمه الله في ترجمة حيدر بن شعيب بأنه لا دلالة فيه على الحسن فضلاً عن الوثاقة^(١)، وهو الصحيح .

وأرى أن هذا الوصف لا يدل على أكثر من أن الموصوف به شيعي، بل إمامي، ومثله قول النجاشي بشأن هشام بن محمد السائب الكلبي: «كان يختص بمذهبننا» بعد أن وصفه بقوله: «العالم بالأيام، المشهور بالفضل والعلم»^(٢) .

علماً بأن وصف «حسن التخصيص بمذهبننا» الذي قاله النجاشي في ترجمة هارون بن عبد العزيز بشأنه ابنه علي^(٣)، يفيد الحسن، كما ذكرناه في محلّه، ومثله لو عدّ الرجل من خواصّ أحد المعصومين عليهم السلام .

ويظهر من الشهيد رحمه الله أنه لم يفرّق بين هذه الموارد، قال رحمه الله: «وأما الخاصّ، فمرجع وصفه إلى الدخول مع إمام معيّن، أو في مذهب معيّن، وشدة التزامه به، أعمّ من كونه ثقة في نفسه، كما يدلّ عليه العرف، وظاهر كون الممدوح أعمّ، بل هو إلى وصف الحسن أقرب»^(٤) .

خبيث

وصف الطوسي عبد الكريم بن عمرو الخثعمي المعروف بكرام قائلاً: «واقفي

(١) راجع معجم رجال الحديث ج ٦ ص ٣١٣ .

(٢) رجال النجاشي ص ٤٣٤ .

(٣) رجال النجاشي ص ٤٣٩ .

(٤) الدراية ص ٧٨ .

«خبيث»^(١)، ومثله بشأن مقاتل بن مقاتل بن قياما^(٢).

ووصف النجاشي عبد الكريم هذا بقوله: «كان ثقة ثقة، عيناً» بعد أن صرّح بوقفه^(٣)، وعدّ المجلسي رحمه الله حديثه في القسم الموثق^(٤)، ومثله الماحوزي^(٥) والشيخ عبد النبي الجزائري^(٦)، وهو الصحيح، لتوثيق النجاشي له.

وأما بالنسبة لمقاتل، فقد عدّ المجلسي حديثه في القسم الضعيف وأضاف: «وفيه مدح»^(٧)، لكن هذا المدح يرجع إلى مقاتل بن مقاتل البلخي كما ذكره الكشي في رجاله^(٨).

علماً بأنّ الجزائري عدّ حديث مقاتل هذا في القسم الضعيف^(٩)، وهو الصحيح، لعدم التصريح بتوثيقه.

وأرى أنّ كلّ من صرّح بتوثيقه من أصحاب المذاهب الفاسدة يعدّ حديثه موثقاً سواء طعن عليه وجرح بمثل «خبيث»، أو لم يطعن عليه.

(١) رجال الطوسي ص ٢٣٤.

(٢) رجال الطوسي ص ٣٩٠.

(٣) رجال النجاشي ص ٢٤٥.

(٤) الوجيزة ص ٦١.

(٥) بلغة المحدثين ص ٣٧٤.

(٦) راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ٢١٩.

(٧) الوجيزة ص ١١١.

(٨) راجع اختيار رجال الكشي ص ٦١٤ رقم ١١٤٦.

(٩) راجع حاوي الأقوال ج ٤ ص ٣٢٠.

خبير بامور أصحابنا، عالم ببواطن أنسابهم

قاله النجاشي بشأن محمد بن الحسن بن علي المحاربي بعد أن وصفه بقوله :
 «جليل من أصحابنا، عظيم القدر»^(١).
 وأرى أنّ وصفي «جليل» و«عظيم القدر» يكفيان في عدّ حديثه في الحسن،
 ولا دلالة لهذا الوصف إلاّ على أنّ الموصوف به كان نَسَابَةً .

خَدَمَ الْمُعْصُومَ ﷺ

ذكر الكشي ما يدلّ على أنّ إسحاق بن إبراهيم الحضيبي كان قد خَدَمَ
 الرضا ﷺ^(٢).

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ إسحاق هذا بقوله : «مدوح»^(٣).
 للمزيد راجع «خادم أحد المعصومين عليهم السلام» .

خرج إلى سيف الدولة فقربه وأدناه واختص به

قاله الطوسي بشأن عمر بن محمد بن سالم بن البراء بعد أن وثّقه^(٤).
 ولا دلالة لهذا الوصف على شيء سوى أنّه كان من الشيعة .
 وسيف الدولة هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن حمدان، ولد عام ٣٠٣ وتوفي

(١) رجال النجاشي ص ٣٥٠ .

(٢) راجع اختيار رجال الكشي ص ٥٥٢ رقم ١٠٤١ .

(٣) الوجيزة ص ١٤ .

(٤) الفهرست للطوسي ص ١١٤ .

عام ٣٥٦ هجرية، كما أرّخه ابن خلكان^(١).

وترجم السيد الأمين لسيف الدولة هذا في أعيان الشيعة بالتفصيل، وذكر أحياناً من شعره تدلّ على أنه كان من الشيعة^(٢).

خرج أيام أبي السرايا معه فأصابته جراحة

قاله الطوسي بشأن كثير بن عياش القطن بعد أن ضعّفه، وذلك ضمن ترجمة زياد ابن المنذر^(٣)، وهذا طعن عليه .

وأبو السرايا هو السري بن منصور الشيباني، خرج عام ١٩٩ يدعو إلى محمد بن إبراهيم الإمام، وفي عام مائتين ظفر به حمّاد المعروف بالكند غوش، فأتى به الحسن ابن سهل، فقتله وصلبه على الجسر ببغداد^(٤).

خرج تحت راية المختار بن أبي عبيدة

جاء في رجال الكشي أنّ عامر بن وائلة كان كيسائياً ممّن يقول بحياة محمد بن الحنفية، وله في ذلك شعر، وخرج تحت راية المختار بن أبي عبيدة^(٥).
وصرح المجلسي بأنّ عامراً هذا مختلف فيه^(٦)، والماحوزي عدّه من

(١) وفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٠١ .

(٢) راجع أعيان الشيعة ج ٣ ص ٢٦٩ - ٢٨١ .

(٣) الفهرست للطوسي ص ٧٣ .

(٤) راجع قصة خروج أبي السرايا في مروج الذهب ج ٣ ص ٤٣٨ - ٤٤٠ .

(٥) اختيار رجال الكشي ص ٩٥ رقم ١٤٩ .

(٦) الوجيزة ص ٥٧ .

الممدوحين، وأضاف أنه لم يثبت فساد عقيدته^(١).
 وعده العلامة الحلبي تارة في القسم الأول ومن خواص أصحاب أمير المؤمنين
 عليه السلام^(٢)، وأخرى في القسم الثاني وصرح بأنه كيسانى^(٣).
 وذكره الجزائري في قسم الضعفاء^(٤)، وهو الصحيح.
 وأرى أن ضعفه لم يكن بسبب خروجه تحت راية المختار، بل لأنه كان كيسانياً.
 علماً بأنه لا شك في أن ما عمله المختار من أخذه بالثار كان مرضياً عند أهل
 البيت عليهم السلام.

خرج مع زيد ولم يخرج معه من أصحاب أبي جعفر عليه السلام غيره
 قاله النجاشي بشأن سليمان بن خالد بن دهقان الأقطع بعد أن قال فيه: «كان
 قارئاً، فقيهاً، وجهاً»^(٥).
 وقال الطوسي بشأن خالد هذا: «خرج مع زيد، فقطعت اصبعه معه، ولم يخرج
 من أصحاب أبي جعفر غيره، صاحب قرآن»^(٦).
 وجاءت هذه العبارة في الخلاصة وفيها إضافة كلمة «ثقة» بين كلمة «غيره» وعبارة

(١) بلغة المحدثين ص ٣٧٢.

(٢) خلاصة الأقوال ص ١٩٢، وجاء هذا أيضاً في رجال البرقي ص ٤.

(٣) خلاصة الأقوال ص ٢٤٢.

(٤) راجع حاوي الأقوال ج ٤ ص ١٥٣.

(٥) رجال النجاشي ص ١٨٣.

(٦) رجال الطوسي ص ٢٠٧.

«صاحب قرآن»^(١).

والظاهر أنه رحمه الله أخذ هذا مما ذكره الكشي عن حمدويه أنه قال: «سألت أبا الحسن أيوب بن نوح بن درّاج النخعي عن سليمان بن خالد النخعي، أئمة هو؟ فقال: كما يكون الثقة»^(٢).

علماً بأنّ هذا الجواب لا يفيد التعديل، بل يفيد حسن الرجل، ومثله في الدلالة قول النجاشي: «كان قارئاً، فقيهاً، وجهاً» وقد مرّ هذا النصّ قبل قليل.

هذا وقد صرح المجلسي بأنّ سليمان بن خالد هذا ثقة^(٣)، وعدّه الماحوزي أولاً من الثقات، ثم تنظرّ فيه، وجاء في الهامش منه رحمه الله: «فالتوثيق أصله أيوب بن نوح على ما في عبارته من الإجمال، وإن كان دلالتها على التوثيق أظهر، فتأمل»^(٤). وعدّ الجزائري حديثه في الصحيح، وصرّح بأنّ الأصل في توثيقه هو أيوب بن نوح^(٥).

ويظهر من هذا كلّه أن خروجه مع زيد رضي الله لم يكن جرحاً، وهو الصحيح. وقال الكاظمي رحمه الله: «وقد شكّ فيه بعض المعاصرين لخروجه مع زيد، ولما نقل عن كتاب سعد: إن سليمان تاب، والتوبة لا تكون إلّا عن ذنب.

قلنا: خروجه مع زيد لا يقدح فيه، لأنّ خروج زيد ودعائه الناس للقتال إنّما كان إلى الرضا من آل محمد ﷺ، ولم يدعهم إلى نفسه، وإنّما خرج إلى سلطان مجتمع

(١) خلاصة الأقوال ص ٧٧.

(٢) اختيار رجال الكشي ص ٣٥٦ رقم ٦٦٤.

(٣) الوجيزة ص ٥١.

(٤) بلغة المحدثين ص ٣٦٦.

(٥) حاوي الأقوال ج ١ ص ٣٩٩.

لينقصه، فإنه كان عالماً، صدوقاً، ولو ظهر فظفر لوقى بما دعاهم إليه، كما صرّحت به صحيحة عيص بن القاسم المذكورة في الروضة^(١)، وأمّا الجواب عمّا نقل عن كتاب سعد، فيمكن أن يقال: إن التوبة بالنسبة إلى ظاهر فعله، أو لرفع ضرر بني امية^(٢).

خرج يوم الجماام مع ابن الأشعث

قاله الطوسي بشأن سعد بن عمران - ويقال سعد بن فيروز كوفي مولى أبي البختری -^(٣).

وذكره العلامة الحلبي في القسم الأول من رجاله من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام^(٤).

وأرى أنّ خروج سعد هذا لا يعدّ جرحاً، لأنه كان للقضاء على الحجاج الطاغية، ويكفي في حسنه أنه كان من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام، كما مرّ.

وترجم له ابن حجر وأضاف: «قال أبو نعيم مات في الجماجم سنة ٨٣، قلت: وقال ابن سعد: قتل بدجيل^(٥) مع ابن الأشعث سنة ٨٣»^(٦).

وقال ياقوت: «دير الجماجم بظاهر الكوفة على سبعة فراسخ منها على طرف البرّ للسالك إلى البصرة» ثم قال: «وعند هذا الموضع كانت الواقعة بين الحجاج بن

(١) راجع روضة الكافي ص ٢٦٤ حديث ٣٨١.

(٢) هداية المحدثين ص ٧٥.

(٣) رجال الطوسي ص ٤٣.

(٤) خلاصة الأقوال ص ١٩٤.

(٥) دُجَيْل - بضم الدال وفتح الجيم - من نواحي بغداد، راجع معجم البلدان ج ٢ ص ٤٤٣.

(٦) تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٣٢٩.

يوسف الثقفي وعبد الرحمان بن محمد بن الأشعث التي كسر فيها ابن الأشعث، وقتل القراء»^(١).

وذكر ابن أثير هذه الواقعة في حوادث سنة ٨٢ و ٨٣ بالتفصيل، جاء فيها أن أبا البخري كان يحرض القراء من أصحاب ابن الأشعث على كتابت الحجاج قائلاً: «أيها الناس قاتلوهم على دينكم وديناكم»^(٢).

علماً بأن ابن النديم عدّ من مؤلفات لوط بن يحيى الأزدي أبي مخنف كتاب: «دير الجمام وخلع عبد الرحمان بن الأشعث»^(٣).

خرجت إلى الشيعة فيه توقيعات بكل خير

قاله النجاشي بشأن علي بن مهزيار الأهوازي، وأضاف: «وكان ثقة في روايته، لا يطعن عليه، صحيحاً اعتقاده»^(٤).

وروى الكشي عدّة رسائل قد كتبها أبو جعفر الثاني عليه السلام إليه، وفيها: «سرّك الله بالجنة، ورضي عنك برضائي عنك»، وأيضاً: «وأسأل الله أن يحفظك من بين يديك ومن خلفك، وفي كلّ حالانك، فأبشر فإنّي أرجو أن يدفع الله عنك»^(٥). وأرى أنّ هذه التوقيعات وأمثالها تفيد التعديل إن صحّ الطريق إليها، ويتعامل معها مثل ما يتعامل مع الأحاديث المروية بلا فرق.

(١) معجم البلدان ج ٢ ص ٥٠٣.

(٢) الكامل في التاريخ ج ٤ ص ٤٧٨.

(٣) الفهرست لابن النديم ص ١٠٥.

(٤) رجال النجاشي ص ٢٥٣.

(٥) اختيار رجال الكشي ص ٥٥٠ رقم ١٠٤٠.

خرجت فيه توقيعات

قال النجاشي بشأن محمد بن علي السلمغاني: «كان متقدماً في أصحابنا، فحملة الحسد لأبي القاسم الحسين بن روح على ترك المذهب والدخول في المذاهب الردية، حتى خرجت فيه توقيعات، فأخذه السلطان وقتله وصلبه»^(١).

وقد روى الطوسي صورة توقيع بشأن السلمغاني هذا صدر من ناحية المقدسة سنة ٣١٢، قد جاء فيه أنه قد ارتد عن الإسلام وفارقه، وألحد في دين الله، وأدعى ما كفر معه بالخالف جلّ وتعالى، وافتري كذباً وزوراً، وقال بهتاناً وإثماً عظيماً»^(٢). وهذا التوقيع وأمثاله جرح صريح، فلا يؤخذ بحديث السلمغاني هذا بعد ارتداده.

الخزانة للظالمين

قال النجاشي بشأن عبد الله بن سنان بن طريف: «كان خازناً للمنصور والمهدي والهادي والرشيد، كوفي، ثقة، من أصحابنا، جليل، لا يطعن عليه في شيء»^(٣). فقوله رحمه الله: «لا يطعن عليه في شيء» يدل صريحاً على أنّ الخزانة للظالمين لا يعدّ جرحاً عنده.

علماً بأنه لم أعثر على من جرح عبد الله هذا ووطن فيه. وقد ذكره العلامة في القسم الأول من الخلاصة^(٤)، ووثقه المجلسي^(٥)، ومثله

(١) رجال النجاشي ص ٣٧٨.

(٢) الغيبة للطوسي ص ٤١٠.

(٣) رجال النجاشي ص ٢١٤.

(٤) خلاصة الأقوال ص ٦٠٤.

الماحوزي^(٦)، وعدّ الجزائري حديثه في القسم الصحيح^(٧)، وصرّح السيد الخوئي رحمه الله بتعديله^(٨).

وأرى أنّ هذا الوصف بحدّ ذاته - مع غصّ النظر عن عبد الله هذا - جرح، وأنّ كلّ ما يستلزم العون للظالمين هو جرح صريح بشأن الموصوف به، إلاّ إذا عثرنا على قرينة دالة على أنّ ذلك كان عن تقية، أو كان لأجل حفظ حقوق الناس، فلا يعدّ جرحاً.

وقد حدّث القرآن الكريم عن لسان يوسف على نبينا وعليه السلام مخاطباً طاغية زمانه: ﴿قال اجعلني على خزان الأرض إني حفيظ عليهم﴾^(٩).

خطابي

تطلق الخطابيّة على أصحاب محمد بن مقلّاس بن أبي زينب الأجدع أبي الخطاب.

قال سعد بن عبد الله: «وقالت الخطابيّة بتحليل المحارم، وتأولوا في ذلك: ﴿يريد الله أن يخفف عنكم﴾^(١٠)، فقالوا: خفّف عنّا بأبي الخطاب، وأبا حوا الأمّهات والبنات والاخوات والأولاد والذكوران والإناث لأنفسهم ولإخوانهم، وأبطلوا الولادات

(٥) الوجيزة ص ٦٢.

(٦) بلغة المحدثين ص ٣٧٥.

(٧) حاوي الأقوال ج ٢ ص ٧٢.

(٨) معجم رجال الحديث ج ١٠ ص ٢١٣.

(٩) سورة يوسف آية ٥٥.

(١٠) سورة النساء آية ٢٧.

والأنساب، وقالوا هم الذين كانوا من قبل يردّون كزّة بعد كزّة، وتأوّلوا في ذلك قول الله: ﴿بل هم في لبس من خلق جديد﴾^(١)، وقوله: ﴿وللبسنا عليهم ما يلبسون﴾^(٢)، وزعموا أنّ الأسباب من التوالد والنكاح كلّها تلبّيس^(٣).

وقال أيضاً: «وتأوّل الخطابيّة قول الله: ﴿أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبتها﴾^(٤) لكي لا تُعطب أهلها، أن السفينة أبو الخطّاب، وأنّ المساكين أصحابه، وأنّ الملك الذي وراءهم عيسى بن موسى العباسي - وهو الذي قتل أبا الخطّاب - وأنّ أبا عبد الله^(٥) أراد أن يعيننا بلعنه إيّانا في الظاهر وفي الباطن عنى أضدادنا ومن خالفنا، وتأوّلوا في ذكره^(٦) أبا الخطّاب أنّه عن فتادة بن دعامة البصري^(٧) فقيه أهل البصرة - وكان فتادة يأتي أبا جعفر وأبا عبد الله، وكان يكتّى بأبي الخطّاب -، فتأوّل أبو الخطّاب وأصحابه أنّه الذي لعنه أبو عبد الله، وأنّ أبا عبد الله يلبّس على أصحابه ليزيدهم ضلالاً وتيهياً.

فأخبر أبو عبد الله عليه السلام بذلك، فقال: والله ما عنيت إلاّ محمد بن مقلّص ابن أبي زينب الأجدع البرّاء عبد بني أسد، فلعنه الله ولعن أصحابه، ولعن الشاكّين

(١) سورة ق آية ١٥

(٢) سورة الأنعام آية ٩ .

(٣) المقالات والفرق ص ٦٣ .

(٤) سورة الكهف آية ٧٩ .

(٥) أي الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام .

(٦) أي تأوّلوا قول الإمام الصادق عليه السلام: «اللهمّ العن أبا الخطّاب، فإنّه خرّفني قائماً

وقاعدأ وعلى فراشي، اللهمّ أذقه حرّ الحديد»، اختيار رجال الكشي ص ٢٩٠ رقم ٥٠٩ .

(٧) ترجم له ابن حجر، وأزخ ولادته عام ٦١ ووفاته عام ١١٧، تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٥٤٠ .

فيه، ولعن من قال إني أضمر وأبطن غيرهم، ولعن الله من وقف على ذلك وبريء منه»^(١).

وذكر أيضاً قصة ما جرى بينهم وبين عيسى بن موسى العباسي - وكان عاملاً لأبي جعفر المنصور على الكوفة - من الحرب والقتال في مسجد الكوفة، وأنهم قتلوا جميعاً، وكانوا سبعين رجلاً، ولم يفلت منهم إلا أبو سلمة سالم بن مكرم الجمال الملقب بأبي خديجة، وقد تاب بعد ذلك، واسر أبو الخطاب فأتى به عيسى بن موسى فأمر بقتله وصلبه^(٢).

أوضح مما ذكرناه أن الخطابية فرقة ضالة، وأن الخطابي ملعون، فيكون حديثه ضعيفاً.

وذكر العلامة الحلبي جماعة بن سعد الجعفي الصائغ في القسم الثاني من الخلاصة، وقال: «روى عن أبي عبد الله عليه السلام، خرج مع أبي الخطاب وقتل، وهو ضعيف في الحديث، ومذهبه كما ذكرت»^(٣).

وعدّ المجلسي رحمه الله حديثه في القسم الضعيف^(٤)، ومثله الشيخ عبد النبي الجزائري^(٥).

علماً بأننا اعتمدنا في تضعيف جماعة بن سعد هذا على قرينة تؤيد ما قاله ابن

(١) المقالات والفرق ص ٥٤.

(٢) راجع التفاصيل في المقالات والفرق ص ٨١.

(٣) خلاصة الأقوال ص ٢١١، وذكره الفهائي هذا نقلاً عن ابن الغضائري، راجع مجمع الرجال

ج ٢ ص ٤٩.

(٤) راجع الوجيزة ص ٢٦.

(٥) راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ٣٦٤.

الغضائري بشأنه ونقله العلامة كما مرّ، وهي أنّ «جماعة» هذا كان مع «المفضّل» عند أبي عبد الله عليه السلام، ويعرف هذا المعنى من الحديث ٣ من باب أنّ الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون من كتاب الحجّة من أصول الكافي المؤيّد مضمونه بأحاديث اخرى، ذكرت في هذا الباب^(١).

ولولا هذه القرينة لما ضعّفناه، وعلى هذا لم نضعّف «يونس بن بهمن» الذي قال ابن الغضائري بشأنه: «غال خطّابي، يضع الحديث»، ونقله العلامة في الخلاصة^(٢)، لعدم الاعتماد على تضعيفات ابن الغضائري، وعدم وجود مثل هذه القرينة. علماً بأنّ المجلسي رحمه الله قد ضعّف يونس بن بهمن هذا^(٣).

وقال النجاشي بشأن المفضّل بن عمر: «وقيل إنّه كان خطّابياً» بعد أن صرح بأنّه فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعاب به^(٤). وهذا يكفي في جرحه وعدّ حديثه في القسم الضعيف.

خيار

ذكر العلامة الحلّي الحكم بن عبد الرحمان بن أبي نعيم في القسم الأول من الخلاصة وأضاف: «روى ابن عقدة عن الفضل بن يوسف قال: «الحكم بن عبد الرحمان خيار، ثقة ثقة» وهذا الحديث عندي لا اعتمد عليه في التعديل، لكنّه

(١) راجع الكافي ج ١ ص ٢٦٠.

(٢) خلاصة الأقوال ص ٢٦٦.

(٣) راجع الرجيزة ص ١٢٠.

(٤) رجال النجاشي ص ٤١٦.

مرجح»^(١).

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله الحكم هذا بقوله: «مدوح»^(٢).

وروى الكشي بإسناده عن داود الرقي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «شعيب مولى علي بن الحسين عليه السلام، وكان - فيما علمناه - خياراً»^(٣).

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله: «مدوح»^(٤).

وروى الصدوق بإسناده عن أحمد بن يحيى الصوفي قال: «حدثنا أبو غسان»^(٥)
قال: حدثنا مسعود بن سعد الجعفي^(٦) - وكان من خيار من أدركنا - عن يزيد بن أبي زياد».

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله مسعود بن سعد هذا بقوله: «مدوح»^(٧).

وروى الكشي بإسناده عن أبي أحمد وهو ابن أبي عمير عن المفضل بن قيس بن

(١) الخلاصة ص ٦٠.

(٢) الوجيزة ص ٣٩.

(٣) اختيار رجال الكشي ص ١٢٨ رقم ٢٠٥.

(٤) الوجيزة ص ٥٣.

(٥) هو مالك بن إسماعيل بن درهم - ويقال ابن زياد بن درهم - أبو غسان النهدي مولاهم الكوفي الحافظ، ترجم له ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٣٤٩ ونقل عن ابن سعد قوله: «وكان أبو غسان صدوقاً شديداً التشيع» وأرخ وفاته عام ٢١٩ هـ.

(٦) عدّة الطوسي من أصحاب الصادق عليه السلام، رجال الطوسي ص ٣١٧، وترجم له ابن حجر العسقلاني، وعدّ من مشايخه أبا غسان النهدي ونقل عن غير واحد أنه كان من خيار عباد الله. راجع تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٤٢١.

(٧) الوجيزة ص ١٠٨.

رمانة - وكان خياراً^(١) .-

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله المفضل هذا بقوله : «مدوح»^(٢) .

قال العلامة الحلبي بشأن الحارث بن غصين الثقفي الكوفي أبي وهب : « قال ابن عقدة ، عن محمد بن عبد الله بن أبي حكيمة ، عن ابن نمير أنه ثقة ، خيار ، وتوفي سنة ثلاث وأربعين ومئة »^(٣) .

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله الحارث بن غصين هذا بقوله : «مدوح»^(٤) .

خَيْر

جاء هذا وصفاً لجماعة ممن ترجم لهم في الأصول الرجالية، قد صرح بتوثيق خمسة منهم، وهم :

١ - أحمد بن محمد بن أحمد بن طلحة العاصمي، قال النجاشي بشأنه : « كان ثقة في الحديث، سالماً، خيراً »^(٥) .

٢ - أحمد بن يحيى أبو نصر من غلمان العياشي، قال الطوسي بشأنه : « ثقة، خير، فاضل »^(٦) .

(١) اختيار رجال الكشي ص ١٨٤ رقم ٣٢١ وجاء تمام الحديث برقم ٣٢٣، وفيه : « وكان خيراً » .

(٢) الوجيزة ص ١١٠ .

(٣) خلاصة الأقوال ص ٥٥ .

(٤) الوجيزة ص ٢٨ .

(٥) رجال النجاشي ص ٩٣ .

(٦) رجال الطوسي ص ٥٢٠، ذكره بكنيته، وذكره أيضاً في صفحة ٤٣٩ منه باسمه من غير أن

٣ - جعفر بن عثمان بن زياد الرواسي، روى الكشي بشأنه وجماعة آخرين أنهم فاضلون، خيار، ثقات^(١).

٤ - صدقة بن بندار القمي، قال النجاشي بشأنه: «كان ثقة، خيراً»^(٢).

٥ - ضريس بن عبد الملك بن أعين، روى الكشي بشأنه: «خَيْر، فاضل، ثقة»^(٣).
وأما من لم يصرِّح بتوثيقه منهم فهم:

١ - إبراهيم بن أبي الكرام الجعفري، قال النجاشي بشأنه: «كان خيراً»^(٤) وذكره العلامة في القسم الأول من رجاله^(٥)، وعدّه المجلسي رحمه الله من الممدوحين^(٦)، ومثله الماحوزي^(٧)، وذكره الجزائري في القسم الحسن^(٨).

٢ - أحمد بن إبراهيم المعروف بعلان الكليني، قال الطوسي بشأنه: «خَيْر، فاضل من أهل الري»^(٩)، وذكره العلامة في القسم الأول من رجاله^(١٠)، وعدّه المجلسي من

→ يذكر بشأنه شيئاً.

(١) اختيار رجال الكشي ص ٣٧٢ رقم ٦٩٤.

(٢) رجال النجاشي ص ٢٠٤.

(٣) اختيار رجال الكشي ص ٣١٣ رقم ٥٦٦.

(٤) رجال النجاشي ص ٢١.

(٥) خلاصة الأقوال ص ٦.

(٦) راجع الوجيزة ص ٥.

(٧) راجع بلغة المحدثين ص ٣٢٢.

(٨) حاوي الأقوال ج ٣ ص ٨٥.

(٩) رجال الطوسي ص ٤٣٨.

(١٠) خلاصة الأقوال ص ١٨ وفيه «من أهل الدين» بدل «من أهل الري».

الممدوحين^(١)، ومثله الماحوزي^(٢)، وذكره الجزائري في القسم الحسن^(٣).

٣ - إلياس الصيرفي، قال العلامة بشأنه: «خير»^(٤).

علماً بأن السيد الخوئي رحمه الله قد صرح باتحاد إلياس هذا مع إلياس بن عمرو الصيرفي - جدّ الحسن بن علي بن زياد الوشاء من أمّه - وأنّ كلمة «خير» وصف للحسن هذا لا لإلياس، وقد اشتبه الأمر على العلامة^(٥).

٤ - بيان الجزري أبو أحمد، قال النجاشي بشأنه: «قال محمد بن عبد الحميد: كان خيراً، فاضلاً»^(٦)، وذكره العلامة في القسم الأول من الخلاصة^(٧)، وعدّه المجلسي من الممدوحين^(٨)، ومثله الماحوزي^(٩)، وعدّ الجزائري حديثه في القسم الحسن^(١٠).

٥ - داود بن النعمان الأنباري، وقد روى الكشي بأنه: خير، فاضل^(١١)، وذكره

(١) الوجيزة ص ٨.

(٢) بلغة المحدثين ص ٣٢٦.

(٣) حاوي الأقوال ج ٣ ص ٩٢.

(٤) خلاصة الأقوال ص ٣٢.

(٥) راجع معجم رجال الحديث ج ٣ ص ٢٣٠ - ٢٣١.

(٦) رجال النجاشي ص ١١٣.

(٧) خلاصة الأقوال ص ٢٨.

(٨) الوجيزة ص ٢٢.

(٩) بلغة المحدثين ص ٣٣٧.

(١٠) حاوي الأقوال ج ٣ ص ٩٤.

(١١) اختيار رجال الكشي ص ٦١٢ رقم ١١٤١.

العلامة في القسم الأول من الخلاصة، وأضاف قائلاً: «أخو علي بن النعمان، ثقة، عين»^(١).

علماً بأنه رحمه الله قد استفاد هذا التعديل من كلام النجاشي في ترجمة أخيه علي هذا حيث قال: «وأخوه داود أعلامه» ثم وثق علياً هذا^(٢).

فأخذ رحمه الله وجه التفضيل في لفظة أعلامه بأنه أعلامه في التعديل، وإلى هذا أشار العلامة المجلسي حيث ذكر داود بن النعمان هذا، ورمز له بـ«ح» أي أنه من الممدوحين، ثم قال: «ووثقه العلامة، ولعله أقوى»^(٣)، ويبدو من عدّ الماحوزي له من الثقات^(٤)، أنه رحمه الله قد قطع بأن وجه التفضيل هو التعديل.

لكن عبارة النجاشي ليست صريحة في التعديل، لاحتمال أن يكون داود أعلام من علي في العمر، فعليه يكون حديثه من قسم الحسن اعتماداً على ما قاله الكشي وقد مرّ كلامه قبل قليل.

ويؤيده أنّ الجزائري قد عدّ حديث داود هذا في القسم الصحيح، ولم يستشهد بهذا التفضيل، بل اعتمد على تعديل العلامة هذا، وصرّح بعدم وجود لفظة ثقة في نسخ رجال النجاشي، واحتمل أن يكون ذلك قد سقط منها^(٥).

٦ - علي بن إسماعيل الدهقان، قال الطوسي بشأنه: «زاهد، خير، فاضل»^(٦).

(١) خلاصة الأقوال ص ٦٩.

(٢) رجال النجاشي ص ٢٧٤.

(٣) الوجيزة ص ٤٥.

(٤) بلغة المحدثين ص ٣٥٩.

(٥) راجع حاوي الأقوال ج ١ ص ٣٦٨.

(٦) رجال الطوسي ص ٤٧٨.

وذكره العلامة في القسم الأول من رجاله^(١).

وعده المجلسي من الممدوحين^(٢)، ومثله الماحوزي^(٣)، وعدّ الجزائري حديثه في القسم الحسن^(٤).

٧ - محمد بن إبراهيم علّان الكوفي، قال الطوسي بشأنه: «خير»^(٥)، وذكره العلامة في القسم الأول من رجاله^(٦).

وعده المجلسي من الممدوحين^(٧)، ومثله الماحوزي^(٨)، وعدّ الجزائري حديثه في القسم الحسن^(٩).

ظهر ممّا ذكرناه بشأن هؤلاء السبعة الموصوفين بـ «خير»، أنّ هذا الوصف يدلّ على المدح، وأنّ حديث الموصوف به يعدّ حسناً.

ومثله وصف «فاضل»، وقد جاء معاً في سبعة من الموارد التي ذكرناها.

علماً بأنّ الشيخ حسين والد البهائي قد عدّ أحاديث الموصوفين بهذا الوصف في

(١) خلاصة الأقوال ص ٩٤.

(٢) الوجيزة ص ٧٠.

(٣) بلغة المحدثين ص ٣٨١.

(٤) راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ١١٤.

(٥) رجال الطوسي ص ٤٩٦.

(٦) خلاصة الأقوال ص ١٤٨.

(٧) الوجيزة ص ٨٧.

(٨) بلغة المحدثين ص ٤٠٠.

(٩) راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ١٣٤.

قسم الحسن^(١).

وقال مؤلف الطرائف: «خير، وصالح، وهما يفيدان المدح البليغ، بل يدلان على الوثاقة، بل الأعلى منها، كما هو المتعارف عند إطلاقهما في المحاورات، والله أعلم بالصواب»^(٢).

هذا وقد جاء محمد بن أحمد بن خاقان النهدي المعروف بحمدان أيضاً موصوفاً بهذا الوصف، وصفه الكشي بهذا بعد أن وثقه^(٣)، لكن يقدم عليه جرح النجاشي حيث وصفه قائلاً: «مضطرب»^(٤)، بناءً على القول بتقديم قول الجارح على المعدل إذا كانت النفس تطمئن إليه.

(١) راجع وصول الأختيار ص ١٩٢.

(٢) طرائف المقال ج ٢ ص ٢٦٦.

(٣) اختيار رجال الكشي ص ٥٣٠ رقم ١٠١٤.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٤١.

حرف الدال

دعا عليه أحد المعصومين عليهم السلام

كان أحمد بن الخضيب ممن دعا عليه الإمام الهادي عليه السلام، فأخذه الله عزَّ وجلَّ^(١).

ودعا الإمام الصادق عليه السلام على داود بن علي لما قتل معلى بن خنيس، فهلك داود على أثر دعائه عليه السلام^(٢).

ولا شك أنَّ هذا النوع من الدعاء جرح بشأن المدعوِّ عليه، فعليه يكون أحمد بن الخضيب وداود بن علي المذكورين من المذمومين.

دعا له رسول الله صَلَّى الله عليه وآله

قال الطوسي بشأن عبد الله بن أبي طلحة، وقد عدّه من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام: «وهو الذي دعا له رسول الله صلى الله عليه وآله يوم حملت به أمّه»^(٣).

وذكره العلامة في القسم الأول من رجاله^(٤).

وعدّ الجزائري حديثه في القسم الضعيف^(٥).

وقال العلامة المامقاني: «وتضعيف من دعى له النبي صلى الله عليه وآله يوم حملت به أمّه خلاف الإنصاف: فتأمل، كي يظهر لك أنَّ المنقول إنما هو دعاؤه صلى

(١) الكافي ج ١ ص ٥٠١ ذيل حديث ٦ من باب مولد أبي الحسن على بن محمد عليه السلام.

(٢) الكافي ج ٢ ص ٥١٣، الحديث ٥ باب الدعاء على العدو.

(٣) رجال الطوسي ص ٥٠.

(٤) خلاصة الأقوال ص ١٠٤.

(٥) راجع حاوي الأقوال ج ٤ ص ٧٢.

الله عليه وآله لأبويه في عرسهما، ولم ينقل دعاؤه لعبدالله هذا . نعم روت العامة أنه صلى الله عليه حنكته عند ولادته بريقه المبارك^(١)، قيل ولذا ما كان في الأنصار ناشيء أفضل منه، وولد له عشرة أولاد كلهم قد قرأوا القرآن، وروى أكثرهم العلم، وعلى كل حال لا ينبغي الشك في كونه من شيعة علي عليه السلام، لشهوده معه صفتين، وعدّ العلامة له في القسم الأول يثبت حسنه أقلاً، وقيل قتل عبد الله هذا بفارس، وقيل مات بالمدينة في خلافة الوليد بن عبد الملك^(٢) .

علماً بأنّ كلام الطوسي - الذي مرّ - ظاهر في أنّ الرسول صلى الله عليه وآله قد دعا لعبد الله بن أبي طلحة هذا، وهو كاف في اعتبار الرجل وفي عدّ حديثه من الحسن .

وقال الطوسي بشأن عرفة المدني، وقد عدّه من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام : «وكان رسول الله صلى الله عليه وآله دعاه، وقال اللهم بارك له في صفتته»^(٣) .

وذكر العلامة هذا النصّ بشأن عرفة الأزدي الذي ذكره الطوسي قبل عرفة المدني هذا، وذلك في القسم الأول من رجاله^(٤) .

وظاهر هذا أنه رحمه الله قد عدّ هذا الوصف مدحاً بشأن الموصوف به .
وذكر الشيخ عبد النبي الجزائري «عرفة المدني» في القسم الضعيف، ثم نبّه على ما وقع فيه العلامة رحمه الله من السهو حيث وصف عرفة الأزدي بهذا الوصف بدل

(١) صرّح بهذا ابن حجر في ترجمته من تهذيب التهذيب ج ٣ ص ١٧٥ .

(٢) تنقيح المقال ج ٢ ص ١٦٤ .

(٣) رجال الطوسي ص ٤٧ .

(٤) خلاصة الأفعال ص ١٣١ .

عرفة المدني (١).

وظاهر هذا أنّ الجزائري هذا لم ير لهذا الوصف دلالة على حسن الموصوف به . لكن لولا حظنا جلالة الرسول صلى الله عليه وآله وقدسيّة نفسه الزاكية، وما يخلف دعاؤه من أثر في نفس المدعوّ له لأذعنّا بأنّ هذه الدعوات لها تأثيرها الخاصّ، فتكون مدحاً للمدعوّ له، فيكون حديثه حسناً .

ومثله في الدلالة على المدح دعوات سائر المعصومين عليهم السلام بحقّ الأشخاص، كدعاء أبي الحسن عليه السلام بشأن ابن بند والعاصمي، كما جاء في رجال الكشي (٢).

وقد ذكر العلامة قدّس سرّه ابن بند هذا في القسم الأول من رجاله (٣).

دعاه المعصوم عليه السلام

روى الكشي بإسناده عن بشر بن طرخان النحاس أنّه قال أن الصادق عليه السلام : « دعاء لي فقال : أنمى الله ولدك وكثّر مالك ، فرزقت من ذلك ببركة دعاءه ، ونشبت من الأولاد ما قصرت عنه الامنيّة » (٤).

ووصف شيخنا المجلسي عليه السلام بشر بن طرخان هذا بقوله : « ممدوح » (٥) . وروى الكشي بإسناده إلى هشام بن إبراهيم الختلي أنّه ذكر أنّ أبا الحسن عليه السلام قال

(١) راجع حاوي الأقوال ج ٤ ص ١٦٩ .

(٢) اختيار رجال الكشي ص ٦٠٣ رقم ١١٢٢ .

(٣) خلاصة الأقوال ص ١٩٠ .

(٤) اختيار رجال الكشي ص ٣١١ - ٣١٢ رقم ٥٦٣ .

(٥) الوجيزة ص ٢٠ .

مخاطباً لجعفر بن عيسى بن عبيد بن يقطين : « ما أعلمكم إلا على هدى ، جزاكم الله عن الصحبة القديمة والحديثة خيراً »^(١) .

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله جعفر بن عيسى بن يقطين بقوله : « ممدوح »^(٢) . وقال النجاشي بشأن حمدان بن المعافى : « قال ابن معمر : إنَّ أبا الحسن موسى والرضا عليهما السلام دَعَا له »^(٣) .

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله : « ممدوح »^(٤) .

وروى الكشي بإسناده عن زيد الشحام - في حديث أنَّ أبا عبد الله عليه السلام قال له : « يا شحَّام إني طلبت إلى إلهي في سدير وعبد السلام بن عبد الرحمان - وكانا في السجن - فوهبهما لي وخلي سبيلهما »^(٥) .

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله سدير بن حكيم الصيرفي هذا وعبد السلام بن عبد الرحمان الأزدي بقوله : « ممدوح »^(٦) .

وروى الكشي بإسناده عن بشير وإسناده أيضاً عن الحارث بن المغيرة ، قال : قلنا لأبي عبد الله عليه السلام : إنَّ عبد الله بن عجلان مرض مرضه الذي مات فيه ، وكان يقول : « إني لأموت من مرضي هذا » فقال أبو عبد الله عليه السلام : « أيها أيها أنتي »^(٧)

(١) اختيار رجال الكشي ص ٤٩٨ - ٤٩٩ رقم ٩٥٦ .

(٢) الوجيزة ص ٢٥ .

(٣) رجال النجاشي ص ١٣٨ .

(٤) الوجيزة ص ٤٠ .

(٥) اختيار رجال الكشي ص ٢١٠ رقم ٣٧٢ .

(٦) الوجيزة ص ٤٩ و ٦٠ .

(٧) في المصدر : « إنَّ » بدل « أنتي » وفي الهامش منه نقلاً عن نسخة : « أنتي » وهو الأنسب .

ذهب ابن عجلان - لا عَرَضَهُ اللهُ قَبِيحاً من عمله - إنَّ موسى بن عمران اختار قومه سبعين رجلاً. فلَمَّا أخذتهم الرجفة كان موسى أول من قام منها، فقال: يا رب أصحابي، قال: يا موسى إني ابذلُك منهم خيراً، قال: ربِّ إني وجدت ربحهم وعرفت أسماءهم - قال ذلك ثلاثاً - فبعثهم اللهُ أنبياءً»^(١).

وذكر السيد الخوئي رحمته الله بأنَّ هذه الرواية تدلُّ على صحَّة ما ذكره ابن شهر آشوب من أنَّ عبد الله بن عجلان كان من خواصِّ أصحاب الصادق عليه السلام^(٢).

ووصف شيخنا المجلسي رحمته الله عبد الله بن عجلان بقوله: «ممدوح»^(٣).

وروى الكشي بإسناده عن محمد بن الفرغ أنَّ أبا الحسن عليه السلام قد دعا لعيسى بن جعفر بن عاصم^(٤).

وذكر العلامة الحلبي عيسى بن جعفر هذا وقال: «روى الكشي: أنَّ أبا الحسن عليه السلام دعا له، وفي الطريق أحمد بن هلال، وهو عندي ضعيف، فهذه الرواية لا توجب تعديلاً، لكنَّها عندي من المرجَّحات»^(٥).

ووصفه شيخنا المجلسي رحمته الله بقوله: «ممدوح»^(٦).

وروى الكشي بإسناده عن يزيد بن إسحاق شعر أنَّ الرضا عليه السلام دعا لأخيه محمد

(١) اختيار رجال الكشي ص ٢٤٣ رقم ٤٤٥.

(٢) اختيار رجال الكشي ص ٢٤٣ رقم ٤٤٥.

(٣) الوجيزة ص ٦٣.

(٤) اختيار رجال الكشي ص ٢٠٣ رقم ١١٢٢.

(٥) الخلاصة ص ١٢١ - ١٢٢.

(٦) الوجيزة ص ٨٠.

حتى قال بالحق^(١).

ووصف شيخنا المجلسي رحمته الله محمد بن إسحاق شعر بقوله: «مدوح»^(٢).

دَلَّسَهُ

قال النجاشي في ترجمة عبّاد العصفري: «كان أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله رحمه الله يقول: سمعت أصحابنا يقولون: إنّ عبّاداً هو عبّاد بن يعقوب، وإنّما دَلَّسَهُ أبو سميئة»^(٣).

وأبو سميئة هو محمد بن علي بن إبراهيم القرشي، وقد قال النجاشي بشأنه: «ضعيف جداً، فاسد الاعتقاد، لا يعتمد في شيء»^(٤).

وقال الطوسي بشأنه: «له كتب، وقيل إنّها مثل كتب الحسين بن سعيد، أخبرنا بذلك جماعة عن ابي جعفر ابن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن أبي القاسم، عنه، إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو أو تدليس، أو ما ينفرد به ولا يعرف من غير طريقه»^(٥).

وقال الطريحي في معنى التدليس: «كتمان عيب السلعة من المشتري، يقال دَلَّسَ البائع تدليساً: كتم عيب السلعة» ثم قال: «والدَّلَّسَةُ بالضم الخديعة»^(٦).

(١) اختيار رجال الكشي ص ٦٠٥-٦٠٦ رقم ١١٢٦.

(٢) الوجيزة ص ٩٠.

(٣) رجال النجاشي ص ٢٩٣.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٣٢.

(٥) الفهرست للطوسي ص ١٤٦.

(٦) مجمع البحرين ج ٤ ص ٧١.

وعدّ الشهيد رحمه الله الحديث المدكّس - بفتح اللام - من أقسام الحديث الضعيف، وذكر في أقسام التدليس ما معناه :

التدليس تارة في الإسناد، واخرى في الشيوخ على حدّ تعبيره .

وقسم التدليس في الإسناد على قسمين :

١ - أن يقع في ابتداء السند، بأن يروي عمّن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه، على وجه يوهّم أنّه سمعه منه .

٢ - أن يقع في وسط السند، بأن يُسقط من بعد شيخه رجلاً ضعيفاً أو صغير السنّ .

وأما التدليس في الشيوخ، وهو أن يروي حديثاً عن شيخ سمع منه، لكن لا يحبّ أن يُعرف ذلك الشيخ، فيسميه أو يكنّيه باسم أو بكنية غير معروف بهما، أو ينسبه إلى بلد أو قبيلة لا يُعرف بهما، أو يصفه بما لا يُعرف به .

وقال رحمه الله بشأن المدكّس في ابتداء السند : «وشأنه بحيث يصير مدكّساً لا كذباً أن لا يقول حدّثنا، ولا أخبرنا وما أشبههما، لأنّه كذب، بل يقول قال فلان، أو عن فلان ونحوه كحدّث فلان أو أخبر، حتّى يوهّم أنّه أخبره، والعبارة أعمّ من ذلك، فلا يكون كاذباً» .

ثم قال أيضاً بشأن القسم الأول من التدليس، أي التدليس في الإسناد بقسميه: «والقسم الأول من التدليس مذموم جدّاً، لما فيه من إيهاّم اتّصال السند مع كونه مقطوعاً، فيترتّب عليه أحكام غير صحيحة، حتى قال بعضهم : التدليس أخو الكذب .

وقال بشأن التدليس في الشيوخ: «وأمره أي القسم الثاني من التدليس أخفّ ضرراً من الأول، لأنّ ذلك الشيخ مع الإعراب به إمّا أن يُعرف فيترتّب عليه ما يلزمه من ثقة

أو ضعف، أو لا يُعرف فيصير الحديث مجهول السند، فيردّ، لكن فيه تضييع للمروي عنه، وتوعير لطريق معرفة حاله، فلا ينبغي للمحدّث فعل ذلك،^(١).

اتّضح من هذا التقسيم أنّ ما ذكرناه في أول هذا الفصل نقلاً عن النجاشي بشأن تدليس أبي سميئة هو من قسم التدليس في الشيوخ.

حكم التدليس

إنّ الحكم بجرح أو بعدم جرح المدّلس يتبع معنى التدليس، فمن فسّره بأنّه تمويه والتمويه ليس من أقسام الكذب، وغير قادح في العدالة، يأخذ بحديث المدّلس إذا لم يقطع بأنّه مدّلس.

وأما من فسّره بأنّه كذب، والكذب قادح في العدالة، لا يأخذ بهذا الحديث، سواء قطع بالتدليس فيه أو لم يقطع به.

وبناءً على هذين التفسيرين يمكننا أن نحصل على الأقوال التالية في حكم التدليس:

١ - ردّ مطلق حديث المدّلس، سواء قطع بالتدليس فيه أو لم يقطع به، لجرح المدّلس، وهذا بناءً على التفسير بأنّ التدليس كذب.

٢ - ردّ الحديث المدّلس، وقبول ما لم يكن كذلك، لعدم جرح المدّلس، لأنّ المفروض كونه ثقة من دون التدليس، وهذا بناءً على التفسير بأنّ التدليس تمويه وليس بكذب.

٣ - القول بالتفصيل، وقد ذهب إليه الشهيد رحمه الله، وهو: أنّه يقبل حديثه إذا عبّر بما يقتضي الاتصال كأن يقول: «حدّثنا»، أو «أخبرنا»، ويُرَدّ إذا عبّر بما يحتمل

(١) الدراية ص ٥١ - ٥٢.

الاتصال وعدمه، كأن يقول: «عن فلان» أو «قال فلان»، أو «حدّث فلان»، أو «أخبر فلان»، وقد صرّح هو رحمه الله بأنّ «مرجع هذا التفصيل إلى أنّ التدليس غير قاذح في العدالة»^(١).

وأرى أنّ هذا التفصيل حسن، بشرط أن نقطع بأنّ المدّلس لا يتجاوز الحدّ، فيعتبر في غير المدّلس بـ «حدّثنا»، أو «أخبرنا» وفي المدّلس بما يعرف منه التدليس. وكيف يمكننا القطع بهذا بعد ما عرفنا منه التدليس والتمويه ولو في الجملة؟، وكيف يحرز منه عدم التدليس في التعبير؟.

إذن لا يصحّ في قبول هذا النوع من الحديث أن يكتفى فيه بتعبير المدّلس، بل لابدّ من قرائن أخرى تطمئنّ إليها النفس بأنّ هذا الحديث غير مدّلس، كي يؤخذ به، حتّى لو فرضنا بأنّ التدليس تمويه، وليس بكذب.

والذي أراه أنّ التدليس كذب، وأنّ حديث المدّلس ضعيف، يتعامل معه كما يتعامل مع سائر الأحاديث الضعيفة.

علماً بأنّ التعبير بـ «عن فلان»، أو «قال فلان» في أول السند يحتمل السماع وعدمه، فإذا كان السماع ممكناً لا يحكم عليه بالتدليس.

قال الشيخ حسين والد البهائي بهذا الشأن: «ولو احتمل سماعه منه لم يحكم عليه بالتدليس، حملاً للمسلم على الصّحة»^(٢).

(١) راجع الدراية ص ٥٢.

(٢) وصول الأختيار ص ١١٤.

ديّن

قاله الطوسي بشأن محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي^(١)، وقد وثقه النجاشي^(٢)، فلا حاجة إلى التمسك بهذا الوصف في تعديل ابن جرير هذا. ووصف الطوسي محمد بن يوسف بن يعقوب الجعفري بقوله: «الدين الزاهد»^(٣).

وذكره العلامة في القسم الأول من الخلاصة ولم يعلق عليه بشيء^(٤). وعدّه المجلسي من الممدوحين^(٥)، ومثله الماحوزي^(٦). وظهره أنّ الوصف هذا يدلّ عندهما على أكثر من المدح. وعدّ الشيخ عبد النبي الجزائري حديث محمد بن يوسف هذا في القسم الصحيح^(٧)، وظهره أنّه رحمه الله عرف التعديل من هذا الوصف. علماً بأنّ المجلسي رحمه الله قد وثق محمد بن عبد الله بن زرارة بن أعين^(٨)، وقد قال بشأنه علي بن الريان: «والله محمد بن عبد الله أصدق عندي لهجة من أحمد

(١) الفهرست للطوسي ص ١٥٨.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٧٦.

(٣) رجال الطوسي ص ٤٩٨.

(٤) خلاصة الأقوال ص ١٤٨.

(٥) الوجيزة ص ١٠٥.

(٦) بلغة المحدثين ص ٤١٦.

(٧) راجع حاوي الأقوال ج ٢ ص ٢٨٨.

(٨) راجع الوجيزة ص ٩٨.

ابن الحسن^(١)، فإنه رجل فاضل، دَيْن^(٢)، وليس تعديل المجلسي هذا بسبب وصف «دَيْن» وحده، بل بسبب وصف «أصدق لهجة» .

هذا وقد وصف الماحوزي رحمه الله محمد بن عبد الله بن زرارة هذا بقوله : «ممدوح، كالثقة»، ثم أضاف في الهامش : «بل لا يبعد توثيقه كما بيّنناه في حواشي الخلاصة، وبه جزم شيخنا المعاصر، وقبله الشيخ عبد النبي في الحاوي»^(٣) .
 وذكره الشيخ عبد النبي هذا في القسم الصحيح، وأضاف - بعد أن ذكر جملة : «وكان والله محمد بن عبد الله أصدق عندي لهجة من أحمد بن الحسن، فإنه رجل فاضل، دَيْن» نقلاً عن ابن داود^(٤) - : «وهذا الكلام من ابن داود الثقة صريح في توثيقه»^(٥) .

وقال العلامة المامقاني بشأن هذا الوصف : «قولهم : دَيْن، ولا شبهة في دلالة على المدح المعتدّ به المقارب للتوثيق، بل يحتمل دلالة على ذلك، لأنّ الدَيْن لا يطلق إلاّ على من كان ملتزماً بجميع أحكام الدين، ومن كان ذلك فهو عدل»^(٦) .
 ظهر ممّا ذكرناه أنّ الجزم بأنّ هذا الوصف وحده يدلّ على التعديل ممّا لا دليل

(١) هو أحمد بن الحسن بن علي بن فضال .

(٢) رجال النجاشي ص ٣٦، ترجمة الحسن بن علي بن فضال، وقد كان صدر الكلام هذا في نسختنا مشوّشاً فصحّحناه وفقاً لما جاء في النسخة التي اعتمدها السيد الخوئي، راجع معجم

رجال الحديث ج ٥ ص ٤٥ .

(٣) بلغة المحدّثين ص ٤٠٩ .

(٤) ليس هذا كلام ابن داود، بل هو كلام علي بن الريان، راجع معجم رجال الحديث ج ٤٥٥ .

(٥) حاوي الأقوال ج ٢ ص ٢٣٩ .

(٦) مقباس الهداية ج ٢ ص ٢٤٧ .

عليه .

والصحيح فيه أنه لا يدلّ على أكثر من المدح، فيكون حديث الموصوف به حسناً، ومثله جملة: «كان يتدين» التي جاءت وصفاً لموسى بن الحسن بن محمد بن العباس المعروف بابن كبرياء^(١)، وأيضاً جملة «له فضل ودين» التي وُصف بها أبو يحيى الموصلّي زكريا كوكب الدم^(٢).

(١) راجع رجال النجاشي ص ٤٠٧ .

(٢) راجع اختيار رجال الكشي ص ٦٠٦ رقم ١١٢٧ .

حرف الذال

ذكره أصحابنا بالضعف

قاله النجاشي بشأن إسماعيل بن يسار الهاشمي^(١).
 وذكره العلامة في القسم الثاني من رجاله^(٢)، وضعفه المجلسي رحمه الله^(٣)،
 وعدّ الجزائري حديثه في القسم الضعيف^(٤).
 وأرى أنّه لا فرق بين هذا الوصف وبين وصف «ضعيف» في الدلالة على الجرح.

ذكره بعض أصحابنا في الغلاة

قاله النجاشي بشأن علي بن حسان بن كثير الهاشمي بعد أن وضعفه^(٥).
 وذكره العلامة في القسم الثاني من الخلاصة^(٦)، وضعفه المجلسي^(٧)، وعدّ
 الجزائري حديثه في القسم الضعيف^(٨).
 وأرى أنّ هذا النّص وحده يكفي في إثبات غلوّه وفساد مذهبه، ومع تضعيف
 النجاشي له - كما مرّ - يعدّ حديثه ضعيفاً.

(١) رجال النجاشي ص ٢٩.

(٢) خلاصة الأقوال ص ٢٠٠.

(٣) الوجيزة ص ١٧.

(٤) راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ٢٦٠.

(٥) رجال النجاشي ص ٢٥١.

(٦) خلاصة الأقوال ص ٢٣٤.

(٧) الوجيزة ص ٧٠.

(٨) راجع حاوي الأقوال ج ٤ ص ٣٧.

ذكره سعد في طبقات الشيعة

قال النجاشي في محمد بن يحيى المغيثي: «ذكره سعد في طبقات الشيعة»^(١).
 ووصفه شيخنا المجلسي رحمته الله بقوله: «مدوح»^(٢).

ذكره شيوخنا في أصحاب الأصول

قاله النجاشي بشأن إبراهيم بن مسلم بن هلال الضرير، بعد أن وثقه^(٣)، ولا حاجة إلى التمسك بهذا النص في تعديله بعد هد التعديل الصريح.
 ومعنى هذه الجملة أن إبراهيم هذا له أصل، وقد رواه عنه حميد بن زياد المتوفى عام ٣١٠، كما صرح به النجاشي في طريقه إلى إبراهيم هذا.
 واحتمل العلامة الطهراني أن يكون هذا الأصل من الأفراد القليلة من الأصول التي ألفت بعد عصر الإمام الصادق عليه السلام^(٤).
 ويبدو من هذا أنه رحمه الله كان قد ذهب إلى القول بأن أكثر الأصول قد ألفت في عصر الإمام الصادق عليه السلام.
 علماً بأننا قد ذكرنا الأقوال في معنى الأصل تحت عنوان «أصحاب الأصول» في القسم التوثيقات العامة من هذا الكتاب.

(١) رجال النجاشي ص ٤٠٤.

(٢) الوجيزة ص ١٠٦.

(٣) رجال النجاشي ص ٢٥.

(٤) الذريعة ج ٢ ص ١٣٧.

ذكره الغلاة

قاله العلامة بشأن عمر بن المختار الخزاعي وأضاف: «لا يعرف»^(١).
 وحكى القهطاني هاتين الجملتين بشأن عمر بن المختار هذا نقلاً عن ابن
 الغضائري^(٢).
 وأرى أنّ مجرد ذكر الغلاة للشخص لا يكون طعنًا فيه، لأنهم قد رووا عن كثير من
 الأجلاء، وذكروهم.
 وأما قوله: «لا يعرف» وإن كان تصريح بجهالة عمر بن المختار هذا، إلا أنّ جرح
 ابن الغضائري ممّا لا يعتنى به، لإفراطه في ذلك.
 علماً بأنّ الشيخ عبد النبي الجزائري قد عدّ عمر هذا في القسم الضعيف، وذلك
 اعتماداً على ما قاله العلامة^(٣)، وقد مرّ كلامه نقلاً عن الخلاصة.

ذكره محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب في الواقعة

قاله النجاشي بشأن موسى بن حمّاد الطيالسي^(٤).
 وذكره العلامة في القسم الثاني من رجاله^(٥)، وضعفه المجلسي رحمه الله^(٦)،

(١) خلاصة الأقوال ص ٢٤١.

(٢) مجمع الرجال ج ٤ ص ٢٦٦.

(٣) راجع حاوي الأقوال ج ٤ ص ١٣٥.

(٤) رجال النجاشي ص ٤١٠.

(٥) خلاصة الأقوال ص ٢٥٨.

(٦) الوجيزة ص ١١٢.

وعَدَّ الشيخ عبد النبي الجزائري حديثه في القسم الضعيف^(١)، وذكره ابن داود في عداد الواقفة^(٢).

وأرى أنَّ حديث الرجل ضعيف، لأنَّ ابن أبي الخطاب هذا عدَّه في الواقفة، ولمَّا لم يصرَّح بتوثيقه في كتب الرجال فيكون حديثه ضعيفاً لا موثقاً.
 علماً بأننا قد ذكرنا في هذا الكتاب أنَّ أحاديث أصحاب المذاهب الفاسدة ضعيفة، سواء صرَّح بضعفهم أو لم يصرَّح به، لأنَّ فساد المذهب بحدِّ ذاته جرح.

(١) راجع حاوي الأقوال ج ٤ ص ٣٠١.

(٢) رجال ابن داود ص ٢٨٨.

الفهرس

٩	الإهداء
	تمهيد
١٣	منهج التأليف
١٤	ترتيب الكتاب

كليات علوم الحديث

١٩	تعريف الخبر والرواية والحديث
٢١	الدراية وعلم الحديث
٢٣	الحاجة إلى علم الحديث
٢٤	كيفية وجود حديث المعصوم عليه السلام
٢٤	١ - قول المعصوم عليه السلام
٢٥	الوصول إلى قول المعصوم عليه السلام
٣٠	٢ - فعل المعصوم عليه السلام
٣١	٣ - تقرير المعصوم عليه السلام
٣٤	كتابة الحديث
	طرق تحقل الحديث:
٣٧	١ - السماع من لفظ الشيخ
٣٧	٢ - القراءة على الشيخ

٣٨ الإجازة.	٣
٣٩ المناولة	٤
٣٩ الكتابة	٥
٤٠ الإعلام.	٦
٤٠ الوصية بالكتب.	٧
٤١ الوجادة	٨
٤١ الحاجة إلى معرفة طرق تحمّل الحديث	٤١

شروط قبول الحديث:

٤٢ التكليف	١
٤٣ الإسلام	٢
٤٥ الإيمان.	٣
٤٦ العدالة	٤
٥٠ الضبط	٥

أسباب الاختلاف في الحديث:

٥٣ التقيّة	١
٥٧ عدم حفظ الحديث على وجهه.	٢
٦٠ نقل الحديث بالمعنى	٣
٦٥ قصور الفهم والتسامح في أداء الحديث.	٤
٦٧ ضياع القرائن وخروج الكلام من سياقه بتقطيع الحديث	٥

وقوع العلل في الحديث

العلل في سند الحديث:

- ١ - التصحيف ٧٣
- ٢ - القلب ٧٣
- ٣ - الزيادة ٧٤
- ٤ - النقص ٧٤
- العلل في متن الحديث ٧٥

وضع الحديث

أسباب وضع الحديث:

- ١ - تقوية سلطان الظلمة ٨٢
- ٢ - التقرب إلى الملوك وأبناء الدنيا ٨٣
- ٣ - الاسترزاق بوضع الحديث ٨٤
- ٤ - الإفساد في الشريعة بالبدع ٨٥
- ٥ - نصرة الفرق الضالة ٨٦
- ٦ - ترغيب الناس إلى الخير ٨٧

الجرح والتعديل

- جواز الجرح ٨٩
- اشتراط النص الخاص في التعديل ٩١
- اشتراط العدد في الجرح والتعديل ٩٢
- اشتراط ذكر السبب في الجرح دون التعديل ٩٤
- من شرائط الجرح ٩٦
- حكم تعارض الجرح والتعديل ٩٦
- حكم من لم يرد بشأنه شيء ٩٨

أصحاب الجرح والتعديل:

- ١ - ابن فضال ١٠١
- ٢ - الفضل بن شاذان ١٠٢
- ٣ - البرقي ١٠٣
- ٤ - سعد بن عبد الله ١٠٤
- ٥ - ابن عقدة ١٠٥
- ٦ - ابن الوليد ١٠٧
- ٧ - أبو غالب الزراري ١٠٨
- ٨ - أبو عمرو الكشي ١٠٩
- ٩ - الشيخ المفيد ١١٠
- ١٠ - ابن نوح ١١١
- ١١ - النجاشي ١١٢
- ١٢ - الشيخ الطوسي ١١٣
- ١١٤ الاعتماد على أصحاب الجرح والتعديل
- ١١٨ منهج القدماء في الجرح والتعديل
- ١٢١ توثيق المتأخرين
- ١٢٣ تنوع الحديث
- ١٣٠ معايير تنوع الحديث
- ١٣٢ المناهج في تنوع الحديث
- ١٣٢ - ١ - منهج التقسيم الثنائي
- ١٣٣ - ٢ - منهج التقسيم الرباعي

- ٣ - منهج التقسيم الخماسي ١٣٤
- ٤ - منهج التقسيم السداسي ١٣٦
- مصطلحات في تنويع الحديث ١٣٩
- اعتبار الكتب الأربعة وأصول القدماء ١٥٣
- كتاب الكافي ١٥٥
- كتاب من لا يحضره الفقيه ١٥٧
- كتاب تهذيب الأحكام ١٦٠
- كتاب الاستبصار ١٦١
- مميّزات الكتب الأربعة ١٦٣

التوثيق العامّة:

أصحاب الإجماع:

- ١ - زرارّة بن أعين ١٧٥
- ٢ - الفضيل بن يسار ١٧٥
- ٣ - محمّد بن مسلم الطائفي ١٧٦
- ٤ - جميل بن درّاج ١٧٦
- ٥ - عبد الله بن مسكان ١٧٦
- ٦ - عبد الله بن بكير ١٧٦
- ٧ - حمّاد بن عثمان ١٧٧
- ٨ - حمّاد بن عيسى ١٧٧
- ٩ - يونس بن عبد الرحمان ١٧٧

- ١٠ - صفوان بن يحيى ١٧٨
- ١١ - محمد بن أبي عمير ١٧٨
- ١٢ - عبد الله بن المغيرة ١٧٨
- ١٣ - الحسن بن محبوب ١٧٨
- ١٤ - أحمد بن محمد بن أبي نصر ١٧٩
- ١٥ - الحسن بن علي بن فضال ١٧٩
- ١٦ - فضالة بن أيوب ١٨٠
- ١٧ - أبو بصير الأسدي ١٨٠
- ١٨ - أبان بن عثمان ١٨١
- ١٩ - بُريد بن معاوية ١٨١
- ٢٠ - عثمان بن عيسى ١٨١
- ٢١ - معروف بن خربوذ ١٨٢
- ٢٢ - أبو بصير المرادي ليث بن البختری ١٨٢
- ١٨٣ من روى عنه أصحاب الإجماع

أصحاب الأصول

- الأصول الأربعمئة ١٩٠
- نسبة الأصول إلى أصحابها ١٩١
- ١ - آدم بن الحسين ١٩٤
- ٢ - آدم بن المتوكل ١٩٥
- ٣ - أبان بن تغلب ١٩٥
- ٤ - أبان بن عثمان ١٩٦

- ٥- أبان بن محمد البجلي ١٩٦
- ٦- إبراهيم بن أبي البلاد ١٩٧
- ٧- إبراهيم بن عبد الحميد ١٩٨
- ٨- إبراهيم بن عثمان ١٩٨
- ٩- إبراهيم بن عمر ١٩٩
- ١٠- إبراهيم بن مسلم ١٩٩
- ١١- إبراهيم بن مهزم ٢٠٠
- ١٢- إبراهيم بن نعيم ٢٠٠
- ١٣- إبراهيم بن يحيى ٢٠٠
- ١٤- أحمد بن الحسين بن سعيد ٢٠١
- ١٥- أحمد بن الحسين بن عمر ٢٠١
- ١٦- أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي ٢٠٢
- ١٧- أديم بن الحرّ ٢٠٣
- ١٨- أسباط بن سالم ٢٠٣
- ١٩- إسحاق بن جرير ٢٠٤
- ٢٠- إسحاق بن عمار ٢٠٤
- ٢١ و ٢٢- إسماعيل بن دينار وإسماعيل بن بكر ٢٠٥
- ٢٣- إسماعيل بن عثمان ٢٠٥
- ٢٤- إسماعيل بن محمّد ٢٠٥
- ٢٥- إسماعيل بن مهران ٢٠٦
- ٢٦- أيوب بن الحرّ ٢٠٦

- ٢٠٧ - ٢٧ - بشار بن يسار.....
- ٢٠٧ - ٢٨ - بشر بن مسلمة.....
- ٢٠٧ - ٢٩ - بكر بن محمد.....
- ٢٠٨ - ٣٠ - جابر بن يزيد.....
- ٢٠٨ - ٣١ - جميل بن دراج.....
- ٢٠٨ - ٣٢ - جميل بن صالح.....
- ٢٠٩ - ٣٣ - الحارث بن الأحول.....
- ٢٠٩ - ٣٤ - حبيب الخثعمي.....
- ٢٠٩ - ٣٥ - حريز بن عبد الله.....
- ٢١٠ - ٣٦ - الحسن بن أيوب.....
- ٢١٠ - ٣٧ - الحسن الرباطي.....
- ٢١١ - ٣٨ - الحسن بن زياد العطار.....
- ٢١١ - ٣٩ - الحسن بن صالح.....
- ٢١١ - ٤٠ - الحسن بن موسى.....
- ٢١٢ - ٤١ - الحسين بن أبي العلاء.....
- ٢١٢ - ٤٢ - الحسين بن أبي غندر.....
- ٢١٢ - ٤٣ - حفص بن البختری.....
- ٢١٣ - ٤٤ - حفص بن سالم.....
- ٢١٣ - ٤٥ - حفص بن سوقة.....
- ٢١٣ - ٤٦ - الحكم الأعمى.....
- ٢١٤ - ٤٧ - الحكم بن أيمن.....

- ٤٨ - حميد بن زياد ٢١٤
- ٤٩ - حميد بن المثنى ٢١٥
- ٥٠ - خالد بن أبي إسماعيل ٢١٥
- ٥١ - خالد بن صبيح ٢١٥
- ٥٢ - داود بن زربي ٢١٦
- ٥٣ - داود بن كثير ٢١٦
- ٥٤ - ذريح بن محمد المحاربي ٢١٦
- ٥٥ - ربيعي بن عبد الله ٢١٧
- ٥٦ - ربيع الأصم ٢١٧
- ٥٧ - رفاعة بن موسى النخّاس ٢١٨
- ٥٨ - زرعة بن محمد الحضرمي ٢١٩
- ٥٩ - زكار بن يحيى ٢١٩
- ٦٠ - زياد بن مروان ٢٢٠
- ٦١ - زياد بن المنذر أبو الجارود ٢٢٠
- ٦٢ و ٦٣ - زيد الترسي وزيد الزراد ٢٢١
- ٦٤ - سعد بن أبي خلف ٢٢١
- ٦٥ - سعدان بن مسلم ٢٢٢
- ٦٦ - سعيد بن عبد الرحمان الأعرج ٢٢٢
- ٦٧ - سعيد بن غزوان ٢٢٢
- ٦٨ - سعيد بن مسلمة ٢٢٣
- ٦٩ - سعيد بن يسار ٢٢٣

- ٧٠- سفيان بن صالح..... ٢٢٣
- ٧١- شعيب بن أعين..... ٢٢٤
- ٧٢- شعيب بن يعقوب العرقوفى..... ٢٢٤
- ٧٣- شهاب بن عبد ربه..... ٢٢٤
- ٧٤- صالح بن رزين..... ٢٢٥
- ٧٥- عبد الله بن حماد..... ٢٢٥
- ٧٦- عبد الله بن سليمان..... ٢٢٦
- ٧٧- عبد الله بن الهيثم..... ٢٢٦
- ٧٨- علي بن أبي حمزة البطائني..... ٢٢٧
- ٧٩- علي بن أسباط..... ٢٢٧
- ٨٠- علي بن رثاب الكوفى..... ٢٢٨
- ٨١- محمّد بن قيس البجلي..... ٢٢٨
- ٨٢- مروك بن عبيد..... ٢٢٨
- ٨٣- مسعدة بن زياد..... ٢٢٩
- ٨٤- هشام بن الحكم..... ٢٢٩
- ٨٥- هشام بن سالم..... ٢٣٠
- ٨٦- وهب بن عبد ربه..... ٢٣٠
- ٨٧- أبو محمّد الخزاز..... ٢٣١
- مشايخ الإجازة**
- ٢٣٢..... معنى الإجازة وأنواعها.
- ٢٣٤..... توثيق مشايخ الإجازة.

- ٢٣٦ تعارض الإجازة مع السماع والقراءة .
- ٢٣٧ من إجازات علمائنا المتقدّمين .
- من الرواة في تفسير علي بن إبراهيم:**
- ٢٤٦ إبراهيم بن عبد الأعلى .
- ٢٤٦ إبراهيم بن المستنير .
- ٢٤٧ أحمد بن الحسن القرّاز .
- ٢٤٨ أحمد بن رشيد .
- ٢٥٠ أحمد بن محمد الشيباني .
- ٢٥١ أحمد بن محمد بن موسى .
- ٢٥٢ أسباط بياع الزطي .
- ٢٥٣ إسحاق بن حسان .
- ٢٥٣ إسحاق بن عبد العزيز .
- ٢٥٤ إسماعيل بن أبان .
- ٢٥٥ الحسن بن علي اللؤلؤي .
- ٢٥٦ الحسن بن علي بن مهزيار .
- ٢٥٧ عبيد الله بن موسى .
- ٢٥٨ القاسم بن الربيع .
- ٢٥٩ محمد بن أحمد بن ثابت .
- ٢٦٠ يحيى بن زكريا اللؤلؤي .
- مشايخ ابن قولويه في كامل الزيارات:**
- ٢٦٣ أحمد بن عبد الله بن علي الناقد أبو الحسين .

- ٢٦٥ أحمد بن علي بن مهدي أبو علي.
- جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبيد الله بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب العلوي الحسيني الموسوي المصري
- ٢٦٦ أبو القاسم
- ٢٦٨ الحسن بن الزبيرقان الطبري.
- ٢٦٩ الحسن بن عبد الله بن محمد بن عيسى
- ٢٦٩ الحسين بن علي الزعفراني.
- ٢٧٠ الحسين بن محمد بن عامر.
- ٢٧٠ حكيم بن داود بن حكيم السراج
- ٢٧٢ عبيد الله بن الفضل بن محمد بن هلال
- ٢٧٣ علي بن حاتم القزويني
- ٢٧٤ علي بن الحسين السعد آبادي
- ٢٧٥ علي بن الحسين بن موسى بن بابويه
- ٢٧٦ علي بن محمد بن قولويه - أخوه -
- ٢٧٦ علي بن محمد بن يعقوب الكسائي
- ٢٧٧ القاسم بن محمد بن علي بن إبراهيم الهمداني
- محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان أبو الفضل الجعفي الكوفي المعروف
- ٢٧٨ بالصابوني
- ٢٧٩ محمد بن أحمد بن الحسين العسكري أبو عبد الرحمان
- ٢٨٠ محمد بن أحمد بن يعقوب بن إسحاق بن عمّار أبو عبد الله
- ٢٨٢ محمد بن جعفر القرشي الرزاز الكوفي

- ٢٨٤ محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه - والده -
- ٢٨٥ محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد
- ٢٨٦ محمد بن الحسن بن علي بن مهزيار
- ٢٨٧ محمد بن الحسين بن مت الجوهري
- ٢٨٨ محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري
- ٢٨٨ محمد بن عبد المؤمن
- ٢٨٩ محمد بن همام بن سهيل
- ٢٨٩ محمد بن يعقوب الكليني
- ٢٩٠ هارون بن موسى التلعكبري أبو محمد

مشايخ النجاشي

- ٢٩٣ توثيق مشايخ النجاشي
- ٢٩٥ شمول أدلة التوثيق
- ٢٩٦ عدد مشايخ النجاشي
- ٢٩٧ ١ - إبراهيم بن مَخْلَد الباقَرْحي
- ٢٩٩ ٢ - أحمد بن عبد الواحد بن عُبدون
- ٣٠٠ ٣ - أحمد بن علي بن نوح
- ٣٠٢ ٤ - أحمد بن محمد ابن الجُنْدِي
- ٣٠٤ ٥ - أحمد بن محمد ابن الصلت
- ٣٠٥ ٦ - أسد بن إبراهيم السلمي
- ٣٠٥ ٧ - الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان
- ٣٠٧ ٨ - الحسن بن أحمد العجلي

- ٩ - الحسن بن محمد الفخّام ٣٠٧
- ١٠ - الحسين بن أحمد ابن هديّة ٣٠٨
- ١١ - الحسين بن جعفر ابن الخُمري ٣٠٩
- ١٢ - الحسين بن عبيد الله الغضائري ٣٠٩
- ١٣ - سلامة بن ذكاء ٣١١
- ١٤ - العبّاس بن عمر الكلّوذاني ٣١٢
- ١٥ - عبد السلام بن الحسين الأديب ٣١٣
- ١٦ - عبد الواحد بن محمد البزاز ٣١٤
- ١٧ - علي بن أحمد النجاشي - والده ٣١٦
- ١٨ - علي بن أحمد ابن أبي جيد ٣١٦
- ١٩ - علي بن شبل الوكيل ٣١٧
- ٢٠ - علي بن محمد القاضي ٣١٨
- ٢١ - محمّد بن أحمد بن علي القمي ٣١٩
- ٢٢ - محمّد بن جعفر ابن النجار ٣١٩
- ٢٣ - محمّد بن عبد الله الجعفي القاضي ٣٢١
- ٢٤ - محمّد بن عثمان النصيبي المعدّل ٣٢٢
- ٢٥ - محمّد بن علي بن حُشيش ٣٢٣
- ٢٦ - محمّد بن علي بن شاذان ٣٢٤
- ٢٧ - محمّد بن علي القنّائي الكاتب ٣٢٤
- ٢٨ - محمّد بن محمّد بن التّعمان المفيد ٣٢٥

أسماء اخرى:

- ٣٢٧ أبو إسحاق الطبري
- ٣٢٨ أبو الحسن البغدادي السورائي البزاز البلوي
- ٣٢٩ أبو الحسين بن محمد بن أبي سعيد
- ٣٣١ أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري أبو الحسين
- ٣٣٢ أحمد بن علي الكاتب
- ٣٣٢ أحمد بن كامل
- ٣٣٣ أحمد بن محمد بن عبد الله الجعفي
- ٣٣٣ أحمد بن محمد بن المستنشق
- ٣٣٤ الحسين بن عبيد الله بن أبي غالب الزراري
- ٣٣٤ الحسين بن عبيد الله الفزويني
- ٣٣٥ عبد الله بن محمد بن عبد الله الدعلجي الحدّاء أبو محمد
- ٣٣٦ عثمان بن أحمد الواسطي
- ٣٣٦ عثمان بن حاتم بن المنتاب التغلبي أبو عمر النّسابة
- ٣٣٧ محمد بن أحمد بن موسى بن هديّة
- محمد بن عبيد الله بن أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن
 بكير بن أعين الزراري أبو طاهر المولود عام ٣٥٢
- ٣٣٨ محمد بن هارون بن موسى بن أحمد بن سعيد أبو الحسين التلعكبري
- ٣٣٩ هارون بن موسى بن أحمد بن سعيد التلعكبري أبو محمد ت ٣٨٥

النصوص الخاصّة

- ٣٤٤ أخى رسول الله صلى الله عليه وآله بينه وبين

- ٣٤٤ اتفقت الشيعة على العمل برواياته
- ٣٤٤ أجاز التلعكبري جميع حديثه
- ٣٤٥ أجاز لنا بجميع ما رواه
- ٣٤٥ اجتمعت فيه خلال الفضل والدين
- ٣٤٥ أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ من هؤلاء وتصديقهم
- ٣٤٦ أحد الأركان الأربعة
- ٣٤٧ أحد أركان حفظه النسب
- ٣٤٧ أحد الأئمة التابعين
- ٣٤٧ أحد الحفاظ والناقدين للحديث
- ٣٤٨ أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله
- ٣٤٨ أحد عمد الواقفة
- ٣٤٨ أحد القراء
- ٣٤٩ أحد من كان يفد في كل سنة
- ٣٤٩ أخباري
- ٣٤٩ اختصّ بأحد الأئمة عليهم السلام
- ٣٥٠ اختصّ بمذهبنا
- ٣٥٠ اختلط بأصحابنا الإمامية
- ٣٥١ اختلّ في آخره عمره
- ٣٥١ أخصّ بنا وأولى
- ٣٥١ أخونا
- ٣٥٢ أديب

- أديب فاضل ٣٥٣
- ارتدّ بعد النبي صلّى الله عليه وآله في ردة أهل ياسر ٣٥٥
- استاذنا ٣٥٦
- استثنائه محمّد بن الحسن بن الوليد من رواية محمّد بن أحمد بن يحيى ٣٥٦
- أسلم يوم الفتح ٣٥٨
- أسند عنه ٣٥٨
- اشتهر بالكذب بالكوفة ٣٦٨
- أشهر من أن يشرح أمره ٣٦٨
- أصحابنا يسكنون إلى مراسيله ٣٦٩
- أصحّ من صفوان وأوجه ٣٧١
- الأصل ٣٧١
- أصله معتمد عليه ٣٧١
- الأصول الأربعمئة ٣٧١
- اصيب بصقّين ٣٧١
- أضرب في وسط عمره ٣٧٢
- اضطرب في آخر عمره ٣٧٢
- أظهر الغلو ٣٧٢
- اعتمد عليه العلامة ٣٧٢
- اعتمد عليه القمّيون ٣٧٣
- اعتمد المراسيل ٣٧٣
- أعمى ٣٧٤

- أكثر أهل المشرق علماً وفضلاً وأدباً وفهماً ونبلاً في زمانه ٣٧٥
- أكثر الرواية عن الضعفاء ٣٧٥
- أكثر الرواية عن العامة ٣٧٥
- ألحقنا بالشيوخ في زمانه ٣٧٥
- إمامي ٣٧٦
- أمر ابن زياد بقطع يديه ورجليه ولسانه وأمر بصلبه ٣٧٧
- أمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر ٣٧٨
- أمره ملتبس ٣٧٨
- أمير بني شيبان بالعراق ووجههم ٣٧٩
- أمير من قبل السلطان ٣٨٠
- أمين على الأموال ٣٨٢
- أمي ٣٨٣
- انقطع إلى المعصومين عليهم السلام ٣٨٥
- أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث ٣٨٦
- أوجه من أخيه وأبيه ٣٨٦
- أوصى إلى أمير المؤمنين عليه السلام ٣٨٧
- أول من ألقى التشيع في بني أود ٣٨٧
- باهي به المعصوم عليه السلام ٣٨٩
- بايع أمير المؤمنين عليه السلام على البراءة من الأولين ٣٩٠
- بايع تحت الشجرة ٣٩٠
- بتري ٣٩٢

- ٣٩٣ بَشْره المعصوم عليه السلام
- ٣٩٧ بصير بالحديث والرواية
- ٣٩٨ بَوَاب أحد الأئمة عليهم السلام
- ٣٩٩ تابعي
- ٣٩٩ توثيق مشايخ الإجازة
- ٣٩٩ تعلّم الكلام من المعصوم عليه السلام
- ٤٠٠ تقلّد الإمرة على اليمن في أيام المأمون
- ٤٠٠ توكّلي أحد الأئمة عليهم السلام تجهيز الرجل بعد موته
- ٤٠١ ثَبِتٌ
- ٤٠١ ثقة
- ٤٠٢ ثقة، ثقة
- ٤٠٣ ثقة عند العامّة
- ٤٠٤ ثقة في الحديث
- ٤٠٥ ثقة في الرواية على مذهب الواقفة
- ٤٠٦ ثقة في العامّة وجه
- ٤٠٧ ثقة في نفسه
- ٤٠٨ جارودي
- ٤٠٩ جفاه أحد الأئمة عليهم السلام وحجبه عنه
- ٤١٠ جليل
- ٤١١ جليل القدر
- ٤١٣ جيّد التصنيف

- ٤١٤ جيّد الحديث
- ٤١٥ جيّد الكلام
- ٤١٧ حاجب المنصور
- ٤١٧ حافظ
- ٤١٩ حبّ المعصوم عليه السلام لشخص
- ٤٢٠ حجّة
- ٤٢١ حديث السنّ
- ٤٢٢ حديثه قريب من السلامة
- ٤٢٣ حديثه ليس بذلك النقي
- ٤٢٤ حديثه يُعرف ويُنكر
- ٤٢٧ حسن الاعتقاد
- ٤٢٨ حسن التحقيق بهذا الأمر
- ٤٢٨ حسن التخصيص بمذهبنا
- ٤٢٩ حسن التصنيف
- ٤٢٩ حسن الحفظ
- ٤٣٠ حسن الخاطر
- ٤٣٠ حسن الطريقة
- ٤٣١ حسن العقيدة
- ٤٣١ حسن العلم بالعربيّة والمعرفة بالحديث
- ٤٣٢ حسن العمل
- ٤٣٢ حسن المذهب

- ٤٣٣ حسن المعرفة
- ٤٣٣ حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب
- ٤٣٣ حسن المعرفة بالنجوم
- ٤٣٤ حكي عنه مذاهب فاسدة في الأصول مثل القول بالرؤية وغيرها
- ٤٣٦ خادم أحد المعصومين عليهم السلام
- ٤٣٧ خارجي
- ٤٣٨ خاصّي
- ٤٤٠ خبيث
- ٤٤٢ خبير بامور أصحابنا، عالم ببواطن أنسابهم
- ٤٤٢ خَدَمَ المعصوم عليه السلام
- ٤٤٢ خرج إلى سيف الدولة فقرّبه وأدناه واختصّ به
- ٤٤٣ خرج أيام أبي السرايا معه فأصابته جراحة
- ٤٤٣ خرج تحت راية المختار بن أبي عبيدة
- ٤٤٤ خرج مع زيد ولم يخرج معه من أصحاب أبي جعفر عليه السلام غيره
- ٤٤٦ خرج يوم الجمام مع ابن الأشعث
- ٤٤٧ خرجت إلى الشيعة فيه توقيعات بكلّ خير
- ٤٤٨ خرجت فيه توقيعات
- ٤٤٨ الخزانة للظالمين
- ٤٤٩ خطّابي
- ٤٥٢ خيار
- ٤٥٤ خَيْر

- ٤٦٠ دعا عليه أحد المعصومين عليهم السلام
- ٤٦٠ دعا له رسول الله صلى الله عليه وآله
- ٤٦٢ دعا له المعصوم عليه السلام
- ٤٦٥ دَلَّسَهُ
- ٤٦٩ دَيْن
- ٤٧٢ ذكره أصحابنا بالضعف
- ٤٧٢ ذكره بعض أصحابنا في الغلاة
- ٤٧٣ ذكره سعد في طبقات الشيعة
- ٤٧٣ ذكره شيوختنا في أصحاب الأصول
- ٤٧٤ ذكره الغلاة
- ٤٧٤ ذكره محمد بن الحسين بن أبي الخطاب في الواقعة